الجزء الأول

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو
كلّيّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

ⵎⵓⵇⴰⵔⴰⵙ ⵜⵜⵓⵖⵡⵉⵢⵜ ⴳ ⵜⵣⴰⵢⵔ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ

الملتقى الوطنيّ حول:

المُصطلح والمُصطلحيّة

TERME ET TERMINOLOGIE

2-3 ديسمبر 2014

المُسهِمون في إنجاز الملتقى:

- جامعة تيزي-وزو؛
- مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر؛
- سلطة الضّبط للبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة (ARPT)؛
- دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

اللّجنة العلميّة للمتلقى:

- د. نصيرة إدير، رئيسة اللّجنة العلميّة؛
- أ. صافية موساوي، عضوا؛
- أ. ياسين بوراس، عضوا؛
- أ. سعيد عامر، عضوا؛
- أ. كاهنة محيوت، عضوا؛
- أ. علجية آيت بوجمعة، عضوا؛
- أ. أمين قادري، عضوا.

برنامج الملتقى

الجلسة الافتتاحيّة: 09:00 سا
كلمة رئـــيـــسة اللّجنـــــــة العلميـــّة
كلمة ترحيبيّة لمدير مخبر الممارسات اللّغويّة
كلمة رئيس قسم اللغّة العربيّة وآدابها
كلمة عميد كلـــّية الآداب واللّغـــات
افتتاحيّة رئيس الجامعة
تكريم
استـــــــــــــــراحة

برنامج الجلسات العلميّة

اليوم الأوّل: 02-12-2014 الفترة الصباحيّة:

رئيس الجلسة الأولى: أ.د. صلاح عبد القادر			
التّوقيت	الأستاذ (ة)	عنوان المحاضرة	الجامعة
11:00 -11:15	أ.د. سعاد بسناسي	مصطلحات التّصنيف الفونيتيكيّ والتّنظير الفونولوجيّ في معجم علم الأصوات بين التّوصيف والتّوظيف.	ج/وهران
11:15 -11:30	أ.د. الصّديق بسّو	المصطلح المعاصر في اللّغات.	ج/سطيف
11:30 -11:45	دـــ حسنية عزّاز	المصطلحيّة بين التّأسيس النّظريّ والتّطبيق العمليّ.	ج/سيدي بلعباس
11:45 -12:00	دـــ النّوي مليكة	مثلّث اللّغة، اللّسان، الكلام.	ج/باتنة
12:00 -12:30	مناقشة عامّة		

اليوم الأوّل: 02-12-2014 الفترة المسائيّة:

رئيس الجلسة الثّانية: أ.د. فهد خليل سالم الرّاشد			
التّوقيت	الأستاذ (ة)	عنوان المحاضرة	الجامعة
14:15-14:00	د. محمّد حاج هنّي	التّركيب المصطلحيّ واستثماره في بناء المعجم المتخصّص -معجم علم اللّغة التّطبيقيّ لمحمد علي الخولي نموذجا-	ج/الشّلّف
14:30-14:15	أ. جميلة عبيد	دور المعاجم في رصد المصطلحات الحديثة.	ج/ميلة
14:45-14:30	أ. نزهة خلفاوي	المصطلح الإعلاميّ ورهانات العولمة.	ج/تلمسان
15:00-14:45	د. حاج بنيرد	آليات صناعة المصطلح العربيّ.	ج/تيزي-وزو
15:15-15:00	أ. محمّد حرّاث	راهن البحث المصطلحيّ في الوطن العربيّ -مقاربة تحليليّة نقديّة في الواقع والمأمول-	ج/عين الدّفلى
16:00-15:15	مناقشة عامّة		

اليوم الثّاني: 03-12-2014 الفترة الصباحيّة:

رئيس الجلسة الثّالثة: د. محمد حاج هني			
التّوقيت	الأستاذ(ة)	عنوان المحاضرة	الجامعة
09:15-09:00	أ.د. فهد خليل سالم الرّاشد	النّحت مصطلح بين القبول والرّفض.	ممثّل الألسكو -تونس-
09:30-09:15	أ. عادل زواقري	النّزعة الفرديّة والإقليميّة في وضع المصطلح.	ج/باتنة
9:45 -09:30	د. صليحة بن عيسى	La normalisation terminologique en Algérie.	ج/الجزائر2

10:00-09:45	د. صحرة دحمان	إشكالات المصطلح المترجم	ج/الجزائر2
10:15-10:00	أ. عمّار لعويجي	المصطلح والمصطلحية في الجامعة الجزائرية بين المنطوق والمكتوب.	ج/باتنة
10:45-10:15	مناقشة عامّة		
11:00-10:45	استراحة		

اليوم الثّاني: 03-12-2014 الفترة الصّباحيّة:

رئيسة الجلسة الرّابعة: دــ النّوي مليكة			
التّوقيت	**الأستاذ (ة)**	**عنوان المحاضرة**	**الجامعة**
11:15-11:00	أ. فتيحة حمودي	**مشاكل** المصطلح العربيّ -علم النفس أنموذجا-	ج/البويرة
11:30-11:15	أ. طارق بومود	قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني.	ج/سكيكدة
11:45-11:30	أ. فاطمة الزّهراء ضياف	إشكاليّة المختصرات في اللّغة العربيّة.	ج/بومرداس
12:00-11:45	أ. الرّبيع بوجلال	مشاكل ترجمة المصطلح -المصطلحات السّيميائيّة أنموذجا-	ج/المسيلة
12:15-12:00	أ. سمرة عمر	الحداثة وما بعد الحداثة، الاضطراب المصطلحيّ ضياع الدّلالة في اللّغة العربيّة.	ج/تبسة
13:00-12:15	مناقشة عامّة		

اليوم الثّاني: 03-12-2014 الفترة المسائيّة:

رئيسة الجلسة الخامسة: أ.د. سعاد بسناسي			
التّوقيت	الأستاذ (ة)	عنوان المحاضرة	الجامعة
13:15-13:00	د. زهرة حاج عيسى	Enjeux praxéologiques de la traduction notionnelle et conceptuelle: vers une approche systémique	ج/الجزائر2
13:30-13:15	د. فرحات بلولي	التّرجمة القانونيّة وعقباتها -مصطلحات قوانين ل.م.د أنموذجا-	ج/البويرة
13:45-13:30	د. جويدة معبود	مصطلحات الإعلام بين عيّنة من المعاجم المعياريّة وبين الاستعمال الفعليّ لها.	ج/الجزائر2
14:00-13:45	أ. لامية خليل	Traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe, quel avenir?	ج/بومرداس
14:30-14:00	مناقشة عامَّة		

الورشة الأولى: اليوم الأوّل: 2-12-2014

رئيس الورشة: د. محند أويحيى خروب **التّوقيت: 14:00-16:30سا. القاعة السّفلى بالمسمّع**		
أعضاء الورشة		
الأستاذ (ة)	**عنوان المداخلة**	**الجامعة**
أ. واضح عبد العزيز	مشاكل المصطلح العربيّ.	ج/الجزائر2

أ. كريمة نعلوف	إشكاليّة المصطلح في لغات التّخصّص –المصطلحات القانونيّة أنموذجًا–	ج/بجاية
أ. عبد الحفيظ شريف	إشكاليّة المصطلح اللّسانيّ بين الوضع والاستعمال –المعجم الموحّد لمصطلحات التّواصل اللّغويّ نموذجًا–	ج/تيزي–وزو
أ. بلقاسم منصوري	التّعامل مع المصطلح التّراثيّ بين المنهجيّة والاعتباط	ج/تيزي–وزو
أ. تهامي بلعقون	المصطلح اللّسانيّ العربيّ مشكلات وحلول.	ج/تيزي–وزو
أ. راضية حجبار	مصطلحات إبراهيم بن مرّاد اللّسانيّة مقارنة بالمعجم الموحَّد لمصطلحات اللّسانيات.	ج/تيزي–وزو
أ. نصيرة كتّاب	توليد المصطلح من منظور العلوم المعرفيّة	ج/ تيزي–وزو
أ. يوسف يحياوي	ترجمة الكتب العلميّة من الإنجليزيّة إلى العربيّة وبناء المصطلحات التّقنيّة في العربيّة.	ج/بجاية
أ. عبد القادر معبد	المضايقات التّقنيّة للّغة العربيّة، الصّعوبات والحلول.	ج/تيزي–وزو
مناقشة عامّة		

الورشة الثّانية: اليوم الثّاني: 3-12-2014

رئيس الورشة: أ. حياة خليفاتي **التّوقيت: 09:00-12:00سا. القاعة السّفلى بالمسمّع**		
أعضاء الورشة		
الأستاذ (ة)	**عنوان المداخلة**	**الجامعة**
أ. فاتح مرزوق	التّداخل المصطلحيّ بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ.	ج/تيزي–وزو
أ. حفيظة خالدي	تعريب المصطلح العلميّ بين الحاجة والإشكال.	ج/تيزي–وزو

أ. سعاد عباسي	واقع المصطلح العلميّ وأثره في تعليميّة اللّغة العربيّة.	مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة
أ. نجوى مغاوي	الدّراسة المصطلحيّة، مناهجها وخطواتها.	ج/بومرداس
أ. كاهنة محيوت	لسانيات المدوّنة الحاسوبيّة وصناعة المعجم العربيّ.	ج/تيزي–وزو
أ. مريم سامية قورصو	Traduire de et vers la langue arabe Quelle méthode utiliser pour l'analyse des textes de Malek Haddad?	المدرسة التّحضيريّة للعلوم التّقنيّة
أ. سعيدة حمداوي	المصطلح وعلم السّرد.	ج/أمّ البواقي
أ. طاوس خلوات	مصطلحات عبد الجليل مرتاض اللّسانيّة	ج/تيزي–وزو
أ. لعريط مسعودة	مصطلح الفضاء الروائيّ في المعاجم الغربيّة والعربيّة	ج/تيزي–وزو
مناقشة عامّة		

لجنة التّوصيات:
1- أ.د. فهد خليل سالم الرّاشد 2- د. محمّد حاج هنّي
3- د. الصّديق بسّو 4- د. مليكة النّوي
5- أ. الجوهر مودر

الجلسة الختاميّة:
قراءة تقرير الورشة الأولى.
قراءة تقرير الورشة الثّانيّة.
قراءة توصيات الملتقى.
كلمة ختاميّة لمدير المختبر.

إشكالية الملتقى باللغة العربية

تتأسّس إشكاليّةُ الملتقى على مجموعة تساؤلات تتراكب لتحدّد سؤالا جوهريّا هو:

ما مدى مواكبة المصطلح العربيّ للتّقدم العلميّ والتّكنولوجي ومستحدثات العصر؟

وتتفرع عنها مجموعة الإشكالات التّالية:

- هل واقع المصطلح العربيّ اليوم، دراسة وصياغة، يمنح أملا في استثمار هذا الأخير في المجالات العلميّة والعمليّة الحيويّة، لتجاوزِ الأزمة العلميّة النظريّة والعمليّة للّغة العربيّة؟

- ما مدى استعمال المصطلح العربيّ في الميادين العلميّة والتقنيّة المختلفة وهل يستجيب لحاجات سوق العمل؟

- ما تأثير أزمة المصطلح العربيّ في تلقّي المعرفة ونشرها باللّغة العربيّة وفي التّنمية البشريّة في الوطن العربيّ؟

- أما حان الوقت أن يقع الإجماع على مصطلح عربيّ يكون حلا لمعضلة المصطلح في اللّغة العربية؟

إشكاليّة الملتقي باللغة المازيغيّة

أزوال نوهيل نتمليليث إديون أف ثاسنيرمث إدهف أخم إقدشن أف ثوثلين ذي لجزاير أسن 2-3 دجمبر 2014

ثمليلث بسـقن أداوي أف واوالن نتوسنا ٱك ثاسنرميث ذومك إثزمر ثمسليث نتعرپث أتسقبل ذِدونث.

أسقسي أمزورو إفِ نـپنغ ثمليلثـقن:

مثزمر ثاسنرميث ذِ ثمسليث نتعرپث أستبع أين إتسارون ذِثمسني ذي ثمسين نيظن؛

أسقس نيظن أديس إف لحال أند ثسوض ثاسنرميث نتمسليث نتعربث أباد أين يعنان أسدُكّل نواوالن نتّوسنا أُكذ أسخدمنسن ذِ ثّذرث نيالس

أُقـُـرن أُكذ ذِغـپـلن نتسنرميث نتمسليث نتعرپث حُزن أين يعنان إسلن إذ ومك لحون غُورس مدن

نـپـغ ثمليلِثـقث أتسلي ذسقسي أُكذ ذُسقرش نتمسلين غار إمُسونون أمرا أَدنف إپـرذن سوشو أسنرنو ثسنرميث ذِي ثمسليث نتعرپث.

كلمة رئيسة اللَّجنة العلمية د.نصيرة إدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس الجامعة؛

السيد عميد كليّة الآداب واللّغات؛

السادة نوّاب عميد الكلية؛

السيد رئيس قسم اللُّغة العربية وآدابها؛

السيد مدير مختبر الممارسات اللّغوية في الجزائر؛

السيدات والسادة الأساتذة الأفاضل، ضيوفا ومحليين؛

أيَّتُها الطالبات؛ أيُّها الطلبة؛

السيدات والسادة الحضور؛ السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وطاب صباحكم.

مرة أخرى، تفي جامعة مولود معمري بتيزي- وزو ممثَّلة في مختبر الممارسات اللّغوية في الجزائر بوعدها، وتقف عند الموعد الذي ضربته لنا منذ ما يقارب من العام، لتجمعنا اليوم في ملتقاها الوطني الموسوم بـــ **(المصطلح والمصطلحية)**، وهو عنوانٌ يحمل في طيّاته الكثير من المضايقات التي يعانيها

المصطلح العربي، ولكنّه يحمل في الوقت نفسه الكثير من الآمال والطموح في تعزيز فهم الواقع، وبلوغ مستقبل أفضل.

وعلى الرغم مما حظي به المصطلح عبر التّاريخ من قدرٍ وافرٍ من البحوث والدّراسات، ولاسيما في بعض الدول الأكثر قوة وإنتاجيّة، حملت على عاتقها مَهَمَّة صياغة نظرية عامة لوضعه وضبطه في مختلف المجالات المعرفيّة، إلا أنّ قضية المصطلح العربي ظلّت مشكلا حادا تعاني اللّغة العربية بسببه تباطؤاً وتعثراً كبيرين، مما أثّر سلباً في تلقّي المعرفة وتلقينها بها. وظلّ المصطلح بجميع أنواعه وشتى استعمالاته محطّ السّؤال والاختلاف والفوضى بين من يوظفونه في كلّ مستويات الاستخدام تأسيساً ودرساً وترجمةً وتطبيقاً، مما يجعله مجالاً خصباً للدّراسة والبحث، تنفتح فيه آفاق واسعة ومتجدّدة، وتستفيد من التّطورات العلميّة الحاصلة في المجالات المختلفة.

من هذا المنطلق، ارتأى مختبر الممارسات اللّغوية في الجزائر برئاسة الأستاذ الدكتور صالح بلعيد، عقد ملتقاه الوطني الذي يطرق موضوع المصطلح وعلمه سعيا إلى لفت الأنظار لواقع ذي شجون لاستنهاض هِمَم الباحثين للحدّ من مشاكله والتوصّل إلى خطة علميّة لإيجاد البدائل النّوعية التي من شأنها التأسيس العلمي لقواعد المصطلح والمصطلحية. فمع التوجه العالمي نحو مجتمع المعرفة، أصبح المصطلح يكتسي أهميّة بالغة كأداة أساسية للتّعامل مع هذه المعرفة ونشرها، لأنه لا وجود للمعرفة بلا مصطلح، كما أنه لا وجود للمصطلح دون الاهتمام بالتنمية البشرية.

ووعيا بهذه الحقيقة اليوم، عقد مختبر الممارسات اللّغوية في الجزائر العزم أن يخطّط لهذا الملتقى بتحديد اشكالياته، ورسم محاوره المختلفة، وتسطير أهدافه

المرجوة، ودعا لذلك الأساتذة والمتخصّصين من جامعات الوطن للإسهام في إثراء الموضوع بالنّقاش والحوار، وعرض أهمّ ما توصلت إليه أبحاثهم، ومعاينة المقاربات التّنظيرية والنّماذج التطبيقية التي كلّلت بالنّجاح، فاستجاب لهذه الدعوة عدد كبير من الباحثين والباحثات من الأساتذة والطلاب من كلّ ربوع الوطن، إذ بلغ عدد المداخلات المقترحة أربع وخمسون (54) مداخلة، قبلت منها ثمانية وثلاثين (38) مداخلة بعد عملية التّحكيم التي باشرتها اللّجنة العلميّة للملتقى مشكورة. وتنتظم هذه المداخلات في أحد عشر (11) محورا، ويوزّع عرضها حسب البرنامج الذي بين أيديكم، وهو ما سيشهده منتداكم على مدار يومين كاملين.

وحرصا من اللّجنة على منح مزيد من فرص إثراء موضوع الملتقى ومحاوره شكّلت ورشتي عمل لمجموعة من الباحثين، تحمل الأولى عنوان "إشكالية المصطلح في الفروع المعرفية"، والثانية عنوان "المصطلح العربي بين الفاقة والخاصة". وقد خصّصت لهما على التّرتيب أمسية اليوم الأوّل، وصبيحة اليوم الثّاني بإحدى القاعات التابعة للمسمّع. على أمل أن يخرج ذلك كلّه بتوصيات ترفع إلى الجهات المعنية وتسهم في الارتقاء بالبحث العلمي في مجال المصطلح وفي شتّى الحقول المعرفيّة.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني لأستاذي الدكتور صالح بلعيد على الثقة التي منحني إياها، والشرف الذي خصّني به لتولي رئاسة الملتقى، وأن أتوجّه بالشّكر والعرفان إلى أعضائها، وما كان لهذا الإنجاز أن يتحقّق لولا جهودهم المبذولة.

كما أنوّه بكرم الإسهام المادي لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السّلكية واللاّسلكية، ودار الأمل للطّباعة والنشر والتوزيع. وهذا الاسهام معنوي أكثر منه مادي يندرج في إطار خدمة الشأن العام، وأكرِمْ بها من رجال يخدمون الشأن العام.

وقبل الختام، إليكم ملخصا لموضوع الملتقى وإشكاليته بلغة العولمة، اللغة الإنجليزية:

In an era of globalization and high technical advancements terminology is conceived as the main driving force to spread sciences and human knowledge in all languages. For Arabic language, since it's unfortunately a consumer of technology rather than a producer, the real big challenge is to keep pace with the increasing number of terms that are invading our daily life, in order to rival developed languages.

Thus, The Laboratory of Language Practices in Algeria has taken the initiative to organize this National Conference about "**Terms and Terminology"**, by gathering scholars, researchers, translators and professionals from different universities over the country to discuss the issue and to try to give a convincing answer to the central question of this meeting:

Is Arabic language able to keep pace with today technology revolution?

To explore the aspects of this topic, discussion will go through some other issues in terminology such as:

- The status quo of terminology at all levels including creation unification, and effective use especially in the scientific and technical areas.
- could current terminology take Arabic language, in the future to be invested in different technical and scientific domains, to respond to the needs of the market and to overcome the actual scientific crisis of Arabic, both in theory and practice?

- What is the impact of the arab terminology crisis on getting access to information and its use in Arabic?

Hope this meeting will be an excellent opportunity to exchange ideas, suggest paths, and open up horizons towards a better future for Arabic language with tools of technology.

وإليكم الآن ملخصا باللغة الفرنسية:

A l'ère de la mondialisation, et depuis l'irruption en force de la société de l'information, la terminologie, notamment scientifique et technique revêt une importance particulière. En fait, elle constitue un outil essentiel pour véhiculer et propager les masses énormes de données qui caractérisent cette société moderne, et devient une condition *sine qua non* pour qu'une langue demeure vivante et soit en mesure de l'exprimer dans toute sa diversité et sa complexité. L'enjeu est particulièrement important pour la langue arabe, puisqu'elle est plus réceptrice que productrice de l'information, ce qui implique le recours à la traduction, qui ne peut se faire sans disposer, dans les domaines spécialisés, de tous les termes correspondants.

C'est pourquoi, le Laboratoire des Pratiques Langagières en Algérie dédie son colloque national au thème « ***Terme et Terminologie***». Il s'inscrit dans le cadre d'une réflexion sur le travail terminologique en arabe et s'articule autour de la problématique principale suivante : la réalité de la terminologie arabe aujourd'hui redonne t-elle l'espoir d'investir un jour les termes arabes dans les différents domaines scientifiques et techniques, et d'ambitionner de surpasser la crise scientifique théorique et pratique que connait actuellement le monde arabe. De cette problématique générale découlent de nombreuses questions et interrogations sur l'état des lieux de la terminologie arabe à plus d'un niveau, à savoir création standardisation, unification, diffusion, propagation, et surtout emploi réel et effectif dans les champs d'activité vitaux tels que

l'enseignement supérieur, les médias, et les différents secteurs de production et de services.

Le présent colloque se veut un forum de débat et de discussion autour de ces questions, et un rendez-vous dans lequel se côtoient chercheurs, terminologues, traducteurs et professionnels dans l'objectif de faire le point sur la terminologie arabe, et d'étudier les voies et moyens à même de la promouvoir au diapason de l'évolution technologique, et de la hisser au niveau des besoins de l'usage et du marché du travail.

وفي الختام، وباسم أعضاء اللّجنة العلميّة للملتقى، أتوجّه بالشّكر الجزيل إليكم أنتم الذين لبيتم دعوتنا، وقدّمتم أبحاثكم دعما لمسيرة التميّز والعطاء، أسأل الله تعالى أن يجزل لكم العطاء على ما بذلتموه، وآمل أن تجدوا في ملتقانا التحدي العلمي فترفعوه، كما يسعدني أن أرحب بكم بيننا مجددا وأتمنى لكم مقاما طيبا كريما، ودمتم في خدمة البحث والعلم.

والسّلام عليكم.

I- المحاضرات

فهرس المحاضرات

عنوان المحاضرة واسم صاحبها	الصفحة
مصطلحات التّصنيف الفونتيكيّ والتّنظير الفونولوجيّ في معجم علم الأصوات بين التّوصيف والتّوظيف. ***أ.د سعاد بسناسي، ج/ وهران***	21
المصطلحية بين التأسيس النظري والتطبيق العملي. ***د. عزاز حسنية، ج/الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس***	35
ثنائية الكلام واللسان في القرآن. ***د. مليكة النّوي، ج/ باتنة***	49
التركيب المصطلحي واستثماره في بناء المعجم المتخصّص- معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي نموذجا- ***د. حاج هـنّي محمد، ج/ حسيبة بن بوعلي، الشلف***	61
دور المعاجم في رصد المصطلحات الحديثة ***أ. جميلة عبيد، المركز الجامعي، ميلة.***	87
المصطلح الإعلامي ورهانات العولمة. ***أ. نزهة خلفاوي، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية – بوزريعة-***	111
آليات اللّغة العربيّة في التّوسّع الدّلالي وصياغة المصطلح.(المجاز والاشتقاق نموذجا) ***د. حاج بنيرد، ج/ مولود معمري، تيزي-وزو.***	125
راهن البحث المصطلحيّ في الوطن العربيّ.-مقاربة تحليليّة نقديّة في الواقع والمأمول- ***أ. محمّد حرّاث، ج/ خميس مليانة - عين الدفلى.***	141
النحت: مصطلح بين القبول والرفض. ***أ.د. فهد سالم خليل الراشد، الكويت.***	159
النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي -المصطلح اللساني والصوتي نموذجا-. ***أ. عادل زواقري، ج/ الحاج لخضر، باتنة***	199

219	LA NORMALISATION TERMINOLOGIQUE EN ALGERIE ***Dr. SALIHA BENAISSA/INSTITUT DE TRADUCTION***
239	إشكالات المصطلح المترجم. ***د. صحرة دحمان، ج/ الجزائر 2***
267	المصطلح والمصطلحية في الجامعة الجزائرية بين المنطوق والمكتوب ***أ. عمار لعويجي، جامعة20أوت1955، سكيكدة***
289	مشاكل المصطلح العربي علم النفس أنموذجا ***أ. فتيحة حمودي، ج/ العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة***
303	قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني ***أ.طارق بومود، ج/ 20 أوت 1955م سكيكدة***
317	إشكالية المختصرات في اللغة العربية ***أ. فاطمة الزهراء ضياف، ج/ بومرداس***
329	مشاكل ترجمة المصطلح. – المصطلحات السّيميائيّة أنموذجا– ***أ. الرّبيع بوجلال، ج/المسيلة***
343	الحداثة وما بعد الحداثة الاضطراب المصطلحي وضياع الدلالة في اللغة العربية ***أ. عمر سمرة، جامعة تبسة***
353	ENJEUX PRAXEOLOGIQUES DE LA TRADUCTION NOTIONNELLE ET CONCEPTUELLE : VERS UNE APPROCHE SYSTEMIQUE ***Dr Zohra HADJ-AISSA/Institut d'Interprétariat et de Traduction/Université d'Alger 2***
369	التّرجمة القانونيّة وعقباتها مصطلحات قوانين ل.م.د أنموذجا. ***د. فرحات بلولي، ج/ البويرة***
383	مصطلحات الإعلام بين عينة من المعاجم المعيارية وبين الاستعمال الفعلي لها ***أ.جويدة معبود، جامعة الجزائر2***
395	Traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe, quel avenir? ***Lamya KHELIL/Université de Boumerdes***

مصطلحات التّصنيف الفونتيكيّ والتّنظير الفونولوجيّ في معجم علم الأصوات بين التّوصيف والتّوظيف

أ.د. سعاد بسناسي
جامعة وهران

الملخّص: يعدّ المصطلح أحد أهمّ مفاتيح المعارف الإنسانيّة؛ بل هو مفتاح العلوم بمختلف مجالاتها ومستوياتها وموضوعاتها، فهو وسيلة التّواصل بين المختصّين، لذلك ظهرت الكثير من الهيئات والمؤسّسات التّي اهتمّت بإشكاليّة المصطلح وقضاياه. ويعتبر البحث في الجوانب الصّوتيّة منطلقا رئيسا لفهم وتحليل الكثير من القضايا والإشكالات اللّسانيّة؛ بل هو أساسها وقاعدتها التّي تنطلق منه وتعود إليه. ومنه فإنّ التّفكير في وضع معجم للمصطلحات الصّوتيّة، يعتبر ضرورة ملحّة في مجال البحوث اللّسانيّة بعامّة والمصطلحيّة بخاصّة. ومعجم علم الأصوات لمحمّد علي الخولي، أحد أهمّ المعاجم الصّوتيّة التّي اهتمّت بجمع المصطلحات الصّوتيّة، مع الشّرح؛ لأنّ صاحبه ذكر فيه أهمّ المصطلحات المستخدمة في التّصنيفات الفونتيكيّة، وأضاف إليها أهمّ مصطلحات التّوظيف الفونولوجيّ، ومنه سنتعرض أثناء المداخلة لأهم خصوصيّات المعجم التّوصيفيّة وطرائق الشّرح المتّبعة، ومواضع توظيفه للرّموز والمصطلحات المقابلة لها، وما يؤخذ على هذا المعجم في الجانب التّوظيفيّ للمصطلحات، ممّا ستكون لنا وقفة عنده في هذه المداخلة تحليلا وتعليلا وتمثيلا، إن حظيت بقبول لجنة الملتقى الموقّرة بحول الله تعالى.

تصدير: يعتمد التّكوين المصطلحيّ على ضبط قواعده الدّلاليّة، وصياغته اللّسانيّة، وهو ما يتطلّب معرفة بالنّظريّات اللّسانيّة، وخاصّة تلك التّي تهتمّ بعلم المعاجم النّظريّ والتّطبيقيّ، ونظريّة الدّلالة المعجميّة؛ فهي تمثّل للمصطلحيّ أدوات عمل رئيسة تمكّنه من صناعة المصطلح، وضبط مفهومه ضبطًا دقيقًا. وإنّ كلمة (المصطلح) في دلالتها الصّلاح والاتّفاق، والتّقارب الدّلاليّ بين معنيين، ثمّ

تخصّصت دلالة الكلمة لتعني: الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التّخصّص الواحد؛ للتّعبير عن المفاهيم العلميّة لذلك التّخصّص.

لقد احتلّ علم المصطلح مكانة هامّة بين أفرع علم اللّغة التّطبيقيّ؛ لأنّ المصطلح يرتبط ارتباطا وثيقا باللّغة المتخصّصة، وينتمي إلى مجال ينسب إليه ولكنّه قابل للانتقال إلى الاستخدام في اللّغة العامّة دون أن يفقد علاقته بالتّخصّص"[1]" وتعدّ الدّلالة المحدّدة أهمّ السّمات التّي تميّز المصطلح، عكس الكلمات الأخرى التّي يتحدّد معناها عن طريق السّياق، وتتعدّد بذلك دلالات هذه الكلمات. وينبغي في المقابل أن يكون المصطلح محدّد الدّلالة، والمصطلح الواحد تتحدّد دلالته بين مصطلحات التّخصّص الدّقيق نفسه؛ فالمصطلح بذلك جزء من لغة التّخصّص، ومن شروطه أن يدلّ على نحو مباشر ودقيق، وأن يكون بعيدا عن الغموض واللّبس، ولأجل هذا كثرت المؤسّسات المعنية بقضايا المصطلحات على المستوى القوميّ والعالميّ، وظهرت مؤسّسات جديدة على المستوى الدّوليّ لتلبية المتطلّبات المعاصرة في مجال المصطلحات، وذلك بالإفادة من الحاسب الآلي فنشأت بنوك المصطلحات في عدد كبير من الدّول"[2]" وهذا ما ساعد على تطوير مجال البحث في المصطلحات، طلبا للدقّة والاختصار، حتّى يؤدّي المصطلح وظيفته؛ لأنّ طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حيّة لتطوّر العلوم، وهي تدلّ على ما في تاريخ العلم من صواب أو خطأ، وهي جزء لا يتجزّأ من أساليب التّفكير العلميّة.

وتاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم، وكلّ علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة"[3]" ذلك لأنّ موضوعات العلوم ومجالاتها ومستوياتها، لا تتحدّد من دون ضبط المصطلحات؛ لأنّ (مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم هي ثمارها القصوى فهي مجمع حقائقها المعرفيّة، وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة)"[4]" فالمصطلحات تمثّل نواة وجود العلوم، والمصطلحيّة تحتاج إلى

عدّة فروع في اللّسانيّات لمساعدتها على ضبط منهجها"[5]" وتحليل بعض قضايا وخاصّة الجانب التّطبيقيّ الذي يعنى بقضايا تسمية المصطلحات، وضبط شكلها المعجميّ، وهو ما يجعلنا نكشف طبيعة العلاقة التّي تربط بين المصطلحيّة والمعجميّة في إطار التّشاركات البحثيّة، والمنطلقات المنهجيّة، والمقاربات الوظيفيّة.

وانطلاقا ممّا سبق ذكره آثرنا البحث في علاقة المعجميّة بالمصطلحيّة، من خلال تحليل المصطلحات التّصنيفيّة الواردة في (معجم علم الأصوات) لمحمّد علي الخولي، وتبيين طريقة تعامله معها؛ باعتباره معجما متخصّصا وظيفته حصر المصطلحات الصوتيّة، والتّعريف بها، كما عمد إلى ذكر المصطلحات الفونتيكيّة والفونولوجيّة؛ وذلك لأنّ الصّوتيّات هي علم من أحد أهمّ فروع علم اللّغة، وقد تعدّدت مصطلحاته، واختلفت باختلاف رؤى الباحثين ومناهجهم ومنطلقاتهم البحثيّة، ومعجم الخولي يعتبره صاحبه مسردا للمصطلحات الصّوتيّة.

بين وضع المصطلحات التراثيّة والحديثة: إنّ المصطلحات التّراثيّة الموروثة عن النّحاة واللّغويين العرب، تعبّر عن استمرار البحث اللّغويّ في العربيّة عبر القرون، وكذلك المصطلحات الحديثة تكوّنت بطرق الاشتقاق والاقتراض والتّركيب؛ فالبحث في الأصوات العربيّة في إطار المناهج الحديثة أفاد كثيرا من جهود النّحاة واللّغويين القدامى، بداء من أبي الأسود الدّؤلي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن جنّي، وابن سينا والمبرّد، وغيرهم، ومنذ أواخر القرن الماضي بدأ اهتمام المستشرقين الأروبيين بما كتبه العرب في تصنيف أصوات العربيّة، واهتمّوا بمصطلحات التّصنيف"[6]" كما كتب بعض العرب المحدثين الأوائل أمثال: (إبراهيم أنيس، ومحمود السّعران، وكمال بشر، وتمّام حسّان) مؤلّفاتهم بالعربيّة، وهي وثيقة الصّلة بالمصطلحات التّراثيّة في البحث الصّوتيّ.

وتكمن أهمّية المصطلحات في كونها تُسهم في التّنميّة اللّغويّة، خاصّة في مجالات هامّة كالتّرجمة، والتّعليم وكلّ مجال يساير متطلّبات العصر، وكلّ مؤسّسة

تُعنَى باللّغة"[7]" فأهمّية التّرجمة ازدادت في إطار التّعاون الدّوليّ الذّي يتجاوز الحدود الوطنيّة واللّغويّة؛ فهناك تعاون وثيق بين المؤسّسات العلميّة والاقتصاديّة ويتطلّب هذا التّعاون الاطّلاع على البحوث والتّقارير، ويؤدّي هذا إلى ضرورة ترجمة بعض الوثائق، وأن تكون المصطلحات المستخدمة في هذه التّقارير والوثائق والبحوث مقنّنة، على نحو يسمح بالاطّلاع عليها في يسر، ويجعل ترجمتها عملا دقيقا، كما للتّرجمة أهمّيتها في المؤتمرات واجتماعات الخبراء والنّدوات المتخصّصة، ولا يمكن أن تتمّ هذه التّرجمة إلاّ إذا كانت المصطلحات في اللّغة المترجم منها وإليها مقّننة واضحة الدّلالة، ومن دون هذا التّقنين وهذا الوضوح الدّلاليّ تفقد التّرجمة دورها في نقل المحتوى بأمانة ودقّة.

معجم علم الأصوات اللّغويّة ومصطلحاته: لقد أشرنا سالفا إلى أهمّية الدّراسة الصّوتيّة باعتبارها أحد أهمّ فروع العلوم اللّغويّة، وذلك ما بيّنه (محمّد علي الخولي) في مقدّمة معجمه، كما أشار إلى سبب وضعه لمعجم علم الأصوات من خلال قوله: (ولقد وجدتُ من المناسب والمفيد أن أضع بين يدي القارئ العربيّ مسردا بمصطلحات علم الأصوات باللّغة العربيّة مع شرح كلّ مصطلح باللّغة العربيّة أيضا. وبذا يكون هذا الكتاب معجما أحاديّ اللّغة خاصّا بعلم الأصوات اللّغويّة)"[8]" والمستخلص من هذا، أنّ المعجم يضمّ مصطلحات صوتيّة عربيّة ومشروحة من منطلق عربيّ، وذلك من أجل تثبيت المصطلحات والمفاهيم، مع ما سجّلناه من ملاحظات سنأتي إلى ذكرها في موضعها من هذا البحث.

إنّ المصطلح الصّوتيّ هو وليد المصطلح اللّغويّ العامّ، وهو إفراز دقيق وتصنيف خاصّ ينسجم وطبيعة علم الأصوات، ماتزال دائرته تتّسع وتتجدّد أدلّته مع تجدّد حركة البحث العلميّ، والمصطلح الصّوتيّ حظي بفضل السّبق في تاريخ العلوم اللّغويّة على يد (طبقة القرّاء)، وكان جانب الأصوات من أدقّ ما ضبطه العرب في علومهم اللّغويّة، وإن لم يكن هو الغاية في حدّ ذاته، إنّما كان وسيلة

لتفسير الظّواهر وحلّ المعضلات التّي تعرض لهم من حين لآخر"[9]" وما يلاحظ على معجم الخولي، إفادته من المصطلحات الصّوتيّة التّراثيّة وطريقة وضعه لها ونخصّ بالذّكر هنا طريقة الخليل الصّوتيّة في وضعه مصطلحات معجمه العين حيث رتّبها ترتيبا تصاعديّا من أقصى الحلق وصولا إلى الشّفتين؛ فنظريّة الخليل الصّوتيّة تعتبر نظريّة مركزيّة عالج على ضوئها ضروب اللّغة، وحصر أبنيتها وَفق منظور التّبادل والتّوافق الرّياضيّ؛ فحرّك بذلك دائرة بناء معجمه الإنتاجيّ على قطب تبادليّة المواقع، وحصر بذلك كمّا تصاعديّا من الجذور اللّغويّة بيّن المستعمل منها والمهمل، بعد استقراء المادّة اللّغويّة المرويّة، وأضحت منهجيّته هذه، متّجه روّاد ساروا على نهجه، وانتموا إلى مدرسته، أمثال: أبي علي القالي وأبي منصور الأزهريّ، والصّاحب بن عبّاد، وابن سيدة.

المنهج المتّبع مع آليّات التّنفيذ في المعجم: تقوم المعاجم في أصل وضعها على وصف البنية اللّغويّة للمفردة، وتبيين وظيفتها الإبلاغيّة، وهذه المنهجيّة مستنبطة من التئام نظرتيّ ابن جنّي في الخصائص، والجرجاني في الدّلالة؛ حيث يمثّل الخصائص نظرة تاريخيّة للظّاهرة اللّغويّة، ويمثّل دلائل الإعجاز نظرة وظيفيّة للظّاهرة اللّغويّة"[10]" والخولي في تعامله مع مصطلحات معجمه الصّوتيّ، يشرحها وفقا لدلالاتها في علم الأصوات فقط، دون شرحها في العلوم اللّغويّة الأخرى. ولكلّ معجم منهجه الخاصّ الذّي ينتقيه مؤلّفه، والخولي اتّبع النّهج الآتي"[11]":

1-جاءت المصطلحات مرتّبة ترتيبا ألفبائيّا مع إهمال (ال) التّعريف أثناء التّرتيب، وكان التّرتيب على النّحو الآتي: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، ه، و، ا

ي) حيث جعل الهمزة في بداية المعجم أوّل الحرف؛ أمّا الألف المديّة فقد جاءت في التّرتيب قبل الواو والياء،

2- شَرَحَ كلّ مصطلح وفقا لدلالته في علم الأصوات دون العلوم اللّغويّة الأخرى،

3- لقد اقتصرت المصطلحات في المعجم على علم الأصوات اللّغويّة دون إدخال مصطلحات تخصّ علوما لغويّة أخرى، مثل الصّرف أو النّحو أو الدّلالة،

4- ذكر في شرح المصطلحات، في معظم الحالات، المصطلحات المرادفة له في حالة وجودها،

5- ذكر في شرح المصطلحات ما يقابلها؛ أي المصطلحات المناقضة لها إن وجدت،

6- في حالة شرحه لمصطلح سابق أو لاحق؛ فلا يشرح المصطلح المرادف في معظم الحالات؛ بل يحيل القارئ إلى المصطلح السّابق أو اللاّحق عن طريق مصطلح (راجع) متبوعة بالمصطلح المراد الرّجوع إليه

7- إذا كان المصطلح السّابق مفيدا مع شرحه في شرح مصطلح ما يحيل القارئ إليه بصيغة (راجع المادّة السّابقة)،

8- إذا كان المصطلح الثّاني مفيدا مع شرحه في شرح مصطلح ما، يحيل إليه بقوله: (راجع المادّة التّالية)،

9- كان يحرص على أن تكون معظم الأمثلة من اللّغة العربيّة متى كان ذلك ممكنا، وإذا تعذّر ذلك فمن اللّغة الإنجليزيّة أو سواها من اللّغات،

10- استخدم في معجمه الخطّين المائلين / / للدّلالة على الفونيم والقوسين المعقوفين []،

11- استخدم الرّموز الأبجديّة العربيّة للدّلالة على الأصوات اللّغويّة وذلك تسهيلا على القارئ العربيّ الذّي قد لا يعرف الرّموز اللاّتينيّة واقتصر استخدامه للرّموز اللاّتينيّة في معظم الحالات على الأصوات اللّغويّة غير الموجودة في اللّغة العربيّة.

ومن المعلوم أنّ حدوث الصّوت اللّغويّ لا يتمّ من دون تحديد الموقعيّات التّي تسمّى (بمخارج الحروف) ولا من دون التّعرّف على أهمّ أعضاء الجهاز النّطقيّ التّي تُسهم في تحقيق الصّوت، كما أنّ كلّ صوت متحقّق ينبغي أن يتّصف ببعض الصّفات، التّي تقسّم إلى أساسيّة (جهر وهمس) وثانويّة (شدّة، توسُّط ورَخاوة) وفارقة تميزيّة، وهي كثيرة منها الثّنائيّة والأحاديّة، نحو: (الإطباق والانفتاح/ الاستعلاء والاستفال/ الإصمات/ الذّلاقة/ القلقلة/ التّكرار/ الانحراف/الهاوي/المدّ واللّين/الصّفير، وغيرها) ومن بعد تحقيق مخرج الصّوت وصفاته، يتحقّق الجانب الفونتيكيّ الذّي له مصطلحاته الخاصّة، وبتآلف الأصوات وانسجامها، وتأثّرها ببعضها داخل التّراكيب تؤدّي وظائف سياقيّة، لها دلالاتها ممّا يندرج ضمن الجانب الفونولجيّ للّغة بتلويناته الصّوتيّة المقطعيّة وفوق المقطعيّة، وله مصطلحاته كذلك، مع تداخل توظيف مصطلحات العلمين الصّوتيين: (الفونتيكيّ والفونولوجيّ) ممّا حاول الخولي حصرها وشرحها في معجمه.

المصطلحات الصّوتيّة في المعجم

احتكاكيّ	غاريّ) الحنك الصّلب)	أسنانيّ	اللّسان	بين الأسنان	الأسنان العليا
الأسنان السّفلى	الحبال الصّوتيّة	بَيْأسنانيّ	حلْقيّ	مهموس	مجهور

حَنْجَريّ	النّفَس	لثويّ (اللّثة)	الرّئتان	اللّهاة	الأنف
الشّفتان (شفتانيّ)	الحنك اللّين	الفكّ	رأس اللّسان (الذّلق)	الشّفة العليا	الشّفة السّفلى
أفقيّ	الوحدات الصّوتيّة	إغلاق رئويّ (إغلاق ممرّ النّفس)	إقحام	تسهيل اللّفظ	النّظام الصّوتيّ
ألوغراف	شكل كتابيّ	ألوفون	الفونيم	ألوكرون	المتغيّر الزّمنيّ
الحرف الأصليّ	غرافيم	المقطع	العائلة الصّوتيّة	التّوزيع التّكامليّ	أطوال الأصوات
ختاميّ متّصل	ختاميّ منفرد	وسطيّة متّصلة	المتغيّر الحرّ	المتغيّر الحرفيّ	كيفيّة النّطق
إشارات معلْغويّة	أصوات غير مرئيّة	أصوات مشتركة	أطلس لغويّ	بروز صوتيّ	بعديصائتيّ
بَعْدِيصَامتيّ	بَعْدْيفَاصليّ	بَعْدْيلْثَويّ	بَيْصَائتيّ	بَيْصَامتيّ	تبادل الأصوات
تأخير	التّجمّعات المسموحة	التّجاويف	التّجويف الأنفيّ	التّجويف الفمويّ	التّجويف الحَنْجريّ
التّجويف الرّئويّ	تجويف الرّنين	تحليل فَوقْطعيّ	تحليل فونيميّ	تداخل الأصوات	تقابل تناسبيّ
تنافر صوتيّ	تنغيم	تَوْليف الكلام	تَوْنيم	توابع الذّروة	ثُلْحَرْفْ
ثِلْصَائت	ثِلْصَامِت	ثِنْحَرْف	ثِنْصَائت	ثِنْصائت هابط	ثِنْصائت واسع
خَلْفيغاري	خط التّنغيم	رسم الذّبذبات	ذروة العلوّ	سمة لا علاقيّة	سياق صوتيّ

صوت انبثاقيّ	صوت رنينيّ	صوت كثيف	صوت متساقط	صوت متقلّب	صوت متكيّف
صوت مستلّ	صوت متوتّر	عتبة السّمع	عدوى صوتيّة	علم الأساليب الصّوتيّة	علم الأصوات الآليّ
علم الأصوات السّمعيّ	علم الأصوات فَوْقطعيّة	عنقود صوتيّ	قَبْصَائتيّ	قَبْصَامتي	قانون التّبسيط
قانون صوتيّ	كميّة الصّوت	كيموغراف	لثغة	لهجة مدينيّة	لهجة مركزيّة
مبدأ الإيْم	مبدأ الجهد الأقلّ	متسلسلة توافقيّة	مجموعة نبريّة	صوت مدوَّر	مردود وظيفيّ
مرسام الأطياف	مرسام الذّبذبات	مزايا الصّوت	مغايرة تقدميّة	مغايرة رجعيّة	مغايرة تامّة
مغايرة مباشرة	مماثلة تبادليّة	مماثلة تجاوريّة	مماثلة تقدميّة	مماثلة توقعيّة	نبرة ثالثيّة
نبرة ثانويّة	نظام تحْفونيميّ	نواة المقطع	وظيفة تقابليّة	وظيفة توافقيّة	وسط ناقل

مصطلحات الجهاز النّطقيّ

الأعضاء والمواقع والتّجاويف: لقد حاولنا جمع بعض المصطلحات الصّوتيّة الواردة في المعجم من أغلب صفحاته، وركّزنا على رصد المصطلحات الشّائعة في التّراث، والمصطلحات الجديدة، والمصطلحات المركّبة والغريبة أحيانا، ومنه ستكون لنا وقفة مع بعض هذه المصطلحات لتحليلها، والتّي جاءت مرتّبة لا حسب وظيفتها الصّوتيّة؛ بل بحسب الأبجديّة التّي أشرنا إليها في بداية البحث، واختيارنا للمصطلحات سيكون وظيفيّا، أي بحسب وظيفتها وتصنيفها الصّوتيين، ويكون البدء

بالمصطلحات الدّالة على الجهاز النّطقيّ، وتتلخّص في ثلاثيّة رئيسة هي: الأعضاء والمواقع والتّجاويف.

وإذا رجعنا إلى مصطلحات الأعضاء الواردة في المعجم، نجد الخولي ذكر في الغالب أهمّ الأعضاء المساعدة على النّطق، وبيّن مفهومها، نحو: (اللّسان وتقسيماته، الشّفتان، الأسنان، النّطع، الغار (الحنك الصّلب)، الطّبق (الحنك اللّين) اللّثة، الفم، الرّئتين، عضلات الصّدر، الحنجرة، الأوتار الصّوتيّة، الحلْق والأنف)"[12]" وهو بهذه المصطلحات أشار إلى أهمّ أعضاء النّطق، أو المساعدة على النّطق التّي يتّفق فيها وحولها القدامى والمحدثين.

وإلى جانب مصطلحات الأعضاء النّطقيّة، كان يشير في عديد المواضع إلى موقعيّات الأصوات ومخارجها؛ ولكن لم يذكرها مرتّبة في موضع واحد؛ بل لخّصها وجمعها آخر المعجم غير مرتّبة موقعيّا، في شكل ملاحق مجدولة، وكان يذكر الصّوت، ونوعه وهو يقصد بالنّوع الصّفة الثّانويّة، والجهر والهمس، ثمّ المخرج، ورمزه الدّوليّ، ومثال عن ذلك الفونيم، مثلا: (التّاء "ت" نوعه انفجاريّ/مهموس/أسنانيّ/ مثل تَلاَ)"[13]" والملاحظ أنّه يستخدم مصطلحات المحدثين في وصفه للأصوات وتحديد مواقعها؛ ففي النّوع (انفجاريّ) يوجد المصطلح التّراثيّ المعروف وهو (الشّديد) وهي إشارة إلى المفاجأة في حدوث الأصوات الشّديدة التّي يتوقّف الصّوت أثناء نطقها؛ ثمّ ينطلق فجأة، وبعدها ذكر صفته الأساسيّة، والمفروض تسبق الشّدة، ويسبقهما معا المخرج الذّي ذكره بعدهما (أسنانيّ) وهو عند القدامى (نطعيّ).

مصطلحات الصّفات الصّوتيّة الأساسيّة : كلّ صوت يتحقّق من خلال ما يسمّى عند القدامى بالمخرج، مع أنّها تسمية مجازيّة وعند تحقّقه الفعليّ يتّخذ صفته الأساسيّة إمّا الجهر أو الهمس، اللّتان تتحقّقان بالنّظر إلى طبيعة اهتزاز الوترين الصّوتيين، ودرجة الاهتزاز؛ فكلّما زاد عدد الذّبذبات عن

(10000هزّة/ثانية) كان الصّوت مجهورا، ويتقارب الوتران لكثرة الاهتزازات وشدّتها، وإذا قلّ عدد الذّبذبات عن (10000هزّة/ثا) تحدث الأصوات المهموسة التّي يكون الوتران أثناء حدوثها متباعدين لضعف الاهتزاز، وهو ما أشار إليه سيبويه في كتابه الكتاب؛ رغم عدم وجود مختبرات صوتيّة وقياسات مخبريّة، مع أنّه لم يصرّح بمصطلح (الوترين الصّوتيين) ولكنّه كان من خلال تعريفه للجهر والهمس يدرك ذلك.

والخولي في معجمه أشار في أكثر من موضع إلى مصطلحي الجهر والهمس؛ وقدّم لهما تعريفا للجهر بقوله: (المجهور صفة لصوت لغويّ تتذبذب معه الحبال الصّوتيّة في الحنجرة وابتعادهما بشكل متكرّر ويمكن للمرء أن يحسّ هذا الاهتزاز لو وضع طرف أصبعه على الحنجرة من الخارج ونطق أصواتا مثل: (ب، د، ض، ج، ذ، ز، ظ، غ، ع، م، ن، ل ر، و، ي)"[14]" أو أثناء وصفه للأصوات يقول مثلا: (احتكاكيّ أسنانيّ مجهور أو احتكاكيّ أسنانيّ مهموس)"[15]" والملاحظ من هذا التّعريف، أنّه لو قورن بتعريف القدامى وعلى رأسهم سيبويه، يحتاج إلى دقّة وصفيّة وعلميّة.

مصطلحات الصّفات الصّوتيّة الثّانويّة والفارقة: بيّنا أنّ الخولي في معجمه ذكر مصطلحات الموقعيّات الصّوتيّة في ثنايا وصفه للأصوات، وفي آخر معجمه في جدول وسمه بملحق، وما لاحظناه أنّه أخلط حديث الصّفات ولم يفصل بين تقسيماتها، كأن يتحدّث أوّلا عن الجهر والهمس باعتبارهما صفتين أساسيتين لكلّ صوت لغويّ بعد تحديد موقعيّتهما الصّوتيّة، ثمّ ينتقل إلى وصفه ثانويّا بذكر صفته الثّانويّة (شدّة أو توسّط أو رخاوة) وبعدها ينتقل إلى تحديد صفته الفارقة أو التّمييزيّة إن وجدت.

لقد مزج الخولي المصطلحات الصّوتيّة الدّالة على الصّفات الأساسيّة والفارقة التي لخصها في الملحق آخر المعجم، وجمعناها كالآتي: الانفجاريّة (ت، ط، ك، ق، الهمزة، ب، د، ض)"[16]" والمزجيّة ألحقها بصوت واحد هو (الجيم) ثمّ الاحتكاكيّة وأصواتها هي: (ف، ث، س، ص، ش، خ، ح، ه، ذ ز، ط، غ، ع)"[17]" ومن بين الصّفات الفارقة التّي أشار إليها نذكر مصطلحاتها وهي: (أنفيّ للميم والنّون/جانبيّ لصوت اللاّم/تكراريّ لصوت الرّاء/انزلاقيّ للواو واليّاء)"[18]" ولم يذكرها بهذا التّقسيم؛ بل جمعها ولم يرتبها كما أشرنا، واستخدم مصطلحات المحدثين الانفجاريّة بدل الشّديدة والاحتكاكيّة بدل الرّخوة، ولم يذكر الأصوات المتوسّطة من خلال وصفه هذا.

وفيما جمعناه من مصطلحات دالّة على الصّفات الفارقة، ذكر أربعة مصطلحات فقط (الأنفيّة، الجانبيّة، التّكراريّة، الانزلاقيّة) ولم يذكر أهمّها (الإطباق، الانفتاح، الاستعلاء، الاستفال، القلقلة، الذّلاقة، وغيرها) كما خصّ صوت الجيم بصفة المزجيّة.

أشار الخولي إلى الصّوائت في الملحق بالوصف، فذكر المصطلحات القصيرة والطّويلة، ووصفها من حيث طريقة حدوثها كالآتي: (الكسرة صائت عال أماميّ/وصائت الفتحة صائت وسطيّ مركزيّ/الضمّة صائت عال خلفيّ/الكسرة الطّويلة صائت عال أماميّ/والفتحة الطّويلة صائت منخفض مركزيّ/الضمّة الطّويلة صائت عال خلفيّ)"[19]". والملاحظ وصفه للكسرة القصيرة بمصطلح (العلوّ) مع أنّها صفة الضمّة والرّفع، والكسرة صائت مستفل مرقّق مستفل وحادّ.

لقد سجّلنا من خلال الجدول الذّي جمعنا من خلاله المصطلحات الواردة في المعجم، بعض المصطلحات الصّوتيّة الجديدة، ومنها ما هو غير شائع

بين أصحاب التّخصّص، نحو: (مغايرة رجعيّة، مغايرة تامّة، مغايرة مباشرة نظام تحفونيمي، مبدأ الإيم، قَبْصائتي، قَبْصامتيّ، صوت انبثاقيّ، صوت كثيف، عنقود صوتيّ، صوت متساقط، صوت متقلّب، صوت مستلّ، صوت عميق، صوت متوتّر، خَلْفِيفمَوي، توابع الذّروة، ثِنْصائت هابط، ثِنْصَائت واسع، بعديفاصليّ، ثلحرف، بيأسناني، إشراط تتابعيّ) وغيرها من المصطلحات التّي نجد لها ما يرادفها معنى في المصطلحات الصّوتيّة التّراثيّة، ومنها ما هو خاصّ باللّغة الإنجليزيّة، رغم أنّه أشار إلى أنّه يتعامل مع المصطلحات بما هو في العربيّة وبها؛ ولكنّه لجأ في أكثر من موضع وبصفة جليّة في الملاحق والجداول إلى اللّغة الإنجليزيّة.

الهوامش:

1- ينظر، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص11.

2- منها وفي قدّمتها بنك المصطلحات الكنديّ، وبنك المصطلحات التّابع للجماعة الأروبيّة، كما تمّ إنشاء بعض المؤسّسات الصّناعيّة الكبرى بنوكا للمصطلحات في مجالات اختصاصها، وفي مقدّمتها شركة (سيمنس الألمانيّة) في ميونخ، ينظر المزيد في، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح محمود فهمي حجازي، ص18.

3- ينظر، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص13.

4- قاموس اللّسانيّات، عبد السّلام المسدي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس/ليبيا، 1984م، ص11.

5- ينظر تفصيل ذلك في، المصطلح اللّسانيّ وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرّباط، ط1، 2013م.

6- ينظر، الأسس اللّغويّة، ص224، وما بعدها. ومن بين هؤلاء المستشرقين الألمانيّ (شاده) الذّي كتب رسالته في علم الأصوات عند سيبويه سنة (1911م) وحاضر باللّغة العربيّة في الموضوع نفسه بالجامعة المصريّة، وكان (برجشترا) من بين الذّين اكتشفوا سرّ مشكلات مصطلحات البحث الصّوتيّ في التّراث العربيّ، كما حاضر عن العربيّة في ضوء اللّغات السّامية.

7- ينظر، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص189 وما بعدها.
8- معجم علم الأصوات، محمّد علي الخولي، ط1، 1402هج/1982م، ص05.
9- رؤية علميّة لصناعة معجم في الصّوتيّات العربيّة، عمّار ساسي، مقال في مجلّة الصّوتيّات أعمال الملتقى الدّوليّ الأوّل الموسوم ب: المصطلح والمصطلحيّة في العلوم الإنسانيّة بين التّراث والحداثة، يومي 16/15 مارس 2004م، جامعة سعد دحلب البليدة، ص321 وما بعدها.
10- رؤية علميّة لصناعة معجم في الصّوتيّات العربيّة، ص218 وما بعدها، بتصرّف واختصار.
11- معجم علم الأصوات، محمّد علي الخولي، ط1، 1402هج/1982م.
12- ينظر المعجم، مثلا ص13، 14، 17، 20، وغيرها. مع الإشارة إلى أنّ صاحب المعجم يذكر مصطح (الحبال الصّوتيّة) والمفروض الوترين الصّوتيين بصيغة التّثنية لا الجمع، ومن يجمعها نتيجة التّرجمة عن اللّغات الأجنبيّة التّي لا تفرّق بين المثنّى والجمع. ينظر، المجمل في المباحث الصّوتيّة من الآثار العربيّة، مكّي درار، دار الأديب، 2007، والتّحوّلات الصّوتيّة والدّلاليّة في المباني الإفراديّة، سعاد بسناسي، دار الكتاب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2012م.
13- ينظر، المعجم، ص184 وما بعدها.
14- المعجم، ص136.
15- نفسه، ص13.
16- نفسه، ص185.
17- نفسه، ص185.
18- نفسه، ص185.
19- نفسه، ص185.

المصطلحية بين التأسيس النظري والتطبيق العملي

د. عزاز حسنية

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

الملخص: يعيش العرب اليوم ما يسمى بفوضى المصطلحات في شتى مجالات الحياة ولنأخذ مجال بحثنا على سبيل المثال، المصطلح اللغوي سواء أكان في المجال اللساني أم البلاغي أم في غيرهما نجده يتغير ويتجدد ويتعدد من مدرسة إلى أخرى بل من باحث إلى آخر. فيطرح السؤال: لماذا هذا الاختلاف ومتى يحدث الائتلاف؟ والإجابة عنه تطول لذلك وجب أن نبحث في أصل المشكلة، علينا أولا أن نضبط المفاهيم ونحددها حتى يلتزم كل باحث بما يجب عليه الالتزام به، ويبقى في دائرة بحثه.

وحديثي في هذه المداخلة، سيكون – إن شاء الله– عن تحديد المفاهيم أولا ومعرفة تطبيقها في المجال الصحيح وخاصة ما يتعلق بعلم المصطلح، حيث فرقت الدراسات الغربية بين فرعين: الأوّل: Terminologie، والثاني: Terminographie، فالأوّل هو العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغويّة، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلِّقة بها ونشرها في شكل معاجم مختصّة.

فكثيرا ما تتردد الكلمات الآتية : المصطلح والمصطلحية وعلم المصطلح وصناعة المصطلح ومعجم المصطلح...إذن لابد من التعريف بهذه المفاهيم ومن ثم معرفة مجالاتها التطبيقية.

المداخـــلة: يعدّ علم المصطلح من بين أحدث أفرع علم اللّغة التّطبيقيّ وأهمها وهو من أظهر العلوم اللسانية التطبيقية إلى جانب التخطيط اللغوي والترجمة وتعليم اللغات وتحليل الأخطاء... لارتباطه بالعلوم كلها؛ لأنّه يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي كان بحاجة إلى قدر كبير من المصطلحات التي لا بدّ منها لتظهر تلك العلوم إلى حيز الوجود.

وكان "فوستر E/wuster " قد حدّد في القرن العشرين موضع علم المصطلح بين فروع المعرفة، بأنه مجال يربط علم اللغة بالمنطق وبعلم الوجود، وبعلم المعلومات، وبفروع العلم المختلفة[1]، كما أنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم، –على حد تعبير الخوارزمي–، وهي من أهم وسائل التواصل بين أهل التخصّص ولأهميته ظهرت العديد من المؤسّسات التّي اعتنت بقضايا المصطلحات على المستوى المحلي والدولي.

المصطلح والاصطلاح في اللغة والاصطلاح: إن كلمة **مصطلح** في اللغة مشتقة من المادة "صلح"، ومنها الصلاح والصلوح، حيث أورد ابن فارس في معجمه أن "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد..."[2] وفي الصيغة الاشتقاقية نفسها أورد ابن منظور أن الصلاح كلمة ضد الفساد، أي اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا، واصّالحوا، مع تشديد الصاد، ثم قلبوا التاء صاداً مع إدغامها في الصاد بمعنى واحد [3].

وهذه المادة في اللغة العربية، مصدرٌ ميمي للفعل "اصطلح" مثل المادة (صلح) بحيث ورد في الصحاح بأن "الصلاح ضد الفساد، تقول صَلَح الشيء يصلح صلوحاً. قال الفراء: وحكى أصحابنا صلُح أيضاً بالضمّ، من المصالحة... والإصلاح نقيض الإفساد، والمصلحة واحدة المصالح، والاستصلاح نقيض الإفساد[4].

أمّا الفعل اصطلح، فقد ورد ذكره في أحاديث نبوية كثيرة، وفي معاجم عربية بالدلالة نفسها. وقد تخصصت دلالة كلمة (اصطلاح) مع تكون العلوم في الحضارة الاسلامية لتعني هذه الكلمة "الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص"[5].

كما أخذ الفعل (اصطلح) هذه الدلالة الجديدة المحددة، ومواضع ورود هذه الكلمات ضمن هذا المجال الدلالي المحدد، كما ورد في كتاب (البيان والتبيين) للجاحظ في حديثه عن المتكلمين "أنهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن لـــه في لغة

العرب اسم"[6]. كما يعثر على تعريف آخر لكلمة (اصطلاح) نقله الجرجاني في مادة (صلح): "هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرهما[7].

وهو بهذا المعنى، يستخلص تسميتين أساسيتين للمصطلح:

الأولى: اتفاق المتخصصين على دلالة دقيقة.

والثانية: اختلاف المصطلح عن كلمات أخرى في اللغة العامة.

ووردت لفظة (المصطلح) في المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط، أن لفظة صلح بمعنى "زال عنه الفساد" واصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، ثم أن "تصالحوا اصطلحوا والاصطلاح مصدر اصطلح بمعنى "اتفاق طائفة على شيء مخصوص[8]، وهي الدلالة التي اتفقت عليها جل المعاجم بمعنى الاتفاق والتواضع والمصالحة. وأمّا الاتفاق المقصود به ههنا فهو اتفاق جماعة من العلماء والمشتغلين بعلم من العلوم على إعطاء كلمة ما معنى جديداً فتصبح عندئذ دالة على مدلول جديد، وتدعى مصطلحاً أي كلمة تحمل دلالة جديدة متفقاً عليها، دلالة تغاير تماماً الدلالة الأصلية. فمن خلال هذا التحديد يستخلص ارتباط المصطلح باللغة المتخصصة.

وهناك تعريفات أخرى للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدل عليه أهمها أن "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...)، موروثا أو مقترضا يستخدم للتعبير عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة"[9]. وبهذه الدلالة يصبح المصطلح دالاً على المفاهيم والأشياء المادية.

أمّا الرأي الراجح لدى المتخصصين في علم المصطلح، أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو التعريف التالي: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام

الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري" [10] وتكاد تكون هذه الكلمة متفقة من حيث النطق والإملاء في اللغات الأروبية، وهي الكلمات Term في اللغة الإنجليزية، وTerminus أو Term في اللغة الألمانية، وTerme في الفرنسية، وTermine في الإيطالية وTermino في الإسبانية، وTermo في البرتغالية، وTermin في الروسية، وغيرها من الكلمات في اللغات الأوروبية التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة.

والتحديد المتفق عليه في هذا المساق، هو أن هذه الكلمة تدل في الاستخدام المتخصص على أية كلمة أو تركيب يعبر عن مفهوم أو عن فكرة قابعة في الأصل في اللغة اللاتينية وبناتها، بيد أنه يعثر على بعض المظاهر التي تومئ إلى الكلمة ففي اللغة اليونانية يعثر على كلمتين هنا Terma : وtermon وكلمات من قبيل Termen وTerminus ثم كلمة Termo هذه الأخيرة تدل على الحدود الفاصلة كما تدل كلمة Terminus على المجال والحيز.

ومع مرور الزمن، بدأت المعاجم الأوروبية المتخصصة في المجال المصطلحي تخص كلمة (Terme) في الفرنسية و(Term) في الإنجليزية ببعض التحديدات أهمها ما أورده معجم ماروزو (1951) على أنها مرادفة لفظة Mot أي الكلمة[11] ووفق هذا المنظور، عَدّو الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوماً مفرداً أو عبارة مركبة استقر معناها وحدد بوضوح، كما أن مثل هذا التحديد لا يقصر المصطلح على الكلمة المفردة بل يشمل العبارة المركبة أيضا.

وقد ورد في بعض المعجمات السيميائية في إطار علم المصطلح، تحديد آخر له دلالته الاصطلاحية هو كالآتي:

«Terme: non définissable d'un système: cohérent énumératif (Nomenclature) ou structuré (Taxonomie) et correspondant sans ambiguïté a une notion ou concept. [12]

بناء على هذا التحديد، فإن المصطلح مرتبط بوضوح المفهوم الذي يدل عليه كما أن المصطلح الواحد تتحدد دلالته بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه أي

عن طريق مكانته وسط المصطلحات الأخرى، ثم أن المصطلح يخضع في تطوره بحسب التخصص وهو يتحدد داخل النظام الذي يكونه هذا التخصص، كما أن المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر ودقيق.

وقد يعثر على أن المصطلح يقابله في اللغة الفرنسية Terme المشتقة من اللاتينية Terminus التي تعني في ما تعنيه النهاية والحد الزمني[13] ما ورد في معجم لاروس الصغير، وقد استخدمت كلمة terminal حتى اليوم في اللغة الإنجليزية، بمعنى المحطة لخط المواصلات وهي الدلالة التي تلتقي مع المعنى في اللغة الأم اللاتينية.

وهناك سمات أساسية أخرى يتميز بها المصطلح، حيث ينبغي أن يكون لفظاً أو تركيباً وألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي إليه[14] أي "تمثل تصوراً ما لوحدة لغوية ويتكون من كلمة أو أكثر".

من جانب آخر، يمكن اعتبار المصطلح رمزاً اتفاقياً لتصور ما، يتألف من أصوات منطوقة أو الشكل الذي تمثل به كتابياً أي عن طريق الحروف، ويكون في صورة كلمة أو عبارة. ووفق هذا الاعتبار، يمكن كذلك أن يرد المصطلح في شكل كلمة، وقد تحوي مورفيما واحداً أي عنصراً معنوياً غير قابل للتقسيم، أي حرفما ــ أو يحوي عدة مورفيمات. كما يمكن أن نعثر في المصطلحات على مجموعة تركيبية Syntactic Group من الكلمات.

في تاريخ المصطلح: على الرغم من عدم الوقوف عند أوّل استعمال للفظ مصطلح، فإنّ عملية البحث التاريخي تدلّ على أنّها قديمة في مستوى الحضارة العربيّة الإسلاميّة "فقد كان معروفا ومتداولا جدّا بين القدماء استعمال عبارة مصطلح، بالرغم من عدم تقييدها في القواميس العربيّة القديمة، فقد استخدم إجرائيّا ضمن العديد من الحقول المعرفيّة والمجالات المختلفة، من ذلك التصوّف والتاريخ وصناعة الإنشاء وعلوم الحديث والقراءات، وصناعة الشعر واللغة والمناظرة (الجدل)، وقد كان رائجا خلال القرن الثامن الهجري على يد بعض الصوفيّة

والمؤرّخين وكتاب دواوين الإنشاء الذين سموا به بعض مؤلّفاتهم وذكروه في ثنايا كتبهم، أمّا لفظ "اصطلاح" فربّما كان أقدم ظهورا ورواجا في تاريخ اللغة العربيّة من لفظ "مصطلح"، فقد وجد لفظ اصطلاح مستعملا منذ القرن الثالث الهجري في كتاب المقتضب لأبي العبّاس المبرّد (ت280هـ)، ووجد في القرن الرابع الهجري في كتابات كلّ من عبد الله بن محمد الخوارزمي (ت 387هـ)، ابن جنّي (ت392هـ) وابن فارس (ت 395هـ) ".

كما نجد آثارها أيضا في أواسط القرن السادس للهجرة، مع أبي منصور محمّد بن محمّد البروي (ت 567 هـ) من خلال كتابه "المقترح في المصطلح"، وبعده كان رواج التوظيف في عدّة حقول معرفيّة وعلميّة مختلفة حيث ظهر لفظ "مصطلح" في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل "الألفيّة في مصطلح الحديث" للزين العراقي (ت 806 هـ) وكتاب " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلانيّ (ت 852 هـ). واستخدم لفظ "المصطلح" كتّابٌ آخرون غير علماء الحديث مثل ابن فضل الله العُمَري (ت749هـ) في كتابه"التعريف بالمصطلح الشريف" الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحيّة المستعملة في الكتابة الديوانيّة. واستعمل ابن خلدون (ت808 هـ) لفظ " مصطلح" في "المقدمة "فقال: "الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان"

وفي القرن الثاني عشر الهجري، استعمل محمد التهاوني (كان حياً 1185هـ) لفظَي "اصطلاح" و"مصطلح" بوصفهما مترادفَين في مقدِّمة كتابه "كشّاف اصطلاحات العلوم" حين قال: "فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية وشمّرت على اقتناء العلوم الحكمية والفلسفية...، فكشفها الله عليّ، فاقتبستُ منها المصطلحات أوان المطالعة وسطّرتها على حدة" من كلِّ هذا ندرك أنّ المؤلِّفين العرب القدامى استعملوا لفظَي (مصطلح) و(اصطلاح) بوصفهما مترادفين. ومن المعجميّين الذين استخدموا اللفظين "بوصفهما مترادفين عبد الرزاق الكاشاني (ت 736هـ) في كتابه "اصطلاحات الصوفية"، إذ قال في مقدمته: "...فقسمتُ

الرسالة على قسمين: قسم في بيان المصطلحات ما عدا المقامات...". واستخدم الكاشاني لفظ "مصطلح" في مقدمة معجمه "لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام" الذي قال في مقدمته:" فإني لما رأيتُ كثيراً من علماء الرسوم، ربما استعصى عليهم فهم ما تتضمنه كتبنا وكتب غيرنا من النكت والأسرار، ...أحببتُ أن أجمع هذا الكتاب مشتملاً على شرح ما هو الأهمّ من مصطلحاتهم.

أمّا الادعاء بأن لفظ "مصطلح"، فلا يتّفق والقواعد العربيّة، بالنظر إلى أنّه اسم مفعول من الفعل "اصطلح" وهو فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف جرّ فنقول "اصطلحوا عليه"، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول "مصطلح عليه"؛ فإنّ قواعد اللغة العربيّة تجيز حذف الجار والمجرور "منه" للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول عَلَماً أو اسماً يُسمّى به، فنقول "مصطلح" فقط[15].

مصطلح أم اصطلاح ؟ إنّ كلمتي "مصطلح " و"اصطلاح" مترادفتان في اللغة العربيّة. وهما مشتقّتان من "اصطلح" (وجذره صلح) بمعنى "اتفق"، لأنّ المصطلح أو الاصطلاح يدلّ على اتفاق أصحاب تخصّص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علميّ محدّد.

ولكنّ بعضهم يحسب أنّ لفظ "مصطلح" خطأ شائع وأنّ اللفظ الصحيح هو "اصطلاح"، ويسوق لذلك ثلاثة أسباب هي:

1- إنّ المؤلِّفين العرب القدماء استعملوا لفظ "اصطلاح" فقط.

2_ إنّ لفظ "مصطلح " غير فصيح لمخالفته قواعد اللغة العربيّة.

3- إنّ المعاجم العربيّة التراثيّة لم تسجّل لفظ "مصطلح" وإنّما نجد فيها لفظ "اصطلاح" فقط[16].

لكن مَن يدقق النظر في المؤلّفات العربيّة التراثيّة، يجد أنّها تشتمل على لفظَي "مصطلح" و"اصطلاح" بوصفهما مترادفين. فعلماء الحديث كانوا أوّل من استخدم

لفظ "معجم" ولفظ "مصطلح" في مؤلّفاتهم. ومن هذه المؤلّفات منظومة أحمد بن فرج الإشبيلي (من أهل القرن السابع الهجري) في مصطلح الحديث، التي أوّلها:

غرامي "صحيحٌ" والرجا فيك معضلُ وحزني ودمعي "مُرسَلٌ" و "مُسلسَلُ"

لاحظ أنّ الكلمات الثلاث بين علامات التنصيص هي مصطلحات من علم الحديث تدلّ على أنواع مختلفة من الحديث النبويّ الشريف.) كما ظهر لفظ "مصطلح" في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل "الألفيّة في مصطلح الحديث" للزين العراقي (زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين المتوفَى سنة 806 هـ) وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلانيّ (المتوفى سنة 852 هـ/ 1449م). واستخدم لفظ "المصطلح" كتّابٌ آخرون غير علماء الحديث مثل شهاب الدين أحمد بن يحيى المعروف بابن فضل الله العُمَري (المتوفى سنة 749هـ) في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف" الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحيّة المستعملة في الكتابة الديوانيّة.

ومن المعجميّين الذين استخدموا لفظي "اصطلاح" و"مصطلح" بوصفهما مترادفين عبد الرزاق الكاشاني (المتوفى حوالي 736هـ/1335م) في كتابه "اصطلاحات الصوفية"، إذ قال في مقدمته... " : فقسمتُ الرسالة على قسمين: قسم في بيان المصطلحات ما عدا المقامات. "... واستخدم الكاشاني لفظ "مصطلح" في مقدمة معجمه "لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام" الذي قال في مقدمته: "فإني لما رأيتُ كثيراً من علماء الرسوم، ربما استعصى عليهم فهم ما تتضمنه كتبنا وكتب غيرنا من النكتب والأسرار، ... أحببتُ أن أجمع هذا الكتاب مشتملاً على شرح ما هو الأهمّ من مصطلحاتهم." [17]

واستعمل ابن خلدون (732ـ808هـ/1332ـ1406م) (لفظ " مصطلح" في "المقدمة" فقال: "الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان...". وفي القرن الثاني عشر الهجري، استعمل محمد التهاوني (...ـ كان حياً 1185هـ/...ـ 1745م) لفظَي "اصطلاح" و"مصطلح" بوصفهما مترادفَين في مقدِّمة

كتابه المشهور "كشّاف اصطلاحات العلوم : "حين قال: "فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية، وشمّرت على اقتناء العلوم الحكمية والفلسفية...، فكشفها الله عليّ فاقتبستُ منها المصطلحات أوان المطالعة وسطّرتها على حدة. "...

من كلِّ هذا ندرك أنّ المؤلّفين العرب القدامى استعملوا لفظَي "مصطلح" و"اصطلاح" بوصفهما مترادفين. أما الادعاء بأن لفظ "مصطلح" لا يتّفق والقواعد العربيّة؛ لأنّه اسم مفعول من الفعل "اصطلح" وهو فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف جرّ فنقول "اصطلحوا عليه"، وأن اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل هو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول "مصطلح عليه" فإنّ قواعد اللغة العربيّة تجيز حذف الجار والمجرور "منه" للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول عَلَماً أو اسماً يُسمى به، فنقول "مصطلح" فقط

أمّا عدم ورود لفظ "مصطلح" في المعاجم العربيّة إلا في معجم "الوجيز" لمجمع اللغة العربيّة الذي صدر سنة 1980م و"المعجم العربيّ الأساسيّ" الذي صدر سنة 1989م، فيعود السبب في ذلك إلى أنّ المعاجم لا تسجِّل جميع ألفاظ اللغة، وأنّ المعاجم العربيّة جرت على عدم ذكر صيغ المشتقّات المطّردة، وكلمة "مصطلح" اسم مفعول مشتق من الفعل "اصطلح ."

المصطلحيّة: علم المصطلح وصناعة المصطلح: تستخدم في الدراسات العربية عدة مترادفات للدلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: المصطلحية، وعلم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات، والمصطلحاتية، إلخ. وعند العودة إلى الدراسات الغربية التي تتناول علم المصطلح الحديث، نجد أنها تفرّق بين فرعين من هذه الدراسة: الأوّل (Terminology/Terminologie) والثاني (Terminography/Terminorgaphie)، فالأوّل هو العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللغويّة، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلِّقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصّة، إلكترونيّة أو ورقيّة. والراجح أنّ المعجميّ والمصطلحيّ الفرنسيّ

ألان راي (Alain Rey) هو في مقدمة الذين اشاروا إلى هذا الفرق وأكدوه[18]. وكان اللسانيّون الأمريكيّون قد سبقوا إلى تبيان الفرق بين علم المعجم (Lexicology) الذي يختص في دراسة الألفاظ من جميع الجوانب الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة والإسلوبيّة، وبين صناعة المعجم (Lexicography) الذي يتعلّق بجمع البيانات واختيار المداخل وكتابة المواد ونشر الناتج النهائي في شكل معجم[19]. ولكنّ هذا التمييز ليس له وجود في الواقع العمليّ. فالمصطلحيّ الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولّدة أو موحّدة للنشر، لا بدّ أن يكون متمكّناً من نظريات علم المصطلح. وكذلك المعجميّ الذي يتولّى تصنيف معجم من المعاجم ينبغي له أن يكون متمكّناً من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه، اللّهم إلا إذا كان مَن يعمل على إعداد المعجم المتخصص أو العام مجرّد مساعد يعنى بمعالجة الملفات والجذاذات يدويّة كانت أو آلية دون أن يتدخّل في اختيار مداخل المعجم أو مواده.

وإذا كان هذا التفريق ضروريّاً، فقد فضلّ "علي القاسمي" أن يكون لفظ "المصطلحيّة" اسماً شاملاً لنوعين من النشاط : "علم المصطلح" الذي يعنى بالجانب النظريّ، و"صناعة المصطلح" التي تُعنى بالجانب العملي. وينبغي أن نشير هنا إلى أنّ المتخصّص في علم المصطلح، بصورة عامّة، لا يستطيع وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده، وإنّما توصي المؤسسات المعنيّة بإسناد هذه المهمة إلى لجنة مكونة من مصطلحيّين، ولسانيين، ومتخصّصين في الميدان العلميّ الذي تتعلّق به المصطلحات، ومستهلكي تلك المصطلحات، لكي تُضمَن دقّة المصطلحات من الناحية العلمية وقبولها من قِبل الأوساط التي تستعملها.

وهذا ما فعله العرب في دراسة المعجم وإنتاجه، إذ أطلق عليهما اسم (المعجميّة) الذي يضم فرعين هما: الأول، علم المعجم (أو ما يُسمَى أحياناً بعلم المفردات الذي يُعنَى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها ومرادفاتها، والتعابير الاصطلاحيّة والسياقيّة التي تتألف منها؛ أما الفرع الثاني:

فهو (صناعة المعجم) الذي يشير إلى جمع المادة اللغويّة، واختيار المداخل وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم النشر النهائي للمعجم، ورقياً كان أم إلكترونياً.

أهمّيّة المصطلح: المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة"، حتّى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنمسا اتّخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح". فعمليات الإنتاج والخدمات أصبحت تعتمد على المعرفة، خاصّة المعرفة العلميّة والتقنيّة. فبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، غيّرت الشركات أدوات التصميم والإنتاج، فأخذت تصمّم النموذج المختبريّ لمُنتجاتها وتجرّبه بالحاسوب قبل أن تنفّذه في المصنع. كما أنّها لم تعُد ملزمة بالقيام بجميع عمليات التصنيع في مكان واحد وبصورة متعاقبة وإنّما أصبح بالإمكان تكليف شركات متعدّدة بتصنيع الأجزاء المختلفة في وقت واحد، ثم تقوم الشركة المنتجة بتجميع أجزاء المُنتج وتسويقه. وأدّت هذه التطورات إلى الإسراع في التنفيذ، وتخفيض التكلّفة، وتحسين الإنتاجيّة، وزيادة القدرة التنافسيّة لتلك الشركات. ونتيجة للثورة التكنولوجيّة المعاصرة، حصل اندماج وترابط بين أنواع المعارف والتكنولوجيّات المختلفة أدّى إلى توليد علوم جديدة وصناعات جديدة، وخدمات جديدة. وظهرت في السوق سلع وخدمات مبنيّة على تحويل المعارف إلى منتجات، تُسمّى بالسلع والخدمات المعرفيّة. ولهذا اعتبرت النظرياتُ الاقتصادية الحديثة المعرفةَ عاملاً "داخلياً" يدخل بصورة مباشرة في معادلة النمو، بعد أن كانت النظريات الاقتصاديّة القديمة تعد المعرفة عاملاً "خارجياً". فكلّما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع، تحسّن أداؤهم، وارتفع مردودهم الاقتصاديّ. واللغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل للمضمون

العلميّ في اللغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة، وأسّ التواصل في مجتمع المعلومات. وفي ذلك تكمن أهمّيّته الكبيرة ودوره الحاسم في عمليّة المعرفة[20].

علم المصطلح والوطن العربيّ: تُجري المجامِعُ اللغويّة في العواصم العربيّة أبحاثاً في أُسس وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة في اللغة العربيّة. وفي عام 1969م، أناطت (جامعةُ الدول العربيّة) مهمةَ تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بـــ (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الذي شجّع الأبحاث اللغويّة والمعجميّة والدراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتقنيّة باللغة العربيّة، ونشرَ عدداً غفيراً منها في مجلته "اللسان العربيّ" التي صدر عددها السادس والخمسون عام 2003. وينظّم المكتبُ بصورة دوريّة ندواتٍ ومؤتمرات للتعريب، حسب خطة تهدف إلى توفير المصطلحات العربيّة الموحّدة في العلوم والتكنولوجيا. وقد عقد المكتبُ (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي) في الرباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط / فبراير 1980م. (ويجد القارئ الكريم نتائج هذه الندوة في الفصل الخاص بتوحيد المصطلحات في هذا الكتاب. (ومن المؤسسات العربية التي تنشط في البحث المعجميّ والمصطلحيّ، (جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس)، وفي المغرب توجد (الجمعية المغربيّة للدراسات المعجميّة)، ومن الجمعيات المتخصّصة في المصطلح العلمي العربيّ (الجمعيّة المصريّة لتعريب العلوم) .

الخلاصة: وخلاصة القول إنّ ميدان المصطلحيّة يضمّ أصنافاً ثلاثة من الدرس:

(1) علم المصطلح الذي يُعنَى بدراسة المفاهيم والعلاقات الوجوديّة والمنطقيّة بينها، والمصطلحات اللغويّة التي تعبّر عنها،

(2) صناعة المصطلح التي تدور حول نشر المعاجم المتخصِّصة، الورقيّة منها والإلكترونيّة،

(3) البحث المصطلحيّ الذي يتناول تاريخ علم المصطلح، والمدارس المصطلحيّة، وتوثيق المصطلحات والمؤسّسات المصطلحيّة والمصطلحيّين والتدريب في المصطلحيّة، وما إلى ذلك.

الهوامش:

1- ينظر: ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، دمشق 2008 م، ص15.

2- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 3. تحقيق وضبط عبد السلام هارون. دار الفكر. دت.ص 303.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج 2. إعداد وتصنيف يوسف الخياط. دار لسان العرب. بيروت. م3 دت. ص 08.

4- ينظر الجوهري، صحاح اللغة وتاج العربية، القاهرة 1965 (المادة، صلح).

5- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. دت. ص 08.

6- الجاحظ، البيان والتبيين،(تح عبد السلام هارون)، القاهرة، 1950،1948،ج1، ص139.

7- الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، 1 طبعة ليبسيغ1845 .، المادة (صلح).

8- ينظر: المعجم الوسيط. 1و2 دار الأمواج بيروت 1990 ص 520

9- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. دت. ص 11.

10- محمود فهمي حجازي، المرجع نفسه.ص 12.

11- ينظر: J. marouzeau. Lexique de terminologie linguistique, Paris 1951.

12- ينظر:. Josette. Rey. Deboue, Lexique sémiotique, Paris 1979. terme.

13- ينظر: Petit Larousse, Lustre 1984, P:999

14- ينظر: محمود فهمي حجازي، المرجع السابق.ص 15.

15- علي القاسمي، المصطلحيّة:علم المصطلح و صناعة المصطلح، على الرابط:

www. Atida. org. ويمكن الرجوع إلى كتابه الذي اقتبس منه المقال، وهو بعنوان: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان:ناشرون، بيروت-لبنان، د-ط، 2008. في الباب الرابع نجد إجابات تفنّد عبارة القائلين بعدم شيوع عبارة "المصطلح"في المتداول العلمي العربي-الإسلامي، و يمكن العودة كذلك إلى مقال: الودغيري (عبد العليّ)، كلمة المصطلح بين

الخطأ والصواب، مجلّة اللسان العربي عـــ48ـــدد، سنـــة1999ـــ، المنظمّة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المغرب–الرباط، ص9 ،20.

16– ينظر إلى مقال:الودغيري (عبد العليّ)، كلمة المصطلح بين الخطأ والصواب، مجلّة اللسان العربي عـــدد 48ـــ، سنـــة 1999ـــ، المنظمّة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المغرب–الرباط، ص9 ،20.

17– علي القاسمي، "عبد الرزاق الكاشاني وإسهامه في تطوير المعجمية العربية "في مجلة" دراسات مصطلحية" العدد 1 (2001)، ص 219 ــ236 .

18 –Alain Rey, La Terminologie: Noms et Notions (Paris: PUF,1979)

19 –A.M. Al-Kasimi, Linguistics and Bilingual Dictionaries (Leiden: E.J.Brill, 1981

20– محمد مراياتي، "المصطلح في مجتمع المعلومات: أهميته وإدارته" من بحوث المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية بدمشق، أكتوبر/تشرين الأول 2004.

ثنائية الكلام واللسان في القرآن

د. مليكة النّوي

جامعة باتنة

مقدمة: بتبنّيها اللغة استطاعت اللسانيات أن تسيطر على حقول معرفية مختلفة إذ فرضت وصايتها على قطاعات محورية في العلوم الإنسانية كالنقد الأدبي والترجمة البشرية والآلية وتعليمية اللغات، بل استطاعت اللسانيات أن تقتحم العلوم التقنية والتكنولوجية لتسقط كل الحواجز بين العلوم الإنسانية وبقية العلوم، فهيمنت على الإعلاميات والرياضيات والفيزياء والبيولوجيا.

إن التراكم المعرفي كان العصا التي اتكأ عليها الباحثون لتطوير مناهج العلوم الإنسانية وغيرها، فظهرت مدارس واتجاهات لغوية ونظريات كان لها الفضل في تطوير علم اللغة. وهكذا سارت اللسانيات وفق تصور منهجي علمي موضوعي أفاد في تطوير مناهج العلوم الإنسانية خاصة الدراسات التطبيقية التربوية منها.

المصطلح: إشكالية الوضع؟ أم إشكالية التعدد؟

لا نبالغ إذا قلنا إن هناك إجماعا بين دارسي اللسانيات على وجود أزمة جعلت المصطلح يتخبط في فوضى واضطراب وخلط، ورغم أن اللسانيات غزت كل العلوم إلا أنها لم تستطع أن تقف في وجه هذه الأزمة الحادة بتقديم معجم لسانياتي موحد يحفظ ماء الوجه لهذا العلم، ولنا أن نتساءل: ما العوامل التي أدت إلى هذه الإشكالية؟ هل الإشكالية في وضع المصطلح؟ أم في تعدد المصطلح؟ هل بإمكان اللسانياتي ضبط مصطلحات دقيقة أم أن اختلاف المرجعية الفكرية والفلسفية والثقافية والإيديولوجية يحول دون تحقيق ذلك؟ هل تفجير الحضارة الغربية لهذا

العلم –اللسانيات– وراء تفجير هذه الأزمة في المصطلح العربي؟ ما الدور الذي تتحمله المجامع اللغوية العربية لحل هذه الإشكالية؟.

لا شك أن المتتبع لأبجديات التواصل يدرك ما للمفاهيم من أهمية في حياة الإنسان، فمفهوم الصوت غير مفهوم الكلمة، ومفهوم الكلمة غير مفهوم الفكرة... بل قل: إن المفهوم ليس هو المصطلح (المفاهيم هي ما يجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء، وكائن وكائن، وكيان وكيان)[1]، فالمفهوم قد يكون مصدره العقل أو الحدس أو التجربة، ومصدر هذا التنوع هو الذي يقودنا إلى تحديد طبيعة المفهوم ولهذا الخلاف (فرق المصطلحيون قديما وحديثا... بين الفكرة والمفهوم، وبين المفهوم المجرد والمفهوم، أي بين ما ينتمي إلى اللغة العادية وما ينتمي إلى اللغة التقنية)[2]، ليكون لكل علم مصطلحاته الخاصة حتى وإن اشتركت في المادة اللغوية فمثلا الوتد (فإنها عند اللغويين أحد أوتاد البيت، أو الجبل من قوله تعالى: "والجبال أوتادا"[3]، وعند أصحاب العروض: ثلاثة أحرف اثنان متحركان وثالث ساكن، وعند المنجمين: أحد الأوتاد الأربعة التي هي الطالع، والغالب، ووسط السماء، ووتد الأرض)[4]، إلا أن توظيف مصطلحات التراث يستلزم معرفة مرجعياتها (إن التجديد المصطلحي، وإعمال مصطلحات التراث لن يتم أبدا بتجاوز مرجعياتها، بل ذلك هو ما سيؤدي إلى موتها وهلاكها، لأن مرجعية المصطلح هي قلبه النابض الذي به يعيش، وإنما التجديد والإعمال رهين مواصلة البحث العلمي الجاد الذي لا يضيف إلى التراث ولا ينقصه)[5]، وفي ذلك تأكيد ضمني على أن لكل مفهوم مصطلحا، وأن معرفة أرضية المفهوم ضرورية لتحديد المصطلح المناسب، وقد عرف عبد الصبور شاهين المصطلح بأنه (اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة)[6].

فالمتتبع لاصطلاحية المصطلح يجد أن اللغة العربية ثرة بألفاظ ومفردات إلا أن اعتماد الدراسات على الحدس بعيدا عن استراتيجية مضبوطة محكمة ودقيقة هو الذي أوقع المصطلح في هذه الفوضى وهذا الخلط، كما أن تباين المرجعية الفكرية

الثقافية بين المدرسة الأمريكية الأوروبية وبين المدرسة العربية كان أحد الأسباب الرئيسة في بروز هذه الإشكالية وهي إشكالية تعدد المصطلح لا وضع المصطلح وهذا التعدد أفضى إلى وجود مصطلحات مشوهة (ونحن نشكو من كثرة هذه الاصطلاحات تارة، وتباينها مرة، وغموضها أحيانا، وفي الوقت الذي هيأت لنا الشبكات المعلوماتية والتواصلات المباشرة على الأنترنيت ما يذلل هذه العقبات أمام العرب إن هم أرادوا أن ينشئوا بنوكا لغوية لهذا الغرض، ومن أولها توحيد المصطلحات العلمية والتجارية والاقتصادية واللسانية في الكتب المدرسية والبرامج الجامعية والأبحاث الأكاديمية التي تنجز باللغة العربية، لأن تخزين المعاجم العربية تخزينا معلوماتيا بالطريقة التجارية القديمة المألوفة لا يحل هذا الإشكال التعددي والتباييني للمصطلح العربي)[7]، فالنص السابق يؤكد أن الإشكالية في تعدد المصطلح، هذا التعدد الذي يقود إلى التباين وإلى الفوضى والاضطراب، ويرى مازن الوعر أن من المبادئ الأساسية التي تحكم وضع المصطلحات (مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلا من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم)[8]، فالمفاهيم سابقة للمصطلحات، ولا شك أن الاتفاق حول المفاهيم يقود حتما إلى الاتفاق حول المصطلحات (والاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول... والاصطلاح إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى... وقيل: المصطلح لفظ معين بين قوم معينين)[9].

إلا أن التطور العلمي والتكنولوجي أفرز أفكارا ورؤى ومفاهيم جديدة استلزمت وجود مصطلحات تعبر عنها، ما حدا بالقائمين على المصطلح إلى تبني علم جديد سموه علم المصطلح (ومع تفجر الثورة العلمية ووفرة المخزون المصطلحي واتساع الحاجة إلى المزيد منه، صارت أمور المصطلح مضمونات علم جديد هو علم المصطلح)[10]، إن علم المصطلح يعد مبحثا من مباحث اللسانيات التطبيقية يهدف إلى إرساء قواعد علمية لوضع المصطلح وتوحيده.

المبادئ الأساسية للسانيات عند دوسوسير: تقوم الدراسة اللسانية عند دوسوسير على دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، فهي من حيث الوظيفة أداة تواصل، ومن حيث التكون فهي معطى ثقافي اجتماعي تاريخي، ومن حيث الطبيعة فهي نظام من العلامات اللغوية.

إن اللسانيات عند دوسوسير لها بعدان:

1- داخلي وخارجي: فالبعد الداخلي هو النظام الذاتي ممثلا في القواعد التي تتحكم في اللغة، أما البعد الخارجي فيتمثل في مجموع الملابسات الجغرافية والتاريخية والسياسية والحضارية المرتبطة بالمجتمع المستعمل لتلك اللغة، وأعطى مثالا بلعبة الشطرنج فمعرفة اللاعب بشروط اللعبة لا تتغير بمعرفته للموطن الأصلي لهذه اللعبة.

2- المنهج الدياكروني والسانكروني: اللغة عند دوسوسير واقع قائم بذاته وهي في الوقت نفسه لها مظهر تطوري تاريخي، فدعا إلى ضرورة التمييز أثناء الدراسة بين هذين المنهجين، وإعطاء الأولوية للمنهج الآني/السانكروني لأن اللغة تترجم بصدق حركية المجتمع ونشاطه الراهن عبر توظيفها الآني.

3- ثنائية اللغة والكلام عند دوسوسير، وكفاية اللغة وكفاية اللسان عند تشومسكي (ميز تشومسكي بين الكفاية اللغوية التي هي حصيلة الفرد من القاموس الجمعي، وبين الأداء الكلامي الذي هو نشاط فردي صرف، ينم عن مقدرة ذاتية منطلقا من فرضية أن الإنسان المثالي باستطاعته أن ينتج عددا لا حصر له من الجمل مما لم يسبق له سماعه، انطلاقا مما تم تشفيره وتخزينه من النماذج المسموعة، فآلية توليد اللامتناهي من الجمل من المتناهي المستقطب في الإنتاجية اللغوية، لا يمكن تشبيهه إلا بالإبداعية الحاصلة في توليد ما لا حصر له من الكلمات والجمل والنصوص والآثار المطولة من قائمة التناوبات الحاصلة بين الفونيمات وهي قائمة مغلقة)[11].

واللغة عند دوسوسير مجموع من الكلمات والدلالات المخزنة في ذهن المتكلمين، وهي حقيقة نفسية اجتماعية موجودة بالقوة في ذاكرة كل فرد من أفراد المجتمع.

أما الكلام فهو العمل المحسوس الذي يقوم به الفرد في موقف كلامي معين فاللغة لا تتجلى إلا بوساطة الكلام، وهي سابقة على الفرد ويحتسبها بالتلقي من جماعته اللغوية، وهي ما تواضع عليه أفراد المجتمع من أصوات وألفاظ وتراكيب فهي إذن ظاهرة اجتماعية وأداة تواصل. في حين أن الكلام هو الاستعمال الفردي لتلك الأداة –اللغة– التي صاغها المجتمع.

وإشارات دوسوسير إلى وجود فروق جوهرية بين اللغة واللسان تجعلنا أمام ثلاثية حيث قابل بين ثلاثة مصطلحات أصبحت عالمية: اللسان، اللغة، الكلام فبالعودة إلى كتاب دوسوسير محاضرات في اللسانيات العامة يستوقفنا هذا القول (ففي نظرنا لابد من التمييز وعدم الخلط بينها –اللغة– وبين اللسان، وصحيح ان اللغة ليست سوى جزء جوهري محدد منه، وهي في وقت واحد نتاج اجتماعي لملكة اللسان، وتواضعات ملحة ولازمة يتبناها الجسم الاجتماعي لتسهيل ممارسة هذه الملكة –اللسان– لدى الأفراد، وإذا نظرنا إلى اللسان ككل فإننا نجد تعددا في الشكل واختلاطا فيه، وهو، أي اللسان، يمتد إلى أصعدة مختلفة فيزيائية وفيزيولوجية ونفسية. وذلك في آن واحد كما ينتمي إلى المجالين الفردي والاجتماعي... وعلى العكس من ذلك فإن اللغة كل في حد ذاتها ومبدأ للتصنيف وما أن نوليَها المكان الأول بين وقائع اللسان حتى ندخل ترتيبا طبيعيا في مجموعة تتمرد على أي تصنيف آخر)[12]، فالمتأمل للعبارات: "أن اللغة ليست سوى جزء جوهري محدد منه– نتاج اجتماعي لملكة اللسان –وما أن نوليها المكان الأول بين وقائع اللسان" يلاحظ تأكيد سوسير على اعتبار اللسان كلا واللغة جزءا منه ولكنها جزء جوهري. وأساس ورئيس.

وعلى صعيد الدراسة اللسانية العربية كتب عبد الرحمان الحاج صالح عن ظواهر اللسان فقال (اللسان هو قبل كل شيء أداة تبليغ فتلك هي وظيفته الأصلية أما غيرها من الوظائف ففرع منه، اللسان ظاهرة اجتماعية لافردية، لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة، اللسان هو في حد ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها –أي هو اللغة كما أكد القرآن– وله بذلك بنى ومجارٍ ظاهرة وخفية، للسان منطقه الخاص، اللسان وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال...)[13]، فهذا تعريف من التعاريف الجامعة لأهم ظواهر اللسان وفق الدراسات اللسانية الحديثة يتقاطع فيه عبد الرحمان الحاج صالح مع أحدث الدراسات اللسانية، ولكنه يؤصل في الفقرات اللاحقة من كتابه إلى كثير من الفكر اللسانية التي كان الفكر اللغوي العربي سباقا إليها.

4- الدال والمدلول: العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية، إذ لا وجود لأية علاقة طبيعية أو منطقية بإمكانها تحديد طبيعة الدال والمدلول، ووجود بعض الكلمات التي تشذ على هذه القاعدة: كالعلاقة بين الدال النافذة، والمدلول ينفذ منها النور والهواء... لا يقوض النظرية، لأن العبرة بلغة اجتماعية تتغير بتغير المجتمع أو هي قابلة للتطور والتغير، وما الاختلافات الاصطلاحية بين لغة وأخرى إلا دليل على هذه الاعتباطية في الدليل اللغوي.

5- محورا الاستبدال والتركيب: لعل ما يميز اللغة وجود نوعين من العلاقات:العلاقات الاستبدالية (الغيابية) التي تظهر عبر تشابه ترتيب الوحدات في محور اللغة العمودي، والعلاقات التركيبية (حاضرة) والتي تظهر عبر تجاور العناصر في المحور الأفقي.

بهذا التفكير العلمي تجاوز دوسوسير في دراسته للغة المناهج الكلاسيكية القديمة، ليفتح الباب أمام جملة من التساؤلات: ما واقع اللغة؟ وكيف تشتغل؟ وما طبيعة الواقعة اللسانية؟ وما طبيعة الدليل اللغوي؟ وهي أسئلة تستلزم اعتماد منهج مغاير يقوم على وصف الظاهرة اللغوية بعيدا عن الخلفيات التاريخية، فكان المنهج

البنوي الذي أضاف إلى الظاهرة اللغوية بعدا جديدا وهو دراسة اللغة الشفوية التي كانت بعيدة عن الدراسة التاريخية التي تعتمد الوثيقة المكتوبة، وهذا ما يلاحظ في الدراسة الأمريكية التي وجدت نفسها أمام زخم معرفي غير موثق ولكنه انتقل مشافهة، فوجدوا أن الطرائق المستخدمة في دراسة اللغات الهندوأوروبية لا تصلح للتطبيق على هذه اللغة الشفوية، ما دفعهم إلى إقامة منهج تحليلي يأخذ بيد اللغات الشفوية تحليلا وتطبيقا، فاللغة الشفوية قد تزول وتندثر بطول الزمن وعدم التداول إلا أن اعتماد مناهج خاصة بدراسة اللغات الشفوية يجعلها في منأى عن النسيان والزوال، فاللغة الشفوية والمكتوبة بناء لألفاظ وسكن لمعانٍ ومدلولات يقول هايدجر (إن الإنسان يتصرف وكأنه هو سيد اللغة وهو الذي يشكلها بمشيئته، إلا أن الواقع أن اللغة هي السيد)[14].

فحقيقة اللغة أصوات تعبر عن تصورات، إلا أن البحث قد يمتد إلى مصدر هذه التصورات والأفكار وكيفية ترجمتها إلى الواقع بوساطة اللغة، وهذا ما يترجم تلك الصلة التي تربط اللغة بالفكر لتكون اللغة (وسيلة الإنسان في التعبير، أوجدها لينزل المجهول إلى مرتبة المعلوم، وبها ينتصر على أسرار الكون ومشاكل الحياة اليومية، وباللغة يعبر الإنسان عن التصارع القوي في ذاته، وبها يعبر عن النسيان ومضامين الفكر، ويجعل ما وراء الطبيعة موضوعا متناولا وفكرا متبادلا بين الأجيال)[15]، فحقيقة اللغة صورة صوتية وتصور ذهني، إلا أن هناك لغة الإشارات والرموز الكتابية وهي تؤدي نفس الوظيفة للأصوات، فالإشارات والرموز تنقل (التواصل من ميدان القول إلى التخاطب الصامت، إلى الإيماء، ويحدث الإيماء حوارا دقيقا مبينا قلما يحصل فيه سوء تفاهم بين المتحاورين، الإيماء خطاب بليغ ولكن بدون كلام ملفوظ)[16]، ويرى جان جاك روسو أن الحركات والرموز غير اللغوية تؤثر في النفس أكثر، عن طريق تهيئتها للنفوس التي تصبح في حالة من الترقب، يقول (فلتفتحوا كتب التاريخ القديم لتجدنّها تعج بهذه الأساليب من البرهنة التي تخاطب العيون، فلا يفوتها أبدا أن تخلف من الآثار ما هو أوثق مما تخلفه

الأقوال التي كان بالإمكان إبدالها بها، إن الشيء إذا ما عرضناه قبل التكلم عنه يهز الخيال هزا، ويثير حب الاطلاع، ويستولي على القلب شوقا وارتقابا لما سيقال ولقد لاحظت أن الإيطاليين والبروفانسيين يجدون فيما تعودوه من سبق الإشارة عندهم على القول وسيلة يجعلون بها الناس أحسن استماعا إليهم وأشذ التذاذا. ولكن أبلغ اللغات هي التي تلك الإشارة فيها قد قالت كل شيء من قبل الكلام)[17].

إن روسو في هذا النص يشير إلى وجود لغة بلا صوت، ولا نطق كلام. إنها لغة الإشارات ولغة العيون ولغة الحركات، ما جعل ابن سينا يتصور وجود أبعاد ثلاثية للرموز اللغوية (فمعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم)[18]، فهذه العلاقة تجمع الرمز اللغوي الذي هو الصوت، والصورة الذهنية وهي المفهوم والمعنى، والشيء المحسوس وهو المرجع.

ثنائية الكلام واللسان في القرآن:

الكلام في القرآن (ك ل م): ورد بصيغة الفعل: كلَّم، وبصيغة الاسم: كلام كلمة، كلمات، تكليم.

جاء على أوجه كثيرة: كلام الله أجمع، القرآن، العجائب، المناسك، ما تلقى آدم ألفاظ التوحيد، عيسى عليه السلام، دين الله.

1- كلام الله أجمع (فوجه منها: الكلام الذي أسمع الله تعالى عبده من غير واسطة. قوله تعالى في سورة النساء "وكلم الله موسى تكليما"...

2- كلام الله القرآن. قوله سبحانه في سورة التوبة "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله" يعني القرآن المنزل...

3- كلمات الله عجائبه تعالى. قوله تعالى في سورة الكهف "لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي" يعني عجائبه)[19]، كما يحمل الكلام معنى اللفظ، القول، المنطق.

ومن أوجه الكلام في القرآن:

4- (المناسك. قوله تعالى في سورة البقرة (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن) أي فوافاهن يعني: المناسك.

5- ما تلقى آدم. قوله تعالى في سورة البقرة (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه).

6- الكلمة لا إله إلا الله. قوله تعالى في سورة التوبة (وكلمة الله هي العليا).

7- كلمة الله تعالى عيسى بن مريم. قوله تعالى في سورة النساء و(كلمته ألقاها إلى مريم).

8- كلمات الله هي دينه. قوله سبحانه في سورة الأنعام (لا مبدل لكلماته) أي لا مغير لدينه)[20]

وما يعنينا هو كلام الله أجمع الذي منه كان كلام البشر "وعلم آدم الأسماء كلها".

اللسان في القرآن (ل س ن): (على أربعة أوجه: اللغة، الدعاء، اللسان بعينه الثناء الحسن، فوجه منها: اللسان اللغة. قوله تعالى في سورة النحل "لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين". كقوله تعالى في سورة الشعراء "بلسان عربي مبين" أي بلغة العرب. الثاني: اللسان الدعاء. قوله تعالى في سورة المائدة "لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم" يعني دعاء داود. الثالث: اللسان. قوله تعالى في سورة البلد "ولسانا وشفتين"... الرابع: اللسان الثناء الحسن. قوله سبحانه في سورة الشعراء "واجعل لي لسان صدق في الآخرين" يعني ثناء حسنا)[21].

وما يعنينا من معاني اللسان في القرآن وجه اللغة، ووجه اللسان بعينه، فإذا عرفنا هذه الجارحة شكلها ومكوناتها تسنى لنا أن نتدرج إلى حكم صائب على اللغة، فتأكيد القرآن على الكلام بمعنى اللفظ، والقول، أخذ به اللغويون فقال ابن مالك في الألفية: (كلامنا لفظ مفيد كاستقم...)، وتأكيده على القول جاء في قوله تعالى "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد"[22]. فهذا دليل على أن اللفظ سابق

للقول، واللفظ كل ما تحركت به الشفتان سواء سمع أم لم يسمع، فإذا حمل معنى تحول إلى قول، وإلا فهو لفظ، فالطفل وهو يلوك ألفاظا غير مفهومة نطلق عليها لفظا، أما القول فهو كلام له معنى.

أما اللسان فورد بمعان أشمل وأعم، وما يعنينا اللسان بمعنى اللغة، قال تعالى: "بلسان عربي مبين"[23]، أي بلغة العرب، وعرّف الإمام الرازي اللسان بقوله (اللسان جارحة الكلام، وقد يكنى به عن الكلمة فيؤنث حينئذ، فمن ذكّره قال: ثلاثة "ألسنة" مثل حمار وأحمرة، ومن أنث قال ثلاث "ألسن" مثل ذراع وأذرع، واللسَن الفصاحة، وقد "لسِن" من باب طرب فهو لسن، وفلان لسان القوم إذا كان المتكلم عنهم)[24].

أما الإمام الجوهري فاعتبر اللسان بمعنى اللغة (واللسن: اللغة، واللسان جمعه ألسنة وألسن ولسن، وهو جسم لحمي مستطيل متحرك يكون في الفم ويصلح للتذوق والبلع والنطق وهو مذكر وقد يؤنث)[25]، فالقرآن ربط اللغة باللسان وليس العكس على أساس أن اللسان ثابت، أما الكلام فمتغير، واللسان ملكة بشرية وفي ذلك إشارة إلى ذلكم الاختلاف الذي حدث بين سوسير وتشومسكي وهيمس حين وجدنا أن قاعدة المثلث تباينت بين هؤلاء الثلاثة ولكل منطقه ودليله.

الخاتمة: بعد هذا المد والجزر الذي قادنا إلى محاولة تعريف مصطلحات: اللسان، اللغة، الكلام في الدراسات اللسانية خلصنا إلى مجموعة من النتائج نتخلنا منها الآتي:

1- تباين تعريف اللغة واللسان بتباين المدارس اللسانية ومرجعياتها.

2- اللغة بهذه التركيبة لم تذكر في القرآن الكريم، فكان الحديث عن اللسان الذي حمل في وجه من أوجهه معنى اللغة.

3- لقد حسم القرآن الكريم معركة فكرية قالت باللغة حينا وباللسان حينا آخر في حين أكد القرآن على ثنائيتين هما الكلام واللسان.

4- جاء معنى الكلام في القرآن على ثمانية أوجه، في حين جاء معنى اللسان على أربعة أوجه.

5- انتصرت المداخلة لمصطلح اللسان على حساب مصطلح اللغة.

الهوامش:

1- محمد مفتاح، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1 1999، ص.06.

2- المرجع نفسه، ص.08.

3- سورة النبأ، الآية 07.

4- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، القاهرة، 1342هـ، ص.02.

5- فريد الأنصاري، أزمة المصطلح التراثي في الفكر العربي المعاصر، مجلة الفيصل، الرياض ع 280، 2000، ص.26.

6- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986 ص.118.

7- عبد الجليل مرتاض، اصطلاح المصطلح في اللغة العربية، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ع1، مارس 2002، ص.15.

8- حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط، 2009، ص.133.

9- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص.28.

10- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر دمشق، 2008، ص.15.

11- نواري سعودي أبو زيد، محاضرات في اللسانيات التطبيقية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع العلمة، الجزائر، ط01، 2012، ص.94.

12- فردينان ده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، مجيد النصر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص.21.

13- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر 2012، ص.184، 185.

14- جون جاك لوسر كل، عنف اللغة، ترجمة وتقديم محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة لبنان، ط01، 2005، ص.216.
15- وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، دار الرشيد، دمشق، لبنان مؤسسة الإيمان، بيروت، ط01، 1984، ص.219.
16- محمد عزيز الحبابي، تأملات في اللغو واللغة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980 ص.59، 60.
17- جون جاك روسو، محاولة في أصل اللغات، ترجمة محمد محجوب، الدار التونسية للنشر 1986، ص.28.
18- ابن سينا، الشفاء (العبارة)، تحقيق، م خضيري، القاهرة، 1970، ص.05.
19- الدامغاني، الحسين بن محمد، قاموس القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط03، 1980 ص.407.
20- المرجع نفسه، ص.409،408.
21- المرجع السابق، ص.414، 415.
22- سورة ق، الآية 18.
23- سورة الشعراء، الآية 195.
24- محمد بن أي بكر الرازي، مختار الصحاح، تعليق مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص.379.
25- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار م6، دار المعرفة، 1984، ص.470.

التركيب المصطلحي واستثماره في بناء المعجم المتخصّص – معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي نموذجا–

د. حاج هنّي محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

مقدمة: يشهد العصر الحديث اهتماماً متزايداً بوضع المصطلحات العلمية وصناعة المعاجم المتخصّصة في شتى المعارف والفنون؛ بغية جعل اللغة العربية مواكبةً لشتى التطورات العلمية في مختلف مناحي الحياة، ولتحقيق هذه الغاية النبيلة عقدت المجامع اللغوية، والهيئات المختصة مؤتمرات وندوات لبحث مختلف الآليات الممكنة لتجديد العربية برفدها بما تحتاج إليه من مصطلحات علمية، وألفاظ حضارية تؤهلها لمواكبة العصر.

ولكن المتتبع لقضية وضع المصطلح العربي في العلوم الحديثة يجد تبايناً واضحاً بين اللغويين والعلماء في هذه المسألة؛ ولعلّ هذا ما يفسر اختلافهم حول عدد الطرائق المعتمدة من جهة، وأولويتها من جهة أخرى؛ وفي هذا السياق يأتي هذا البحث ليبرز فعالية "التركيب المصطلحي" في وضع المصطلح اللساني انطلاقاً من دراسة مدونة "معجم علم اللغة التطبيقي" لمحمد علي الخولي، قصد تحديد أنماط المركبات المصطلحية في هذا المعجم، ولعلّ تحقيق هذه الغاية تمر عبر الإجابة على عدة أسئلة، منها:

– ما هو التركيب المصطلحي؟ وما هي أنماطه في اللغة العربية؟ وما مدى توظيفه في توليد مصطلحات معجم اللسانيات التطبيقية؟

1- تعريف التركيب:

أ- لغة: التركيب لغةً مشتق من الفعل (ركّب)، ورد في القاموس المحيط "ركّبه تركيباً: وضع بعضه على بعض فتركّب وتراكب"[1].

وجاء لفظ (المركَّب) في العين بمعنيين هما: "المركَّب: الذي يغزو على فرس غيره، والمركّب: المثبّت في الشيء، كتركيب الفصوص"[2].

وسرد المعجم الوسيط المعاني المختلفة للفعل (ركّب) على هذا النحو:"ركّبه: جعله يركب: والشيء: وضع بعضه على بعض، وضمّه إلى غيره، فصار شيئا واحدا في المنظر، يقال: ركّب الفصّ في الخاتم، وركّب السّنان في الرمح، وركّب الكلمة، أو الجملة، وهذا تركيب يدل على كذا، وركّب الدواء ونحوه: ألّفه من مواد مختلفة"[3].

ومما سبق يتضح أنّ الدلالة اللغوية للتركيب هي التأليف بين شيئين مختلفين للحصول على شيء جديد.

ب- اصطلاحا: يعدّ التركيب (Composition) طريقة من طرائق توليد المصطلح العلمي؛ لأنّه المنهج الأهم في وضع وترجمة المصطلحات التي تزيد عن كلمة واحدة؛ فلقد حدّد المعجم المنهجي لعلم المصطلحات مفهومه بأنّه "عملية جمع مصطلحات بواسطة التجاور أو الربط"[4].

وعرّفه محمود فهمي حجازي على أنّه "ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوروبي مركّب إلى اللغة العربية وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوروبي"[5].

وهو كذلك "وحدة لغوية تنشأ عن تركيبات خاصة لعنصرين أو أكثر، ولهذه العناصر أن تستقل بذاتها وتؤدي وظيفتها على نحو مختلف في سياقات أخرى"[6].

وتتكوّن البنية المصطلحية المركّبة من عنصرين هما:

المحدِّد (Determinant/Déterminent): يعد مؤشرا على تفرعات الصنف.

والمحدَّد (Determinatum/Déterminé): وهو العنصر الرئيس الذي تقوم بتحديده وتسميته عناصر معرِّفة في المركب ذاته[7]، وتتحدد أسبقية أي من العنصرين للآخر وفقاً للغة المدروسة، ووفقا للسياق كذلك؛ ففي اللغة العربية–عادة يتقدم المحدَّد، كما في حالة المركب الوصفي؛ لأنّ الصفة تتبع الموصوف، وفي اللغة الإنجليزية يتقدم العنصر المحدَّد[8]، وهذا ما يتضح في هذين المثالين:

اللغة العربية		**اللغة الإنجليزية**	
المحدَّد	**المحدِّد**	**Determinatum**	**Determinant**
مفعول	مطلق	Ball	FOOT

فاختلاف توزيع مكونات التركيب المصطلحي تابع للنظام النحوي للغة؛ ولعل هذا ما يفسر التباين الحاصل بين اللغتين الإنجليزية والعربية في ترتيب المحدِّد والمحدَّد.

مما لاشك فيه أنّ الصيغة التركيبيّة للمصطلح تؤدي وظيفة تحديديّة دلالية تمنع أشكال الالتباس والاشتراك بفعل التجاور (Juxtaposition)[9]؛ ويتجلى ذلك في هذه النماذج:

نفق قنوي– نفق مشاة– نفق مركبات– نفق قطار كهربائي– نفق قطارات– نفق تحت الماء– نفق تحت الأرض.... وغيرها.

فكلمة (نفق) في المصطلحات السابقة هي الكلمة النواة المحدَّدة بما بعدها من عناصر لغوية واصفة ومحدِّدة، تعد من وجهة نظر منطقية وفلسفية خاصيات فرعية محدِّدة لمصطلح مفهومي يراد تعريفه بكل تفرّعاته.

فالتركيب إذن هو نوع من التوليد اللغوي ينشأ عند الجمع بين أكثر من وحدة معجمية بسيطة لبناء وحدة معجمية مركّبة، ولقد عرف العرب– قدماء ومحدثين– هذا النوع من التوليد؛ فقد أوجد فقهاءنا عبارات اصطلاحية جديدة، مثل: الصلاة الوسطى، وصلاة الشاهد، وفي عصرنا سمعنا تراكيب عديدة في مختلف مناحي الحياة، ومن أمثلتها: عصر الذرة، القنبلة النووية، القمر الصناعي، وغيرها[10].

وكان اللغوي الفرنسي إميل بنفنيست (Emile Benveniste) قد اقترح الوحدات المركّبة من كلمات وأدوات لتسمية أشكال التراكيب، وخاصة في المصطلحات العلمية والتقنية؛ وذلك بضم عدد من الكلمات وربطها ببعض الأدوات[11]، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ الصورة المركّبة التي تأتي عليها الوحدة المصطلحية لا يعني أنّها مركّبة في جانبها المفهومي، بل تكون مفردة تحيل على مفهوم واحد؛ وذلك لأنّ هناك نوع من التعالق القائم بين طرفي المصطلح، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر بتاتاً، وإذا أمكن الاستغناء عن أحدهما أو إقصاؤه؛ فإنه تسقط العبارة المفهومية للمصطلح، أو تنتقل إلى مستوى مفهومي آخر مخالف له[12].

ويتمّ اللجوء إلى التركيب؛ لأنّه آلية تُعتمد "لتحديد الميدان المعرفي ولتأمين الحصر الذي يقوم على عزل المفهوم عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى؛ وعلى تقييده وتخصصه بالقياس إلى مدلول اللفظة المعجمي العام"[13]؛ وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أنّ "التركيب من الإمكانيات الطبيعية لكل اللغات وكذا للناطقين بها؛ إذ يستطيع المتكلّم بلغة ما أن ينشئ تراكيب لغوية جديدة لم ينطق بها من قبل، ولم ينطق بها أحد من أبناء لغته، ليدل بها على معانٍ يريد أن يُعرب عنها"[14].

ومما سبق يمكن القول أنّ التركيب في علم المصطلح هو بناء وحدة مفهومية انطلاقا من العناصر المعجمية التي ترد مستقلة بذاتها في اللغة للدلالة على مفهوم ينتج جراء التأليف بين الوحدتين اللغويتين.

2- التركيب المصطلحي والنحت: يعرّف النحت بأنّه "أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسبٍ بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى"[15]، ويعود استعمال النحت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين، فقد وضحه بعدّة أمثلة منها قوله: "أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً، ويتبيّن ذلك في كلمة (عبشمي) بقوله: أخذوا العين والباء من (عبد) والشين والميم من (شمس) وأسقطوا

الدال والسين، فبقي من الكلمتين كلمة[16]، ومن الكلمات التي تمّ تكوينها بالنحت في التراث العربي: بسمل- حسبل- حوقل- حمدل- سمعل- دمعز.

ومما سلف يتضح اختلاف التركيب عن النحت اختلافاً جذريّاً؛ ذلك لأنّ التركيب المولّد في الألفاظ مثل الماهية واللاإرادية وغيرها نلمح فيه عنصري التركيب واضحاً بعكس مثلاً النحت أو الاختصار في الحمدلة والحوقلة حيث اختزلت العبارة المتعددة الألفاظ في لفظ واحد[17]، وبعبارة أخرى "فإذا كان النحت يفقد بواسطته أحد العناصر المكونة بعض حركاتها وصوامتها، ففي التركيب تحتفظ العناصر المكونة بكلّ صوامتها وحركاتها"[18].

ولكن الملاحظ أنّ استثمار النحت في صياغة المصطلحات عند العرب المحدثين، لم يلق رواجاً في التوليد المصطلحي؛ ففي إحصاء شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب، أوّلها في الفيزياء، وثانيها في النفط، وثالثها في الطبّ[19]، لا يوجد سوى ثلاثة عشر (13) مصطلحا صيغت بالنحت[20].

والوضع نفسه من خلال دراسة إحصائيّة حول حرف الألف في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي شارك في وضعه لغويون من مؤسّسات لسانيّة في المغرب، والجزائر والسودان وتونس، لم يرد فيه سوى مصطلح منحوت واحد من مجموع 211 مصطلحا[21].

وبالمقابل "يلاحظ ميل اللغة العربية إلى التركيب لا إلى النحت، وأكثر الأبنية التركيبية في اللغة العربية قد نشأت في العصر الحديث ترجمةً لمصطلحات أوربية"[22]؛ وذلك لأنّ التركيب يسمح بتمثيل المفاهيم تمثيلاً جيداً، وتحديد العلاقات القائمة بينها، ويبرز ذلك جلياً في المصطلحات الأساسية في اللسانيات، والتي من ضمنها:

اللسانيات العامة- اللسانيات التطبيقية- اللسانيات التداولية- اللسانيات الاجتماعية- اللسانيات النفسية- اللسانيات الحاسوبية.

3- التركيب المصطلحي والتعابير الاصطلاحية: يعرّف أهل الاختصاص التعبير الاصطلاحي (Idiome) بأنّه "تعبير له معنى خاص يختلف عن مجموع معاني كلماته بحيث يصعب إدراك المقصود به عند سماعه للمرة الأولى (لغير أبناء اللغة خاصة)، مثلا: لبى نداء ربه، مات حتف أنفه، A Chills heel : أي موقع غير منيع، Se caler les Joues: أي أفرط في الطعام"[23].

وأطلق المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات على التعبير الاصطلاحي مصطلح (عبارة جامدة)، ويقصد بها "كل عبارة ترد في لغة بعينها لا يمكن استخلاص معناها من خلال بنية كلماتها كما يصعب ترجمتها إلى لغة أخرى"[24].

وتتميز التعابير الاصطلاحية بجملة من الخصائص، يمكن إيرادها في هذه العناصر:

- يعد التعبير الاصطلاحي وحدة دلالية واحدة لا يمكن استخلاص معناها العام من معاني المفردات المكوّنة لها.
- لا يجوز التعديل أو الحذف في عناصر التعبير الاصطلاحي.
- عناصر التعبير الاصطلاحي من ذوات الرتب المحفوظة؛ فهي لا تقبل التقديم، أو التأخير.
- تقتصر دلالة التعبير الاصطلاحي على المعنى المجازي البعيد، ولا تنصرف إلى المعنى الحقيقي القريب.
- التعبير الاصطلاحي عرضة للعديد من الظواهر اللغوية أسوة بالمفردات؛ فقد يلحقه الترادف، والاشتراك اللفظي[25].

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الفروق الموجودة بين التركيب المصطلحي والتعبير الاصطلاحي في مجال الاستعمال، وكيفية الإدراك، وعناصر التشكيل وإمكانية استبدال أجزائه، وفيما يلي توضيح ذلك[26]:

التركيب المصطلحي	التعبير الاصطلاحي
في المجالات المتخصّصة	اللغة العامة
يُدرَك مفهومه من مجموع معاني مكوناته	لا يمكن إدراك معناه من معاني أجزائه
تكون بنية المصطلح المركّب اسمية غالبا	تتنوع عناصر تكوينه (اسمية، فعلية، حرفية)
- لا يمكن تعويض أحد عناصره	يمكن التبديل بدون تأثير على المعنى

مما سلف يتجلى الفرق الموجود بين التركيب المصطلحي، والتعبير الاصطلاحي يكمن في كون الأول ناتج عن تأليف أكثر من وحدة لغوية واحدة ليحيل على مفهوم محّدد في مجال معرفي، مع إمكانية ترجمته من لغة لأخرى بخلاف الثاني الذي ينشأ من تركيبات لغوية متعددة، للدلالة عن معنى تعبيري (Idiomatique) في لغة بعينها، ويلحقه ما يلحق سائر المفردات من ظواهر لغوية كالترادف، والاشتراك، وهذا ما يجوز إطلاقا مع التركيب المصطلحي؛ لأنّه من مميزاتها ربط تسمية بمفهوم ضمن مجال معيّن.

4- **أنماط التركيب المصطلحي في اللغة العربية:** يأخذ التركيب المصطلحي في اللغة العربية ثلاثة أشكال متباينة؛ وذلك تبعا لطبيعة مكوناته، هي:

أ- **المركّبات الدخيلة:** وهي المركبات المنقولة بملفوظها عن لغات أجنبيّة، نحو: إلكترون فولط، مايكرو فراد.

ب- المركّبات المختلطة: ويعتمد تأليفها على عناصر لغويّة عربية، وأخرى أجنبية مثل: إسالة الهيليوم، كتلة البرتون.

ج- المركبات الأصيلة: وتنقسم إلى قسمين أساسيين، هما: المركب الاسمي والمركب الفعلي.

أ- المركب الاسمي: وهو الغالب، ويأخذ عدة نماذج:

1- المركب الإسنادي: مثل الإثارةُ بالتصادم، المتقدمُ بالرتبة.

2- المركب الإضافي: وهو نوعان:

- بسيط: تحت اللسان، اقتضاء النص.

- مركب: نقطة الاعتدال الخريفي، فوق السرعة الصوتية.

3- المركب البياني الوصفي: الأجسام الطافية، الاستجابة القطبية.

4- المركب العطفي: التآلف والتأليف.

5- المركب الفعلي: وهو قليل وإن وجد، فهو يعبّر عن حدث يقع في الزمن الحاضر، لا الماضي ولا المستقبل، ومن أمثلته: يرتدّ (الفيزياء)، يتنافر (المغناطيس)، ومن الصيغ: (يُفْعَل) يُنْتَقَل ترجمة لـــ (Movable) بمعنى يمكن نقله[27].

5- معجم علم اللغة التطبيقي:

أ- التعريف بالمصنّف: هو معجم علم اللغة التطبيقي(إنجليزي/عربي) مع مسرد إنجليزي- عربي:

A DICTIONARY OF APPLIED LINGUISTIC

ويمكن إعطاء صورة عامة عن هذا المعجم في هذه البطاقة الفنية:

ب- معلومات المعجم:

نوع المعجم	ثنائي اللغة (إنجليزية- عربية)
اللغات المعتمدة	لغة المدخل: الإنجليزية - لغة الشرح: العربية
حجم المعجم	177 صفحة
عدد المداخل	1839 مصطلحاً، أمّا مقابلاتها فهي 2090 مصطلحاً عربيّاً

ج- تصميم المعجم: يضم معجم علم اللغة التطبيقي الأقسام التالية:

1- المقدمة: جاءت في صفحة واحدة، تحدث فيها عن معجم علم اللغة النظري؛ الذي رأى ضرورة إتباعه بمعجم يتناول فيه مصطلحات اللسانيات التطبيقية؛ وفي ذلك يقول: "رأيت أن من الواجب استكمال الفرع الآخر من علم اللغة، ألا وهو علم اللغة التطبيقي"، مع توضيح المنهج المعتمد، وتحديد القارئ المستهدف.

2- إرشادات: تقع في صفحة واحدة، اشتملت على جملة من التوجيهات؛ والتي من شأنها مساعدة القارئ على الاستعمال الأمثل للمعجم، وقد حصرها المؤلف في 18 عنصراً؛ بغرض التعريف بمضمون المعجم، وطريقة كتابة مصطلحاته الأجنبية، وأشكال الإحالة المستخدمة في التعريف، وطريقة ترتيب المقابلات العربية للمصطلح الإنجليزي.

3- المعجم: (إنجليزي -عربي): يذكر الخولي المصطلح الإنجليزي ومقابله (مقابلاته) العربي، ثم يضع له تعريفا مناسبا، ومن نماذج ذلك:

"**علم اللغة التطبيقي appllied linguistics**

فرع من علم اللغة يبحث في التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء وتعليم اللغات وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الآلي وصناعة المعاجم والترجمة. ويقابل علم اللغة التطبيقي علم اللغة النظري الذي يشمل علم الأصوات وعلم اللغة التاريخي وعلم الدلالة وعلم القواعد"[28].

4- ببليوغرافيا المراجع الأجنبية: وتضم خمسين (50) مصدرا باللغة الإنجليزية، منها ثلاثة معاجم متخصّصة، هي:

Dictoinary of Ediction, Al khuli, muhammad ali.
Dictionary Of Theoretical Linguistics, Al khuli, muhammad ali.
Dictionary Of Linguistics: Information and Control, meetham,A.R

5- الملاحق: ذيّل الخولي معجمه بثلاثة ملاحق، هي:

أ- ملحق الرموز المستخدمة في المعجم: وهي ستة رموز هدفها توضيح طريقة عرض المصطلح، وشرح كيفية ترتيب تعاريفه؛ ومن ذلك:

() : لفصل مثال عربي عن الشرح العربي- ؛ : للفصل بين مصطلحات عربية مترادفة.

(١)، (٢)، (٣)...إلخ: لتعداد عدة مصطلحات عربية مختلفة المعاني لمدخل إنجليزي واحد- (أ)، (ب)، (جـ)...إلخ: لشرح عدة معانٍ لمصطلح عربي واحد[29].

ب- ملحق الاختصارات الشائعة في علم اللغة التطبيقي: والذي احتوى 72 اختصارا متداولا بين المختصين في حقل اللسانيات التطبيقية، ومن نماذج الاختصارات:

"AE Adult Education

ASL American Sign Language

BE Basic English

CAL Centre for Applied Linguistics "[30].

ج- مسرد ألفبائي بالمصطلحات العربية الواردة في المعجم: يقع في حدود32 صفحة .

د- قيمة المعجم: تتجلى قيمة معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي في هذه العناصر:

1- تاريخه: يعدّ معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي أوّل معجم لسانيّ عربيّ متخصّص في هذا الحقل المعرفيّ، وإن كانت قد ظهرت قبله عدّة دراسات وبحوث اهتمت بجانب معيّن من جوانب هذا الحقل؛ سواء في شكل مؤلَّفات مستقلة[31]، عربية كانت أم مترجمة، أو في شكل مسارد مصطلحية[32] وبالمقابل لم يظهر "القاموس الشامل لمصطلحات علم اللغة التطبيقي" لمحمد فوزي محي الدين[33]- وهو ثاني معجم متخصص في اللسانيات التطبيقية- إلاّ في حدود سنة 2000م.

ولكن عرفت اللسانيات التطبيقية في الغرب اهتماماً كبيراً؛ ولعل ما يفسر ذلك هو هذا الكم الهائل من المعاجم المتخصصة التي صُنّفت في هذا الحقل اللغوي ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

-Encyclopedia of Linguistics: Information and Control, Meetham (A. R), Pergamon Press, Oxford, 1969.

-Dictionnaire de didactique des langues, Galisson, R. & D. Coste, Paris: Hachette, 1976, 612p.

-Longman, dictionary of applied linguistics, Richards (J) and Weber (H) and Platt (J), London, Longman, 1985, 323p.

2- مؤلِّفه: لقد بذل محمد علي الخولي جهودا جبارة في مجال بناء المعجم اللساني؛ فبالإضافة إلى هذا المعجم، كان قد وضع معجمين آخرين، هما على التوالي:

أ- معجم علم الأصوات (عربي- عربي): وهو معجم أحادي اللغة، صدر عن مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1982م، يقع في حدود 193 صفحة، ويضم 864 مدخلاً، يورد فيه المصطلح الصوتي ويعرفه على هذا النحو:

"**علم الأصوات العام:** علم يدرس الأصوات اللغوية عموما دون ربطها بلغة معيّنة، وهو بذلك يقابل علم الأصوات الخاص الذي يركز على دراسة أصوات لغة معيّنة"[34].

ب- معجم علم اللغة النظري (إنجليزي/عربي) مع مسرد إنجليزي- عربي: وهو معجم ثنائي اللغة، صدر عن نفس الدار في السنة ذاتها، يقع في نحو 401 صفحة، اشتمل على مختلف فروع اللسانيات العامة؛ من صوتيات ونحو وصرف وعلم دلالة، يضم 4616 مدخلا إنجليزياً، وقرابة 5367 مقابلا عربياً، يذكر المؤلف فيه المصطلح الإنجليزي ومقابله العربي، ثمّ يتبعه بتعريف موجز، على شاكلة:

"**عِلْمُ اللُّغَةِ linguistics**

علم يبحث في اللغة من جميع جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والمفرداتية والدلالية والنفسية والاجتماعية والمعجمية والتطبيقية. وقد أطلق اللغويون عليه أسماء عديدة مثل فقه اللغة وعلم اللسان واللسانيات واللسنيات والألسنيات. وينقسم علم اللغة إلى علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي. ومن فروع علم اللغة النظري علم الأصوات وعلم الفونيمات وعلم اللغة التاريخي وعلم الدلالة وعلم القواعد الذي يشمل علم الصرف وعلم النحو. أمّا علم اللغة التطبيقي فمن فروعه صناعة

المعاجم وعلم اللغة الآلي وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وتعليم اللغات والتقابل اللغوي وتحليل الأخطاء"[35].

وبالإضافة لهذين المعجمين اللسانيين وضع الخولي قاموس التربية (إنجليزي- عربي)، وعدة مؤلفات لسانية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

المهارات الدراسية – دليل الطالب في التربية العملية- دراسات لغوية -التراكيب الشائعة في اللغة العربية- – قواعد تحويلية للغة العربية- أساليب تدريس اللغة العربية- الأصوات اللغوية.

كما ألف عدة كتب باللغة إنجليزية، منها:

-English As a foreign Linguage

-Programmed Tefl methodology

-Language teaching

-Teaching English To Arab Students.

ج- مجاله: يهتم معجم اللسانيات التطبيقية بتعريف القارئ العربي بمفاهيم هذا العلم؛ وذلك بتحديد مجالاته الفرعية، ومصطلحاتها الدقيقة؛ وهذا ما يوضحه في صفحة الإرشادات بقوله: "يحتوي هذا المعجم على مصطلحات علم اللغة التطبيقي فقط، أي مصطلحات التقابل اللغوي، وتحليل الأخطاء وتعليم اللغات (أساليب التدريس والمختبرات اللغوية والاختبارات اللغوية) وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الآلي وصناعة المعاجم"[36] هذا من جهة، ومن جهة أخرى "يقدم هذا المعجم معنى المصطلح كما هو مستعمل في اللسانيات التطبيقية فقط، ولا يقدم جميع معانيه المحتملة خارج هذا العلم"[37].

وهكذا يمكن القول بأنّ هذا المعجم يرصد مصطلحات اللسانيات التطبيقية دون غيرها من المصطلحات اللسانية، مع تدعيمها بالتعاريف الوافية، وتوضيحها برموز واختصارات وضعها المختصون في ميادين هذا العلم المتعدد الاهتمامات.

د- مصادره: قام واضع معجم اللسانيات التطبيقية بانتقاء مداخل مصنّفه من مصادر إنجليزية متنوعة؛ وهذا بسبب تعدد مجالات هذا العلم، فهناك:

مصادر اهتمت بتعليم اللغات: مثل:

- Reserch on lunguage teaching, Nostrand, h.l, university of washinton press, 1965.
-Teaching the bilingual bailorsi, f,the university of Arizona press 1975.

مصادر تناولت اللسانيات الاجتماعية: على غرار:

- Sociolinguistics, Dittmar, Britan: Edward Arnold, 1976.
- The sociology of language, Fichman, j.a, Rowley, Ma, newbury hosepublishers, Inc, 1972.
- Sociolinguistics, Hudson, r.a, combridge university press, 1976.

مصادر اختصت باللسانيات النفسية: ومن ذلك:

- Exprimental psycholinguistics, Glucksberg, s, & danks, j, h, 1975.
- psycholinguistics kass, j. f, new York academic press, 1976.
- psycholinguistics, Cairns, H. S & Cairns, C.E, 1976.

هـ- وظيفيته: تتجلى من خلال ما يتضمنه المعجم من مقدمة؛ لأنّ هذه الأخيرة في المعجم المتخصّص، هي بمثابة المفتاح للخريطة، فلا يمكن الاستفادة منه ما لم يطلع المستعمِل على مكوناتها، ولاسيما في حالة المعاجم المتخصّصة وبالضبط في اللسانيات؛ هذا العلم الغربي الوافد إلى اللغة العربية؛ إذ لابدّ للقارئ من الاهتمام بالمقدمة وإيلائها عناية فائقة طالما "أنّها تشمل على مفاتيح الشفرات والرموز والاختصارات"[38]، ولقد ضمّن الخولي مقدمة معجمه هذا منهج وضع المصطلحات والغرض من التأليف، وحدّد القارئ المستهدف.

وتبرز فعالية المعجم أيضاً في التعاريف الدقيقة التي دعّم بها معجمه، مخالفاً بذلك العديد من المعاجم اللسانية التي ظهرت قبله، كقاموس اللسانيات للمسدي الصادر سنة 1984م، ومعجم علم اللغة الحديث لنخبة من اللغويين العرب الذي ظهر سنة 1983م، بل والمعاجم التي جاءت بعده؛ كالمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الأولى سنة 1989م، هذا ناهيك عن الملاحق التي سعى الخولي جاهداً إلى جعل معجمه يشتمل على مجموعة منها؛ والتي من شأنها توضيح القضايا المرتبطة بالغاية التي يسعى لتحقيقها.

و- جمهوره: وتمكن أهمية هذا المعجم في الفئة التي يستهدفها؛ وفي هذا الصدد يأمل واضعه أن يكون المعجم "ذا نفع لدارسي اللغة الإنجليزية وطلاب العلوم اللغوية والباحثين فيها والمتخصصين في علم اللغة التطبيقي والمترجمين من الإنجليزية إلى العربية أو من العربية إلى الإنجليزية"[39]، فنفع هذا المعجم واسع لدرجة أنه يضم إلى جانب المختصين في اللسانيات التطبقية، وما تحيل عليه من تخصصات فرعية، المترجمين، والطلبة الباحثين، وحتى دارسي اللغة الإنجليزية وذلك راجع لتشعب الاختصاصات، وتداخل المعارف اللغوية فيما بينها.

6- التركيب المصطلحي في اللسانيات التطبيقية: يعدّ التركيب المصطلحي أحد الطرائق المعتمدة في وضع المصطلح اللساني؛ ويبرز ذلك من خلال استثماره في المباحث اللسانية الحديثة، لاسيما في مجال اللسانيات التطبيقية، وذلك لعدّة عوامل أهمّها:

أ- مباحث هذا العلم حديثة مقارنة بالفروع اللسانية النظرية الأخرى؛ فهذا العلم لم يكن كائنا إلاّ "سنة 1946م، في الوقت الذي ظهر الاهتمام بمشاكل تعليم اللغات الحيّة للأجانب، إلى جانب ازدهار الدراسات التطبيقية؛ أو نظرية علمية يتمّ تمثّلها عن طريق ما هو في الإمكان"[40].

ب- إنّ مصطلح "اللسانيات التطبيقية" مركّب من كلمتين هما "اللسانيات" و"التطبيقية"؛ أي "أنّها تتعامل مع اللسان من جهة ومع تطبيقات العلوم اللسانية من جهة أخرى"[41]، وفي ضوء هذا التفاعل يؤدي التركيب المصطلحي دوراً فعالاً في الربط بين مقولات اللسانيات، واستثماراتها المختلفة في شتى الحقول، التعليمية والنفسية، والاجتماعية، والإعلامية، والحاسوبية، والعلاجية.

ج- أدى الاتصال الوثيق للسانيات بعدّة علوم، إنسانية واجتماعية، إلى خلق نوع من التواشج المعرفي بين هذه الحقول واللسانيات؛ فكانت النتيجة انتقال عدّة مصطلحات نفسيّة واجتماعية وحاسوبية إلى مجال اللسانيات، وأدى استثمار هذه

المصطلحات في الحقل اللساني إلى نمو الرصيد المصطلحي وثرائه وتشعبه فحققت اللسانيات التطبيقية بذلك استقلاليتها، وظهر معجمها المتخصّص.

د- تعدد مجالات اللسانيات التطبيقية، وتشعب تفرعاتها، يتطلب توظيف التركيب المصطلحي لبناء منظومة مصطلحية تحقق الاتساق الداخلي للمفاهيم فميدان تعليم اللغات وتعلّمها- مثلاً- يشتمل عددا لا يُحصى من التخصّصات والتفرعات، مثل:

تعليم اللغات- طرائق التدريس- إعداد مواد تعليم اللغة وتقويمها- تصميم الاختبارات- اكتساب اللغة وتعلمها- الوسائل المساعدة في تعلم اللغة- الثنائية اللغوية- الدراسات التقابلية بين اللغات- تحليل الأخطاء اللغوية- محو الأمية[42] ووضع مصطلحات هذه الفروع يحتاج توظيف التركيب المصطلحي.

7- التركيب المصطلحي ودوره في بناء المعجم: يحتلّ التركيب المصطلحيّ مكانة مميّزة في بناء معجم اللسانيات التطبيقية للخولي، ويتجلى ذلك في عدد المصطلحات التي تم وضعها بواسطة هذه الطريقة؛ فبعد إقصاء المصطلحات التي لحقها الاشتراك أو الترادف، يتبيّن أنّ مجموع المصطلحات الأحادية الدلالة- مفردةً ومركّبة- بلغت ألفاً وسبعمائة وأربعةً وثلاثين (1734) مصطلحاً؛ لأنّ القاموس اشتمل المعجم عما يقارب (105) مصطلحاً مكرّراً، ولذلك بسبب ورود عدة مداخل مترادفة، ومن نماذجها:

- الترادف الثنائي: مثل: قابلية لغوية، استعداد لغوي (Language aptitude) مصوّر اللهجات، أطلس اللهجات (Dialect Atlas)[43].

- الترادف الثلاثي: خطأ صريح، خطأ بيِّن، خطأ جليّ (Overt error)[44].

وبإلغاء المصطلحات المتبقية يتبين أنّ عدد المصطلحات المركّبة هو (1573) مصطلحاً؛ أي ما يعادل نسبة (90,72 %)، في حين بلغت المصطلحات المفردة (161) مصطلحاً؛ أي ما نسبته (9,28 %).

ومما سبق تتضح أهميّة التركيب في وضع مصطلحات اللسانيات التطبيقية، إذ لجأ محمد علي الخولي إلى هذه الوسيلة في ما نسبته (90,72 %)؛ قصد إيجاد مصطلحات جديدة تتعلّق بحقول "التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء وتعليم اللغات (أساليب التدريس والمختبرات اللغوية والاختبارات اللغوية) وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الآلي وصناعة المعاجم"[45]، أما المصطلحات المفردة فتمثل عُشر المعجم فقط.

8- أشكال التركيب المصطلحي في المعجم:

1- المركّبات المختلطة: بلغ عددها في هذا المعجم زهاء تسعة عشر (19) مركّباً مختلطاً، أي ما يمثل نسبة(1,20 %)، ومن نماذجها:

مورفيم حركي (Kinemorpheme)، أذن الكترونية (Electronic ear)، فلم صامت (Silent film)، منطقة بروكا (Broca's area)، قوائم ثورندايك (Thorndike's listes)، خطة كيلر(Killer plan)، حُبسة فرينكا (Wernicke's aphasia)[46].

تتميز المصطلحات المختلطة بكون أحد مركباتها اسم علم أجنبي، أو اسم آلة أو جهاز جديد مستخدم في مجال ما من مجالات اللسانيات التطبيقية.

2- المركّبات الأصيلة:

أ- المركّبات الاسمية: ومن أشكالها:

1- التركيب الإسنادي: ووظّفــه الخولي أربعين (40) مرّة، أي ما نسبته (2,54 %)، وتمثله عدّة نماذج، مثل:

الإنجليزيةُ لأغراض أكاديمية (English for academic purposes) (EAP) الاحتفاظُ باللغة (Language retention)[47].

ب- التركيب الوصفي: ويأخذ أحد الشكلين:

1- التركيب الوصفي البسيط: احتوى معجم علم اللُّغة التطبيقي على (809) مركّباً وصفيّاً بسيطاً، أي بنسبة (51,43%)، ومن ذلك هذه النماذج:

موصوف	صفة
خطأ (error) 26 مصطلحاً	استقبالي(receptive)/استمراري(perseveration)/ أسلوبي(stylistic)/انتقائي(selection)/انتقالي(transfer)/تداخلي (interference)/ ترتيبي (misordering)/ ترجمي (Translation)/تعبيري (expressive)/توقعي(anticipation) /جماعي(group's)/حذفي(omission)/خَفيّ(covert)/شائع (common)/صريح (overt)/ ضملغوي (interlingual)/ ظاهر (surface)/ فردي(individual's)/ قبتنظيمي (pre-systematic)/ قديم(fossilized)/ قياسي(analogical) /كلامي (speech)/ مرجعي (referential)/ مفرداتي(lexical)/منتظم (systematic).
اختبار(test) 19 مصطلحاً	إنتاجي(production)/أولي(pilot)/بعدي(post)/بيثقافي-(crss-cultural)/تجريبي(experimental)/تشخيصي (diagnostic)/تعبيري(encoding)/تعويضي(makeup)/ثقافي (culture)/جيّد(good)/ذاتي(subjective)/سمعي(aural)/ شفوي(oral)/شامل(overall)/صفّي(classroom)/فجائي (drop)/ فرعي(subtest)/قبلي(pretest)/قصير (quiz).
معجمdictionary 16 مصطلحاً	اشتقاقي(cognate)/اعتيادي(ordinary)/تاريخي(historical) /تعريفي(defining)/تعليمي(didactic)/تقني(technical) /تلقائي(automatic)/خاصّ (special)/ذهني (mental)/عام /(general)

	لغوي(linguistic)/ مزدوج (bidirectional)/ معياري(prescriptive/normative)/ موسوعي (encyclopedic) / ناطق(talking)/وصفي(descriptive).
طريقة/الطريقة method 10مصطلحات	تعليمية(teaching)/حرفية(letter)/صوتية(phonic)/طبيعية (natural)/كلّية(global)/لغوية(verbal)/مباشرة(direct)/ مركّزة(focused). الأمريكية (American)، التسلسلية (series).

وما يلاحظ في هذا المعجم هو وجود عدة أمثلة من هذا القبيل؛ على غرار: مداخل مصطلحات: (عملية)، (تمرين)، (حُبسة)، (تعلّم)، (تعليم)، (مثير)، (ذاكرة) إذ بلغ الرصيد المصاغ بالتركيب الوصفي لكل مدخل قرابة عشر (10) مصطلحات؛ وفي ذلك دلالة على مكانة هذا النوع من أشكال البناء المصطلحي في إثراء اللغة العربية، ولاسيما في هذا الحقل المعرفي الجديد آنذاك.

2 – التركيب الوصفي المركّب: وبلغ عدد المصطلحات المؤلفة بهذا المنهج ستين (60) مصطلحاً، أي ما نسبته (3,81%)، ومن نماذجه في المعجم: الألفباء التعليمية التمهيدية (Initial teaching alphabet(ITA))، ثنائية لغوية اتصالية (Liaison bilinguilism)، تغذية راجعة سلبية (Negative feed back)[48].

وممّا سبق، يمكن ملاحظة مدى توظيف محمد علي الخولي للمركبات الوصفية في صياغة مداخل معجمه؛ إذ بلغ مجموعها (869) مصطلحاً مركباً وصفيّاً، أي بنسبة (55,24%)، وفي ذلك دلالة واضحة على أهميّة التركيب الوصفي في بناء المصطلحات، وبخاصة البسيط منه؛ لأنّه يضبط المفهوم من خلال الجمع بين مصطلح عامّ، وتخصيصه بصفة تحدده بدقّة.

ج- التركيب الإضافي: ويأخذ أحد الشكلين:

1- التركيب الإضافي البسيط: لجأ إليه الخولي في (368) مصطلحاً، أي بنسبة (23,39%)، والجدول التالي يوضح أهم نماذجه:

مضاف	مضاف إليه
لغة(language) 12 مصطلحاً	الإشارات(signals)/الأطفال(child/babytalk)/الأقران (peer)-الأقلية(ghetoo/minority) /البالغين (adult) /البيت (home)/التجميع (assembly) /الصدمة(shok) /الصمّ (deaf) / الطبول(drum) /المتن(entry) /المصدر (source).
تحليل(analysis) 9 مصطلحات	الأخطاء(error)/البيانات(data)/التفاعل(interaction)/ الجملة(sentence)/السياق(contextual)/الفقرة (paragraph) /الكلمة(word) /المحادثة (discourse)/ المكان (location).
عملية (process) 8 مصطلحات	الاتصال(communication)/الاقتران(associative)/ التخطيط(planning)/التعميم(generalization)/التفكير (ideational)/التنفيذ(execution)/المحادثة (conversational)/المراقبة(monitory).
فهم (comprehension) 8 مصطلحات	التركيب(structural)/الجملة(sentence)/الدافع (motivational)/القطعة(passage)/المسموع (audi/hearing)/المفردات(word)/المقصد (intentional)/المكتوب(written).

2- التركيب الإضافي المركّب: وبلغ عدد مصطلحاته (104) مصطلحاً، أي بنسبة(6,61%)، ومن أمثلته:

معدل سرعة النطق (Articulation rate)، مجتمع مزدوج اللغة (Diglossic community)، متوسط طول القول (Mean- length of utterance)، ذاكرة قصيرة الأمد (short- term memory)، تمرين ترتيب الكلمات (Word-orderescrecies)[49].

د- التركيب الإضافي الوصفي: يتألف من تركيب إضافي تتلوه صفة، ضمّ معجم علم اللغة التطبيقي 113 مصطلحاً من هذا النمط، أي بنسبة (7,18%)، ومن أمثلته:

اختبار التحليل اللغوي (Linguistic Analysis Test)، اكتساب اللغة الثانية (SL Acquisition)، فرضية السمات الدلالية (Semantic-Feature hypothesis) كتاب القراءة المقرّر (Reading Test book)، ورقة الإجابات المعيارية (Standard answer shet)[50].

هـ- التركيب العطفي: استخدمه الخولي مرّة واحدة فقط؛ أي ما نسبته (0,06%)، ويتعلّق الأمر بمصطلح "صمم وبكم" (Deafmutism)"[51].

و- التركيب الإضافي العطفي: وهو مكوّن من تركيب إضافي يتلوه حرف عطف ومصطلح آخر، بلغ عدد المصلحات المصاغة وفق هذا المنهج سبعة (7) مصطلحات، أي ما نسبته (0,44%) مثل:

اختبار الصواب والخطأ (True- false test)، طريقة اُنظر ثمّ قُل (C-then-say method)، ضمير المخاطب أو الغائب (Non-egocentric pronoun)، بطاقة الأسئلة والأجوبة (Question- answer cart)، طريقة القواعد والترجمة (Grammar-translation method)، طريقة التقليد والحفظ (Mimicry-mimorizationmethod)، مختبر الاستماع والاستجابة (Lesten-respondlab)[52].

ز- العبارات الاصطلاحيّة: حيث بلغ عدد مصطلحاتها اثنين وخمسين 52 مصطلحاً، أي ما نسبته (3,30%)، ومن أمثلتها: مركز معلومات الموارد التربوية (Educational resources information center)، مرحلة القول ثنائي الكلمة

(Two-word utterance stage)، تدريب معلمي اللغة الأجنبية (Fl teacher education)[53].

خاتمة: وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنّ التركيب المصطلحي هو أساس بناء "معجم علم اللغة التطبيقي" لمحمد علي الخولي؛ فلجوء الواضع لهذه الآليّة نابع من أهميّتها في التعبير عن المفاهيم المُستحدثة باستمرار، ولاسيما في حقل لساني جديد، لازالت ميادينه تتّسع وتتشابك مع أنساق معرفيّة رديفة؛ على غرار علم النفس، وعلم الاجتماع، والإعلام الآلي، والإعلام، وغيرها من العلوم الأخرى.

وعلى الرغم من تعدد أنواع التركيب المصطلحي في معجم علم اللغة التطبيقي إلاّ أنها تتفاوت في نسب استعمالها، ويمكن تقسيمها تبعا لذلك إلى نوعين:

التراكيب المصطلحية النشيطة: ويمثلها التركيبان الوصفي والإضافي؛ فقد بلغت المصطلحات المصاغة وفقها (1454) مصطلحا؛ أي ما يعادل (92,43%) من مجموع المصطلحات المركبة.

التراكيب المصطلحية الخاملة: وتمثلها بقية التراكيب الأخرى، إذ لم تستعمل إلا في ما مجموعه (119) مصطلحا، أي ما نسبته (7,56 %) من مجموع المصطلحات المركبة.

وهكذا يتضح جليا بأنّ التركيب المصطلحي وسيلة فعالة يلجأ إليه المصطلحي والمترجِم لتوليد المصطلحات العلمية الجديدة؛ نتيجة ما تمنحه من تخصيص للمجال، وضبط للتسمية، وفي ذلك تحديد للمصطلح، وعزل للمفهوم عما يجاوره من مفاهيم متقاربة في التخصص الواحد.

الهوامش:

1- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط:8، 1425ه- 2005م، ص:91.

2- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد 1981م،ج:5، 363.

3- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: إبراهيم أنيس وآخرون، إشراف: حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، مكتبة الشروق الدولية، ط:4، 1425ه- 2004م، ص:368.

4- المعجم المنهجي لعلم المصطلحات، عصام عمران، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب العدد 36، 1992م، ص:199.

5- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط:1، 1993م ص: 77.

6- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس كمال الحديدي، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط:1، 2006م، ص:77.

7- التركيب المصطلحي- طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، جواد حسني سماعنة، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، ومحمد الوادي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، سلسلة الندوات-12، 2000م ج:1، ص:43.

8- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس كمال الحديدي، ص:78.

9- ينظر: البنية الداخلية للمصطلح- المكونات والخصائص، ليلى الفيضي، اللسان العربي العدد:60.

10- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1 1429ه- 2008م، ص:32.

11- ينظر: المولّد في دراسة بناء الألفاظ، جان بريفو وجان فرانسوا سابليرول، ترجمة: خالد جهيمة، مراجعة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط:1، 2010م ص:145.

12- ينظر: البنية الداخلية للمصطلح- المكونات والخصائص، ليلى الفيضي، اللسان العربي مكتب تنسيق التعريب، العدد 60، 2011م.

13- المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، سعيد الخلادي، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 50، 2000م، ص:102.

14- فصول في علم اللغة التطبيقي، فريد عوض حيدر، ص:32.

15- الاشتقاق، عبد الله أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط، 1956م، ص:2.

16- ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي بغداد، 1981م، ج:1، ص:43.

17- ينظر: المولّد في العربية، حلمي خليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط:2، 1405ه- 1985م، ص: 441.

18- المصطلح العربي- البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط:1 1432هـ- 2011م ص:111.

19- معجم الفيزياء: (5126 مصطلحاً)، معجم النفط:(3802 مصطلحاً)، معجم الطب:(2305 مصطلحاً).

20- ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ممدوح خسارة، دار الفكر دمشق، سورية، ط:1، 2008م. ص:198.

21- ينظر: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2008. ص:45.

22- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص:77.

23- معجم المصطلحات اللغوية (إنكليزي-عربي) مع 16 مسرداً عربياً، رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:1، 1990ص:235.

24- المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:2، 2002م المصطلح رقم 761، ص:69.

25- ينظر:المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط:1، 2003م، ص:102-103.

26- ينظر:المرجع نفسه، ص: 109.

27- ينظر: التركيب المصطلحي- طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، جواد حسني سماعنة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 50، 2000م، ص: 42 وما بعدها.

28- معجم علم اللغة التطبيقي(إنجليزي- عربي) مع مسرد عربي- إنكليزي، محمد علي الخولي مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط:1، 1986م، ص:5.

34- ينظر: المصدر نفسه، ص:139 .

30- ينظر: المصدر نفسه، ص: 140.

31- ينظر في هذا الصدد:

- عطية داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي، الكويت، 1984م.

- اللغة والطفل- دراسة في ضوء علم اللغة النفسي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، 1986م.

- أمراض الكلام، مصطفى فهمي، القاهرة، ط:4، د ت.

- محاضرات في علم النفس اللغوي، حنفي بن عيسى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

32- ينظر على سبيل المثال:

- اللغويات التطبيقية ومعجمها(إ-ع)، محمد حلمي هليل، اللسان العربي، العدد 22، 1983م ص:35-56.

- المصطلحات البيداغوجية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، صيادي المنجي، العدد 15، ج:2 ص:311-319، والعدد 16،ج:2، 1978م، ص:154-201.

- معجم الوسائل التعليمية لمعلمي اللغات (إنجليزي- عربي)، محمود إسماعيل صيني وعبد الله عمر الصديق، المرجع السابق، العدد20، 1983م، ص: 249-281.

33- وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي- عربي)، يقع في مائة وخمسين (150) صفحة، صدر عن دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع بالدوحة، اعتمد صاحبه مرجعا عربيا واحدا وهو المورد

لمنير البعلبكي، أما بقية المصادر فكانت أجنبية، ينظر: المعاجم اللسانية المعاصرة- دراسة مقارنة راضية مرجان، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، د ط، د ت ص:55.

34- معجم علم الأصوات، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط:1، 1982م، ص:.114

35- معجم علم اللغة النظري (إنجليزي- عربي) مع مسرد عربي- إنكليزي، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م، ص:157.

36- معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص: xi.

37- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

38- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط:1، 1418ه- 1998م ص:111.

39- معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، المقدمة.

40- دروس في اللسانيات التطبيقية، صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، د.ط، 1420هـ- 2000م، ص:11.

41- اللسانيات التطبيقية في العالم العربي، محمود إسماعيل صيني، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونيسكو"، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أفريل 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص:217.

42- ينظر: اللسانيات التطبيقية في العالم العربي، محمود إسماعيل صيني، ندوة الرباط، 1987 ص: 219.

43- ينظر: معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:63،

44- ينظر : المصدر نفسه، ص: 30، 88 .

45- المصدر نفسه، ص: xi.

46- ينظر: المصدر نفسه، ص: 36، 110، 14، 124، 62، 133.

47- ينظر: المصدر نفسه، ص: 35، 65.

48- ينظر: المصدر نفسه، ص: 60، 68، 81.

49- ينظر: المصدر نفسه، ص:6، 32، 75، 109، 134.

50- ينظر: المصدر نفسه، ص: 69، 101، 107، 110، 115.

51- ينظر: المصدر نفسه، ص:28.

52- ينظر: المصدر نفسه، ص: 48، 71، 77، 82، 99، 107، 126.

53- ينظر: المصدر نفسه، ص:37، 43، 126.

دور المعاجم في رصد المصطلحات الحديثة

أ. جميلة عبيد
المركز الجامعي، ميلة

مقدمة: تواجه الدراسات اللغوية إشكالا أمام موجة كبيرة من المفاهيم الحديثة وممّا يزيد صعوبة تذرع المصطلحات من ميادين مختلفة، وذلك لمسايرة العصر فتعريفها على وجه الاستعمال يتطلب الدراية بمجالها، وبالمستجدات المعرفية المتعلقة بها مما يدفعنا للبحث في غمار المصادر عامة وتقديم التعريف للمصطلح على وجه المطلوب. ولهذا كثيراً، ما يتَبَناهُ المعجمي بأنه من مهامه اللغوية؛ ومن هنا نصوغ الإشكال هل المصطلح قائم بذاته لأن يكون قابلا للتداول وأن ينساق مع المفهوم العام لكل ما يتعلق بدراسة المفردات في حقولها المختلفة؟.

أول ما نتطرق له تعريف المصطلح عند اللغويين القدماء؛ ثمّ عند المحدثين فالجاحظ ت(255ه)ــ يقول: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع".[1]

أما الاصطلاح عند الجرجاني فهو يعرفه بأنه "عبارة عن اتفاق يقوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول"،.. وإخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين [2].

عن التهانوي ت(1158ه) يعرفه بأنه عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة، أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابتهما في وصف" وفي موضع آخر يقول فاقتبست منها المصطلحات أوان المطالعة.[3]

التهانوي لم يفرق بين اصطلح والمصطلح، إذ يبرز هذا التفريق عند المحدثين عبد الصبور شاهين ميز بين هذين اللفظين، إذ يقول فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة اصطلح معناها المصدري، الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعريف، ونقصد في استعمالنا لكلمة مصطلح معناها الاسمي الذي يترجم كلمة Term بالإنجليزية ولذلك لا نجد بأسا في أن نقول: إنّ اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث" وهو أولى وأفضل من أن نقول: إنّ اصطلحنا على اصطلح" وبهذا تبدو التفرقة بين اللفظين وإن لم تتضح معالمها عند القدماء[4]. ويؤكد ذلك بتعريف وبستر للمصطلح (Term) : بأنّها لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات، أو معنى خاص بعلم أو فن أو مهنة أو موضوع، وعن اصطلاحية (Terminology): أنها مجموعة الألفاظ الفنية أو الخاصّة المستعملة في عمل أو فن أو علم لكلمة موضوعات خاصة، وانطلاقا من هذا التعريف يقدم المؤلف شاهين تعريفه للمصطلح فقال: هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع آخر.[5]

وألا تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللغوية، وهو ما يعبر عنه بالدقة اللغوية؛ أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن يكون هذا المصطلح سليماً من الناحية اللغوية مبنى ومعنى[6].

علم المصطلحات: وهو علم يبحث في العلاقة بين المفهومات العلمية والمصطلحات اللغوية التي تُعبِّر عنها[7]. ويجري الحديث ضمن هذا العلم عن وَضْع المصطلحات بمعنى الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات وإعدادها وتحليلها وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو نظائرها بلغة أخرى، وكذلك جَمْع المفاهيم الخاصة بحقل معيّن من حقول المعرفة، ودارسة العلاقة بين هذه المفاهيم، ثم وَصْف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما، أو تخصيص مصطلح معيَّن للمفهوم الواحد[8].

إنّ العربية كائن حيّ يتأثر ويخضع لقوانين الحياة وسنن التطوّر؛ كانت ومازالت تساير مع علمائها حضارات انحدرت إلينا بأسماء غريبة أعجمية المبنى والمعنى مختلفة باختلاف العلوم وتنوع الفنون؛ وزادت أهمية اصطلاحها حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبدأ عهد الترجمة، واحتاج المؤلفون إلى ألفاظ تدلّ بدقّة على العلوم والفنون فلجؤوا إلى الحقيقة اللغوية يستنطقونها المعنى اللغوي إلى معنى اصطلاحي ما يعرِّبون وفق أبنية اللغة العربية.[9]

يشكل المصطلح جزءًا هاماً في التأليف العلمي فهو من أدوات التعبير العلمي وله من هذا الجانب دور كبير في تدوين الملاحظات ووضع الافتراضات وتكوين النظريات ولذا ينبغي الدقة في المصطلح العلمي. "فالمصطلحات تعد في المجالات التقنية والعلمية لغة وظيفية يصطنعها المختصون لتلبيَ الحاجات الاتصالية مما يفرض على هؤلاء المختصين التعاون مع اللغويين لأجل وضع المصطلحات على النحو المنشود تحقيقا للدِّقة والاقتصاد وسهولة الأداء المنطوق والمكتوب".[10]

لم يغفل علماء اللغة هذا الجانب من التأليف؛ إذ سهرت على وضع المصطلح مجامعٌ لغوية عربية ومؤسسات رسمية، كانت منها مجمع اللغة العربية الذي انعقد في دمشق 1919م وقام بتعريب المصطلحات العسكرية، ومجمع القاهرة في 1939م كانت اتجاهاته معجمية شمولية، فعنيا بالمصطلحات العلميّة الحديثة، فكانت عنايتهما لغوية لفظية. كان هذا دافعا لفتح الطريق أمام مجمعا بغداد وعمان والهيئات المتخصصة في وضع المصطلحات العلمية وتوليدها.[11]

دور معاجم في التأليف المصطلح: تذرعت المعاجم المصطلح للعلاقة الوثيقة والمتشابكة بين الصناعة المعجمية والمصطلح وقضايا التعريب والترجمة زادت تشابكا خاصة في هذا العصر الزاخر بالعلوم إذ يتولد عن جهود معاجم المصطلحات العربية شأنها إثراء اللغة العربية.

والصناعة المعجمية انصبت مهامها على علم المفردات بدراستها من حيث الأساس؛ باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها، ودلالاتها المعنوية والإعرابية، والتعابير

الاصطلاحية والمترادفات وتعدد المعاني في لغة واحدة أو في عدد من اللغات كانت ذات أصل معرب أو دخيل.[12]

مراحل وضع المصطلحات: ليس من الهين وضع المصطلح في صورته الكاملة ما لم تتضافر الجهود، ولم يتمّ الاتفاق بين المجامع العربية والمؤسسات العلمية ولم تكرر الدوريات لوضع القواعد الأساسية، والمعايير التي يقوم عليها المصطلح. ولتقديمه في صورته المرجوة تمرّ عملية وضع المصطلح بثلاث مراحل مهمّة:

1. **المرحلة الأولى:** مرحلة وضع المصطلحات.
2. **المرحلة الثانية:** مرحلة توحيدها.
3. **المرحلة الثالثة:** ومرحلة تعميمها واستعمالها في حين تُعدُّ المرحلة الثالثة هدفاً رئيساً من أهداف المجتمع الراغب في استيعاب العلم.

أولا: مرحلة وضع المصطلحات: تمتاز اللغة بالمرونة والطوع والدقة فهي ذات قابلية لاستقطاب العلوم والمعارف بلغات مختلفة، مما سمح لها بتهيئة الرحاب المعرفي للدارسين والمختصين العملَ ووضع المصطلح تلبية لحاجة المؤسسات التعليمة والجامعات.

فوضع المصطلح لا يولد ارتجالا بل ولابد من مناسبة أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة أم صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.[13]

للمصطلح وجهان: **معنوي:** وهو قسمان الأوّل منه يستعمل في معناه الأصلي في اللغة، والآخر خرج عن معناه الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي؛ تناوله البلاغيون من زاوية الحقيقة والمجاز[14].

الوجه الثاني: المصطلح ينقسم باعتباره الشكلي وإلى أربعة أقسام:

1. مصطلح مشتق: مثل التقطير، والتحليل والزئبق والذهب والفضة والضفدع.
2. مصطلح جامد: مثل الحجز والكبريت.
3. مصطلح الرمزي: وهو ما يستعمل على سبيل الاختصار الأصلي مثل

"كت" رمزا" للأكشنميوم و"لو "رمزا "للألمنيوم" و"نت" للأنيّموم.

4. مصطلح مركب: مثل ما جاء في المصطلح "المقولنجين" مركب الميم+ القولنج + لاحقة "ين"[15]

تشغل قضية المصطلحات المعربة مؤلفي المعاجم العربية؛ إذ تعنى المجامع العلمية برصيد من المفردات والمصطلحات و"البنى" الدخيلة. فلا بد من انفرادها ببحث خاص تُدرس فيه مسألة وجود هذه المفردات وطبيعة علاقتها الفونولوجية والبنيانية والمعجمية، والحضارية باللغة العربية.[16]

إنّ العلوم الوافدة علينا تمدنا بثروة لغوية كبيرة ولتكون مصطلحا قابلا للدرس بات من اللازم تطويع هذه الثروة لتوافق خصائص اللغة، فوضع المصطلحات العلمية باللغة العربية بغية الإفادة منها كان فاتحة الجهود مؤلفي المعاجم مستعينين وسائل الوضع: القياس والاشتقاق والمجاز والنحت والتوليد. [17]

وسائل وضع المصطلح:

1: الاشتقاق: وهو "نزع لفظ من لفظ – ولو مجازاً– إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها، ليدل بالفرع على معنى أصله؛ بزيادة مفيدة غالباً لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية، أو في شكل الحروف الأصلية على التحقيق أو التقدير"[18].

عامل العرب اللفظ المعرّب معاملة العربي في الاشتقاق منه؛ فمثلا: كلمة: "لجام"، منها في العربية: ألجم، وتلجّم، والفرس ملْجَم، وغير ذلك. ويمثل ذلك بكلمة "نرفز" " التي استعيرت في العامية من كلمة انجليزية " neurvous" ثمّ تشتق منها "نرفزة" وينرفز ومتنرفز.[19]

فهو الطريقة المفضلة لتعريب المصطلحات العلمية وخصوصا لدى المجامع اللغوية العربية، كما "يدلّ الحساب على أنه يمكن اشتقاق أكثر من مائتي لفظ من كل مصدر".[20] كما ترى في المصدر الصناعي أن يكون قياسيا وأصدر قراره التالي: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء".[21]

2: التعريب: يعدّ المعرب الرصيد الضخم الذي وفد على اللغة العربية خلال العصور المتعاقبة تبعا للحاجة الحضارية التي دفعت بالمنتفعين بالعربية اقتباس مصطلحات علمية وفنية، وفكريّة خاصة من الشعوب الأخرى.[22]

والتعريب وسيلة من وسائل اتساع اللغة ونموها، فضلاً عن الاشتقاق والنحت وغيرها، وظاهرة من ظواهر التقاء اللغات وتأثير بعضها ببعضٍ، وهو مصطلحٌ قديم اكتسب دلالة جديدة في العصر الحديث؛ إذْ كان يعني صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية[23] وقد استُعمِلتْ كلمة(المعرَّب) بمعنى اللفظ الأجنبي الذي غيَّره العرب ليكون على منهاج كلامهم، [24] وقد سماه أغلب المحدثين بالاقتراض.[25]

والمفردة المقترضة يطوِّعها العرب لمنهج لغتهم، فيحدثون بعض التعديلات الصوتية والصرفية لكي تتناغم مع النظام الصوتي أو الصرفي للغة العربية، وهذا شائع في اللغات كلها. وغالبا ما يتم التعديل في الأصوات في اللغة الإنكليزية "v" التي لا يوجد لها مقابل في اللغة المقترِضة، ومثال ذلك حرف. الذي يستخدم الحرف "ف" في العربية للتعبير عنه كما في كلمة "فيديو."[26]

والعرب استبعدوا المعرّب والدخيل، تبعا للمحافظة على نقاء اللغة العربية الفصيحة، وألا يشوبها لحن، ومع إلحاح الحاجة اللغوية التي فرضتها المدنيّة الغربيّة المعاصرة حسمت الجدل وأقرّت التعريب وسمحت لمجمع اللغة العربية بالقاهرة بإصدار قرر بإجازة استعمال بعض الألفاظ. وعن لفظة الدخيل ضُمرت وحلَّ محلَّها تعبير الترجمة الحرفيّة.[27]

أما عن المنهج المتبع في تعريب الألفاظ الأعجمية فهي على النحو التالي:

1- إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العرب، إلى أقربها مخرجا؛ لئلا يدخل في كلامهم ما ليس من أصواتهم. فلحقت التغيرات ببعض الأصوات؛ مثلما حدث بين (ج) و(ك) فجعلوا الجيم كافا، أو جعلوه قافا، وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء(p) أو جعلوه باءً.[28]

2- تغيير بناء الكلمة إلى ابنية عربية. فألحقوا "دِرهَم، بهِجرَع" وكان الفراء يقول: "يبنى الاسم الفارسي أي بناء كان، إذا لم يخرج عن أبنية العرب.[29]

3- ترك اللفظ الأعجمي على حاله، إذا كان وافقا لمنهج العربية في الأصوات والصيغ، أو بنية الكلمات.

فهو منهج العربية المتبع في التعريب، فهي لغة إذا دخلتها كلمة أجنبية عنها قلق موضعها، حتى تأخذ وزن كلمات اللغة وهيئة حركاتها؛ لتشاكها وتماثلها وتأتلف معها؛ لذلك تراهم يشذبون الكلمات الأعجمية الطارئة التي لم تأت على أوزان العرب، بالحذف والإبدال، حتى تلائم الأسلوب العربي.[30]

فتقوم المعالجة المعجمية للمصطلحات المعربة على:

– دراسة المستوى المعجمي والذي يشخص المكونات الداخلة في عملية البناء المعجمي للكلمة.

– ودراسة المستوى التركيبي للوحدات النحوية التي تدخل في صياغة الكلمة على المستوى النحوي أيضاً. وبالتوازي مع المستويين تقترب من رسم الكلمة على المستوى الخطي باعتماد مقاييس لغوية تحدد الوصل والفصل في بنية الكلمة من أجل الوصول إلى وحدة خطية تفي بدلالتها المعجمية والسياقية، بعيداً عن الصيغ التي تسبب الغموض.

إلاّ أنّ أسباب تحيل بين الدراسة المعجمية وتحقيق الهدف المرجو في صناعة المعجمات الخاصّة للمصطلحات المعربة؛ فالدخيل لا ينطلق في الأساس من جذور

عربية معروفة، وتبعا للسنن التي اعتمدها العرب في الوضع والتوليد، وهو يشكل بذلك بالنسبة إلى التنظيم البنياني، والفونولوجي تحديّا وخروجا على المألوف.[31]

ولذا أجمع الرواد من المعربين والمصطلحين على ألاَّ يلجَأ المؤلف إلى التعريب اللفظي إلا بعد استنفاد وسائل وضع المصطلح بطريقتي الترجمة والتوليد اشتقاقًا وتجوُّزًا، ولعلَّ التعريب اللفظي أبغض الطرائق إلى المحقِّقين من المصطلحيين.[32]

ويزعم آخر أنّ هذا التنظيم استطاع أن يحتضن الدخيل؛ لكن قد يتجاوز هذا المبحث في خصوصيّة البنية الأساسيّة للمعجمية العربية خاصّة إذا كان يتّصل بالمعجم اِتصالا وثيقا؛ كان هذا فوق ذلك استحقّ مع موضوع النحت دراسة خاصّة للدخول بالمنهج العلمي نفسه إلى قلب ظاهرة التعريب، والنحت للبحث بموضوعية وشمولية لكلّ مسألة من المسائل المتصلة بهما، واستخراج القوانين الدخيلة التي تتحكم بذلك .[33]

3: النحت: السيوطي من قوله: العربُ تَنْحَت من كلمتَين كلمةً واحدة، وهو جِنْسٌ من الاختصار، وذلك نحو: رجلٌ عَبْشَمي، منسوبٌ إلى اسمَيْن. وهذا مَذْهَبُنا في أنَّ الأشياءَ الزائدةَ على ثلاثةِ أحرف فأكثرُها منحوتٌ، مثل قول العرب للرجل الشديد ضِبَطْر من ضَبْط وضَبْر... وفي الصِّلْدِم أنه من الصَّلْد والصَّدْم[34].

أما المحدثون فقد زادوا التعريف السابق بعض التأصيل والتَّفصيل يقول عبد الله أمين في تعريفه-نحت كلمة والنحت في اصطلاح أهلِ اللغة أخُذ كلمةٍ من كلمتين أو أكثر مع المناسبةِ بين المأخوذِ والمأخوذِ منه في اللَّفظِ والمعنى معًا، بأن تعمِد إلى كلمتين أو أكثر فُتسقِط من كلٍّ منها أو من بعضها حرفًا أو أكثر، وتضم ما بقي من أحرفِ كلِّ كلمةٍ إلى الأخرى، وُتؤَلّف منها جميعًا كلمة واحدَة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر، وما تدلاَّن عليه من معان "بسملة من "بسم الله" وكلمة "سمعبصري" من سمعي. [35]

أشكال النحت وحالاته:

1. **النحت الفعلي:** نحت فعل من جملة يدل على حكاية قول، وذلك بصياغة فعلٍ رباعي منهما على وزن (فعَلل)، نحو: "حوقل" لا حولَ ولا قوة إلا بالله. و"بأْبأَ" إذا قال: بأبي أنت.

2. **النحت الوصفي:** يتم من نحت كلمة من كلمتين تدل على صفة بمعناها أو أشد منها مثل: (صلِدِم) من الصلد والصدم

3. **النحت الاسمي:** أن ننحت من كلمتين اسما مثل: "جلمود" من جلد وجمد وحبقر من حب وقر.أي أبرد من البرد.

4. **النحت النسبي:** المؤلف من اسمين متضايفين نحت منهما عند النسب اسم رباعي ثم نسب إليه مثل: وعبشمي من عبد شمس، وعبقَسي من عبد القيس. [36]

والجاري من هذه الأنواع في توليد الألفاظ هو النحت الفِعلي والاسمي وبعضهم اقتصر النحت على الأفعال حيث يقول":إن النحت اتُّخِذ للأفعال لا للأسماء، أي إنهم كانوا يقولون: (سبحل فلان وحوقَل) ولم يقولوا في العادة: (اعتاد فلان السبحلة والحوقَلة)، فالمصدر لم يكن مرادًا في استعمالهم النحت."[37]

والخلاف حول النحت مستمر بين اللغويين مند العصر القديم إلى عصرنا الحالي، فليس من السهل الأخذ بالظاهرة ما لم تبرز أهم القوانين التي تتحكم بذلك بدون الخروج بالمصطلح إلى ما يتلف معناه.

اختلفت آراء اللغويين المحدثين بين الأخذ والرد وانقسموا إلى:

فئة تبارك النحت تدافع عنه بأنه وسيلة توليدٍ لغوي، وأخرى تعارضه.

الفئة المعارضة: فالأب أنستاس ماري الكرملي يقول" : ولغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغاتِ أهل الغرب [38] "، وقال في اعتراضه على خطة المجمع بعد أن ذهب معظم أعضائه إلى قبول النحت في هذا العصر" : لا أرى حاجة إلى النحت، لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجاتهم إلى ألفاظ جديدة لم ينحتوا كلمة واحدَة علمية، هذا فضلا عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثر

ترددها على ألسنتهم، فكان ذلك سببًا في النحت، وأما التي لا يكثر ترددها على ألسنتهم أفلم يحكموا بنحتها" وتابعه على هذا الدكتور مصطفى جواد معللا بأنه "لا يصح التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يقال: "النَّفسجي" في النفسي الجسمي، أو النَّفْسجِسمي مما يبعد الاسم عن أصله .[39]

الفئة المدافعة: من المدافعين عن النحت ونادوا بجوازه وعللوا ذلك: قلَّما رأينا إقدامًا على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورَة ماسة لذلك، إننا نعبر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإذا كانت هذه التراكيب قصيرًة وسهلة فيمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أما إذا كانت طويلة صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتها لأجل تسهيلِ استعمالها وانتشارها [40]" ومن منحوتاته: قبَتاريخ (مقابل المصطلح الفرنسي (Prehistoire) أي قبل التاريخ، فيقال على مذهبه: الإنسان الَقبتاريخي، وآثا رقبَتاريخية؛ وطريقته هنا هي اختزالُ الظروف، يقول": وكذلك يمكننا أن ننحت كلمات خارج، فوق، تحت على شكل "خا، فو، تح" ونقول: خامدرسي وَفوسوِي وَتحشعوري"[41] بدل خارج وبالتالي ترجمة المدرسي وفوق السوي وتحت الشعوري. ويرى ترجمة السابقة الفرنسية (Past) بالظرف "غِبّ" بدل "بعد" ما ركِّب معها بكلمةٍ منحوتة نحو: غِبمدرسي وغِبجليدي[42]. من منحوتاته غير الظرفية كلمة "السرمَنة" لحالة السير في المَنام.[43]

ومن المختصصين المصطلحية د: صلاح الدين الكواكبي كان أكثر المدافعين عن هذه الظاهرة يقول" : فدَفعتني الحاجة الملحة إلى النحت، مثَلما فعل الغربيون في مصطلحاتِهم العلمية، لأني وجدت فيه حلا للمعضلة وَتيسيرًا لاجتياز العَقبات التي تعَترض المؤلف والمترجم، وذلك لمرونةِ وسهولةِ الاشتقاق والوصفِ من الكلمة المنحوتة، وإليكم البرهان في المصطلحات العلمية التي وضعُتها نحتًا لما يقابلها من الكلمات الإفرنجية وأكثرها مما أَلِفْته الأسماع وشاع استعماله في البيئات العلمية:

خلْمهة : تحليل خلِّي من "خلّ وإماهة"

حمضئيل : حامض كحول، من"حمض ومائيل".

حمضئيد : حامض ألدهيد، من "حمض وغوليد".

حمضلون : حامض خلون، من حمض وخلُّون".

غوسل : غول وعسل واشتق منها مغوسل.[44]

4- المجاز: المجاز عند ابن جني هو: وضع الكلّ موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير.[45] أو ما يعبر عنه هو قدرة اللغة على التعبير على الدقائق، فتكتسب الألفاظ المفردة دلالات جديدة تلتصق بها من كثرة الاستعمال لم تكن من قبل مرتبطة بها ولكن المجاز يخلعها عليها حتى تُنسى الحقيقة أحيانا ويستعمل اللفظ على مجازه.[46]

من هذا المنظور يرى "عبد السلام المسدي" أن المجاز طريق من طرق توسيع الدلالات وتوليد المصطلحات العلمية من حيث أن "مكمن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية"[47]؛ ويتم التحول الدلالي – كما يراه– وفق الأنماط الآتية.[48]

- يولد المجاز التواتر فينتج النقل.
- يقترن النقل باللفظ الجديد فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص المعرفي في حقل المصطلحات العلمية.

5 – الترجمة: للترجمة تاريخ عريق مع علمائنا الاجلاء وتبرز أهميتها فيما ألفوه من معاجم علمية وضمنوها علوم الأعاجم كالكيمياء والطب والمنطق والفلسفة وفي هذا" : يؤكد أحد اللغويين ما للترجمة من أهمية لا في عصرنا الحاضر فحسب بل في جميع العصور فلو ما عرف العرب قديما أهمية الترجمة لما قاموا بنقل ما عند اليونان والفرس والهند من معارف كانوا بحاجة إليها[49]. "فالترجمة هي الجسر الربط بين الشعوب المختلفة الألسن عن طريقها تمكنوا من نقل العلوم والمعارف من لغاتها الأصلية على لغات أخرى، فهي ذات صلة وثيقة بعلم المصطلح، أخرى

مستندين في ذلك إلى أن العلوم ومنها التطبيقية والتكنولوجية، والمصطلحات... تحتاج وبضرورة قصوى إلى الترجمة". [50]

أمّا عن مفهوم المصطلح الترجمي: فهو وحدة اصطلاحية مركبة من مكون علامي دال على متصور. فهو منظومة مصطلحات تقوم على تصنيف بعض وقائع اللغة أو آلية الترجمة أو نهج نقلي بين اللغات أو نتائج عملية الترجمة. [51]

ولهذا النقل شروط، أهمها:

– وضوح الترجمة ودقتها، والأمانة العلمية في نقل المعاني والأفكار فهي قرينة عملية الترجمة ذاتها، فتتحقق على ثلاثة قواعد.

– المعرفة اللغوية وتمثل المعنى.

– الأمانة لمرامي النصية.

– الأمانة لفكر الكاتب.[52]

وبهذا تتكامل قواعد وضع المصطلح شيئاً فشيئا، فتعاورتها أقلام المهتمين بهذا الحقل المعرفي وشرعت تُطبّقها بمرونة.[53] ثم ينتقل العمل في وضع المصطلحات إلى أن أخذت مفادها إلى تأليف لجان تعمل برعاية إحدى الجهات الرسمية أو المجامع اللغوية العربية. وقد ظهرت نتيجة تلك المجهودات في قيام مجاميع من المصطلحات تتسم بنصيب كبير من الدقة، كمعجم المصطلحات الفنية الذي أصدره التدريب المهني للقوات المسلّحة المصريّة عام 1962 ومجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرّها مجمع اللغة العربية في القاهرة صدر منها ثلاثون مجلداً ابتداءً من عام 1958، والمجلدات التي نشرها المجمع العلميّ العراقيّ بعنوان: مصطلحات علمية صدر منها سبعة مجلدات ابتداءً من عام 1982 ومجاميع المصطلحات التي نشرها مجمع اللغة العربية الأردني [54].

ثم ظهر المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتهتم بعلم المصطلح والمصطلحات والتي تختص بدراسة العبارات الاصطلاحية الخاصة بفرع من فروع المعرفة مع تصنيفها وتحليلها وتنسيقها

ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو مقابلاتها بلغة أخرى وتبويبها وتعريفها[55].

أو تخصيص مصطلح معيَّن للمفهوم الواحد[56] منطلقة من قيد أساسيّ هو أن يندمج المصطلح الجديد في بنية اللغة العربية، وألا يؤثّر فيها تأثيرا سلبياً ولهذا السبب فضَّل العلماء المجاز على الاشتقاق، والاشتقاق على الترجمة، والترجمة على التعريب، وحدّدوا معايير فرعيّة لا بدَّ من مراعاتها، منها.[57]

- توخِّي المعنى الاصطلاحي للفظ الأجنبيّ.
- وضْع المصطلح لأدنى علاقة بالدلالة العلميّة.
- ترجمة المصطلح حرفيّاً إذا طابق معناه اللّغويّ معناه الاصطلاحيّ.
- تفضيل المصطلح المؤلَّف من كلمة واحدة[58].

ثانيا: مرحلة توحيدها:

فالترجمة كانت الوسيلة التي حققت أهداف المجامع العربية ومؤسسات إلاّ أن استعمال المصطلحات الجديدة شكّل عائقا أمام الباحثين لما تعانيه هذه مصطلحات من عدم الاستقرار والفوضى التي تطبعه، فكانت من أسبابه:

- نهل اللغة مصطلحاتها العملية والتقنيّة من لغتين؛ فاللغة الفرنسية في المغرب العربي، واللغة الانجليزية في المشرق العربي.[59]
- إغفال نظرية حقول المفاهيم في حصر المصطلحات وتدوينها، الأمر الذي يفضي حتما إلى إهمال الكثير من المصطلحات وإدخال ما لا يمت إلى المعجم بصلة مباشرة.
- تعدد معاني المصطلح الواحد في الموضوع الواحد.
- اللجوء إلى الترجمة الحرفية قبل التحقيق من وجود مقبلات عربية أصلية مما يقود إلى تعدد الترجمات والترادف المصطلحي.
- كثرة المترادفات في المعجم العربي المختص للدلالة على مفهوم واحد.[60]

ويرد د: زهير غازي زاهد المشكلة في عدم توحيد المصطلح ترجع إلى أمرين:

الأولى: المشكلة القائمة في مجال التعريب التي تشير إلى تقصير المؤسسات اللغوية من جهة وانعدام التخطيط اللغوي من جهة أخرى التي تتعلّق في وقت وضع المصطلح وعدم اتّخاذ الوسائل الفعَّالة لإشاعته قبل أن يشيع على ألسن الناس والدارسين، فنجد أسماء الآلات والمستحدثات الأجنبية أو المصطلحات العلمية أو الأدبية والنقدية يُقترح لها مقابلات بعد شيوعها، وما يُقترح من مقابلات تكون أحياناً متعددة غير موحدة أو لا تفي بالغرض، فتحدث البلبلة أو التندر أحياناً ببعضها الآخر. من ذلك الأسماء الآتية: (المرناة) للتلفزيون و(الخيالة) للسينما و(الطارمة) للكشك و(المذياع) للراديو و(الهاتف) للتلفون وغيرها قد وضعت بعد شيوع أسمائها الأجنبية. [61]

والأخرى: هي عدم اتفاق المجامع والمؤسسات اللغوية على توحيد المصطلحات الموضوعة لاستعمالها في الأقطار العربية، وهذه المشكلة تجعل استعمال الاسم الأجنبي أقرب إلى الفهم من استعمال المرناة أو التلفاز للتلفزيون والخيالة والسيما للسينما وغيرها. [62]

ومن أجل للوقوف في معالجة توحيد المصطلح دعا د: زهير غازي زاهد إلى اتّخاذ القرار السياسي الذي يحدّد الخطة اللغوية على مستوى الوطن العربي من خلال مؤسسات الجامعة العربية وتنفيذه بعد معالجة المصطلح عن طريق اتحاد المجامع العلمية ومكتب تنسيق التعريب. إذن فتعريب المصطلحات وتوحيدها سيحقق الأمن اللغوي .[63]

وخير دليل على تعدد المصطلحات لمفهوم واحد ما ورد في المبادئ الثلاثة:

- **المبدأ الأول:** مضاهاة الإفراد اللفظي بمثله، فكلمة (Aphasia) ترجمت بثلاثة مصطلحات هي: (احتباس الكلام، وامتناع النطق، وتعذر النطق)، مقترحًا أن تترجم بـ (الصّمات).

– **المبدأ الثاني:** إفراد المصطلح الواحد بترجمة واحدة وقصرها عليه، فكلمة (Therapie) ترجمت بأربعة مصطلحات هي: (المداواة، والتطبّب، والمعالجة والعلاج)، مقترحًا ترجمتها بـــ (طباب).

– **المبدأ الثالث:** مقابلة المترادفات بأمثالها، فالسّلّ مثلاً يعبّر عنه بثلاثة مصطلحات أجنبية هي: ((and thesis, Consumtion Tuberculosis)، مقترحًا مقابلات لها في العربية هي: (الدّرن، والسّل، والسّحاف).

فتضافرت الجهود لتعطي اقتراحات جديدة منها اللجوء إلى ترجمة السوابق واللواحق الأجنبية؛ أو ما يسنى بالإلصاق، وإن كانت هذه الوسائل لم تف بالغرض استعرضت منهجية التنميط التي يقترحها عديد من اللغويين بهدف توحيد وتنسيق العمل المصطلحي العربي.

ويقصد بالإلصاق إضافة زائدة في صدر الكلمة تسمى سابقة أو بادئة(Préfixe) أو في عجزها وتسمى لاحقة أو كاسعة (suffixe)، أو في وسطها وتمسى حشوا(infixe) ويغلب على اللغات الأوروبية الاعتماد على السوابق واللواحق في صوغ الكلمات، ويقل – إن لم ينعدم – استعمال الحشو أي التدخل في قلب الكلمة بالتغيير أو الإضافة. [64]

أ– **اللواصق الاشتقاقية:** وهي التي تدخل في صوغ الاصطلاحات العلمية وتصبح جزءا من ومن ضروبها لاصقة المصدر الصناعي وهي "ياء" مشددة تضاف إليها "تاء مربوطة، مثل:الواقعية مذهب (*) وتقابلها في الفرنسية (isme) والمصطلحات أخرى تصاغ قياسا في المصدر الصناعي وتنتهي باللاصقة (ité) مثل: الانسانية (humanité).[65]

ب – **اللواصق الدلالية:** وهي ما يتصل بالكلمة من أدوات تفيد معنى زائدا عليها، ولا تعتبر جزءا من بنيتها ومن أمثلتها: الأداتان "ما" و"لا" حين تلُصقان بالفعل، مثل: ما جرى ولا أدري فينشأ عنهما الاصطلاحان الماجرى واللاأدرية هوائي - لاهوائي.[66]

وهذه اللواصق تشيع في اللغات الأجنبية بالسابقة(iso) الدالة على التساوي والسابقة (mono) الدالة على التوحيد، والسابقة(poly) الدالة على التعدد. واستعمل هذا (mono) الدالة على التعدد. واستعمل هذا الأسلوب في العربية قديما ليساهم في إثراء اللغة ومرونتها وتوسيع حدودها[67].

التوحيد المصطلحات وتنميطها: يرى بعض الباحثين أنّ التوحيد: هو طرق وضع المصطلح وتخصيص لكلّ مصطلح واحد تسمية واحدة تعيّنه، لإزاحة الغموض في الإتّصال التّقني للحيلولة دون حدوث خلل واضطراب مصطلحي.[68]

فكانت من مبادئه ومناهج وضع المصطلح؛ تنميط قواعد العمل ممارسة وتطبيقا نظرية خاصة لعلم المصطلحات (Terminolography)[69].

تعريف التنميط: يعرفه المعهد الألماني بأنّه: التّوحيد المنهجي الذي تقوم به الدَّوائر المعنية بالإجماع للأشياء المادية والغير مادية ذات الاستعمال العام. ويؤكد آخر على استعماله عامة وفي كل استعمال لساني وعلى كلّ تكوين نظري وعلى كلّ نشاط معقد، وبالأخص في التكنولوجية كما تنطبق على كلّ عمليّة نقل العلوم.[70]

فتبنت المعاجم المتخصصة وبنوك مصطلحات العملية تنميط (أو التقييس) المصطلحات، من أجل توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي العربي وإعداد المعاجم المختصة التي تتطلب منهجين أساسين في تأليفها:

أولا –منهجية موحدة لوضع المصطلحات اختيارا وترجمة وتعريبا وما إلى ذلك مما يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحات (General Theory of Terminology) على غرار ما يصدر تباعا عن المنظمة الدولية للتقييس(إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيّسة كالتوصية (R407) بعنوان: مبادئ التسمية.[71]

ثانيا–منهجية معجمية خاصّة بتصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يُعرف بالصناعة المعجمية (Terminography) وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العدد من التوصيات والمواصفات. كتوصية (R919) وبعنوان دليل تحضير المعاجم المصنفة.[72]

وبهذا يكتمل معجم المصطلحات مرتب ترتيبا معينا، ومصحوبا بالتعريفات الدقيقة الموجزة مع التمكين ذلك ببعض الوسائل البيانية المرافقة (كشافات، سياقات وصورو جداول) التي تساعد على توصيل المفهوم إلى الملتقى بأفضل صورة ممكنة.[73]

واستمرت أعمال مؤلفي المعاجم العلمية في تزايد حتى العصر الحاضر، فإن العقد السابع من هذا القرن شهد من المعاجم الاصطلاحية المتخصصة ما لم يشهده عقد في التاريخ العربية على مداه الطويل.[74]

وكان ذلك فاتحة الجهود الفردية في وضع المصطلحات العلمية باللغة العربية تلتها مرحلة أخرى هي جمع هذه المصطلحات في معجمات علمية اختصاصيّة منها:

- قاموس طبي فرنساوي عربي، د: محمود رشدي البقلي، باريس -1869-1929 الطبعة الأولى.

- معجم انجليزي عربي في العلوم الطبية والطبيعية، د: محمد شرف، ط 2- 1927.

- معجم الفيزياء، د: جميل الخاني (ملحق بكتاب) القطوف اليانعة في علم الطبيعة.

- معجم الألفاظ والمصطلحات الفنية في فن الجرارثيم، د: أحمد حمدي الخيّاط دمشق 1934.

- معجم في أمراض الجملة العصبيّة، د: حسني سبح، دمشق 1935.

- معجم في الأمراض الإنتانية والطُّفيليّة، د: حسني سبح، دمشق 1936.

- معجم في الأمراض جهاز التّنفُّس، د. حسني سبح، دمشق 1937.

- معجم الألفاظ الزارعيّة، الأمير مصطفى الشّهابي، دمشق 1940.[75]

عني المجمع منذ إنشائه بنظام الجذاذات فوضع قواعد ترتيبها وحفظها، وفى سنة 1948م قرر إنشاء مكتب لتسجيل قراراته وتدوين ما يقره من مصطلحات

العلوم والفلسفة والفنون، واتبع في تسجيلها منهجًا يقتضي أن تُدَوَّن المصطلحات العلمية في جذاذات من أربع صور، أولها صورة مرتبة هجائيًّا عربيًّا تُعدُّ لتكوين معجم عربي عام لجميع المصطلحات التي أقرها المجمع. والصورة الثانية مرتبة ترتيبًا هجائيًّا إفرنجيّ التكوينِ مع معجم إفرنجي عام لجميع المصطلحات. والصورة الثالثة مرتبة ترتيبًا هجائيًّا عربيًّا حسب مواد كل علم لتكوين معاجم عربية خاصة بكل علم على حدة. والصورة الرابعة لتكوين معاجم إفرنجية خاصة بكل علم.[76]

وقد تمت فهرسة المصطلحات بالحاسب الآلي وذلك تمشيًا مع الأساليب الحديثة للتسجيل والفهرسة. وقد بلغ عدد مجموعات هذه المصطلحات سبعًا وأربعين (47) مجموعة تضم أكثر من مئة وسبعين ألف مصطلح موزعة بأعدادها على سبعة وثلاثين فرعًا من فروع المعرفة. ترجع اللجان العلمية إلى هذا المكتب عند إعداد أصول المعجمات العلمية والفنية التي يصدرها المجمع.[77]

ثالثا: ومرحلة تعميمها واستعمالها: بعض الأراء تشير إلى نجاح ترجمة وصياغة المصطلحات المعربة إلى تخطيط لأمن العربية وسلامتها وجاء على لسان أحدهم: "وعلى الرغم من هذه الجهود اللغوية ونشرها عن طريق مجلات المجامع العلمية ومجلة اللسان العربي وما تصدره المؤسسات من مطبوعات ومعجمات فإن المصطلحات لم تأخذ طريقها في المجالات العلمية والفنية كما ينبغي ولم تدرّس على ألسنة المتخصصين في قاعات الدرس كما هو مطلوب ولا يرجع السبب في هذا إلى العربية أو إلى ضعف مصطلحاتها كما يتوهم الكثيرون وإنما السبب الكبير يكمن في عدم التخطيط لأمن العربية وسلامتها، فما ينشر من المصطلحات المعربة والألفاظ محدود التداول من جهة ولا يصل إلى أيدي الأساتذة والمعلمين والمؤسسات ذات العلاقة من جهة أخرى، ثم لا توجد سياسة لغوية تخطط لإشاعة هذه المصطلحات والألفاظ قبل شيوع مقابلها الأجنبي في السوق والمعمل أو في كليات الجامعات".[78]

كان معجم المصطلحات ثمرةَ عمل طويل استغرق أعواما، كان الهدف من تأليفها رسم طريق لوضع معجما معاصرا يكون مرجعا لطلبة والباحثين. وأمام هذا الإنتاج الضخم يستلزم أن تقوم الهيئات والمؤسسات داخل الأقطار العربية الإشراف على النشر والتوزيع ومراقبة التأليف العلمي والترجمة، وقيام اتفاقيات على وضع المصطلحات الموحدة ونشره وتسهيل سبل إيصالها إلى مؤسسات علمية كي تثري المكتبات العربية.

الهوامش:

1- الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون-دار الجيل بيروت [د.ت] 139/1.

2- علي الجرجاني كتاب، التعريفات-1995 م-دار الكتب العلمية-بيروت 1995، ص 28.

3- ينظر التهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع- المؤسسة المصرية 1963 م 1 و2.

4- عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية -ط1-1983 م دار الإصلاح -الدمام ص119.

5- المصدر نفسه 118 .

6- ممدوح خسارة، إشكالية الدقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، ع7، 1994، ص41.

7- علي القاسمي، المصطلحية، علم المصطلحات، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي- الرباط 1980 المجلد 18- ج 1- ص9.

8- المرجع السابق، ص 12.

9-ينظر أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية-1427 هـ -2006 م منشورات المجمع العلمي-مطبعة المجمع العلمي، ص101.

10- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح- 1993م مكتبة غريب- القاهرة ص204-206.

11- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح – منشورات اتحاد الكتاب العرب – 1998 م، ص5 .

12- ينظرعلي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم- ط 2 – 1411 ه - 1991 م – عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص 3.

13- ينظر مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية – مجمع اللغة العربية- دمشق- ط 2 – 1988، ص6 .

14- ينظر كلّ محمد باسل، المعرب والدخيل في اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية -1423 ه-2001 م الجامعة الإسلامية العالميـــة -إسلام آباد – باكستان ص 257.

15- ينظر المعرب والدخيل في اللغة العربية، ص 259.

16- أنطوان عبدو مصطلح المعجمية العربي- ط1-1991م الشركة العلمية للكتاب -دار الكتاب العالمي – لبنان – بيروت ص 278.

17- ينظر أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية-1427 ه -2006 م منشورات المجمع العلمي- مطبعة المجمع العلمي، ص101.

18- حسين والي، سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة مجمع القاهرة، ع2، 1935 ص196.

19- ينظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة -ط6-1420 ه-1999 م-مكتبة الخانجي-مصر، ص 365 .

20- الخوري شحاذة، الترجمة قديما وحديثا، -ط1- 1988م دار المعارف للطباعة والنشر- سوسة، ص163.

21- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة – ط 3-2004 م – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع – مصر- ص 139.

22- ينظر أنطوان عبدو مصطلح المعجمية العربي، ص 278.

23- المعجم الوسيط – ط 2- 1973- مجمع اللغة العربية المصري القاهرة مادة (عرب).

24- **وزارة التربية**، المعجم المدرسي- دمشق- 1985 م- مادة (عرب).

25- المبارك محمد، فقه اللغة وخصائص العربية-ط5 -1392 هـ -1972 م -دار الفكر : بيروت ص 292.

26- ينظر القحطانى، سعد بن هادى، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي ص48 و49، وفصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب- ط6-1420 هـ- 1999 م – مكتبة الخانجي – القاهرة ص359.

27- إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب- دار المعارف، قرأ 338 – القاهرة- 1971، ص 39.

28- ينظر الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، نشر أحمد شاكر- 1361 هـ – القاهرة، ص 7.

29- المعرب للجواقي، ص9.

30- أحمد رضا العاملي، مولد اللغة-1956 م- بيروت، ص 61.

31- ينظر مصطلح المعجمية العربي المصدر، ص278.

32- ينظر ممدوح محمد خسارة، المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصحات- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – المجلد (78) الجزء(3)- ص722.

33- ينظر مصطلح المعجمية العربي، ص278.

34- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، منشورات المكتبة العصرية- صيدا-بيروت – 1987- 1 /51.

35- ممدوح محمد خسارة، الاشتقاق النحتي وأثره في وضـــع المصطلحات – التراث العربي ص 84، نقلا عن عبد الله أمين، الاشتقاق ص 391. وتقرير لجنة النحت في مجمع القاهرة- مجلة مجمع القاهرة ج7، ص 51.

36- ينظر حلمي خليل، المولّد في العربية -دراسة في نموّ اللغة العربية في تطوّرها بعد الإسلام-[د.ت] دار النهضة العربية بيروت – لبنان، ص 90 و91.

37- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية – ط 2-1975 م- مطبعة العاني -بغداد، ص 88.

38- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، ص 103.

39- المصدر نفسه ص88 و89.

40- ساطع الحصري، في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية- مركز دارسات الوحدة العربية- بيروت- 1985، ص87.

41- المرجع نفسه، ص89.

42- المرجع نفسه، ص 88.

43- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، ص 101.

44 - صلاح الدين الكواكبيي، النحت والمصطلحات العلمية-مجلة مجمع دمشق (39/3) 508 و509.

45- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار-[د.ت] دار الكتب المصرية 448/2.

46 - ينظر حلمي خليل، المولّد في العربية، ص 103.

47-عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح - 1984 -الدار العربية للكتاب- تونس، ص 44 .

48- المرجع نفسه، ص 44 و45 .

49- أسعد مظفر الدين حكيم، علم الترجمة النظري-ط1-1989 م دار طلاس- بيروت- لبنان ص 183.

50- ينظر قمر كيلاني، الترجمة نقل أم إبداع- مجلة الآداب الأجنبية- ع 87-1996 م ص7 .

51- ينظر توفيق الزيدي، جدلية المصطلح والنظرية النقدية -ط1- 1998 م- قرطاج2000 - - تونس ص34 وجان دوليل وآخرون، مصطلحات تعليم الترجمة، تر-جينا أبو فاضل وآخرون- 2002، ص11.

52 - ينظر سعيدة عمار كحيل، دراسات الترجمة -ط1-2012-2013 م - دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص77.

53- **الجليلي محمود**، تجارب في التعريب- الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني عمّان 1984، ص 9.

54- ينظر إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب-1971-دار المعارف-القاهرة، ص39

55- ينظر مجدي وهبــة، معجــم مصطلحــات اللغــة والأدب-مكتبة لبنان، بيروت 1974 ص 565، والمصطلحيّة، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص 9.

56 - ينظر النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص 9.

57-ينظر جميل الملائكة، تعريب المصطلحات الهندسية، الواقع والمستقبل، الموسم الثقافي الثامن لمجمع اللغة العربية الأردني، عمَّان-1990، ص 99 .

58- ينظر المصدر نفسه.

59- ينظر شرنان سهيلة، إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة – مصطلحات التسويق أنموذجا-2013- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع –الجزائر- ص60.

60- مصطفي محمد أبو شعالة، توحيد المصطلح العلمي العربي وشيوعه- مجلة مجمع اللغة العربية –بدمشق – مجلد 75 ج 4- رجب1461 –أكتوبرسنة 2000، ص 948.

61- زهير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2000م ص91 و92.

62- المصدر نفسه.

63- المصدر نفسه، ص 92.

64- وليد سراج، اللغة العَربيةّ والاصطِلاح العلِمّي- .مجلة التراث العربي –مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب –دمشق . ع 42 السنة- 1991 م -.1411ه، ص9 .

65- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت مكتبة لبنان ناشرون- 2008- ص 250.

66- كبير زهيرة، إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النّصوص اللغوية ترجمات كتاب "دروس في اللسّانيات العامة " لفردناند دو سوسير أنموذجا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة جامعة تلمسان السنة –2014 -2013، ص 41.

67- المصدر نفسه، ص41.

68- الديداوي محمد، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف –ط1- 2005- الدار البيضاء- المركز الثقافي العربي ص110.

69- ينظر جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختص – مجلة مجمع اللغة العربية –بدمشق – مجلد 75 جزء 4–رجب1461 –أكتوبر سنة 2000 – ص 989

70- شرنان سهيلة، إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة ص64 و65.

71- المعجم العلمي المختص، ص 989.

72- ينظر المصدر نفسه.

73- ينظر المصدر نفسه.

74- ينظر محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح – منشورات اتحاد الكتاب العرب – 1998 م ص 6 .

75- سمر روحي الفيصل، قضايا اللّغة العربية في العصر الحديث- كانون الثّاني 2009 ص51.

76- أبحاث المجمع، موجز عن تاريخه وإنجازاته (مجمع اللغة العربية)1932- 2007م- ص11.

77- المصدر نفسه .

78- زهير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي – عمّان- مؤسسة الوراق- 2000.

المصطلح الإعلامي ورهانات العولمة

أ. نزهة خلفاوي
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني
لتطوير اللغة العربية – بوزريعة–

تمهيد: إن التطور العلمي والتقني والانفجار التكنولوجي الراهن قد حولا العمل الإعلامي إلى فضاء مفتوح لثورة المعلومات والعولمة، وبذلك أصبح محركا استراتيجيا لما يحدث في الساحة الدولية على جميع الأصعدة والميادين، هذا ما جعل التمكن من آليات الخطاب الإعلامي حيث يشكل المصطلح المتخصص النواة الأساس له ضرورة ملحة لا يمكن إغفالها في الساحة العربية في ظل التحديات والرهانات القائمة، وقد حاولت في هذه المداخلة ملامسة إشكالية المصطلح الإعلامي والعولمة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما مفهوم المصطلح الإعلامي وما هي الرهانات التي تواجهه في العالم العربي؟

– ما الدور الذي يؤديه المصطلح المتخصص في توجيه الرسالة الإعلامية ونجاحها؟

– كيف نجعل من المصطلح الإعلامي متخصص أداة إستراتيجية للحفاظ على الهوية الوطنية والوحدة العربية من خلال الحفاظ على اللغة العربية؟

1– **المصطلح الإعلامي:** إن الحديث عن المصطلح الإعلامي لا يتم دون الإشارة إلى اللغة كونها الوعاء الذي يحتويه، ومن أجل إبراز مفهوم هذا النوع من المصطلح ينبغي التوقف عند استعمالات اللغة.

1-1 اللغة بين الاستعمال العام والخاص: ينبغي أن نفرق عند الحديث عن اللغة بين نوعين من الاستعمال، الاستعمال العام والاستعمال الخاص، إذ نقصد بالأول استخدام اللغة في كل مواقف التواصل الإنسانية داخل المنزل مثلا بين أفراد الأسرة وفي الشارع وفي المؤسسات عند قضاء المآرب والحاجات، أما الاستعمال الخاص فهو الذي يتم بين جماعة تربط بينها علاقة خاصة قد تكون علاقة مهنية فنقول لغة الأطباء أو لغة المهندسين أو قد تكون علاقة أكاديمية كاللغة المستعملة في تدريس الرياضيات أو الاقتصاد، أو قد تكون علاقة سياسية أو علاقة عسكرية أو علاقة اقتصادية... وتبقى العلاقة بين نوعي الاستعمال وثيقة ومتداخلة مما يستدعي تقديم تعريفات لها.

اللغة في الاستعمال العام عند أرسطو مثلا: "نظام لفظي محدد نشأ نتيجة اتفاق بين أفراد المجموعة في مكان ما[1] وهي رمز للفكر وفرق بين الإنسان والحيوان فالنطق والفكر عند أرسطو متلازمان والنطق خاصة الإنسان[2] وهي تحقق عنده غاية الاتصال بين الإنسان والإنسان ومعرفة الإنسان للأشياء، أما عند ابن جني فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[3] أما علماء الاجتماع فنظروا إلى اللغة باعتبار وظيفتها الاجتماعية فعرفوها بأنها نظام من الرموز الملفوظة بواسطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة المعينة[4]، وقال ابن خلدون أن اللغة في المتعارف عبارة المتكلم عن مقصود وتلك العبارة فعل إنساني ينشأ عن القصد بإفادة الكلام[5].

أما في الاستعمال الخاص فهي نظام لساني يعتمد على مجموعة من المصطلحات والأدوات اللغوية لتحقيق التواصل بين أفراد جماعة يربطها تخصص معين[6]، ولا شك في أن الجزء الأساسي في الاستعمال الخاص للغة أو ما يطلق عليه لغات التخصص يتمثل في المصطلحات التي تتكون داخلها، رغم أنها تبقى بحاجة إلى خصائص صرفية ونحوية مستمدة من

اللغة العامة[7]، وبهذا فإن لغات التخصص تخدم أهدافا لغوية محددة باستخدامات دقيقة ذات دلالات خاصة تراعي المجال الذي وظفت فيه فاستعمال مصطلح الجذر مثلا يختلف في مدلوله باختلاف مجالات استعماله من علوم اللغة إلى علوم الزراعة إلى علوم الرياضيات وبالتالي يصبح هذا المدلول مرتبطا بلغة التخصص، كما أن اللغة (بمصطلحاتها الخاصة) المستعملة من قبل النجارين ليست نفسها المستعملة من قبل المعلمين ولا الطيارين...

2-1 اللغة الإعلام: الإعلام حسب تقرير اليونسكو هو جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأنباء والبيانات والصور والحقائق والرسائل والآراء والتعليقات المطلوبة من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة والوصول إلى وضع يمكن من اتخاذ القرارات السليمة[8] والإعلام اليوم لم يعد وسيلة ورسالة فقط... إنه فكر منظم يهدف إلى تحديد المفاهيم والنظم الاجتماعية وتشكيل السلوك يقول أنتوني سميث في كتابه –الذي صدر عام 1990 بعنوان"الجغرافيا السياسية الإعلام": هكذا تسيطر ثقافة الغرب على العالم- "إن الإعلام هو مرتكز السيادة.. وإن المنتجات الثقافية أشد فتكا في كيان الشعوب من المشروبات الغازية، ولا ريب في أن الاستقلال القومي يستند الآن إلى القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة المتعلقة بتداول الإعلام وتداول الأفكار ولذا فقد اكتشفت شعوب كثيرة أن السيادة والهوية القومية والاستقلال لا تنشأ فقط بقرارات رسمية وإنما تنشأ أساسا من الظروف الثقافية والحياة الاقتصادية[9].

لقد اتسعت دائرة الإعلام في هذا العصر، وأصبحت تشمل أنواعاً عديدة ومختلفة من وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، ومن هذه الوسائل على سبيل المثال:

– التلفاز والقنوات الفضائية، عبر البث الأرضي والأقمار الصناعية والانترنت وكوابل الألياف البصرية.

– المحطات الإذاعية، الأرضية والفضائية والرقمية.

– الصحف والمجلات، الشاملة والمتخصصة، المحلية والعالمية.

– مواقع الانترنت، الشخصية والحكومية والتجارية.

– المنتديات والمدونات والصحف الإلكترونية.

– مواقع الشبكات والتواصل الاجتماعي والشخصي والمجموعات البريدية.

– مواقع الإعلام الاجتماعي والمحتوى المنتج بواسطة المستخدمين.

وبذلك أصبح الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية بأتم معنى الكلمة فهو صناعة تجمع بين اللغة والمعلومة ومحتواها الثقافي والآليات التقنية للتبليغ إنه منتوج لغوي إخباري يمثل أحد أشكال التواصل الفعالة في المجتمع إذ له القدرة الكبيرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه[11]، هذا الدور المنوط بالإعلام لا يتم إلا بامتلاك الكفاية الإعلامية التي تستدعي الوعي بوظائف اللغة الاجتماعية والتعبيرية والتواصلية كما تستدعي التحكم بلغة الإعلام وحسن استعمالها استعمالا خاصا، هذه اللغة الإعلامية ينبغي أن تبنى على نسق عملي اجتماعي عادي فهي في جملتها فن يستخدم في الصحافة والإعلام بوجه عام، وهذه الخاصة ظاهرة في اللغة العربية من تركيب مفرداتها وقواعدها تركيبا يرمي إلى النمذجة والتبسيط حتى تتمكن هذه اللغة من تقديم الحقائق بأقصى ما يمكن من الدقة والسرعة واليسر والتخصيص اللغوي بإقامة الفروق بين الألفاظ أو المصطلحات [12]حتى تكون اللغة الإعلامية أداة هادفة للإعلام العربي في مواجهة الصراع الحضاري وعولمة الفكر والثقافة، وإذا كانت اللغة مؤسسة اجتماعية على حد تعبير سوسير فإن الكلام فعل فردي، هذا ما يقودنا إلى

الحديث عن الخطاب الإعلامي الذي تخرج فيه اللغة من ثوبها المعياري إلى الاستعمال الذي تبرز من خلاله المفردة المتخصصة أو المصطلح كمحرك أساس لهذا الخطاب وللرسالة الإعلامية.

3-1 المصطلح الإعلامي: في عصر التنمية الثقافية وسيطرة وسائل الإعلام وانتشار التقنيات المتقدمة للمعلومات يصبح الاستخدام المتزايد للمصطلحات الموحدة مطلبا أساسيا يتطلب خطة واضحة للدعوة إلى استخدامها في المواد الإعلامية المعدة للبث وهنا يكون دور وسائل الإعلام حاسما في استخدام هذه المصطلحات.

يعرف المصطلح بأنه كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة يوجد موروثا أو مقترضا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة، وهو أيضا تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري[13]، كذلك المصطلح الإعلامي لا ينفصل عن الكلام الذي يبقى أداة للتفاهم لا غاية في ذاته فالمرسل يرمي من وراء الكلام أن يفهم المستقبل أنه يريد تواصلا، أي أن المصطلحات تصبح مفتاحا لفهم أو أداة تواصل أ وتحديدا لسلوك فردي أو جماعي[14].

إن المصطلح الإعلامي الواحد يحدث أحيانا فسادا، وأحيانا إصلاحا وإذا لم يتسبب عنه شيء محسوس عند المتكلم ربما حصل ذلك عند المستمعين أو عند متكلم آخر.

إن البحث في الكلمات من حيث تركيبها المادي ومدلولاتها المحسوسة وآثارها النفسية يلتقي في ميدان واحد مع كل بحث يدور حول الإعلام أو الاتصال بالجماهير وحول المعرفة كون اللغة الإعلامية أهم مظهر للمحافظة على كيان المجتمع، فوحدة الغايات والمبادئ تدعو إلى البحث عن دلالة

شاملة للأشياء والأفعال، وعناصر الوجود المختلفة تتجسد في صورة لفظ واحد مشترك يدل على هذا الشيء أو الفعل، وبذلك تلعب اللغة الإعلامية دورها كرموز مشتركة متفق عليها من كافة أفراد مجتمع اللغة الواحدة[15].

إعلاميا، يقع الصحفيون في حيرة عند اختيار المصطلح المناسب للأحداث المهمة التي تشكل مفصلا تاريخيا، ولهذا نجد العديد من الصحفيين والإعلاميين يحددون مصطلحا أو عدة مصطلحات، سواء بقصد سياسي وحزبي، أو بعفوية مطلقة، وفي كلا الحالتين تعبر هذه المصطلحات عن موقف سياسي مبيت ينتج عنه تبعات التوجه الفكري الذي ينبغي أن تنصب على تكريس كل الجهود في خدمة الهدف الوطني بكل أشكاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواجهة التحديات.

لكن في واقع الحال كثيرا ما نلمس قلة الوعي اللغوي في الخطابات الإعلامية من خلال استعمال مصطلحات مستوردة لا تخدم الواقع العربي بل تؤدي وظائف عكسية حتى أن تصديرها وغرسها في الإعلام العربي الموجه لكافة الأفراد بمختلف الأعمار والتوجهات والمستويات قد يكون أمرا مدروسا ومتعمدا، فبذكر مصطلحات متداولة في مختلف وسائل الإعلام العالمي والعربي مثل الاستعمار والإرهاب والقنابل الذكية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيولوجية وتحرير المرأة... وغيرها تتبادر إلى الذهن الكثير من التساؤلات بشأن مدلولاتها الظاهرة والخفية وما تتركه من أثر على المتلقي

2- رهانات العولمة: إن التطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال قد جعل من العالم قرية صغيرة تتشارك اليوم في الكثير من الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية.. وغيرها في ظل ما يسمى بالعولمة التي أصبحت تطرح الكثير من الرهانات فيما يخص الخطاب الإعلامي العربي وما يحققه على الساحة العربية والعالمية.

المصطلح والخطاب الإعلامي: لقد تغلغلت وسائل الإعلام الحديثة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وصارت جزءا من تفاصيلها اليومية هذا ما يجعل من الضروري تسليط الضوء على الخطاب الإعلامي – بما يحمله من مصطلحات وتعابير– كونه من أهم عناصر العملية الاتصالية، ويعرف الاتصال في تقرير اليونسكو بأنه عملية تبادل الأنباء والحقائق والآراء والرسائل بين الأفراد والجماعات[16]، أما **الاتصال الجماهيري (وهو التسمية العلمية للإعلام)** فهو الذي يتم باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، ويصل إلى جمهور عريض، متباين الاتجاهات والمستويات، والأفراد غير معروفين للقائم بالاتصال، تصلهم الرسالة في نفس اللحظة، وبسرعة فائقة، مع مقدرة على خلق رأي عام، وعلى تنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلاً، والمقدرة على نقل الأفكار والمعارف والترفيه[17]، انطلاقا من هذا الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الاتصال قامت العديد من النظريات التي تحاول مقاربة وفهم النظام التواصلي، وسأقتصر في هدا المقام على ثلاثة نماذج منها هي:

– النموذج السلوكي: للمحلل النفسي الأمريكي لازويل وهو كالآتي :

من؟ (المرسل) ـــــــــ يقول ماذا؟ (الرسالة)ـــــ بأية وسيلة؟

(وسيط) ـــــــــ لمن؟ (المتلقي) ـــــــــ ولأي تأثير(أثر)

يرتكز هذا النموذج على خمسة عناصر، وهي: المرسل ــ الرسالة– القناة– المتلقي– الأثر ويقوم على ثنائية المثير والاستجابة. ويظهر هذا عندما يركز لازويل على الوظيفة التأثيرية، أي التأثير على المرسل إليه من أجل تغيير سلوكه إيجابا وسلبا[18] ومن سلبيات هذا النظام أنه يجعل المتقبل سلبيا في استهلاكه، ومنظوره سلطوي في استعمال وسائل التأثير الإشهاري في جذب المتلقي والتأثير عليه في صالح المرسل.

-النموذج الرياضي: وضعه المهندس كلود شانون سنة 1949 والفيلسوف وارين. ويركز على المكونات التالية : مرسل ـــــــــ ترميز ـــــــــ رسالة ـــــــــ فك الترميز ـــــــــ متلقي، يهدف هذا النموذج إلى فهم الإرسال التلغرافي وذلك بفهم عملية الإرسال من نقطة A إلى B بوضوح دقيق دون إحداث أي انقطاع أو خلل في الإرسال بسبب التشويش. ويتلخص مبدأ هذا النظام بكل بساطة في: "يرسل مرسل شفرته المسننة إلى متلق يفك تلك الشفرة". ومن ثغرات هذا النظام الخطي أنه لا يطبق في كل وضعيات التواصل، خاصة إذا تعدد المستقبلون، وانعدم الفهم الاجتماعي والسيكولوجي أثناء التفاعل التواصلي بين الذوات المفكرة. كما يبقى المتقبل سلبيا في تسلمه للرسائل المشفرة[19]

- النموذج اللساني: يعد رومان جاكبسون واضع هذا النموذج سنة 1964، إذ اعتبر أن اللغة وظيفتها الأساسية هي التواصل، وارتأى أن للغة ستة عناصر وهي :المرسل والرسالة والمرسل إليه والقناة والمرجع واللغة. ولكل عنصر وظيفة خاصة: فالمرسل وظيفته انفعالية تعبيرية، والرسالة وظيفتها جمالية من خلال إسقاط محور الاستبدال على محور التركيب والمرسل إليه وظيفته تأثيرية وانتباهية، والقناة وظيفتها حفاظية، والمرجع وظيفته مرجعية أو موضوعية، واللغة أو السنن وظيفتها لغوية أو وصفية[20]

إن اهتمام جاكوبسون بنظرية التواصل وإبرازه لوظائف اللغة قد أثار جملة من المسائل المهمة المتعلقة بالخطاب الإعلامي وعلى رأسها لغة الإعلام أو اللغة الإعلامية التي تعتمد في الأساس على المصطلح الإعلامي المتخصص بهدف إنجاح الرسالة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق التأثير على الآخر.

2- 2 **المصطلح الإعلامي وصناعة الرأي العام:** المادة الإعلامية في صحيفة أو إذاعة أو قناة تلفزيونية أو أي وسيلة إعلامية تقليدية أو جديدة

ليست عرضاً بسيطاً للواقع الخارجي بل هي مادة مصنّعة إذ يقوم المرسل أو القائم بالاتصال بتشكيل هذه المادة وصناعتها حيث يتاح له اتخاذ قرارات وخيارات عديدة جداً، ومتنوعة للغاية، للتحكم في شكل الرسالة الإعلامية التي يريد صناعتها.

ففي وكالات الأنباء مثلا تبث يومياً وعلى مدار الساعة حزم إخبارية لوسائل الإعلام حول العالم، على شكل مادة تلفزيونية، أو صور فوتوغرافية، أو نصوص مكتوبة بالاعتماد على الإستراتيجية التالية:

1. تختار وكالة الأنباء الأحداث التي تغطيها والأحداث التي لا تغطيها.
2. تختار وكالة الأنباء الأخبار التي تبثها والأخبار التي لا تبثها.
3. تختار وكالة الأنباء وجهة النظر التي تعرض من خلالها الخبر أو حتى زاوية التقاط الصورة.
4. تختار وكالة الأنباء طريقة صياغة الخبر وكلماته والمصطلحات المستعملة فيه.

وهكذا تقوم الوكالات "بتصنيع" حزمة الأخبار التي تصل إلى العالم[21] وبالتوقف عند آخر إستراتيجية أي إستراتيجية صياغة الخبر واختيار كلماته ومصطلحاته فإننا نلمس الكم الهائل من المصطلحات التي تصنع كل يوم لتلعب دورا خطيرا في التأثير على الرأي العام وتوجيهه ولنأخذ على سبيل المثال مصطلحات تعبر عما حدث في العراق قبل سنوات عندما أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بالرئيس العراقي أنذاك صدام حسين ودخلت البلاد بهدف تحرير شعبها وضمان الأمن العالمي، سأعرض هذه المصطلحات المتعلقة بكل ما هو عراقي وما يقابلها من مصطلحات تعبر عن نفس المدلولات ولكن تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها:

الترسانة النووية العراقية / المفاعلات النووية الأمريكية أو اليابانية أو الإسرائيلية

الخطر النووي العراقي/ الطاقة النووية لأغراض سلمية

أسلحة الدمار الشامل/ القنابل الذكية

الديكتاتورية / الديمقراطية

الإرهاب الدولي / حفظ السلام العالمي

إن امتلاك أمريكا للطاقة النووية حسب المصطلح المذكور يخدم البشرية فقد اقترن بالسلام وهو كلمة ذات دلالات إيجابية وبالتالي لن يعترض المتلقي على وجود مثل هذه الطاقة كما أنه لن يحس بالخوف والتهديد، بينما اقترن امتلاكها من طرف العراق بالحرب والدمار فقد اقترن بمصطلح الترسانة والخطر وبالتالي فإن المتلقي سيشعر بذلك الخطر المحدق والآتي من العراق لذلك سيعارض امتلاكها لهذه الطاقة بل وسيدعم أي إجراء ردعي تجاهها دون محاولة لفهم الواقع أو تقصي الحقائق فالاستخدام المتكرر للمصطلح مع ما يرافقه من مؤثرات فائقة الجودة في الصناعة رسم لدى المتلقي صورة قاتمة، وهكذا ينجح صانع القرار الإعلامي في تبليغ الرسالة المطلوبة بكسب تأيد من جهة ورفض وعداء من جهة أخرى، كل هذا يحدث عندما توظف المصطلحات بدقة واحترافية من جانب الطرف الأقوى وفي المقابل يتحول الإعلام الأضعف إلى بوق يردد ما أريد له أن يردده بقصد أو بدون قصد.

والمقام هنا لا يتسع لإيراد الكثير من الأمثلة عن مصطلحات إعلامية تستعمل دون وعي بخطورتها كمصطلحات:

التبشير: والأصل فيه التنصير

الاستعمار: والأصل فيه الاحتلال والاستلاب

الذروع البشرية، الإرهاب، التطرف... وغيرها من المصطلحات التي تبقى غامضة في مدلولاتها إذ أنها تحمل أكثر من معنى يتغير حسب المقام ومقتضى الحال، مما يجعل الحذر في استعمالها أمرا ضروريا

3-2 المصطلح الإعلامي والهوية: تعرف الأمة بأنها كل جماعة يجمعهم أمر ما، إما دين واحد، أو زمان واحد أو مكان واحد، سواء كان ذلك الأمر الجامع تسخيرا أو اختيارا [22] ترتبط اللغة بالهوية، وهذه الأخيرة مرتبطة تاريخيا بمفهوم الأمة، والمعروف أن رابطة الأمة هي رابطة عقائدية وتاريخية وعرقية، ولغوية وسياسية، وسواء تجسدت هذه الأمة في دولة واحدة أو في عدة دول، أو حتى فقدت كيانها السياسي بشكل كامل، يبقى الانتماء إلى الأمة قائما ومستمرا باستمرار الانتماء العقائدي وما يصاحبه..فالحضارة الإسلامية والعربية التي تجسدت تاريخيا بالدولة، تجد وحدتها وتكاملها الداخلي بالهوية الجامعة الواحدة، وتجد تجسدها الفعلي والواقعي، السياسي والاجتماعي في مفهوم الأمة[23]

إن" الهوية "تعتبر مفهوما إشكاليا، لأن لها أبعادا متداخلة فيما بينها تتعلق بالمرجعية التاريخية والإيديولوجية والسياسية والحضارية واللغوية والدينية وهذه المتغيرات تجعلنا بإزاء مفهوم يحتمل دلالات مختلفة ومتغيرة من مرحلة زمنية إلى أخرى، وخاصة في سياق العولمة المعاصرة التي ألقت بظلالها الوارفة على معاني ودلالات الهوية، وبالتالي فان تعريف الهوية يتباين من باحث لآخر، ولكن بشكل عام تتوافق على فكرة أساسية مؤداها أن الهوية ليست أمرا مقررا، بل هي توجد وتنشأ وتتشكل من خلال جملة من القيم والأبعاد القابلة للتجسيد والتفعيل من خلال الأفكار المتجددة في كل مرحلة زمنية، وبحسب درجة الصعود الحضاري أو السقوط الحضاري لأمة من الأمم، وهنا يمكن الحديث عن" دورة الهوية " والتي يمكن وصفها بأنها تمر بثلاث مراحل أساسية مرحلة التشكل وهنا تتموقع في المجال الثقافي والاجتماعي والإنساني، ثم مرحلة الازدهار وهنا تبلغ درجة كبيرة من الفاعلية، ثم مرحلة التراجع والانكماش4[2]، ومما لا شك فيه أن الإعلام اليوم بلغته العربية هو الناطق الأول باسم الهوية العربية ،فإن كان الأمر كذلك فإن لغة هذا الإعلام ومصطلحاته أصبحت تلعب دورا خطيرا في الحفاظ على الهوية العربية وخصوصياتها خاصة في الصراع مع العولمة وهو

صراع مع الإعلام الأقوى الذي يستطيع الوصول إلى أكبر عدد ممكن من البشر ويستطيع أيضا التأثير في توجهاتهم الفكرية وسلوكاتهم وردود أفعالهم فهو في الواقع أداة لفرض سلطة الأقوى، والرهان اليوم يقع على عاتق الإعلام العربي والقائمين عليه من أجل تكوين إعلاميين واعيين بدور اللغة في هذه المعركة وهنا نتحدث عن المصطلحات وهي نواة اللغة الإعلامية فعندما يعيد إعلامي عربي استعمال مصطلح قضية الشرق الأوسط عند الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي للدولة الفلسطينية فإنه يلبي رغبة صانع القرار الأمريكي والإسرائيلي الذي اصطلح العبارة وهو على وعي تام بما تؤديه من معان وآثار على المتلقي وفي المقابل فإن الإعلامي العربي يكتفي بالترجمة دون وعي لغوي بأبعاد ما يستعمل من مصطلحات وعبارات.. ولنقف عند المثال المذكور إذ التعبير عن الدولة الفلسطينية – وهي دولة شرعية قانونيا وتاريخيا – بالشرق الأوسط يجعل الهوية الوطنية الفلسطينية المنعكسة في مصطلح الدولة تضيع وتتشتت في مصطلح الشرق الأوسط الذي لا ندري تحديدا أي دولة يقصد، وهكذا يتشتت ويضيع مفهوم الدولة الفلسطينية بما يحمل من معاني الهوية الوطنية في أذهان الفلسطينيين بسبب استعمال لغوي غير مدروس كما تشتت الشعب الفلسطيني وضاعت حقوقه في مخيمات اللاجئين.. وتتبع الخطاب الإعلامي العربي سواء كان سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا يجد الكثير من هذه الأمثلة.

خاتمة: في ختام هذه المداخلة خلصت إلى النقاط التالية:

- إن المصطلح الإعلامي هو مصطلح متخصص ينشأ في وسائل الاتصال حاملا مفاهيم ودلالات تخدم صانعه بالدرجة الأولى.
- يساهم المصطلح الإعلامي بشكل كبير في تبليغ الرسالة الإعلامية وكثيرا ما يكون السبب الرئيس في نجاحها أو فشلها.
- عدم استعمال المصطلح الدقيق والمناسب بعرض الرسالة الإعلامية للتشويش مما قد يضعف وظيفتها.

- في ظل صراع الحضارات والصراع السياسي والاقتصادي والثقافي الراهن تظهر الحاجة إلى الحفاظ على اللغة العربية كرمز للهوية والاستفادة من الأبحاث اللغوية خدمة للإعلامي القومي كرمز آخر للهوية

- إن المحاولات الدائمة لعولمة الإعلام هي محاولات لتسخير كل وسائل الإعلام العالمية في خدمة الأقوى الذي يمتلك مفاتيح التحكم في الخبر وصناعة الرأي العام

- هذه الرهانات تقضي بإعادة النظر في الخطاب الإعلامي العربي وما يتضمنه من مصطلحات تنبغي دراسة أصولها ومدلولاتها ومفاهيمها الحقيقة حتى يحسن استعمالها بما يخدم الأمة والهوية.

- من الضروري توحيد المصطلحات الإعلامية في الوطن العربي مع تحديد مفاهيمها وما يراد بلوغه من أهداف من خلال استعمالها

- من الضروري إنشاء مراكز وهيئات تعنى بالمصطلح الإعلامي يشرف عليها متخصصون من علماء اللغة والإعلام وعلماء النفس وعلماء الاجتماع والرياضيات... ومختلف التخصصات التي تساهم في تكوين الإعلامي المحترف وتحمل على عاتقها مراقبة الخطاب الإعلامي والخطاب الإعلامي المضاد[1]

الهوامش:

1- الإعلام ولغة الحضارة، عبد العزيز الشرف، مجلة اللسان العربي، مج 11، الرباط المغرب، 1791، العدد 1، ص 347.

2- النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، دلر العودة، بيروت، 1799.

3- الخصائص، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط1، ص17.

4- الإعلام ولغة الحضارة، ص 711.

5- المقدمة، ابن خلدون، دار الفكر اللبناني، ط3 ،1967، ص 51.

6- Pseud-synonymes en langue de specialité, DURIEUX CRISTINE,C I E L, Université de caen, P90.

7- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، حجازي محمد فهمي، مكتبة غريب، القاهرة، ص 14

8- الخطاب الإعلامي العربي آفاق وتحديات، أحمد حمدي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص63
9- عمر عبيد حسنة، الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام، سلسلة كتاب الأمة، الكويت العدد11، ص 26.
10- التربية الإعلامية، فهد بن عبد الرحمان الشميمري، ص55.
11- الصورة في الخطاب الإعلامي، إبرير بشير، الملتقى الدولي الخامس للسيمياء والنص الأدبي، جامعة عنابة، الجزائر.
12- علم الإعلام اللغوي، عبد العزيز شرف، ص118-130-134.
13- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، حجازي محمد فهمي، ص 11-12.
14- علم الإعلام اللغوي، ص 122.
15- علم الإعلام اللغوي، ص 128.
16- أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي آفاق وتحديات، ص 64.
17- التربية الإعلامية، فهد بن عبد الرحمان الشميمري، ص26.
18- نفسه، ص 27.
19- مفهوم التواصل – النماذج والمنظورات-، جميل حمداوي، مجلة تواصل، إصدارات هيئة الإعلام والاتصالات، شركة حضارة أكد للنشر والتوزيع والإعلان، السنة الرابعة العدد الواحد والثلاثون – شباط 2009، ص 14.
20- الكفايات التواصلية والاتصالية-دراسات في اللغة والإعلام-، هادي نهر، دار الفكر، عمان، ط1، 2003، ص 165-166.
21- التربية الإعلامية، ص 65.
22- الشاهد البوشيخي، فقه واقع الأمة، مجلة حراء، العدد33، اسطنبول، نوفمبر، ديسمبر 2012، ص 12.
23- محمد عادل شريح، إشكالية الهوية في الفكر الإسلامي الحديث، دمشق، دار الفكر ص34.
24- كريس باركر، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة علا أحمد إصلاح القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص1.

آليات اللّغة العربيّة في التّوسّع الدّلالي وصياغة المصطلح (المجاز والاشتقاق نموذجا)

د. حاج بنيرد

جامعة مولود معمري، تيزي- وزو

مقدّمة: لا تزال قضية المصطلح تُثير الجدل في كلّ العلوم، فاللّغة هي الوعاء الّذي تُسكب فيه كلّ المعارف، ولا شكّ أنّ نقل هذا المعارف من القوّة إلى الفعل ثمّ إيصاله على النّحو الصّحيح يعترضه مشكل اللّغة المناسبة للتّواصل بحيث يصل هذا المفهوم بتلك اللغّة على النّحو السّليم، ومن هنا يبرز مشكل اختيار اللفظ المناسب للمعنى العلميّ البحت، وهو مشكل المصطلح وصياغته وتوحيده خصوصا في اللغة العربية التي تحاول مواكبة التقدّم العلمي والتكنولوجي، فبرزت إشكاليّة إيجاد المصطلح المناسب أوّلا ثمّ توحيده بين مستعمليه ثانيا، وذلك منذ القرن التّاسع عشر إلى يوم النّاس هذا، فاختلف النّاس آنذاك بين مجيزٍ لاستعمال المصطلح العلميّ الأجنبيّ كما هو في لغته الأصليّة وبين مانعٍ لذلك، ونشبت الصّراعات الفكريّة والإيديولوجيّة بين الفريقين، وكثُر المنتقصون للغة العربيّة في قدرتها على استيعاب المصطلح الأجنبيّ وإيجاد المقابل العربيّ الفصيح له، وأشار إلى هذا الشّاعر حافظ إبراهيم (ت 1932 هـ) في قصيدته الشّهيرة على لسان اللغة العربيّة: [الطّويل]

رجعتُ لنفسي فاتّهمت حصاتي ونـاديت قومي فاحتسبت حياتي
رمونـي بعقمٍ في الشّباب وليتني عَقِمْت فلم أجزع لقول عِـداتي
ولدت ولمّـا لم أجد لعرائـسي رجالا وأكفاءً وأدتُ بنـاتي
وسعـتُ كتاب الله لفظا وغايـةً وما ضقت عن آي به وعظاتِ

فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيــق أسماءٍ لمخترعــات
أنا البحر في أحشــائه الدّرّ كامنٌ فهل سألو الغوّاص عن صدفاتي

إلى أن قال:

سرت لَوْثة الإفرنج فيها كما سرى لُعــاب الأفــاعي في مسيــلٍ فُــراتِ
فجاءت كثوب ضمّ سبعيــن رُقعة مُشــكّــلةَ الألـــــوان مختلفـــاتِ[1]

وقد كانت هذه المناظرات والمخاصمات العلميّة سببا في إنشاء المجامع العربيّة للنّهوض باللغة العربيّة، فخلصت هذه المحاورات إلى قرار جامع حظي برضا جمهور الحاضرين في 1908/04/20، ونصّه: "إذا عرض لنا لفظٌ أعجميّ ترجمناه إلى اللغة العربيّة بالحرف، وإذا تعذّر اشتققنا له اسماً من لغتنا، وإذا لم يتيسّر جئنا بكلمةٍ عربيّة وأطلقناها عليه بضربٍ من التّجوّز، وإذا تعذّر هذا أيضا عرّبناه وأدمجناه في تراكيب كلامنا، وكان أسوة للمعربات الكثيرة الّتي انطوت عليها جوامع لغتنا"[2]، فاهتمّت ابتداءً بالعناية بالتّراث ووصولا إلى مواكبة التقدّم العلمي عند الغرب في شتّى المجالات والمعارف، وإيجاد المصطلحات الدّقيقة في اللغة العربية المقابلة لنظيراتها في اللغات الأخرى كالإنجليزيّة والفرنسيّة وغيرها.

- **تأسيس المجامع العربيّة ودورها:** وكان من نتائج هذه المحاورات والمناظرات في دار العلوم سنة 1908م اقتراح تكوين مجمع لغويّ يعهد إليه التّعريب؛ إذ إنّ استبداد الأفراد بالوضع أو التّعريب مدعاةٌ للاختلاف وهو أضرّ شيء باللّغة، واستمرّ العمل حثيثا إلى أن تمّ إنشاء المجمع العلميّ بدمشق سنة 1918م، الّذي كان له اليد الطّولى في تعريب كافّة المجالات في سوريا.

أمّا في مصر فقد المجمع اللّغويّ بتاريخ 1932/12/13م، حيث صدر مرسوم يقضي بإنشائه، وأُطلق عليه اسم "المجمع الملكي للغة العربيّة"، وأصبح اسمه "مجمع اللغة العربيّة" سنة 1954م[3]، وكان من أهدافه:

- المحافظة على سلامة اللّغة، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون.

- القيام بوضع معجم تاريخيّ للغة العربيّة، فكان هذا المعجم هو (المعجم الوسيط).

ومن بين قراراته:

- يُجيز المعجم استعمال بعض الألفاظ الأعجميّة عند الضّرورة على طريقة العرب في تعريبهم.
- يُفضَّل اللفظ العربيّ على المُعرّب إلا إذا اشتهر المعرّب.
- يُنطق بالاسم المعرّب على الصّورة الّتي نطق بها العرب[4].

وفي عام 1948م أنشئ المجمع العلميّ العراقي، وأنشأ مجلّة ينشر فيها بحوثه العلميّة واللّغويّة[5]، وفي عام 1976م أُنشئ مجمع اللّغة العربيّة بالأردن، وتوالى بعدها إنشاء المجامع اللّغويّة في كثير من البلدان العربيّة.

وقد تمّ سنة 1961م عقد أوّل مؤتمر للتّعريب على الصّعيد العربيّ في الرّباط انبثق عنه تأسيس مكتب تنسيق التّعريب في الوطن العربيّ، والذّي نهض بمهمّة تنسيق المصطلح وتوحيده، وتتمثّل أهداف هذا المكتب في جمع الدّراسات المتعلّقة بحركة التّعريب، وتطوّر اللّغة العربيّة العلميّة والحضاريّة داخل الوطن العربي وخارجه، وتنسيق الجهود التي تُبذل لإغناء اللّغة العربيّة بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلميّ والحضاريّ، والإعداد للمؤتمرات الدّوريّة للتّعريب[6].

وقد واجهت هذا المكتب عقبات كثيرة حالت دون تحقيق الأهداف الكبرى له وتتمثّل على وجه الخصوص في مشاكل فنيّة وماديّ لنقص الكفاءات المتخصّصة بوضع المصطلح في شتّى الميادين والمجالات.

وقد تواصلت أعمال هذه المجامع، واستطاعت أن تضع عشرات الآلاف من المصطلحات؛ ممّا يسّر حركة التّرجمة العلميّة أمام العلماء والباحثين، وسمح بتطويع اللغة لحاجات العصر، وقد أصدرت هذه المجامع عدّة معاجم متخصّصة في الرّياضيات والكيمياء ومصطلحات الحضارة وغيرها[7].

وتبقى هذه المجهودات ناقصة بالنّظر للثّورة التّكنولوجيّة والوثبة المدهشة في مجال الإعلام والاتّصالات، والّذي ينتج آلاف المصطلحات سنويّا.

فما هي آليات اللّغة العربيّة لإيجاد المصطلحات في شتّى ألوان الفنون والمعرفة، وصنوف العلوم والتّقانة؟

- **طرق التّوسّع الدّلالي في اللّغة العربيّة:** تتمثّل طرق التوسّع الدّلالي في أربعة آليات؛ وهي: المجاز، والاشتقاق، والنّحت، والتّعريب، وسنركّز على المجاز والاشتقاق لأهمّيّتهما البالغة.

1- **المجاز:** هو التّعبير بلفظٍ له معنى معروف، ولكن يتمّ تخصيصه إذا كان عامّا للتّعبير عن ظاهرة أو فكرة معيّنة، أو تعميمه إذا كان خاصّا، أو تقييده إذا كان مطلقا، أو استعماله لمعنى آخر جديد[8].

فإذا أردنا أن نترجم هذه الألفاظ الجديدة أو المصطلحات أطلقنا عليها الأسماء التي سمّاها أهل اللغة، أو بالبحث عن لفظ قديم يقترب معناه من المعنى الحديث، فيغيّر معناه قليلا ويُطلق عليه المعنى الجديد –أي توسيع المعنى–، مثل توسيع كلمة "حدس" لتدلّ على "intuition"، فيكفي إذاً في هذه الحالة الاعتماد على اللّفظ القديم مع تبديل وتحديد معناه تحديدا جديدا[9].

والمجاز واقع في اللغة وهو إبداعٌ مستمرّ على خلق واقع جديد، ومن آليات التّوليد الدّلالي[10]، لأنّ انحراف المعنى وانزياحه عما وُضع له في الأصل يجعل اللغو تتّسع وتحتوي معانٍ جديدة لم تكن معروفة من قبل، والمجاز معروف في كلّ اللغات والمعاجم، حيث يوجد فيها غالبا المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، والمعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ.

وقد عرفت العربيّة نموّا هائلا في صدر الإسلام باستعمال الكلمات استعمالا جديدا، مثل: الصلاة، الكفر، الإسلام، ...

ويرى علي الجارم أنّ نقل الألفاظ من معناها الأصليّ إلى معنى علمي كان وما يزال من أنجع الوسائل لتنمية اللغة، لكن يجب أن يخضع للذّوق السّليم بهدف مراقبة اللغة من الفوضى الّتي يشيعها في الدّلالة[11].

- **دور السّياق في تحديد المعنى:** تعميم اللّفظ ليشمل معنى جديدا أو تخصيصه أو تقييده يجعل هذا اللّفظ يحمل عدّة معان في آن واحد، وهذا ما يُعرف بالمشترك اللفظي، ممّا يُنافي خصائص المصطلح العلميّ، الذي يجب أن يكون بعيداً عن المشترك اللفظي أو الأضداد أو ظاهرة التّرادف اللغوي، واستعمال هذا اللفظ المشترك وتقديم معناه الاصطلاحيّ عن باقي المدلولات المحتملة مرهون بالسّياق، وإلاّ وقعنا في اللّبس والإيهام، والمصطلح العلميّ هو أبعد ما يكون عن هذا، وربّما صار المعنى الجديد الحادث يبدو كالمعنى الأصليّ لصورة الكلمة خصوصا إذا آل المعنى الأصليّ لها إلى الزّوال والاندثار، كما في كلمات: السّيّارة، فإنّ معناها الحادث يبدو أصليّا لأنّ معانيها الأولى لم تعد متداولة بين الألسنة، ومثل كلمات الصّلاة، الصّوم، الزّكاة... فإنّها تندرج في هذا الإطار.

ويبقى السّياق هو الحكم الذي نلجأ إليه وهو المعيار الوحيد الذي يمكن أن نعتمده لتحديد المعنى الاصطلاحيّ وتمييزه عن المعنى الأصليّ أو باقي المدلولات المحتملة، وبهذا نفهم عدم اعتماد المجاز قاعدة أساسيّة لتوليد المصطلحات عند المعجميّين، واعتبروه مصدراً ثانويا للتّوليد الاصطلاحي، وقيّدوا قبوله برفع اللّبس ودفع الإيهام.

2- الاشتقاق: قال أحمد بن فارس: "أجمع أهل اللغة إلا من شذّ منهم أنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض، وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان، وأنّ الجيم النّون تدلّان أبدا على السّتر، تقول العرب للدّرع جُنّة، وأجنّه اللّيل، وهذا جنين أي هو في بطن أمّه أو مقبور، وأنّ الأنس من الظهور يقولون آنست الشّيء أبصرته، وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم وجهله من جهل"[12].

وعرّفه قدماء اللغة بأنّه أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما في المعنى، ومن مادّة أصليّة وهيئة تركيب لها على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفا وهيئة، ككاتب من كتب، وضارب من ضرب.

وعرّفه علم اللغة المحدثون بأنّه توليد الألفاظ بعضها من بعض، ولا يُستثنى من ذلك إلا الألفاظ التي بينها أصلٌ واحد ترجع وتتولّد منه، فهو في الألفاظ أشبه ما يكون بالرّابطة النَّسَبيّة بين النّاس.

والاشتقاق أيضا عمليّة استخراج لفظٍ من لفظ، أو صيغة من أخرى بحيث تظلّ الفروع المولّدة متّصلة بالأصل.

- **أنواع الاشتقاق:**

أ- **الاشتقاق الصّغير:** هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصّيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الحروف الأصليّة وفي ترتيبها، كاشتقاق ضارب ومضروب وتضارب ومضاربة من ضرب.

ب- الاشتقاق الكبير: هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في تركيب بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف، ويقابل هذا النّوع من الاشتقاق ما يُدعى بالقلب اللغويّ تمييزا له عن القلب الصّرفيّ القائم على إبدال حروف اللّغة. وأكثر ما يكون ذلك في الكلمات الثلاثيّة وتقاليبها، كجذب وجبذ وحمد ومدح، وشجّ رأسه وجشّه[13].

ج- الاشتقاق الأكبر: هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الثّابتة، وفي مخارج الأحرف المغيَّرة، أو صفاتها، أو فيهما معا، ويقابل هذا ما يُعرف بأبدال اللّغويّ، كثلب وثلم، وجثا وجذا والرّجز والرّجس.

د- الاشتقاق الكُبار: هو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى، ويُقابل هذا النّوع من الاشتقاق ما يُعرف بالنّحت كالبسملة والحمدلة ونحوها.

واختلف اللّغويّون في تسمية هذه الأنواع، فمنهم من يدعو الصّغير بالأصغر والكبير بالأكبر، ومنهم من يدعو الأكبر بالكبير، وغير ذلك[14].

• **حياة الكلمة وفهمها من خلال السّياق:** إنّ فهم الكلمة ومعرفة مادّتها والأصل الذّي اُشتقّت منه، وكذلك حصولنا على واكتسابنا للصّيغة الّتي صيغت بها هذه المادّة لا يكون كافيا لمعرفة معناها، وتحديده تحديدا مضبوطا ودقيقا، لأنّ كلّ كلمة بعد أن أخذت من المادّة الأصليّة ونبتت على وزن من الأوزان الصّرفيّة قد استعملت في أماكن ومواطن متعدّدة من الكلام، ونتيجة لتعدّد الاستعمال وكثرته عبر السّنين والأجيال، وفي شتّى المناسبات واختلاف البيئات، وتبعا لهذا ينتج للكلمة استعمالات كثيرة متعدّدة المعنى. وهذه الاستعمالات أو المعاني تبقى وثيقة الصّلة بالمعنى الأصليّ، كما يكون لها اتّصال قويّ أو ضعيف، قريب أو بعيد بالمعنى الأصليّ، ويبرز معنى الكلمة حين استعمالها في جملة معيّنة وسياق محدّد من الكلام، فلو نطقنا بكلمة "كاتب" بعيدا عن سياقها لتصوّرنا عدّة معان منها: الكاتب المشهور بالتّأليف، ومنها كاتب المحكمة، أو المُسجِّل في دائرة من الدّوائر الرّسميّة ... ولا يبرز إلى حيّز الوجود إلا حينما نستعملها في جملة من الكلام وتشير كلمات مثل: الحدود والحكم والصّحّة إلى معانٍ كثيرة ومتعدّدة في نفس السّامع باعتبار بيئته وثقافته ودائرة اهتمامه، فالحدود عند الباحث في الأرض والعقارات هي غير الحدود عند الفقهاء، والحكم تُستعمل في الرّأي وفي المنطق والصّحّة تستعمل في النّحو والطّبّ والحساب.

ومن هذا يتبيّن لنا أنّ للسّياق دوراً رياديا في تحديد المعنى وتوجيهه، فإذا كان المجاز تغييرا في معنى الكلمة فإنّه أحوج ما يكون إلى السّياق ولا يستغني عنه البتّة، أمّا الاشتقاق فهو تغيير في مبنى الكلمة (Morphologie)، ومن هذا نفهم احتياجه النّسبيّ المحدود للسّياق، ممّا جعل الاشتقاق أنسب الآليات للتّوسّع الدّلالي في اللّغة العربيّة وأقدرها عليه، خاصّة فيما يتعلّق بوضع المصطلحات العلميّة الّتي

تتطلّب الدّقّة ورفع الإبهام، حتّى إذا قرأتها منفردةً لم يتبادر إلى ذهنك غير المعنى الاصطلاحيّ الّذي وُضع له.

وقد شدّد بعض المختصّين على التزام المجاز والاشتقاق في وضع المصطلحات للمستحدثات، لأنّهما يحافظان على التّراث اللّغويّ العربيّ ويساهمان في إحياء الألفاظ الميتة منها، وبهما – وخاصّة المجاز– نتمكّن من إيقاف تراكم الوحدات المعجميّة التي قد لا تُستعمل في أغلبها، بل تبقى رهينة الكتب والمعاجم، أو متداولة عند فئة ضيّقة من الأدباء والمثقّفين.

- **بعض الصّيغ والأوزان الاشتقاقيّة المستعملة في توليد المصطلحات:**
- **اشتقاق المصادر:** إنّ العربيّة الحديثة كثيرة الاستعمال للمصادر المشتقّة من الأفعال، وخاصّة في مجال العلوم والتّقنيات، ومن ذلك:

– مصدر "**تفعيل**": مثل: التّشخيص Diagnostique، التّشريح L'autopsie التّعقيم Stérilisation.

– مصدر "**الاستفعال**": مثل الاستسقاء (حالة مرضية تؤدّي إلى الرّغبة في الشّرب) Hydropisie، الاستقراء (في الفلسفة) Induction، الاستغلال (في الاقتصاد) Exploitation.

– مصدر "**الافتعال**": الاحتكار (Monopole).

– مصدر "**التفعّل**": مثل التطوّر Evolution.

ويُستفاد من دراسة قام بها (فانسان مونتيل) حول تردّد المصادر (وقد تناولت 1300 كلمة)، أنّ مصدر "**تفعيل**" أكثرها تردّدا، ومعظمها يُقابل الكلمات الفرنسيّة أو الإنجليزيّة المنتهية باللاحقة "TION"، مثل: تأميم Nationalisation، تخطيط Planification، هذا مع وجود حالات شاذّة، مثل: تفصيل Détail، تكرير Raffinage ...، ويأتي بعدها مصدر "**تفعّل**"، مثل: تخلّف Sous-dévelopement توتّر Tention، ثمّ يأتي مصدر "**مُفاعَلة**"، مثل: مؤامرة Complot، منافسة Compétition، مناورة Manoeuvre، ومصدر "**فِعال**"، مثل: حصار Siège

ومصدر "**إفعال**"، مثل: إدراك Perception، إضراب Grève، ومصدر "**افتعال**" مثل: اشتراك Abonnement، اشتباك Accrochage، ومصدر "**استفعال**"، مثل: استفتاء Référendum، ومصدر "**تفاعل**"، مثل: تعاون Coopération، تناسق collision، ومصدر "**انفعال**"، مثل: انحراف Ecart، انحطاط Déscendance.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ دراسة (مونتيل) هذه جرت في الخمسينات، ولذا فمن الممكن أن تُجرى دراسة أخرى قد تخالفها في النّتائج، ولابدّ أيضا من تحيين مثل هذه الدّراسات بحيث تكون دوريّة.

- **تخصّص الأوزان المستعملة في الاشتقاق:**

أ- الأوزان الدّالّة على الأشياء غير العاقلة:

- وزن "**مفعول**": مثل: مشروع Projet، مردود Rendement، وفي الجمع: محروقات Carburants، منتوجات Produits، مطبوعات Publications.
- وزن "**مُفعِّل**": مثل: مؤسّسة Etablissement.
- وزن "**مفعِّل**": مثل: مكثِّف Condensateur، مكيّف Climatiseur.
- وزن "**مُفْعَل**": مثل: معجم Glossaire.
- وزن "**مِفعَل**": مثل: مجهرMicroscope.

ب- الأوزان الدّالّة على المكان:

- وزن "**مُفتَعَل**": مثل: مؤتمر Congrès، مختبر Laboratoire، مجتمع Société.
- وزن "**مَفعَل**" أو "**مَفعِل**": مثل: متحف Musée، مسار Trajectoire، مطار Aéroport، معرض Foire.
- وزن "**مِفعَلة**": وهو قليل الاستعمال، مثل: مِنطقةً Zone.
- وزن "**مَفعَلة**": للدّلالة على الأماكن الّتي تكثر فيها النّباتات والحيوانات والمعادن، مثل: مَقطَنة Plantation de coton.

ج- اشتقاق نعوت النّسبة: نعوت النّسبة في العربيّة القديمة محدودة النّطاق وهي منحصرة في النّسبة إلى القبيلة: مثل: قرشيّ، تميميّ، أو البلد مثل: حجازيّ يمنيّ، وتضاف إلى المصدر والمفرد غالبا. وقد كثر استعمالها اليوم بسبب الحاجة فأضيفت إلى الجمع فقالوا: عقائدي Idéologique، دُولي International، جزائريّ Algérien، وهناك من اللّغويّين من أنكر مثل هذه النّسب، وبذلك خطّأوا من قال: "دُوَلي"، واستصوبوا "دَوْلي" لأنّها نسبة لمفرد.

وهناك طريقة أخرى في النّسبة، وتتأتّى بإضافة الألف والنّون والياء؛ ويُسمّى "معدول النّسبة"، مثل: نفسانيّ معدول عن نفسيّ، وروحانيّ معدول عن روحيّ وهذه الصّيغة تمكّننا من إيجاد التّسمية العربيّة لمثل: Psychologue، فتقول: نفسانيّ عوض العبارة المركّبة "عالم النّفس".

وسواءٌ أكانت النّسبة بالياء أم بالألف والنّون والياء، وسواءٌ أصحّت مع المفرد أم مع الجمع أو هما معا، فإنّها تأتي في الحالات الآتية:

- الأسماء الدّالّة على المسمّيات من إنسان وحيوان وجماد، مثل: إنساني Humain ...
- المصادر: مثل: تقدّميّ progressiste، انهزاميّ Defaitiste.
- الكلمات المُعرّبة: مثل: سينمائيّ Cinématographique، استراتيجيّ Stratégique.
- الكلمات المركّبة من شقّين: مثل: لا شعوريّ inconscient، لا نهائيّ Infini.
- الكلمات المنحوتة: عقلانيّ Rationaliste، بعدائيّ A posterioriste.
- الكلمات الدّالّة على الانتماء: جمهوريّ République، اشتراكيّ Socialiste.
- أدوات الاستثناء: غيريّ – من الغيريّة- Alruiste

- **اشتقاق الأسماء الدّالّة على التّجريد:** ويتأتّى ذلك بتاء النّسبة مضافاً إليها تاء التّأنيث، وهذه الأسماء على أنواع بحسب نوع الكلمة، فمنها ما هو مشتقٌّ من:
  - **اسم المفعول:** مثل: مسؤوليّة Résponsabilité، مشروعيّة Légitimité.
  - **أفعال التّفضيل:** مثل: أغلبيّة Majorité، أقليّة Minorité.
  - **أدوات الاستفهام:** مثل: ماهية Identité، كميّة Quantité، كيفيّة Modalité.
  - **عبارات مركّبة:** لا نهائيّة Infinité، لا مركزيّة Décentralisation.
  - **كلمات دالّة على معنى تجريديّ:** وهذا النّوع من الكلمات أوفر عدداً من الأنواع الأخرى السّابقة الذّكر، وتُطابق في الفرنسيّة الكلمات المنتهية بـــ "té" مثل: شخصيّة Personnalité، أو المنتهية بـــ "isme"، مثل: أنانية Egoisme رأسماليّة Capitalisme ... ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أنّ الكلمات الفرنسيّة المنتهية بـــ "té" أو "isme" تُصاغ في العربيّة دائماً بواسطة ياء النّسبة المقترنة بتاء التّأنيث؛ إذ هناك طرقٌ أخرى يُستعان بها مثل:
    - **المصدر:** مثل: الحياد Neutralisme، الاستشراق Orientalisme.
    - **الصّيغة المركّبة:** حبّ السّلم pacifisme، الرّوح الانهزاميّة Défaitisme.

وعلى العكس من هذا نجد أحيانا أنّ الكلمات المنتهية بياء النّسبة وتاء التّأنيث (ية) في العربيّة لا تُقابلها في الفرنسيّة كلمات منتهية بـــ "té" أو "isme"، مثل: جمهوريّة République، عمليّة Opération. كما أنّ صيغة النّسبة تُستعمل في العربيّة الحديثة مع أسماء الجمع، مثل: بحريّة Marine.

وهناك ملاحظة أخرى؛ وهي أنّ الاستعمال العربيّ أخذ يميّز بين الكلمات المنتهية بـــ (يا) مثل: بيولوجيا، وبين (ياء) مثل: فيزياء، وهذا بين حالة كونها أسماء وبين كونها نعوتا؛ وحينئذ تتحوّل أواخر الكلم فيها إلى (ية)، فنقول مثلا: الظّاهرة البيولوجيّة والظّاهرة الفيزيائيّة.

ولابدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ ياء النّسبة مضافا إليها الألف والتّاء أصبحت من الأدوات المعتمدة لوضع الأسماء الدّالّة على العلوم، مثل: رياضيات Mathématiques، إحصائيّات Statistiques، إعلاميّات أو معلوميّات Informatique.

ولقد أكّد بعض اللّغويّين على ضرورة الاستفادة من كلّ ما تتمتّع به اللّغة العربيّة من إمكانات، وبالأخصّ الأوزان الّتي يمكن أن نضع على منوالها المئات من المصطلحات، حتّى وإن كانت هذه الأوزان قليلة الاستعمال عند القدامى، أو كانت في حكم الشّاذّ الّذي يمكن أن نقيس عليه، نظراً لما يتطلّبه العصر من تسخير كلّ الطّاقات والاحتمالات الصّرفيّة، وهذا من أجل معالجة مشكل المصطلحات الأجنبيّة المتزايدة.

الخاتمة: لقد جاء إنشاء المجامع اللّغويّة العربيّة في القرن العشرين لحماية اللّغة العربيّة من الضّياع، وأهمّها المجمع العلمي العربي السّوري، ومجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على غرار الأكاديميّة الفرنسيّة الّتي نهضت بمهمّة حماية اللّغة الفرنسيّة وتعميم استعمالها داخل فرنسا وخارجها.

تمتلك اللّغة العربيّة آليات هامّة في التّوسّع اللّفظي والدّلالي تفتقر إليها غيرها من اللّغات، وأهمّها:

- المجاز: ولم تُعط له العناية الكافية حتّى يتسنّى به إثراء اللّغة العربيّة بألفاظها القديمة وبمعان متجدّدة على الدّوام، والبحث في التّراث هو السّبيل الوحيد لاستغلاله استغلالا حسنا.

- الاشتقاق: يُعدّ أهمّ خاصية من خصائص لغة الضّاد، لِما تمتلكه من أوزان كثيرة وصيغ لا يُعثر على مثلها في أيّ لغة من اللّغات، وأغلب المفردات والمصطلحات في لغتنا جاءت عن طريق الاشتقاق.

يُعتبر المجاز والاشتقاق أفضل أداتين لوضع المصطلحات العربيّة من جهة ومن جهة أخرى حماية اللّغة العربيّة بإحياء مفرداتها القديمة وشحنها بمعان معاصرة، والمحافظة على أوزانها وقوالبها.

المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السّيوطي، عالم الكتب، بيروت، دت.
- الاشتقاق والتّعريب، عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، القاهرة، 1908م.
- الاشتقاق ودوره في نموّ اللّغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 1995.
- الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995م.
- الاشتقاق، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت.
- الاشتقاق، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت.
- التّرجمة قديما وحديثا، شحادة الخوري، دار المعارف، ط1، 1988م.
- التّعريب بين المبدإ والتّطبيق، أحمد بن نعمان، الشّركة الجزائريّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1981م.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسّسة المعارف، بيروت، دت.
- دراسات في فقه اللغة العربيّة، صبحي الصّالح، دار العلم للملايين بيروت، ط8، 1980م.
- ديوان حافظ إبراهيم، اعتنى به أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياري الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط3، 1987.

- فقه اللّغة العربيّة وخصائصها، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1982م.

- في قضايا اللّغة العربيّة، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، 1995م.

- في قضايا فقه اللغة العربية، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، 1995، ص117.

- كلام العرب (من قضايا اللّغة العربيّة)، حسن ظاظا، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1976م.

- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت ط2، 1990م.

- اللّغة العربيّة آلياتها الأساسيّة وقضاياها الرّاهنة، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995م.

- مباحث لغويّة، بشير كحيل، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر 1995م.

- مجمع اللّغة العربيّة (دراسة تاريخيّة)، عبد المنعم الدّسوقي الجميعيّ الهيئة العامّة للكتاب، 1983.

- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، عبد الّرحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي، تحـــ: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1418هـــ/ 1998م.

- المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة، مصطفى الشّهابي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط2، 1975م.

- المصطلحات العلميّة والطبّيّة، محمد شرف، دار الجيل، بيروت، ط1 1407هـ/1987م.

- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008 م.

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر ومحمّد النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدّعوة، دت.

الهوامش:

---

1 - ديوان حافظ إبراهيم 253/1 وما بعدها، وانظر: جواهر الأدب لأحمد الهاشميّ 352/2. والمقصود بالحصاة الرّأي والعقل.

2 - حامد صادق قنيبي، مجلة الصّراط، ع2، مارس 2000، ص 163.

3 - مجمع اللغة العربيّة (دراسة تاريخيّة)، عبد المنعم الدّسوقيّ الجميعيّ، الهيئة العامّة للكتاب 1983، ص31.

4 - انظر: المعجم الوسيط، مجموعة من العلماء، دار الدّعوة، تركيا، 1989م/1410هـ، ص7.

5 - التّرجمة قديماً وحديثا، شحادة الخوري، ص 153، 154.

6 - انظر: نفسه، ص 59، 60.

7 - انظر: نفسه، ص 155.

8 - نحو مصطلح طبي جديد، علي فراق، مجلّة اللغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الرّابع، ص 302.

9 - الحدس في اللغة الظّنّ والرّأي والسّرعة في السّير والغلبة في الصّراع، وفي اصطلاح المنطق إدراك الشّيء إدراكا مباشرا من غير اعتمادٍ على خبرة سابقة. (انظر: الصّحاح "ح د س" والمعجم الوسيط ص161، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 459/1).

10 - في قضايا فقه اللغة العربية، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، 1995 ص117.

11 – اللغة العربيّة: آلياتها الأساسيّة وقضاياها الرّاهنة، صالح بلعيد، ص 78.

12 – المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السّيوطي، 274/1، وانظر: الاشتقاق ودوره في نموّ اللّغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 8، 9.

13 – الاشتقاق، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب العلميّة، بيروت، دت، ص 16.

14 – نفس المرجع، ص 17.

راهن البحث المصطلحيّ في الوطن العربيّ
-مقاربة تحليليّة نقديّة في الواقع والمأمول-

أ. محمّد حرّاث
جامعة خميس مليانة – عين الدفلى

مقدّمة: إنّ النّاظر الممعن بعين الإنصاف إلى واقعنا المصطلحيّ العربيّ يأسف لهذا المآل الذي وصلنا إليه في مجال المصطلح والمصطلحيّة. وهذا التّأخّر التكنولوجي والعلميّ والتّقني ليس حجّةً أن يرافقه تأخّر آخر في مجال المصطلحيّة العلميّة. بل كان علينا مرافقة هذا التطّور ومتابعته على الأقلّ، ومسايرته بالسّرعة نفسها في مجال الصّناعة المصطلحيّة؛ حتّى نأمن على ممارساتنا اللّغوية من أكبر عامل من عوامل الغزو اللّغوي الذي تفرضه العولمة العلميّة على كثير من الدّول النّامية ولغاتها.

إنّ هذه الورقة البحثيّة تُعدّ مَسْحًا تحليليّا، ومقاربةً نقديّةً لواقعنا المصطلحيّ في وطننا العربيّ، من جهة، ومن جهة أخرى، فهي خطاطة لأهم الحلول لواقع مأمول ومَرْجُوٍّ، تستحقّ جهدًا وإرادةً فعّالة للّحاق بركب التطوّر العلميّ على صعيد المصطلحيّة؛ كي نحفظ لغتنا من كلّ ما تحمله العولمة الرّاهنة من استيلاب حضاري، واستغراب لغوي.

– **مفهوم المصطلح: (المصطلح كمفتاح):** يعدّ المصطلح كمفتاح لمفهومه أي دالاّ عليه، ومؤدّيا إليه، فبكلمة واحدة تعبّر عن المفهوم الواسع. واستعارة لفظ (المفتاح) للمصطلح استعارة قديمة عن العرب وغيرهم، ولعلّ أقدم استخدام لها كان في كتاب (مفتاح العلوم) للخوارزمي، وهو مسرد لعدد كبير من المصطلحات في مختلف العلوم، وتابعه السّكّاكي في (مفاتيح العلوم). والواقع أنّ فكرة المفتاح –

كاستعارة على المصطلح– تدعو إلى التحليل؛ فهل المصطلح هو مجرد أداة؟ ثمّ ماذا يفتح؟ ألا تنطوي فكرة المفتاح نفسها في المقابل على فكرة الخزانة المغلقة؟

في هذا يرى باشلار أنّ الصندوق المغلق شيء يدعو إلى الفضول، ومن دون المفتاح لا يكون الصّندوق خزانة، بل يكون مجرّد وعاء للحفظ، يتحوّل الصّندوق إلى خزانة بفض المفتاح، والمصطلح –كمفتاح– هو الذي يحوّل المفاهيم إلى خزانات معرفيّة، تدعو إلى الفضول وتستثيره. ثمّ ما إنْ يُرفع عنها الغطاء حتّى تُكشَفَ أسرارها، وتُمْحى المسافة الفاصلة بين خارج الصندوق وداخله، وبين المخبوء والمكشوف[1].

ونرى أنّ استعارة لفظ المفتاح للدّلالة على المصطلح يحمل المعنيين المتضادين معا؛ فالمفتاح هو أداة غلق وفتح، ومن هنا يكون المصطلح من جهة أداة غلق للمفهوم، بحيث يكون المفهوم محدّدا مانعا من الزّيادة الدّخيلة، فلا يكون فضفاضا فيصبح المصطلح ضابطا لمفهومه محدِّدًا إيّاه، غالقا له ومانعا لكلّ زيادة داخلةٍ إليه، أو تسرّب خارج منه. ويكون المصطلح من جهة أخرى أداة فتح؛ بحيث يصبح دالا على معناه ومفسّرا له، فإذا أُطْلِقَ المصطلح انفتح المفهوم في الذّهن وتصوّره السّامع مفهوما واسعا لا لفظةً مفردةً، ومن هنا صدق إطلاق لفظ المفتاح على المصطلح بالمعنيين كليهما.

– **مكانة المصطلح وأهمّيته:** أحسن تعبير عن مكانة المصطلح وأهمّية فهمه ودراسته ما عبّر عنه عبد السّلام المسدّي قائلا: "إنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منهما عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة ... فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فن، وتوضّح أنّ السّجلّ الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المنيع، فهو كالسّياج العقلي ..."[2]، فلا يُتَوصّل إلى علم إلا من أبوابه ومفتاح أبواب العلوم مصطلحاتها.

إنّ أهمّيّة المصطلح تكم كذلك في كونه "أداةً من ادوات توحيد الفكر عند الأمّة الواحدة، ففكرة المصطلح لم تنشأ أصلا إلا لتكون في خدمة الحياة والفكر جميعا وتطور العلم والمعرفة يتطلّب بدوره مصطلحات جديدة تواكب ذلك التّطوّر والنّماء، فالمصطلح هو الأقدر على لملمة المفاهيم المشتّتة في الذّهن، ونقلها من مجرّد أفكار ذهنيّة إلى معنى دلاليّ واضح"[3]. ولذا فإنّ أهمّيّة المصطلح ذات علاقة وطيدة ببناء صرح الفكر العربي عامة.

ولهذا فإنّ علماءنا أحوجتهم الضّرورة إلى التّوسع المصطلحي حين نقلوا العلوم والمعارف من الأمم الأعجمية المجاورة؛ من بزنطيين، وفرس، ويونان، وسريان. ولهذا رأى الدّكتور أحمد مطلوب أنّنا نميّز في تراثنا العربيّ أربعة كتب مصطلحيّة مهمّة، على الرغم من كثرة الكتب التي تناولت المصطلحات: أوّلها كتاب (مفاتيح العلوم) لمحمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي، ثمّ كتاب (التعريفات) للشّريف الجرجاني، وكتاب (الكلّيّات) لأبي البقاء الكفوي، وأخيرا كتاب (كشّاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي[4]. هذه أهمّ الكتب التي وصلت إلينا من تراثنا القديم، التي تبرز اهتمام علمائنا بالمصطلح وشرحه؛ وذلك لأهمّيته وضرورته.

هذه الأهمّية عرفها الغرب، فأعطوا لعلم المصطلح الأهمّيّة القصوى في دراستهم وأبحاثهم، والكثير من الجامعات الغربيّة اليوم تدرّس المصطلح والمعجميّة، وتقدَّم فيها المعاجم كأطروحات دكتوراه، لنعرف، بالمقارنة، الفجوة الكبيرة والهوّة السّحيقة بين الواقع المصطلحي في البيئتين: العربيّة والغربية.

وقد يتساءل متسائل: ما دور المصطلح العلمي وتوحيده في حماية اللغة العربية والحفاظ عليها ونشرها؟ يجيب الدكتور شكري فيصل قائلا: "والحقّ أنّه [أي: المصطلح العلمي] يمثّل نوعا من مشاغل العربيّة وهمومها، ويرتبط بجملة من هذه الهموم، فهو من ناحيةٍ استكمالٌ لانتشار العربيّة في الوطن العربي، وهو من ناحية أخرى استيفاءٌ لعوامل نشرها خارج البلاد العربيّة، ثمّ هو من ناحية ثالثة محاولة لطرد الازدواجية اللغوية في أرقى الطبقات العميّة العربيّة"[5]. ويقول في موضع

آخر: "إنّ وجود المصطلح العلميّ في لغة يعبّر عن مدى قدرة هذه اللغة على استيعاب الجديد للحياة العامة في هذا البلد"[6].

- **تراثيّة البحث المصطلحي:** إنّ حاجتنا الضّروريّة إلى تفعيل العمل المصطلحيّ من حيث وضعه أو توحيده أو استعماله ونشره، ليست ضرورةً مستجدّة حديثة، وإنما موغلة في القدم، وضاربة في التراث، وأصل من أصول نشأة ألفاظ لغتنا وتطورها. ونظرةٌ في تاريخ تطوّر لغتنا تكشف ذلك جليًّا. "فقد اهتمّ العرب بالمصطلحات العلميّة والفنّيّة منذ عهد مبكّر، وازدادت أهمّيّة المصطلحات حينما نشطت الحركة العلميّة والفكريّة وبدأ عهد التّرجمة، واحتاج المؤلفون والمترجمون إلى ألفاظ تدلّ بدقّة على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهمّا في تحصيل العلوم؛ لأنّه يحدّد قصد المؤلّف أو المترجم، وأخذ المهتمون بالعلوم يعنون به كثيرا"[7].

إنّ إدراك الحاجة إلى مصطلحات جديدة، واقتراضها من اللغات الأخرى والثقافات المجاورة أمرٌ عرفه العرب في العصر الجاهلي، فبما أنّ اللغات تحكمها سنن التأثر والتأثير، نتيجة عدّة عوامل؛ كالتّجارة والحروب والمجاورة وغيرها فقد تأثّرت العربيّة بلغات أخرى، فاقترضَ العرب ألفاظا، وعرضوها على محكّ التّعريب. من ذلك أنّهم أخذوا من الفارسيّة –مثلا–: (الدّولاب، والكعك والسّميد...) وأخذوا من الهنديّة: (الزّنجبيل، والجاموس، والمسك...) ومن اليونانيّة: (القسطاس، والقبان...) ومن السّريالية: (الفَدّان، والفجل، والزّعرور والبلّوط...) كما أخذوا أيضا من العبريّة والحبشيّة[8].

وكان القرآن العظيم مصدرا مهمّا لهذه المصطلحات الوافدة إلى العربيّة فأعطى القرآن العظيم لبعض المصطلحات دلالات أخرى، ووسّع في بعض الدّلالات، كما اقترض مصطلحات أخرى من غير العربيّة، فكان سببا لفتح الباب في مجال تطوّر دلالات المصطلحات وتغيرها، كالشّهادة، والصوم، والصلاة والحجّ، والعمرة، والإسلام، والإيمان، والكفر، والنفاق، والفسق... كلّها مصطلحات

لم يكن العرب يعرفها بهذه الدّلالة[9]. وفي هذا يقول الجاحظ –في باب ألفاظ القرآن الكريم– "وقد سمّى كتابه المنزّل قرآنا، وهذا الاسم لم يكن حتّى كان"[10].

وممّا يُذكر كذلك أنّ علماء الكلام هم من وضعوا لعلمهم بعض المصطلحات الدّالة على بعض معاني أفكارهم واجتهاداتهم، "وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكلّ خلف، وقدوةً لكلّ تابع"[11] كما قال الجاحظ. وكذلك الخليل في عروضه، والنحاة وعلماء الحساب، كلّهم وضعوا أسماء لمعاني ومفاهيم علومهم.

ولذا فليس بدعة من القول بأنّ العربية تحتاج إلى مصطلحات عربية جديدة تقابل المصطلحات الأجنبية التي نعبر بها عن بعض المسميات والمخترعات وحاجتها هذه ليست انتقاصا من العربية، ولا قدحا في قدرتها وقدرها، وإنما هذا قدر كل اللغات لا العربية فقط.

– **حركيّة المصطلح:** تختلف حركيّة المصطلح في اللّغة العربيّة عن غيرها في اللّغات الأجنبيّة؛ فالمصطلح في اللغات الأجنبيّة يعيش بحرّيّة مطلقة، ويمارس نشاطه علنا، مهما بلغت هذه الحركيّة من الجرأة والتّحدّي للذّوق العام. وأمّا في ثقافتنا العربيّة، فتصل الحركيّة متأخّرةً دوما، وواضع تسميتها ليست هي الحركيّة نفسها، بل هي من عمل اللّغويّين دائما، فاللّغويّن هم اللّذين يوازنون بين المصطلحات، ويختارون منها أكثر المصطلحات تناسبا.

وهذا يشير إلى توسّط اللّغويين كمصفاة في الثّقافة العربيّة، ولهذا كثيرا ما تشيع مصطلحات –بالرّغم من إرادة اللّغويين– في صيغتها الأجنبيّة، ولا يقبل بها اللّغويون إلا على مضض، كالدّيمقراطيّة والبيروقراطيّة والأنترنت. بل ربّما شاع المصطلح وتبنّاه اللّغويون برغم انطوائه على خطأ؛ مثل (الرّأسماليّة) الذي لا يوافق الضمير اللّغويّ عليها بصيغة (رأس المالية)[12]. وبهذا تولد مصطلحات اللغويين من رحم المجامع ميتة، لا حظّ لها في ميدان الممارسة إلا ما نالته من مكان في المعاجم فقط.

- **إشكالية المصطلح اللّساني:** أخذت اللسانيات على عاتقها حلّ أزمة المصطلح العربي، الذي يأخذ منه كلّ علم بطرف، فهو علم العلوم. "ومما يزيد في صعوبة هذه الوضعيّة، أنّ وضع المصطلح العلمي في الثّقافة العربيّة الحديثة يشكّل جزءا من قضيّة مصيريّة بالنّسبة للأمّة العربيّة، من خليجها إلى محيطها، هي حركة التّعريب في بعدها السّياسي والاجتماعي والفكري والثّقافي. وقد اختلف العرب في الكيفية التي يجب أن يكون عليها التعريب في مستواه العام. وليس المصطلح إلا زاوية حاسمة منه"[13].

وقد أرجع بعض الدارسين اضطراب المصطلح إلى "تعدّديّة المناهج المتّبعة عربيّا في صوغ المصطلح، التي تخضع بدورها لمنظور التّعريب المتّبع في هذا البلد العربيّ أو ذاك"[14]. وأهمّ ما جعل هذا الاختلاف بين المصطلحيين اللسانيين أنفسهم، فضلا على أن يجدوا حلاّ للمصطلحات الأخرى بعض الأسباب؛ منها:

* "اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب، وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية. فالترجمة عن لغة هو تأثر بحمولتها الثقافية وإيديولوجية تفكير أصحابها، وهذا ما شرخ البون ووسّعه بين طبقتنا المثقفة في وطننا العربي.

* التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب.

* التطور المستمر للبحث اللساني العالمي، وظهور المزيد من المفاهيم، وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة. الأمر الذي يستوجب الملاحقة المصطلحية لهذا الكم من المنتجات الوافدة إلى وطننا العربي. فيجب أن تكون المجامع على اطلاع مستمر، وتراقب الوضع الاستعمالي لدى المتلاغين العرب، فعلى الأقل إن لم نلحق بركب الحضارة تكنولوجيا، نلحق بها مصطلحيا.

* وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي يُنْهَلُ منه؛ إما لسد حاجيات الطلب المتزايد، وإما لالتباس الأمور على أصحابها. فضخامة التراث العربي، ولّد تيها لدى باحثينا المصطلحيين الذي صعّب عليهم استيعاب هذا الكم الهائل من

المصطلحات التراثية العربية. فعملية الاستقراء تناط بجماعة علماء أكفاء، ولا يمكن لفرد أن يقوم بها. لذا فوضع المصطلح من صلاحية الجماعة لا الأفراد.

* سيادة النزعة الفردية –التي تتحول إلى نزعة قطرية– في وضع المصطلح العربي المتخصص، وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائباً[15].

وإنّنا نلاحظ هذا الكمّ الهائل من التراث المعرفي المتمثل في المعاجم المصطلحية وفي المجلات المتخصصة في المصطلح، وكذا قرارات المجامع ومختلف الملتقيات والمؤتمرات والندوات والدراسات والأبحاث التي تصب في بحر المصطلح والمصطلحية، إلا أن المصطلح العلمي العربي في وطننا ما زال يعاني "بؤسا استعماليا"، فاللسانيون العرب لم يتمكنوا بعد من الاتفاق على تسمية واحدة لمجال تخصصهم، فلا يمكن أن ننتظر منهم الاتفاق على آلاف المصطلحات[16].

1/– الواقع: إنّ شعورنا بالدّونيّة، وانبهارنا بما عند غيرنا، جعلنا نقبل بالعجز ونشعر بالهوان، ونستهلك الجاهز المعدّ لنا سلفا؛ لأننا لم نعد نثق في لغتنا، وفي طاقاتها الأدائيّة، وأصبح التّعبير باللّغات الأخرى تعبيرا عن التفوّق، لكنّه في الواقع هروب من الأصالة والهويّة الوطنيّة والقوميّة، واقتلاع لجذور الاتصال بالماضي الذي صار يقترن بالتّحجّر والتّعصّب والأصوليّة والتّخلّف والرّجعيّة، على الرّغم من حرص الآخرين على إحياء لغاتهم، وإنْ كانت ميّتة؛ فهؤلاء اليهود الذين توزّعوا العالم، يحرصون على إتقان اللّغة العبريّة، وإعادتها لغةً للحياة والعلم والأدب والفلسفة في فلسطين المحتلّة، بجهود مثقّفيهم، في حين يخجل مثقفونا من إتقان لغتهم، واستعمالها لغةً للعلم[17]. مع أنّنا نؤمن أنّ تعلّم اللّغات الأجنبيّة ضرورة علميّة وحضاريّة لا ينكرها عاقل، لكن بشرط أن يكون تعلّمها للنفع منها، لا للتّأثّر بها.

ونؤمن كذلك بضرورة الاقتراض من اللّغات الأخرى عند الحاجة، ولا ضير في ذلك، فهذا حصل في تاريخ اللّغة العربيّة عدّة مرّات، لكن هذا الاقتراض لا يخرج عن ضرورة الحاجة أوّلا، وثانيا ضرورة أنْ يصاحب هذا التّلقي جهدٌ واعٍ

يصنّف مجموعات هذا الدّخيل، لتبدأ بعده عمليّة الصّقل والتّعريب. بحيث يحمل اللّفظ معناه الأجنبيّ وملمحه العربيّ[18]، وفق نظام لا فوضى فيه.

لقد كانت دعوى عدم توفّر المصطلح العلمي العربيّ والموحّد سببا في إيقاف عمليّة التّعريب التي وصلت إلى الجامعة وتجمّدت. ولقد فنّد ذلك الدّكتور صالح بلعيد، ونفنّده نحن؛ وهذا بالنّظر إلى الزّخم الكبير الذي أنتجته مختلف المؤسسات العلميّة واللّغويّة العربيّة، من مصطلحات على صعيد شتّى العلوم والفنون. لكنّ العطل والخلل في المؤسسات الاقتصاديّة والإنتاجيّة التي تنكّبت عن أخذ هذه القرارات المصطلحيّة بعين العمل والاقتفاء.

وإنّ أهمّ سبب في فشل عمليّة التّعريب المصطلحيّ خاصّة، ما أشار إليه الدّكتور صالح بلعيد؛ إذْ أنّ القضيّة "لا تكمن في اللغة العربيّة، العربية صحيح إنّها متخلّفة عن اللّغات الحيّة في هذا العصر؛ لأنّ أهلها متخلّفون فكريّا واقتصاديّا، وإنّ أهلها ليسوا في سلطة القرار، ومن يطالب بالتّعريب عليه أن يأخذ زمام القرار"[19]. إذن فلا ننتظر ممّن لا يحمل همّ العربيّة أنْ يخدمها، أو يضع لها القرار التّشريعي ويهيئ لها الآليات التنفيذيّة.

إنّ التّأخّر المصطلحيّ في وطننا العربيّ حدث حين استُبْعِدَت اللغة العربيّة من المؤسسات الإنتاجيّة والشّركات الصّناعيّة، حتّى تولّد عند بعضنا إقناعٌ بعدم صلاحيتها كوسيلة إنتاج، وقد زكّى كلَّ هذا الإهمالُ التّامُّ بالبحث اللّغويّ، أضف إلى ذلك انقطاع التواصل الثقافي بين البلدان العربيّة[20].

ولهذا فقد أشار الدّكتور صالح بلعيد إلى أننا لا نشكو نقصا في المصطلح العربيّ، وإنّما "نشكو تخمة عدديّة، المشكل فقط في عدم توحيد المصطلح، وعدم توزيعه على المؤسسات العاملة على استعماله، وعدم توظيفه في نطاق واسع"[21]. وهذا عين ما يعاني منه المصطلح العلمي بين ثنائية الوضع والاستعمال.

إنّ من أهمّ أسباب سوء وضع مصطلحانا العلمي العربيّ هو التّبعيّة الحضاريّة التي تعيشها الأمّة العربيّة، هذه الأمّة التي كانت قائدةً وأصبحت مقودةً، في ذيل

الأمم تتابع وتتّبع. إنّ تحوّلها من أمّةٍ إنتاجيّة إلى أمّة استهلاكيّة حال دون تطوّر مصطلحاتها؛ لأنّ اللّغة صورة الأمّة ومرآتها، ولا تُلامُ مرآة على نقل صورة بشعة، وإنّما يُلام ما يقابلها؛ إذْ لا تفاضل بين اللغات، ولكن ما نراه اليوم من ارتفاع شأو لغات، وانخفاض شأن أُخَر، إنّما كان لارتفاع حال متكلِّميها، وعلوّ شأنهم، وما كانت الأخرى إلا للموقف نفسه عكسًا.

وهذا ما شكَّلَ الفارق الاجتماعي لدى المستعمل العربي للغته عامة ولمصطلحاتها خاصة؛ ممّا جعله يشعر بالحرج والنقص حين يستعمل، علنا، لغته العربية ومصطلحاتها، وبالمقابل يشعر بالفخر والرفعة حين يستعمل المصطلحات الأجنبيّة، ولو كان توظيفها مشتّتا في لغته اليوميّة.

وفي ظلّ هذا الإهمال الذي يعيشه المصطلح العربيّ، تقابله مشكلة أخرى؛ وهي التّشتّت. فنحن المصطلح الذي نخطّط له لنشر استعماله لم نتّفق عليه أصلا، فكيف بنا أن نخطّط لفرضه، فإنّنا نرى المصطلح الأجنبيّ الواحد يدخل حيّزنا العربيّ فيتفرّق إلى مصطلحات عربيّة عِدّة، وكلّ هذا ناتج عن مشكلة تعاني منها الطّبقة المثقفة، وهي التّعصّب للرّأي، وعدم تقبّل الآخر. هذا الوضع الذي يعيشه مثقفونا أثّر سلبًا على عمليّة نشر المصطلح العربي وتثبيته.

إنّ دعوتنا للتوحيد هي من باب توحيد الأمة وليست العملية تجميدا للغة أو قتلا للمرادفات، ولكنّ الغرض من توحيد المصطلحات هو تهيئة الأرضية اللغوية الصالحة لوحدة الأمة الفكرية والاجتماعية والسياسية، وذلك لتجنب المصطلحات المشتركة التي تصبح مترادفات في اللغة العلمية العربية التي يجب أن تخلو من الترادف قدر الإمكان، هذه المترادفات التي تعد نعمة ونقمة في آن واحد في مجال المصطلحات العلمية والتقنية؛ فهي نعمة إذا استعملت للتفريق بين المفاهيم المتقاربة، وهي نقمة إذا وضع عدد منها مقابلاً للمفهوم التقني الواحد؛ إذ أنّ ذلك سيؤدي إلى اختلاف الاستعمال وتعدده، وبخاصة أننا في العالم العربي ما زلنا نفتقر إلى المعاجم التاريخية والمعاجم التأصيلية التأثيلية؛ التي تساعد على تحديد

الفروق بين هذه المترادفات، وهي نقمة إذا لم يتمكن المصطلحيون في أقطار الوطن العربي من الاتفاق حول المقابل الدقيق والأوحد للمفهوم الواحد[22].

إنّ هذه الفوضى التعدّدية المصطلحيّة لها أسباب عدّة؛ نذكر منها، مجملين:

- تعدّد المصادر التي يعتمد عليها المصطلحيّون.
- أضف إلى ذلك أنّ الكثير من الاجتهادات المصطلحيّة هي اجتهادات فرديّة لا جماعيّة.
- كما أنّ تعدّد اللّغات المُتَرْجَم عنها يؤدّي إلى التّباين في فهم المصطلح.
- وآخر سبب وأخطره هو عدم إيمان بعض الأطراف بضرورة توحيد الأمّة، وتعصّب كلّ طرف لمذهبه وإقليمه.

وهذا ما أدّى إلى عدم تلاقي الجهود المصطلحيّة وتضافرها، فطغى التّشتّت والفوضى على المصطلح العلميّ في وطننا العربيّ. لكن عدم التوحيد هذا ليس إشكالية كبيرة، لأنه يعود إلى الاستعمال، إذ بعد أن تتنزّل المصطلحات إلى الاستعمال ستأخذ عملية الاختيار طريقة الطبيعي، فيميل الناس بالضرورة إلى مصطلح، ويتم اختفاء المرادفات الأخرى له.

ثمّ إنّ المصطلح المقرّر من قبل المجامع يلاقي إهمالا وعدمَ التزام من طرف المؤسسات التعليمية والتربوية، وكذا بعض الجهات الرسمية، والهيئات المعنية بها فنرى الفوضى المصطلحية والتلاعب الكبير في كثير من اللوحات الإشهارية مثلا، وكذا المجلات والإعلانات وغيرها. وهذا ناتج عن عدم توفر جهاز تنفيذي ذي سلطة لدى هذه المجامع، لذا نلاحظ عدم قدرة هذه المجامع على إلزام المعنيين بهذه القرارات بالعمل بها، لأنّ هذه القرارات تشكل شبه إجماع لجماعة من العلماء المختصّين، وهذا يستدعي اتخاذ تدابير تنفيذية بشكل حاسم عن طريق قرار سياسي مسؤول وواع من قبل الهيئات التنفيذية المخوّل لها في بلداننا العربيّة.

وكذلك من المشاكل التي يعاني منها المصطلح العربي، التّأخّر في وضعه والبطء في إقراره. فبعد أن يشيع المصطلح الأجنبيّ على الألسنة، تأتي قرارات

المجامع متأخّرةً جدا، فتولد بذلك المصطلحات ميّتةً، لا حظّ لها على ألسنة الناس في الواقع؛ لأنّ هذه المجامع لا تتابع حركيّة المصطلحات الأجنبيّة الوافدة إلى وطننا العربية، بل تنتظر شيوعه لتحاول بعد ذلك معالجته أو محاربته، وأصعب شيء هو محاولة حذف ما شاع على ألسنة الناس فاستسهلوه.

2/- المأمول:

- **منهجيّة استقبال المصطلح الوافد:** إنّ المصطلح الوافد إلى ساحتنا اللّغويّة لا يخلو من وجهين: (لفظي، ومفهومي). فهل يكفي في **اللّفظيّة** أنْ نكتب اللّفظ الأعجميّ بحروف عربيّة عند التّعريب؟ أم نجتهد في العثور على لفظ عربي؟ وهل يكفي في **المفهوميّة** أنْ نعرض المفهوم الوافد على خبير في المفاهيم العربيّة ليعرّب لنا المفهوم؟ فالمصطلح الوافد – السّائد أو غير السّائد- لا يُواجَهُ –ولا ينبغي أن يواجَه- بمنهج **العثور**. إنّه لا بدّ من خطّة علميّة شاملة حاسمة لمواجهة هذا الطّوفان المفهوميّ؛ وذلك من خلال:

أوّلا: إحصاء ما نمتلكه من مصطلحات ومفاهيم.

ثانيا: استيعاب ما لدى الآخر من مفاهيم في مختلف التّخصّصات.

ثالثا: أنْ يكون الاقتراض بحسب الحاجة، وأن يكون مدروسا ومضبوطا[23].

إنّ هذه الخطّة التي سار عليها بعض باحثينا؛ كالعلامة عبد الرحمن الحاج صالح، إذا ما دُعّمت وتواصل فيها الجهد، أثمرت أيّما إثمار، وآتت أكلها إن عاجلا أو آجلا.

- **دور وسائل الإعلام في نشر المصطلح:** تبقى الكثير من المصطلحات والقرارات حبيسة المعاجم المتخصصة، لأنّ القليل من المثقفين –دون الحديث عن عامة الناس- لا يطّلعون على قرارات المجامع العلمية واللغوية، وكذا إصدارات مكتب تنسيق التعريب بالرّباط، ولهذا فإنّ الكثير من قرارات هذه المؤسسات لا تصل إلى الجماهير العربيّة، ومن هنا تكبر الفجوة بين وضع المصطلح واستعماله

لأنها لا تصل إلى كلّ سامع، من غير أن تقتصر على فئة دون أخرى، بل تصل إلى المختصّ والمثقف وعامة الناس[24].

إنّ لوسائل الإعلام دورا رياديا في التّأثير على سلوك الأفراد، وطرائق تفكيرهم، ومن باب أولى لها أكبر تأثير على ممارساتهم اللغوية عامة، وعلى استعمالاتهم المصطلحية خاصة، ومن هنا وجب ترشيد لغة الإعلام، ومرافقة المختصين اللغويين لكلّ ما يُنشر ويُبثّ في وسائلنا الإعلامية. وسنرى بعد ذلك الفرق بين أن نعتمد المجلات والمعاجم المجمعيّة فقط، وبين أن ندعّم نشر المصطلح عبر قنوات التّواصل والبثّ الإعلاميين، بعد أن غدت وسائل الإعلام باختلاف أنواعها لها الوقت الأكبر في انشغالاتنا اليومية.

إنّ المطلوب منّا في وطننا العربيّ هو أن نحيي البحث المصطلحي، وذلك بأن تكون الجهود أولا جماعيّة مؤسّساتيّة، لا فرديّة ارتجاليّة، وحياة المصطلح لا تعني فقط إيجاده وصياغته ووضعه، وإنّما في تدبير سياسة لاستعماله ونشره، ولا يتوقّف الجهد عند ضمان استعماله؛ وإنّما "لا بدّ من مراجعة مناسبته للاستعمال من حين لآخر؛ لأنّ التطوّر العلميّ والدّلاليّ قد يأتي بجديد يوجب إبداله، أو التّفريع عليه وكذلك الرّغبة في ابتداع الأقرب والأصحّ للمعنى، ما يوجب التفكير بتغييره، أو في التّخلّص منه، فقد تنتهي صلاحيّته، وتضعف دلالته بظهور دلالات جديدة"[25]. ولهذا فإنّ التّفكير المصطلحي تفكير لا ينفك يكون مستمرًّا ومتجدّدًا؛ باستمرار التطوّر العلمي، وتجدّد التطوّر الدّلالي.

- **القرار السياسي:** قول صارخا: إلى متى نظلّ نعقد هذه الملتقيات، إلى متى نبقى نتكلم ونتكلّم فقط، إلى متى لا نخرج من ملتقياتنا إلا بتوصيات أحسن ما تكون كلاما مسطورا، وحبرا مهدورا.

إلى متى ننفق المليارات على مجامعنا وقراراتها ومحاضرها دون أن يكون لها أثرٌ في الواقع؟ إلى متى تصبح الجهودُ المصطلحيةُ كتاباتٍ ومقالاتٍ ومجلاتٍ

دوريّة لا غير، لا تحمل صفة الإلزامية بتاتا؟ القرارات ليست محاضر اجتماع القرارات هي أوامر إلزامية تحتاج سطلة تنفيذية.

هل تعلمون كيف تعلّم أهلُ الأندلس العربيّةَ؟ لقد بقي الإسلام والعرب حوالي 8 قرون، لقد انتشرت العربية بشكل تام وشامل في نصف قرن فقط، وهي مدة قياسية غير منطقية، كيف تُنشر لغة غريبة على أهل تلك المنطقة بهذا الشكل التام؟ وبخاصة إذا كان أهلها ينظرون إلى أنها لغة الغزاة؟ لقد انتشرت بشكل جعلت القساوسة يضطرّون إلى ترجمة صلواتهم للنصارى الإسبان الذين غمرتهم العربية؟ لقد انتشرت العربية بقرار سياسي مدروس وشجاع، أصدره الخليفة الأموي عبد الرحمن الأوسط، إذْ ألزم أهلَ الأندلس قاطبة وأجبرهم على استعمال اللّسان العربي، هذا اللسان وهذه اللغة التي لم تبق حبيسة الكتب والنتاجات الأدبية فقط، بل اكتسحت كل العلوم؛ من كيمياء، وهندسة، وجبر وفلك وغيرها. كان حرفها الأول العربية، ومنه استقت أوروبا نهضتها العلمية. فقد أخذوا مصطلحاتنا العربية، ثمّ رَطنوها بلكنتهم الأعجمية، وبعد ذلك صدّروها إلى معلّبة في قوالب لغتهم فانبهرنا بما لنا أصل فيه.

ولهذا قلنا نحتاج إلى قرار سياسي مدروس وشجاع، مدروس أولا؛ لأننا لا نريد قرارا أتاتوركيا ولا مغوليا، ولسنا بحاجة لشرطة لغوية تضع إشارات الكلام في طريق ممارساتنا اللغوية، لا للفوضى، نعم للتخطيط، نعم لتدبير سياسية ممنهجة وثانيا نريده قرارا شجاعا، وليس وهّاجا في فتيلة اشتعاله، ثم ما يلبث أن تخمد شعلته، فسياسة التعريب التي انتهجناها في بلادنا لم تكن تحمل من وقود الصبر والشجاعة والثبات ما يوصلها إلى سدرة التعليم العالي، هذا الذي صرنا نخاف أن نعرّبه، متهمين أنفسنا أو لغتنا أنها لا تستوعب العلوم ولا تتقلها، بل إننا تتكرنا لما عرّبناه، ولم نكتف بالتوقف، بل صرنا إلى الانحسار، ها نحن بكل خجل نعيد فرنسة الرياضيات والعلوم في ثانوياتنا ومدارسنا، أليس هذا من المسخ الحضاري الذي نعيشه؟ أي دولة عربية أرقى في علومها وبحثها من الجامعات العلمية

بسورية؟ وها هي سورية بسياستها التعريبية تصفع كل يد متلكئة فرنكفونية تريد شل يد العربية. ماذا قدما للغتنا سوى الشكاوى والنواح. إننا نحتاج إلى قرار سياسي شجاع. لا أكون مبالغا إن قلت إن الحلول موجودة، البحث المصطلحي قطع شوطا لا بأس به، شوطا نقله إلى ضرورة التطبيق. لدينا مقررات المجامع ومصطلحاتها في شتى الفنون، ماذا فعلنا لنطبّق هذا القرار؟ أين سلطة القرار؟ من يلزم الناطقين والمؤسّسات التربوية وغيرها من الهيئات العلمية بضرورة استخدام المصطلح المتفق عليه. وأعنى هنا مصطلحات المجامع ومكتب التنسيق خاصة. كفانا من الفردانية والارتجالية في وضع المصطلحات، إن المصطلح لا يضعه إلا جماعة، ولا يمكن لفرد مهما كان منصبه، ومهما كان الظروف، أن يصطلح بينه وبين نفسه مصطلحا.

يجب أن نتخذ القرار السياسي الحازم الجريء لنطبق قرارات المجامع ونفرضها، فنحن 442 مليون ناطق بالعربية، والعربية مستعملة من طرف 1.5 مليار مستعمل. لكن كم أتأسف حين أعلم أن إسرائيل قبل خمس سنوات تقريبا فازت بأفضل طريقة لتعليم اللغة العربية.

إن أهم الحلول التي أطرحها أمامكم وبصراحة أجملها مشيرا في الآتي: أولا يجب التوقف النهائي عن استصدار المصطلحات ارتجاليا فردانيا، بل أدعو إلى منع أي كتاب أجنبي من أن يترجمه فرد دون أن تشرف عليه هيئة خبيرة رسمية تابعة لجماعة اللغة العربية المختصين.

كما أدعو كذلك إلى ترشيد لغة الإعلام وأقول: إن وسائل الإعلام هي وسيلتنا لنشر المصطلح. وليست القرارات المطبوعة، هذه القرارات ليست كتب مطالعة حتى ننتظر من الجمهور قراءتها، هذه القرارات عبارة عن كتب تخطيطية يأخذها الفرد منذ تعليمه الابتدائي، لأنه لا يمكن أن نجد قارئا يقرأها من ألفها إلى يائها وإن وجدناه فماذا سيستفيد؟ قرارات مجامعنا جاءت لتدخل حياتنا عبر مراحلنا العمرية، وهذا الأمر منوط بالمؤسسات التربوية، وكذا وسائل الإعلام من شاشة

ومذياع وشابكة، هذه الوسائل لها الأثر الذي يفوق 99% على ممارساتنا اللغوية اليومية، إذن إلى متى وسائلنا الإعلامية غير مراقبة لغويا؟ أدعو من هذا المنبر من أهل الغيرة على لغتهم من ذوي القرار السياسي أن يتدخلوا لوضع سلطة ضبط لغوية لكل مخرجاتنا الإعلامية حماية لهويتنا الوطنية أولا، وتوحيدا لأمتنا ثانيا.

يجب التنبيه إلى أن البحث المصطلحي ليس بحثا محددا بزمن أو مكان، إنما هو مستمر ومتجدد ومتغير كل يوم وحين، البحث المصطلحي يحتاج تحيينا مضبوطا تماشيا والتطورَ العلمي الحاصل خارج حدودنا، الواصل فيما بعد إلى أحضاننا.

وحين تحدثنا عن التطور العلمي فإننا نعترف بأننا انتقلنا من أمة كانت إنتاجية على جل الأصعدة، إلى أمة استهلاكية على كل الأصعدة. وهذا له دوره في تأخرنا المصطلحي، لأننا أمة لا تنتج، ومنتجات غيرنا تأتينا وفي جيبها مصطلحاتها. لكن نرى للأسف تأخرا من مجامعنا في وضع المصطلح المناسب لكل منتج، ننتظر حتى يشيع المصطلح على الألسنة، ثم نحاول من خلف المكاتب أن نضع له سياسة وتعريبا، فتولد بذلك المصطلحات ميتة ندفنها في قبور القماطير والمعاجم. مجامعنا لا يجب أن تقف موقف المتابع المتفرج، وإنما يجب أن تقوم بدور المراقب الحريص.

أيها الإخوة الكرام، لكنني أفتح بابا للأمل، فأقول: إننا نستطيع أن نخدم لغتنا ونطوّرها من باب أننا دول استهلاكية، فالوطن العربيّ سوق اقتصادي استيرادي لا يستهان به، لذا يمكننا أن نفرض لغتنا على هذا السّوق، وعلى البضائع والسلع، فلا نقبل إلا ما عرِّبَتْ أسماؤه، وكانت العربية حاضرة في دليل الاستعمال الخاص بهذه السلع، وغيرها من الوسائل التي نستطيع من خلالها خدمة لغتنا، والحفاظ عليها. فالآخر، وأعني العالم الغربي، وإنْ رأينا فيه ذلك التقديس لهويّته، فإنّه لا يغلِّب على الدّولار/الأورو شيئا، مبدأً كان أو هويّة، وهذا يعود إلى وعي حضاري وقرار سياسي مدروس وجريء وشجاع كما أسلفنا الذكر.

إن الجهودَ قد بُذلت، والمجامعَ قد قرّرت، والمصطلحات قد وُضعت، والسياسي نائم أو منوّم، إنّ الله يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم. كم كان أسفي شديدا، وحزني كبيرا، وأنا أقرأ آخر مؤلفات شيخي الدكتور صالح بلعيد (النخبة والمشاريع الوطنية)، وكيف وضع خطاطات مشاريع علمية ضخمة تخدم العربية أيما خدمة لكن:

لقد أسمعتَ لو ناديتَ حيا * ولكن لا حياة لمن تنادي

إنّ المصطلَح موجود، ولكن المنفّذ مفقود، وجلّ مشاكلنا اللغوية والحضارية سببها فقدان القرار السياسي. إنّ أهم ما أخرج به من وصية ألقيها في كل أذن تسمع، وإلى كلّ نفس ذات ضمير حي: إنّ الحلَّ الجذري/ الحلَّ الرئيس/ الحلَّ الفعّال/ الحل الناجع هو استصدار القرار السّياسي المدروس علميا والشجاع، الذي لا توقفه العقبات ولا العراقيل، مهما كانت.

الخاتمة: إنّ أهمّ مأمول في ميدان المصطلح العلمي، أن نُتْبِعَ ما تصدره المجامع من قرارات والملتقيات من توصيات، بيدٍ تنفيذيّة تقوم على إلحاق تطبيق العمل الإلزامي بهذه المصطلحات العلمية العربيّة المقرّرة، "وما قيمة مصطلحاتٍ يقرّها المجمع، ثمّ تبقى في أضابيره، أو تنشر في مجلته أو محاضِره، ألا يصحُّ أن نفكّر في طريقة للإلزام وأخذ النّاس بها؟"[26]. لذا فلستُ مبالغا إن قلتُ: إنّ الحلول موجودة، لكن تفتقد إلى سلطة تنفيذية إلزامية تجسّدها على أرض الواقع.

الهوامش:

---

1 – ينظر: مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، طوني بينيت ولورانس غراسبيرغ وميغان موريس، تر: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط 01 2010، ص 17.

2 – قاموس اللسانيات، عبد السّلام المسدّي، دار الكتاب العربيّ، تونس، 1984، ص 01.

3 – المصطلح النقدي والبلاغي عن الآمدي في الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، نوح أحمد عبكل، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2006 م، ص 11، 12.

4 – ينظر: بحوث مصطلحيّة، أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، 1427هـ/ 2006م، ص 16.

5 – قضايا اللغة العربية المعاصرة –بحث في الإطار العام للموضوع–، شكري فيصل، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 26، 1986م، ص 30.

6 – المرجع نفسه، ص 31.

7 – بحوث مصطلحيّة، أحمد مطلوب، ص 09.

8 – ينظر: المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه، إسماعيل مغمولي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، العدد" 93– 94، السنة: 2004م، ص 34.

9 – ينظر: بحوث مصطلحيّة، أحمد مطلوب، ص 11.

10 – الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 02، 1384هـ/ 1965م، ج 01، ص 348.

11 – الحيوان، الجاحظ، ج 01، ص 327.

12 – ينظر: المرجع نفسه، ص 18، 19.

13 – المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات: أيّ مصطلحات لأي لسانيات، مصطفى غلفان، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد 46، السنة 1998م، ص 146.

14 – المرجع نفسه، ص 146.

15 – ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

16 – ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

17 – ينظر: في المصطلح ولغة العلم، مهدي صالح سلطان الشمري، كلية الآداب، جامعة بغداد 2012م، ص 68.

18 – ينظر: في المصطلح ولغة العلم، مهدي صالح سلطان الشمري، ص 68.

19 – محاضرات في قضايا اللّغة العربيّة، صالح بلعيد، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 25.

20 – ينظر: محاضرات في قضايا اللّغة العربيّة، ص 18.

21 – محاضرات في قضايا اللغة العربية، ص 25.

22 – ينظر: المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمود، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد 97، 1425هـ/ 2005م، ص 31، 32.

23 – ينظر: نظرات في المصطلح والمنهـــــج، الشاهد البوشيخي، مطبعة آنفو–برانت، فاس ص 10، 11.

24 – ينظر : واقع المصطلح العلمي العربي في وسائل الإعلام –الإعلام الجزائري أنموذجا– عز الدين حفار، جامعة مستغانم، الجزائر.

25 – في المصطلح ولغة العلم، مهدي صالح سلطان الشمري، ص 65.

26 – مدى حقّ العلماء التصرف في اللغة، إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، المجلد 11، 1959م، 1960م، ص 151.

النحت: مصطلح بين القبول والرفض

أ.د. فهد سالم خليل الراشد
الكويت

تمهيد: إن الحديث عن النحت إنما هو في الحقيقة حديث عن مجموعة مفردات متجانسة مكملة بعضها بعضا، صحيحة التركيب في مبناها، واضحة المفهوم في معناها، أخذت حيزا مكانيا كبيرا، وحيزا من الزمان طويلا، وصيغة في كلمة واحدة اختصارا وإيجازا، وقديما قالوا (الإعجاز في الإيجاز).

ولربما اليوم أصبح الاقتصاد حتى في الكلمات سمة للخطاب العلمي والتقني والتكنولوجي والسياسي، فلم يعد الإسهاب في الحديث والإطناب في السرد مستحبا في زمن يتسم بالإيقاع اليومي السريع المطّرد والمتنامي والمتطور في أدواته، لذا لابد من لغة وجيزة مختصرة ومباشرة تتواءم مع ما نحن عليه يوميا من إيقاع سريع.

فما الضير من وجود كلمة ترمز إلى كلمتين أو أكثر، إذا كانت هذه الكلمة قد نجحت في اختزال المعنى المراد؛ فهي بذلك توفر علينا حيزا مكانيا في الكتابة وتقتصر المسافة الزمنية، فلا شك أن نطق كلمتين وما فوق يختلف في مدته الزمنية عن نطق كلمة واحدة، واليوم نرى حتى اللهجات المحلية والدارجة تستخدم النحت لسرعة الإنجاز في العمل، فعلى سبيل المثال في العراق والأردن يقولون (هسّة) منحوتة من (هذه الساعة) بمعنى في هذه الساعة أو في هذا الوقت، وفي تونس يقولون (فيسع) منحوتة من (في السرعة) بمعنى بسرعة، وفي تونس أيضا يقال (مسالش) وهي بمعنى لا ضير أو لا تقلق أو لا تنزعج؛ ولعلها منحوتة من (ما تسأل عن شيء)، وكذلك في الجزائر ودول شمال أفريقيا يقال (علاش) سؤال بمعنى الاستفسار، وتعني لماذا، نحتت من (على أي شيء) حينما تفعل أمر ما، أو

تريد أن تذهب إلى مكان ما يقال لك بصيغة الاستفسار (علاش)، ونسمع اليوم في لغة الشباب التقنية من يقول لك (زومها) ويقصد بها استخدام زوم الكاميرا أثناء التصوير لتقريب الصورة، وهو بذلك استخدم كلمة أجنبية (زوم) وعربها ثم نحتها وهي دلالة على أن اللغة العربية لغة مطاوعة ومرنة وتتكيف مع اللغات الأخرى.

لا شك بأن اللغة العربية اليوم بأمس الحاجة إلى تحريك مياهها الراكدة، وإعادة النظر في مدى قدرتها على استيعاب ألفاظ جديدة، وتراكيب مستحدثة. ونحن نعلم جد العلم أن كل ما هو جديد يطرأ على اللغة العربية يكون مثار جدل ونقاش بين معارضين ومؤيدين وبينَ بينَ، وهذه ظاهرة لغوية صحية لا تغض من مكانة وقدرة اللغة العربية؛ ففي هذا البحث سوف نناقش ضربا من ضروب اللغة العربية ألا وهو (النحت) الذي شكل مذهبا ونظرية وظاهرة عند بعض العلماء؛ فهناك من رفضه خشية تشويه اللغة العربية، وهناك من قبله على مضض، وهناك من قبله أيضا إنما على استحياء لإيمانه بالحاجة الملحة له في العصر الحديث، وهناك من أوجس في نفسه خيفة من إحلال مصطلحات هجينة تزعزع فصاحة اللغة العربية وتشوه بيانها، وهناك من قبله وفق معايير ومقاييس وضوابط.

يرمي هذا البحث إلى تسليط الضوء على التركيب بقسميه (التركيب المزجي والتركيب المزجي المختصر: النحت) لغة واصطلاحا، ويناقش قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة حول النحت موضوع البحث ويبسط الجدل الدائر حول ما جاء في هذه القرارات، كما يتناول وجه الاعتراض على النحت ووجه قبوله. ويخلص هذا البحث إلى نتائج وتوصيات في خاتمته، ويذيل بهوامش للإحالات والمصادر.

مقدمة:

أولا: التركيب: جاء في المعجم الوجيز مادة (ر ك ب)، (ركبه: جعله يركب. و– الشيء: ألفه من مواد مختلفة. يقال: ركب الدواء. و–: ضمه إلى غيره فصار شيئا واحدا في المنظر. يقال: ركب الفص في الخاتم، أو السنان في الرمح. تركب: تألف وتكون.[1]

يعد التركيب من المصطلحات التي فرضت نفسها بقوة على الحقل اللغوي عامة وعلى حقلي التعريب والترجمة خاصة. و"التركيب في اللغة هو جمع كلمتين أو أكثر، في تكوين واحد جديد له معنى خاص به، مثلا: "أرضي شوكي"، "وحيد القرن"، "آلة كاتبة"، "جامعة الدول العربية" وغيرها. وقد ورد تعريف المركب "Compound" في قاموس اكسفورد: أنه كلمة واحدة تُشَكَل من إضافة كلمة أخرى إلى كلمة رئيسة وتكتب بصورة كلمة واحدة: nightdress أو كلمتين تفصل بينهما شرطة صغيرة: night – time أو على صورة كلمتين منفصلتين night like. لذلك لم يكن ثمة اتفاق عام عن كيفية كتابة المركب. أما السبب الذي يدعو لإنشاء مثل هذه المركبات فهو استعمال أجزاء المركب معا بصورة مستمرة، لوجود روابط بينها، مثل: "المسجد الحرام"، و"لسان المزمار". هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تواجه ترجمة المركبات إلى اللغة العربية اختلافات واختلاطات، تخص التركيب المزجي والتركيب المزجي المختصر (النحت) والتركيب من كلمتين أحدهما عربية والأخرى أجنبية، والتقديم والتأخير في جزئي المركب. ومما يذكر أن العرب قد عرفوا التركيب واستعملوه ولكن في نطاق محدود"[2]

ثانيا: التركيب المزجي: جاء في المعجم الوجيز مادة (م ز ج)، (مزج) الشراب ونحوه – مزجا خلطه بغيره. (مازجه): خالطه، (تمازج) الشراب والماء: اختلطا.[3]

ويعرف التركيب المزجي على أنه "عملية جمع كلمتين" في أغلب الأحيان "مستقلتين في تكوين واحد، على أن تصبح الكلمات متصلتين أو ملتصقتين (أي يُدمج آخر الكلمة الأولى مع أول الكلمة الثانية) بشرط المحافظة على حروفها، مع إمكانية فصل إحداهما عن الأخرى. وقد وردت كلمات على هذا النحو في القرآن الكريم، مثل: يومئذٍ (من يوم وإذ) وقد تكررت كثيرا، كما في قوله تعالى من سورة المرسلات الآية 15: (ويلٌ يومئذٍ للمكذبين). ومن الكلمات المركبة التي ذكرها العرب هي: حبذا (من حبّ وذا الإشارية)، كقول الضحاك في الآمالي:

- يقول مجنونٌ بسمْراءَ مولعٌ ... ألا حَبّذا جِنٌّ بنا ووُلوُع

وكذلك: ربما (من ربّ وما) كما روى أبو عبد الله في الآمال أيضا:

- ونَصْدرُ عن أمر العفاف ورُبَّما ... نَقَعْنا عليل النفس بالرَّشفا

ومن الكلمات الحديثة: رأسمالية (رأس ومال)، برمائي (بر وماء)[4]

ثالثا: التركيب المزجي المختصر (النحت): التركيب المزجي المختصر أو (النحت)، هو موضع البحث في هذه الورقة العلمية، وقد جاء في المعجم الوجيز مادة (ن ح ت) (نَحَتَ – نحْتاً: زَحَرَ . و– الشيء: قَشَرَهُ وبراه. ويقال: نُحِتَ فلانٌ على الكرم: طُبعَ عليه – و– والتمثال: سَوَّاه وأكمل شَكْلَه و– الجبل: قطـــع منه. و– الكلمة: أخذها وركبها من كلمتيْن أو كلمات. يقال: بَسْمَلَ" إذا قال: "بسم الله الرحمن الرحيم" و"حَوْقَلَ" أو "حوْلَقَ" إذا قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله".[5]

كما جاء في المعجم الوجيز مادة (خ ص ر) (اختصر) الطريق سلك أقربه و– الشيء، والكلام: حذف الفضول منه (الأخصر) – يقال: هذا أخصر من ذاك وأقصر: أوجز.[6]

الموضوع: يُعرّف الخليل بن أحمد الفراهيدي، (النحت) على إنه "أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين، واشتقاق فعل منها".[7]

هل بالضرورة اشتقاق فعل منها؛ فمن الممكن نحت كلمتين بكلمة واحدة تكون اسما.

ويقول الدكتور / يوسف وغليسي، "فالنحت يعني ابتداع كلمة مركبة حروفها من كلمتين أو أكثر، تُنتزع من حروفها للدلالة على معنى هو مزيج من دلالات الكلمات المنتزعة منها (المنحوت منه)".[8]

نحن لا نبتدع شيئا من العدم، بل ننشئ شيئا واحدا من شيئين أول أكثر يرتكز على جزئيات الكلمات المنحوت منها؛ فلا أظن أن النحت ابتداع، بل هو إنشاء.

أما الدكتور رفعت الهزيم، فيقول "النحت هو أن تعمد إلى كلمتين أو ثلاث، أو إلى جملة فتؤلف من بعض حروفها كلمة جديدة تكون دلالتها موافقة لدلالة ما أخذت منه".[9]

هناك كثير من الكلمات المنحوتة لم تأخذ مما نحت منه، سوف نذكرها ونناقشها في هذا البحث.

ومن الباحثين من يعرف النحت على أنه " تركيب مزجي مختصر لكلمتين أو أكثر، يتم جمعها في تكوين واحد بعد اختصار حروف من كل كلمة أو بعض منها وهذا الاختصار قد يكون متساويا أو لا يكون متساويا".[10]

هذا ما يراه أحمد محمد جواد محسن، ونحن نرى بأنه ليس شرطا، فبماذا نفسر (حيعل) وهي منحوتة من (حي على الصلاة) علما بأنه لا توجد إشارة إلى الصلاة هنا، وكذلك (حي على الفلاح) فلا توجد إشارة إلى الفلاح هنا.

وقد اتفق الباحثون المعاصرون على أن العالم العربي الفذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، هو أول من ذكر النحت وتناوله؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، قال الدكتور محمد خليفة الدناع " وذلك ما سبق للخليل أن عبر عنه، "إن العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم لكلمتين ضمّوا بعض حرف إحداهما إلى حروف الأخرى".[11]

وهذا ما يراه أيضا الدكتور رفعت هزيم، قائلا: "أول من ذكر النحت هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد عرّفه وسمّاه ومثل لضربين منه فقال: "... وقد أكثرت من الحيعلة؛ أي من قولك: حيّ على، وهذا يشبه قولهم: تعبشمَ الرجلُ وتعبقسَ، ورجل عبشميّ: إذا كان من عبد شمـــس أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين واشتقوا فعلا ... فهذا من النحت".[12]

مقولة الخليل (الحيعلة؛ أي من قولك: حيّ على) دلالة على أن (حي على) ليست منحوتة من (حي على الصلاة أو حي على الفلاح) إنما مثل ما ذكر فهي

منحوتة من (حي على) التي تتكون من خمسة حروف شكلا، في الوقت التي تتكون (حيعل) من أربعة حروف؛ فهل اختصار حرف واحد يستحق النحت؟

وأما الدكتور / محمد السيد علي بلاسي، في بحثه "النحت في اللغة العربية" والدكتور/ فرهاد ديو سالار، في بحثه "ظاهرة النحت في اللغة العربية"، فقد اعتبرا النحت ظاهرة لغوية قائليْن "يعتبر الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) هو أوّل من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلا أن يُشتَق فعلٌ من جمع بين كلمتين مثل (حيّ على) كقول الشاعر:

- أقول لها ودمع العين جار ... ألم يحزنك حيعلة المنادى

فهذه كلمة جمعت من (حيّ) ومن (على). ونقول منه (حيعل، يحيعل حيعل)".[13]

وإذا انتقلنا إلى رأي سيبويه في النحت، فقد قال د. رفعت هزيم "أشار إليه سيبويه دون أن يسمّيه بقوله: "وأما حَيْعَل التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: حيّ على الصلاة ...، وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسما بمنزلة جعفر ويجعلونه من حروف الأول والأخير ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف...، فمن ذلك: عبشميّ وعبديّ".[14]

يرى سيبويه أن (حيعل) إنما هي منحوتة من (حي على الصلاة) ولم يذكر أنها تشمل أيضا (حي على الفلاح).

وللدكتور جميل الملائكة رأي معارض لوجود النحت في العربية أو من العربية، حيث يقول إن "ما نحته العرب الخلص قبل الإسلام لم يتجاوز خمسة ألفاظ لا غيرها، استعملوها في النسبة إلى بعض أسماء القبائل المركبة تركيبا إضافيا وهي:

- تيملي: تيم اللات
- عبدري: عبد الدار

- عبشمي: عبد شمس. قال الحارثي:
- وتضحك مني شيخة عبشمية .. كأن لم تريْ قبلي أسيرا يمانيا
- عبقسي: عبد قيس
- مرقسي: امرئ القيس_.[15]

ولعل ما يدعيه الدكتور جميل، هو إجحاف بحق ضرب مهم من ضروب اللغة العربية؛ فبمجرد وجوده في اللغة العربية، لا شك بأنه سوف يسهم في تطورها ونموها وصلاحيتها في كل مكان وزمان، لأن القضية هنا ليست قضية قلة أو كثرة الاستعمال، بقدر ما هو موجود كأساس يبنى عليه مصطلحات جديدة معاصرة وهل العرب الخلص – على حد قوله – موجودون قبل الإسلام؟!

يضيف الدكتور يوسف وغليسي بعض المنحوتات القديمة من مثل:

- حيعل: حي على الصلاة
- بسملت: بسم الله. قال عمر بن أبي ربيعة:
- لقد بسملت ليلى غداة لقيتها .. فيا حبذا الحبيب المبسمل
- حمدل: الحمد لله
- حوقل: لا حول ولا قوة إلا بالله
- جعفد: جعلت فداك
- سبحل: سبحان الله
- طلبق: أطال الله بقاءك
- دمعز: أدام الله عزك
- شقحطب: شق حطب.[16]

نرى أن الكلمات المنحوتة قد أخذت حرفا على أقل تقدير من الجملة المنحوتة منها، عدا (حيعل) فمثلما أشرنا لا وجود لمعنى الصلاة فيها، بدليل أن (البسمل) نحتت من (بسم الله) ولم تنحت من (بسم الله الرحمن الرحيم).

أما الدكتور رفعت هزيم فقد أضاف بعض المنحوتات، كما أنه تناول أيضا منحوتات ما زيد على الثلاثي، مشيرا إلى مذهب ابن فارس في ذلك:

- عبدلي: عبد الله

تيملي: تيم الله

- دربخي: دار البطيخ
- سقزني: سوق مازن
- رسعني: رأس العين
- بهشمي: بني هاشم
- طبرخزي: طبرستان وخوارزم
- حنفلتي: حنيفة والمعتزلة
- شفعتني: الشافعي وأبي حنيفة
- حسبل: حسبي الله
- سمعل: السلام عليكم
- كبتع: كبت الله عدوك
- طبقل: أطال الله بقاءك
- حولق: لا حول ولا قوة إلا بالله
- بأبأ: بأبي أنت
- هلل أو هيلل: لا إله إلا الله
- ترجع واسترجع: إنا لله وإنا إليه راجعون
- المشألة: ما شاء الله
- الفنقلة: فإن قيل كذا وقيل كذا
- تلاشى: لا شيء
- جلمود: جلد جمد
- ضبطر: ضبط ضبر

- جمهور: جمر جهر
- جلمد: الجلد الجمد
- جعفر: جعف جفر
- الزهلزق: زلق زهق
- الفلقم: فلق لقم
- الهبلع: الهلع البلع
- جعفل: جعف جفل
- افرنقعوا: فرق فقع
- ازلغب: زغب لعب
- الخنثعبة: خنث ثعب
- الدلهمس: دالس همس
- الهمرجل: همد هجل
- بلدم: لدم وباء زائدة
- برجم: البجم والراء الزائدة
- برعم: برع والميم زائدة
- القطرب: طرب والقاف زائدة
- الشرذمة: شرم الذال زائدة
- بردس: الردس الباء زائدة
- الدعبل: دبلت: العين زائدة
- الشبرم: الشبر الميم زائدة
- جندل: الجدل الجند
- العشنق: العنق الشنق
- العملس: عمل عمس
- العسلق: عسق علق سلق

- العلكد: عكد العلود اللكد
- العصلبي: عصب صلب عصل
- القلقع: قفع قلع قلف
- الكردوس: كرد كرس كدس
- النقرشة: نقر قرش نقش
- الهمرجة: همج هرج مرج
- الفرزدقة: فرز دق (فارسي معرب)
- جردب: جدب الجراب (فارسي معرب)
- البرزخ: براز الخاء زائدة (فارسي معرب)
- فرسخ: (فراسي معرب)
- الجذمور: الجذم الجذر
- البرجد: البجاد والبرد
- الصهصلق: صهل صلق
- دحرج: دحره فجرى
- هرول: هرب وولى
- خرمش: خرم وشوه أو من خرم وشرم
- دعثره: دعه فعثر
- بحثرت: بحثت وأثارت
- قطف: قط لف
- المحبرم: مرقة حب الرمان
- مشلوز: مشمش ولوز
- الفرنب: فأر وأرنب
- العجمضي: عجم ضاجم
- الإمعة: أنا معك

- العراجلة أو العرجلة: لمن يمشي على رجليه
- الأسمر: الأسود والأحمر
- الأصحر: الأصفر والأحمر أو مشتقا من لفظ الصحراء
- البرقلة أو يبرقل: يقول ولا يفعل من البرق والقول.
- البلكفة: بلا كيف. قال الزمخشري:
  - قد شبّهوه بخلقه فتخوفوا .. شنع الورى فتستروا بالبلكفة

هذه المنحوتات دار حول معظمها جدل كبير بين اللغويين، وقد بسط ذلك الدكتور رفعت هزيم، باستفاضة، متعرضا إلى معناها، ورأي ابن فارس في معظمها. وذلك جهد الرجل فمن أراد أن يقف على معاني هذه الكلمات وما قيل فيها فليرجع إلى بحث الدكتور رفعت هزيم، لقيمته العلمية الفذة، ولكن دعونا نقف عند بعض الكلمات المنحوتة من مثل (حنفلتي: حنيفة والمعتزلة) و(شفعتني: الشافعي وأبي حنيفة)، ونتساءل ما الغاية من نحت حنفلتي، وما هي علاقة الإمام أبي حنيفة النعمان بمذهب المعتزلة، وكذلك نحت شفعتني، ما علاقة الإمام الشافعي بالإمام أبي حنيفة النعمان، وكلنا يعلم بأن الإمام أبا حنيفة النعمان أسبق من الإمام الشافعي، ويدخل الإمام مالك بينهما في فترة زمنية، فالإمام مالك أقرب للإمام أبي حنيفة والشافعي أقرب للإمام مالك، فهل هناك مسائل فقهية متشابهة أو حتى متباينة بين الإمام أبي حنيفة والإمام الشافعي، ولماذا لم نقدم الإمام أبا حنيفة على الإمام الشافعي في النحت؟.[17] لفتت نظري كلمة (البرقلة أو يبرقل: بمعنى يقول ولا يفعل وهي منحوتة من البرق والقول، وقد سمعنا في بعض مناطق تونس يقولون للرجل الذي يتذمر أو يتضجر من أمر ما بصوف خافت وغير واضح (يقشتل) وكانت تطلق على النازحين من مدينة قشتالة الإسبانية؛ فلم يكن كلامهم مفهوما.

ويعرض لنا أحمد شفيق الخطيب، بعض المنحوتات التي يعتبرها كلمات معجمية لا منحوتات وهي:

- برقش: رق نقش

- بعثر: بعث ثار
- بلقع: بلق بقعة

رخود: رخو رغد".[18]

ويشارك الدكتور فرهاد ديو سالار، بمجموعة من المنحوتات قديما وهي:

- أزنى: في الرمح المنسوب إلى ذي يزن
- التكبير: الله أكبر
- حيفل: حي على الفلاح
- عبشمس: عب شمس أو حب الشمس

حبقر: عب قر ".[19]

لعل نحت (حيفل) أقرب للمنحوت منه (حي على الفلاح) لأنها أخذت من كلمات الجملة قاطبة، فلو قلنا (حيصل) لـــ (حي على الصلاة) لكان أقرب للنحت وأصح.

- ا . هـــ: انتهى
- إلخ: إلى آخره
- ص أو صلعم: صلى الله عليه وسلم

عم: عليه السلام ".[20]

وأجدني مرغما أن أقف قليلا عند (النحت الحرفي) الذي جعله الدكتور / محمد السيد علي بلاسي، ضمن أقسام النحت حين قسمه على النحو الآتي: "النحت الفعلي، النحت الوصفي، النحت النسبي، النحت الحرفي، النحت التخفيفي"، حيث قال: "النحت الحرفي؛ مثل قول بعض النحويين، إن (لكنّ) منحوتة، فقد رأى الفراء أن أصلها (لكن أنّ) طرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن أصلها (لا) و(أن) والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا" وقول في موضع آخر من بحثه عن (لن) الناصبة، يرى الخليل أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة. و(هلم) يرى الفرّاء أنها من (هل) الاستفهامية، ومن فعل الأمر (أم) بمعنى أقصد وتعال. وقيل: إنها مركبة من (هاء التنبيه) و(لم)

بمعنى ضم. و(أيان) الشرطية مركبة من (أي آن) فحفت همزة (آن) وجُعلت الكلمتان كلمة واحدة متضمنة معناها. وغير خاف أن وجود هذا القسم رهن بافتراضات جدليّة وخلافات بين العلماء".[21]

وهذه الصورة الأخيرة التي ذكرها الدكتور بلاسي تفتح الباب على مصراعيه لكثير من الكلمات المركبة والمؤلفة في اللغة العربية وهي:

– ألاّ: "كلمتان أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة أو المخففة من الثقيلة، ولا الناهية، قال تعالى: "وإنه بسم الله الرحمن الرحيم * ألاّ تعلوا عليّ" سورة: النمل آية: 30 و31 .[22]

– إلاّ : "كلمتان إن الشرطية ولا النافية، قال تعالى: "إلاّ تنصروه فقد نصره الله " سورة: التوبة، آية: 40.[23]

– أيدي سبا: "تركيب لغوي بمعنى: تفرقوا مذاهب شتى".[24]

– أينما: "مؤلفة من (أينَ) أدخلت عليها (ما) الزائدة".[25]

– ألبتة: "أصله (بتاً) بمعنى (قطعا) فأدخل اللام والألف وسقط التنوين".[26]

– بينما: "مؤلفة من (بين) الظرفية و(ما) الزائدة".[27]. قال أبو حيان "إذا لحقتها الألف أو ما لزمت إضافتها إلى الجمل سواء كانت اسمية كقوله (فبينا نحن نرقبه أتانا) وقوله (فبينا العسر إذ دارت مياسير) أو فعلية وهو قليل كقوله (فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا)".[28]

– حبذا: "مركب من فعل (حبَّ) و(ذا) الإشارية، كقول الضحاك في الآمالي:

- يقول مجنونٌ بسمْراءَ مولعٌ ... ألا حَبّذا جِنٌ بنا ووُلوُع".[29]

– حيثما: "لفظ مؤلف من (حيث) الظرفية و(ما) الزائدة".[30]، وقد ذكرها ابن هشام قائلا: "وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين".[31]

– حينئذٍ: "لفظ مؤلف من (حين) الظرفية و(إذْ) الظرفية أيضا".[32]

– دونما: "اسم مؤلف من (دون) الظرفية و(ما) الزائدة".[33]

– رُبَّة: "لفظ مؤلف من (رب) الجارة و(التاء) التي لتأنيث اللفظ".[34]

– ربما: "لفظ مؤلف من (رُبّ) الجارة و(ما) الزائدة، كما روى أبو عبد الله في الآمال أيضا:

- ونَصْدرُ عن أمر العفاف ورُبَّما ... نَقَعْنا عليل النفس بالرَّشفا".[35]

وقد ذكرها ابن هشام قائلا: "وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تُهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى".[36]

– ريثما: "مؤلفة من (ريث) الظرفية، و(ما) المصدرية".[37]

– ساعتئذٍ: "مؤلفة من (ساعة) و(إذ) الظرفية".[38]

– سيما: "لفظ مؤلف من (سيّ) بمعنى (مثل) و(ما)... و(لا) النافية للجنس".[39]

– طالما – طال ما: "لفظ مركب من (طال) بمعنى (امتدّ) و(ما) الزائدة أو المصدرية".[40]

– عَمّ: "لفظ مؤلف من (عن) الجارة و(ما) الاستفهامية".[41]

– عَمّا: "لفظ مؤلف من (عن) الجارة و(ما) الزائدة".[42]

– عَمَّنْ: "لفظ مؤلف من (عن) الجارة و(من) الاستفهامية".[43]

– عندئذٍ: "لفظ مؤلف من (عند) و(إذ) الظرفية".[44]

– عندما: "لفظ مؤلف من (عند) الزمانية و(ما) المصدرية".[45]

– فِيمَ: "لفظ مؤلف من (في) الجارة و(ما) الاستفهامية".[46]

– قَلّما: "لفظ مؤلف من الفعل (قل) و(ما) الحرفية".[47]

– كأن: "قال ابن هشام: "حرف مركب عند أكثرهم".[48]

– كأنما: "لفظ مؤلف من (كأن) و(ما) الكافة".[49]

– كأين – كأي – كائن: "اسم مؤلف من (كاف) التشبيه و(أي) المنونة".[50]

وعن (كأي) يقول ابن هشام: "اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية

ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف".[51]

- كذا: "مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية".[52]
- كَثُرَ ما: "مؤلفة من (كثر) و(ما) الكافة".[53]
- كثيرا ما: "مؤلفة من (كثيرا) و(ما) الزائدة".[54]
- كلما: "مركبة من (كلّ) و(ما) المصدرية".[55]
- كلا: "مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية".[56]
- كما: "لفظ مؤلف من (الكاف) الشبيهية أو التعليلية الجارة و(ما) الموصولية الاسمية أو الحرفية الزائدة أو الكافة أو المصدرية".[57]
- كيفما: "لفظ مؤلف من (كيف) الشرطية و(ما) الزائدة".[58]
- كيما: "لفظ مؤلف من (كَيْ) و(ما)".[59]
- لئلا: "لفظ مؤلف من (لام) التعليل و(أن) الناصبة و(لا) النافية".[60]
- لئن: "لفظ مؤلف من (اللام) حرف ابتداء و(إن) حرف شرط".[61]
- لا أبا لك: "(لا) نافية للجنس، (أبا) اسمها، (لك) جار ومجرور".[62]
- لا أخا ليا: "(لا) نافية للجنس، (أخا) اسمها، (ليا) اللام حرف جر والألف للإطلاق"[63]
- لا بأس: "(لا) نافية للجنس، (بأس) اسمها"[64]
- لا بد: "(لا) نافية للجنس، (بد) اسمها"[65]
- لا بل: "تركيب مؤلف من (لا) العاطفة و(بل) حرف عطف".[66]
- لا جرم: "تركيب معناه: (بل وجب)".[67]
- لا حبذا: "تركيب مؤلف من (لا) و(حبّ) و(ذا) لإنشاء الذم".[68]
- لا عليك: "(لا) نافية للجنس، (عليك) جار ومجرور"[69]

– لا ت: "لفظ مؤلف من (لا) النافية العاملة عمل (ليس) زيدت عليها (تاء) التأنيث المؤكدة".[70]. قال ابن هشام: "والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة".[71]

– لكن: قال ابن هشام: "قال الفراء: أصلها لكنْ أنّ، فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين".[72]

– لكنّما: "لفظ مؤلف من (لكنْ) المكفوفة و(ما) الزائدة الكافة عن العمل".[73]

– لكيلا: "لفظ مؤلف من (لام) التعليل و(كي) المصدرية و(لا) النافية".[74]

– لن: "ذهب الخليل إلى أن أصل (لن) لا النافية نظرا لمعناها، و(أن) المصدرية نظرا لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين، وقد خالف ذلك جمهور البصريين".[75]

– لولا: "لفظ يتألف من (لَوْ) و(لا)".[76]. قال ابن هشام: "هذه كلمتان بمنزلة (لو لم)".[77]

– لولاك: "(لولا) حرف امتناع، (ك) مبتدأ[78]

– لوما: "لفظ يتألف من (لَوْ) و(ما)"[79]. قال ابن هشام: "بمنزلة (لولا)".[80]

– ليتما: "لفظ مؤلف من (ليت) و(ما) الزائدة".[81]. قال ابن هشام: "وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء".[82]

– ليتني: "لفظ مؤلف من (ليت) و(نون) الوقاية، و(ياء) ضمير متكلم"[83]

– ماذا: "لفظ مؤلف من (ما) الاستفهامية و(ذا) الإشارية".[84]

– مثلما: "لفظ كؤلف من (مثل) و(ما) المصدرية"[85]

– مما: "لفظ مركب من (من) الجارة و(ما) الموصولية".[86]

– مَنْ ذا: "مؤلفة من (من) الاستفهامية و(ذا) الإشارية".[87]

– منذ: قال الرضي: "قال الفراء منذ مركبة من (من وذو) فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف، أي من الذي يوم الجمعة".[88]

– مهمن: قال ابن يعيش "وقال قوم هي مركبة من (مه) بمعنى اكفف و(ما) فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير، ولكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما".[89]

– نعماً: "لفظ مؤلف من (نعم) و(ما) الاسمية".[90]

– هأنذا: "لفظ مؤلف من (ها) التنبيهية والضمير (أنا) واسم الإشارة (ذا)".[91]

– ها هنا: "لفظ مؤلف من (ها) التنبيهية و(هنا) الإشارية".[92]

– هذا: "لفظ مؤلف من (ها) التنبيهية و(ذا) الإشارية"[93]

– هكذا: "لفظ مؤلف من (ها) التنبيهية، و(كاف) التشبيه، و(ذا) الإشارية"[94]

– هلاّ: "لفظ مؤلف من (هل) و(لا)".[95]

– هناك: "مؤلف من (هنا) الإشارية، و(كاف) الخطاب"[96]

– هنالك: "مؤلف من (هنا) الإشارية، و(لام) البعد، و(كاف) الخطاب"[97]

– هو ذا: "لفظ مؤلف من (هو) واسم الإشارة (ذا)[98]

– هِيَهْ: "لفظ مؤلف من (هي) و(هاء) ساكنة".[99]

– وراءك: "لفظ مؤلف من (وراء) الظرفية و(كاف) الخطاب".[100]

– وقتئذٍ: "لفظ مؤلف من (وقت) و(إذ)".[101]

– يومئذٍ: "لفظ مؤلف من (يوم) مضافا إلى (إذ)".[102]

معنى هذا أن أية كلمة أو فعل يتصل به ضمير رفع أو نصب أو جر يعتبر لفظا مؤلفا أو مركبا، لا أظن بأن هذا مستساغ في اللغة العربية، ولا أظنه من النحت في شيء.

مذهب ابن فارس في النحت: ارتفع المذهب إلى درجة النظرية عند الدكتور محمد السيد علي بلاسي، وأفرد لذلك عنوانا جانبيا قائلا: "مذهب ابن فارس في النحت: لقد استهوت ابن فارس فكرة النحت وطبقها على أمثلة كثيرة في كتابه "مقاييس اللغة" فخرج علينا بنظرية مفادها: أن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف، منحوت من لفظين ثلاثيين. يقول ابن فارس في كتابه "مقاييس اللغة": اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق؛ وذلك أن أكثر ما

تراه منه منحوت، ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ، والأصل في ذلك ما ذكر الخليل من قولهم: حيعل الرجل إذا قال: حيّ على ".. كما يقول ابن فارس في كتابه "الصاحبي": "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت. مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر من ضبط وضبر"، ويعقب على ذلك قائلا "مما سبق؛ نستنتج – كما استنتج أحد الباحثين من قبل – بأن ابن فارس مسبوق في نظريته؛ حيث يشتم من نصـــّه في المقاييس بأن الخليل بن أحمد قد سبقه في مذهبه المذكور وأنه يسير على طريقته في ذلك".[103]

يؤكد ابن فارس على أن الكلمة المنحوتة، تنحت من كلمتين اثنتين فقط مستشهدا بما ذكره الخليل بن أحمد حول (حيعل) نحتت من (حي) و(على). فهي لا تعني (حي على الصلاة) أو (حي على الفلاح)، بل تعني تحديدا (حي على) والاختصار فيها حرف واحد ليس غير. ولعله كان دقيقا جدا في تعريفه للنحت "أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ".

كان لرأي ابن فارس الذي عدّه مذهبا له قائلا: "وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت" حول النحت وما يتعلق به، مثار جدل حاد بين علماء اللغة، ولعله لم يجد استحسان الأغلبية، وقد ذكر ذلك صراحة الدكتور يوسف غليسي قائلا: "وقد دافع عن هذا الرأي (الشاذ !) – يعني رأي ابن فارس بالنحت – قلة من اللغويين المحدثين، فيما أثار اعتراض نفر من الباحثين الآخرين كرمضان عبد التواب وعلي عبد الواحد وافي وجميل الملائكة ووجيه السمان ورمسيس جرجرس..، وفي مقدمة هؤلاء جميعا مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أصدر قرارين بشأن النحت، تضمن أولهما (1948) حكما على ابن فارس بأنه "ركب التعسّف والشطط في حمل ما زاد على ثلاثة أحرف على النحت"، ... بينما جاء القرار الثاني (سنة 1965) على قدر كبير من المرونة":

"النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو كثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يــُراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب وإن كان فعلا كان على وزن فعْلل أو تفعْلل إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة".[104]

لا أرى معنى لاستخدام كلمة (الشاذ) من قبل الدكتور / يوسف وغليسي، فرأي ابن فارس حول النحت ليس شاذا، بل فيه شيء من الصحة، وهذا ما أثبتته الدراسات اللغوية التي سوف نذكرها في هذا البحث، بدليل أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد تراجع عن قراره الجائر الذي أصدره عام 1948، على مذهب ابن فارس، ونطالب بحذف هذا القرار وكأنه لم يكن لما يحمل من كلمتين هما (التعسف) و(الشطط) اللتين لا تليقان لمكانة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والاكتفاء بقرار 1965، الذي جاء سلسا ومرنا وموضوعيا.

وهذه المرونة يشرحها لنا بإسهاب الدكتور رفعت هزيم قائلا:" وما كان لمجمع اللغة العربية في القاهرة – وهو المؤسسة اللغوية العليا في الوطن العربي – أن يبقى بعيدا عن بحث هذه المسألة؛ فشغل نفسه بها طوال ثلاثة عقود اشتدّ خلالها الخلاف بين الراغبين في استعمال النحت والرافضين له. وكانت البداية بــُعيد تأسيس المجمع في الدورتين الأولى عام 1934 والثانية عام 1935. ثم عــُرض على مؤتمر المجمع في دورته الرابعة عشرة عام 1948 تقريرا أعدّته لجنة الأصول مصحوبا بمنحوتات وضعتها لجنة الكيمياء والطبيعة، فانتهى المؤتمر إلى الموافقة على جواز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية. ثم قــُدم إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والعشرين عام 1957. بحث ذكر فيه صاحبه أن المصطلح العلمي الأجنبي ينبغي أن يقابله مصطلح من كلمة عربية واحدة، فإذا لم

يتيسر ذلك فإما أن يــُعرّب المصطلح وإما أن يــُعرّف أو يــُوصف بكلمتين أو أكثر، وأحسن من ذلك – عنده – أن ينحت من تعريف المصطلح أو وصفه أو ترجمته كلمة مفردة مستساغة، وذيــّل البحث بمنحوتات في الطب تشرح طريقته في النحت، فأحيل البحث والمنحوتات إلى لجنتي الأصول والطب. وعاد المجمع إلى النظر في المسألة في دورته الحادية والثلاثين عام 1965 ، فراجعت لجنة الأصول الملف كله، وأوصت في تقريرها بإجازة النحت وفقا لضوابط وضعتها له وهكذا أصدر المجمع قرارا " يجيز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى – ما أمكن – استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن فعــْلــَلَ إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة".[105]

ويذكر لنا لنا الدكتور محمد السيد علي بلاسي عبارة أخرى لإجازة المجمع قائلا: "وهنا؛ انتهى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى قرار سنة 1948 م يفيد: "جواز النحت في العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة ".[106].

ونحن نرحب بمثل هذا القرار لإثراء للغة العربية، ومساهمة في نموها وتطورها.

وينقل لنا أحمد محمد جواد محسن صيغة أخرى قائلا: "أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال النحت عند الضرورة في حدود المفهومية ، في إحدى قراراته: يجوز (النحت) عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية".[107]

وقد اعترض على هذه الإجازة وبشدة محمد حلمي هليّل من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية مطالبا بـــ "وجوب الابتعاد عن النحت فهو غريب على اللغة العربية ولا يكون من حصيلة المصطلحات الموضوعية في العربية الحديثة إلا النَّزْر اليسير. فالاشتقاق في واقع الأمر وَفّر لمعجم العربية ما يقرب من 59% من

مصطلحاتها، أما المنحوتات فلا تزيد على 0،05% والاستغناء عنه يساعد على تقليل عدد طرائق الوضع ومن ثم الحد من الترادف. وعلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مراجعة قراره "بإجازة النحت عند الضرورة"، فما الضرورة وما حدودها؟ لقد أدى هذا الباب إلى الترادف وخلق مصطلحات شاذة لا تقبلها الأذن العربية".[108]

ويحمل لواء المعارضين للنحت الدكتور جميل الملائكة قائلا: "النحت لم يكن يوما من وسائل نمو اللغة العربية أو تطورها خلال تاريخها المعروف".[109]

أما الأستاذ وجيه السمان فيقول: "ومهما تحرينا في الكتب عن منحوتات قديمة غيرها لا نكاد نصل بالعدد الإجمالي إلى مئتين".[110]

يضيف الكرملي: "إن لغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدوّن في مصنفاتها. والمنحوتات عندنا عشرات، أما عندهم فمئات، بل ألوف، لأن تقديم المضاف إليه على المضاف معروفة عندهم، فساغ لهم النحت. أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه".[111]

وهذا عبد السلام المسدي يهاجم النحت قائلا: "حدثا عارضا في اللسان العربي وتكيفاً طارئاً على جهازه" .. "آلية غريبة في اللغة العربية" .. "أسلوبا ناشزا في صياغة المصطلحات العربية، وقلما وفق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي، كما حصل في علم الكيمياء".[112]

كنا قد ربطنا الدين باللغة في بحث لنا محكم بعنوان (اللغة العربية حاضنة اللغات)، وانتهينا إلى أن الدين الإسلامي نزل للناس كافة، وليس للعرب فقط؛ فلا أفضلية للعرب هنا، بل الأفضلية عند الله هي للتقوى، إنما شرف الله عز وجل العرب عندما أنزل القرآن الكريم بلغتهم العربية فلهم الشرف وليس الأفضلية. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ".. لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على اسود إلا بالتقوى".

والإسلام يقبل الأمريكي المسلم والروسي المسلم والهندي المسلم وهلم جرا يقبلهم بشيء من موروثهم ومن عاداتهم ومن تقاليدهم؛ فكذلك اللغة العربية تقبل اللغات وتحتضنها وتتآخى معها، وهي جديرة على أن تخلق كلمات جديدة مؤلفة ومركبة وممزوجة من عدة لغات، لتتبناها وتصبح عربية، فلا مكان للعصبيات أو النعرات التي أدت إلى انحسار اللغة العربية.

إن جل الآراء التي مرت بنا مع حسن النية لأصحابها إنما قد تسهم من غير قصد إلى تقزيم اللغة العربية التي ألفنها عملاقة قبل الإسلام وبعده، وتعد نظرة ضيقة لا تخدم اللغة العربية المعاصرة.

حاول أحمد محمد جواد محسن، أن يخفف حدة المتحاملين على (النحت) قائلا: "إن العربية لغة اشتقاقية وليست تركيبية كاللغات الآرية والهندية والأوروبية ولذلك لم يلجأ إليه القدماء في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية واستغنوا عنه بالاشتقاق الذي هو أهم خصائص اللغة العربية. والنحت بعد ذلك آخر وسيلة يُلجأ إليها، ففي العربية من وسائل نموها الشيء الكثير غير هذه الوسيلة البعيدة عن طبيعة اللغة وسنن تطورها. لذلك يمكن القول: أن النحت يحتاج إلى ذوق سليم خاصة، فكثيرا ما تكون ترجمة الكلمة (أو الكلمات) الأعجمية بكلمتين عربيتين أو أكثر، أصلح وأدل على المعنى من نحت كلمة يمجها الذوق ويستغلق فيها المعنى".[113] وهذه المعيارية مقبولة نوعا ما ولا بأس بها.

ومرة أخرى مع د. رفعت هزيم، الذي وقف وقفة جادة عند ابن فارس، الذي أثار رأيه في النحت جدلا كبيرا لدى المشتغلين في حقل اللغة، حيث قال عن ابن فارس: "إمام القائلين بالنحت بين المتقدمين – من أن معظم الرباعي والخماسي – أسماءً وأفعالا – منحوت، إذ بنى معجمه " مقاييس اللغة " على هذا المذهب في كل مادة رباعية أو خماسية أمكنه أن يرى فيها شيئا من النحت .. على أن هذا لا يعني أن ابن فارس يجعل كل ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف ضربا واحدا، فهو – عنده – ثلاثة أضرب:" فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى

مطردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما يُوضع كذا وضعا".[114]

حقيقة رأي ابن فارس هذا أثار حفيظة كثير من المشتغلين في اللغة العربية، ولا أرى سببا مقنعا لهذا الاحتجاج على ابن فارس، وهذه الضجة التي أثيرت حول مذهبه في الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت؛ فالرجل لم يقل كلها منحوت، بل قال أكثرها منحوت، وهو كذلك، وهذا ما وافقه عليه كثير من علماء اللغة.

ويتساءل الدكتور فرهاد ديو سالار: "هل النحت ظاهرة قياسية؟ يعتقد إبراهيم نجا في كتابه فقه اللغة العربية: "أن هذه الظاهرة سماعية وليس له قاعدة يسير وفقها القائلون إلا في النسبة للمركب الإضافي. فقد قال العلماء إنه مبني على تركيب كلمة من اللفظين على وزن (فعلل) بأخذ الفاء والعين من كل لفظ ثم ينسب للفظ الجديد كـــ (عبشميّ) في عبد شمس، و(عبد ريّ) في عبد الدار، و(تيملي) في تيم اللات. وفي غير ذلك مبني على السماع والأخذ عن العرب. غير أن بعض الباحثين المتأخرين فهموا نص ابن فارس: "... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت"، فهموه فهما مختلفا بحيث استنتج بعضهم من هذا النص أن ابن فارس يرى أن النحت قياسي. يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "ومع وفرة ما روي من أمثلة النحت تحرج معظم اللغويين في شأنه واعتبروه من السماع، فلم يبيحوا لنا نحن المولدين أن ننهج نهجه أو أن ننسج على منواله. مع هذا، فقد اعتبره ابن فارس قياسيا، وعده ابن مالك في كتابه التسهيل قياسيا كذلك".[115]

وأين الخلل في أن يكون النحت قياسيا، أو ليس القياس أصلا من أصول النحو والنحو في مفهوم ابن جني شامل لعلم اللغة وما يتفرع منه.

كما أشار الدكتور محمد خليفة الدناع إلى رأي ابن فارس قائلا: "وقال ابن فارس في هذا الشأن: العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من

الاختصار، وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد (ضبطر) من ضبط وضبر، ولقد أصبح ذلك النحت يشمل جملا كاملة مثل "بسمل" إيجاز لبسم الله، و(دمعز) اختصار لدام الله عزك و(طلبق) لما يفيد أطال الله بقاءك، وشمل النحت كذلك أسماء النحل والملل والمذاهب، فقالوا "شفعتني (شافعي حنفي) واحنفلتي (حنفي ومعتزلي)".[116]

مؤكدا أن الكلمة المنحوتة (بسمل) قد نحتت من كلمتين اثنتين فقط، هما (بسم) و(الله)، ولا تعني كما هو شائع (بسم الله الرحمن الرحيم)، وهي عادة ما تطلق على من يبدأ بالطعام فهو يبسمل قبل أن يأكل قائلا (بسم الله). أما فيما يخص الكلمة المنحوتة (دمعز) التي يرى أنها نحتت من ثلاث كلمات هي (دام) و(الله) و(عزك) فهو بذلك قد كسر قاعدة النحت فالأصل فيها أن تنحت كلمة من كلمتين اثنتين. أما من ثلاث كلمات أو أكثر فلم نسمع به إلا من المولدين، فـ (دمعز) أخذت حرفي الدال والميم من كلمة (دام)، وأخذت حرفي (العين والزاي) من كلمة (عزك)؛ فأين الأخذ من لفظ الجلالة (الله) (دام الله عزك)؟. وقس على ذلك كلمة (طلبق).

يرى أحمد شفيق الخطيب، رئيس دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، ببيروت، أن "من ضُروب الاشتقاق المثير للجدل (النَّحْتُ)، وهو أن يعمد إلى كلمتين أو أكثر فتُسْقِطَ من كل منها أو من بعضها حرفا أو أكثر وتضُمّ ما بقي لتؤلَّفَ منها كلمة واحدةٌ تُحمّلُها معنى المنحوتات. ويرتئي بعضُهم أن النحت وهو الكبارُ من الاشتقاق، كما يدعوه ابنُ جني، قديمٌ في تاريخ تطوّر العربية كما سائر اللغات فيعيدون مثلا: برقش إلى نحت من: رق ونقش، وجُلمود إلى نحت من جِلد وجَمدَ وهرول إلى نحن من هرب وولّى، وبعثر إلى نحت من بعث ونار، ودحرج إلى نحت من دحَر وجرى، وبلقَع إلى نحت من بلقَ وبُقعة، ورخِود إلى نحت من رخو ورَغُدٍ .. إلخ. ونحن اليوم نعتبر هذه الألفاظ كلمات معجمية لا منحوتات، النحت الذي أَلِفْناهُ تعرفونه في تعابير مثل: بسمل في قال: بسم الله الرحمن الرحيم وحمدل في قال: الحمد لله، وحوقل في قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحَيْعل في

قال: حيَّ على الصلاة، وصلعم في قال: صلى الله عليه وسلم، فذْلك في قال: فذلك هو كذا، وهي شائعة".[117]

ويخطئ من يقسم العلماء والباحثين اللغويين إلى ثلاثة أقسام قسم رافض للنحت وقسم موافق للنحت وقسم وقف وسطا بين هؤلاء وهؤلاء، والحقيقة هما قسمان ليس غير قسم رافض تماما للنحت والقسم الآخر يضع شروطا لاستعمالات النحت فلنبدأ بالدكتور تمام حسان، الذي ضرب لنا مثالا في إدماج لفظي (الزمان – المكان) في كلمة واحدة (الزمكانية) التي تعد نحتا؛ إلا أن الدكتور تمام حسان ابتعد عن مصطلح (النحت) وعوضه بمصطلح (الإدماج) قائلا: "وما عرف عن طريقة الإدماج نحو إدماج لفظي الزمان والمكان في كلمة (الزمكانية) وإنما جاءت طريقة الإدماج هذه لمحدودية ظاهرة الإلصاق في اللغة العربية واقتصارها على لواصق بعينها كالتي ذكرناها منذ قليل. ومن هنا ينتظر لهذه الظاهرة أن تعين على ترجمة المصطلحات ذات اللواصق من اللغات الأجنبية إلى العربية كترجمة كلمة super – sonic إلى (فوصوتي) بإدماج لفظي (فوق) و(صوتي). ولا بأس في استعمال (الإدماج) في لغة العلم فقط دون أن يتعداها إلى ما عداها، ولا بأس كذلك في إحياء المهجور واستعمال المهمل لأغراض علمية".[118] الإدماج أو الإلصاق تزيد فيه المساحة المكانية أو المسافة الزمانية، لعدم إسقاط أي حرف من الكلمات خلاف النحت الذي تسقط فيه بعض الأحرف من الكلمات، ويختزل معنى العبارة في كلمة واحدة مختصرة، وهذا ما يراه الدكتور/ يوسف وغليسي، فهو لا يعتبر الإدماج من النحت في شيء فهو اعتبر التركيب المزجي الذي صنفه المستشرق الروسي كيفورك ميناجيان كنوع ثان من النحت يقول عنه الدكتور يوسف: "والأولى – في نظرنا – أن نسقط النوع الثاني من باب النحت، لأنه ليس من النحت في شيء بقدر ما هو مجرد دمج لكلمة في أخرى، فهو أدنى إلى المصطلح الأجنبي (Composition)؛ ولا حديث عن النحت – في اللغة والاصطلاح – بغير نحاتة".[119]

يقول صبحي الصالح: "ولقد كان للنحت أنصار من أئمة اللغة في جميع العصور، وكلما امتدّ الزمان بالناس ازداد شعورهم بالحاجة إلى التوسع في اللغة بما يحفظونه من الكلمات الفصيحات المنحوتات" وفي موضع آخر يقول "وكلتا الطائفتين مغالية فيما ذهبت إليه؛ فإنه لكل لغة طبيعتها وأساليبها في الاشتقاق والتوسع في التعبير، وما من ريب في أن القول بالنحت إطلاقا يفسد أمر هذه اللغة ولا ينسجم مع النسيج العربي للمفردات والتركيبات، وربما أبعد الكلمة المنحوتة عن أصلها العربي".[120] إن القرآن الكريم الذي نزل عربيا يحتوي على مجموعة من الكلمات غير العربية، وهي دلالة على التآخي بين اللغات، والتآخي بين البشر في الإسلام لا يفسد الأصل العربي، بل يزيده تشريفا ومكانة؛ ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فقد قال صلى الله عليه وسلم (سليمان منا آل البيت) قيلت في الصحابي الجليل سليمان الفارسي رضي الله عنه، ولا ننسى مكانة الصحابي الجليل صهيب الروماني، أيضا رضي الله عنه.

يرى الدكتور علي القاسمي، بـــ "عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه".[121] هذه نظرة ضيقة ومحدودة، لا تخدم اللغة العربية؛ فأي مصطلح غير مستساغ اليوم، سوف يأتي يوم يستساغ فيه مثل (البتروكيماوي) وغيره، وهذا ما أيده الدكتور إبراهيم أنيس قائلا: "... نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعد على تنمية الألفاظ في اللغة، لذا نرى الوقوف منه موقفا معتدلا ونسمح به حين – تدعو الحاجة الملحة إليه".[122]

د. حامد صادق قنيبي، "جعل من النحت" أحد روافد تنمية اللغة المعاصرة وخاصة في مجال المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية التي يكثر دورانها على ألسنة الناس، ولكنه رافد يأتي في المرتبة الأخيرة "... مضيفا" أنه يجب أن لا نعلق الآمال العريضة على النحت، كما لا ينبغي أن نوصد بابه فللنحت فوائد في تيسير الاختصار فحسب، فإذا أدى هذا الاختصار إلى ولادة الغرائب الممجوجة

على الألسن، والعسيرة على الأسماع فالأولى هجره والصدود عنه، وربما كان في الترجمة بكلمتين مندوحة لنا عن غريب النحت".[123] الدكتور حامد صادق قنيبي قدم رجلا وأخر أخرى، هو مع النحت، وفي الوقت ذاته هو ضده، دون أن يقدم معيارا واضحا، لذا جاءت عبارته مضطربة لا نفهم منها ماذا يريد بالضبط، أنلغي النحت أم نعمل به؟ ولعل عبارة د. محمد ضاري حمادي على قصرها جاءت واضحة حيث يقول:" للنحت فوائد في تيسير الاختصار، والتوليد للجديد من الكلمات"، ولكن ما يجب الوقوف عليه في شأن النحت أمران يراهما غاية في الأهمية: "الأول – متى ننحت؟ والآخر – كيف ننحت ؟".[124]

وتقول الدكتورة وجيهة السطل:" النحت فعلا وسيلة تساعدنا في الحصول على مصطلح جديد في اللغة العربية حين تعجزنا الوسائل الأخرى، ولكن الوسيلة إذا كانت بلا ضابط ينظمها، ويبين للجميع طريقة الحصول عليها، تحولت – إذا أبحناها مطلقا – إلى نوع من الفوضى والعبث بألفاظ اللغة. فالحكم الوحيد في النحت هو الذوق السليم للناقل، وسلامة الذوق أمر نسبي، وكثيرا ما تكون الترجمة الدلالية للمصطلح بكلمتين أفصح وأدل على المعنى، وأفضل من إدخال مجموعة من الألفاظ الغريبة التي لا يقبلها الذوق العربي إلى اللغة".[125]

ويختم لنا الدكتور يوسف وغليسي برأي له حول النحت قائلا: "إن الإفراط في النحت، بغير حدود ولا ذوق، قد قادنا إلى الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تنغلق مفاهيمها دون هوامش طويلة تشرحها بعد أن تعيدها إلى أصولها، وحينئذ تغدو الجملة الاصطلاحية الطويلة أهون شرا على المفهوم وأرحم بالمتلقي العربي من المصطلح المفرد المنحوت من كلمات شتى".[126]

ويقول في موضع آخر من بحثه: "بيد أن كل ذلك لا يقدح كثيرا في النحت بوصفه فعلا لغويا مجردا، ولا ينتقص من أهم ميزة اصطلاحية يمتاز بها النحت ويكاد ينفرد بها، هي الاقتصاد اللغوي، لأنه الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات. وبالنظر إلى النحت من حيث

قدرته الاختزالية الكبيرة (لاسيما حين تمتزج هذه القدرة بالوضوح)، يمكن القول إنه أداة اصطلاحية بامتياز".[78]

وجه الاعتراض: نبدأ برأي محمد عناني حيث يقول إن: "التوسع في النحت غير محمود لا لسبب إلا لتعذر فهمه".[128]

يسوق لنا أحمد شفيق الخطيب بعض المنحوتات التي لا تحظى بنصيب من الأهمية أو الاستعمال قائلا "أما المنحوتات التي لم تتطابق ومواصفات الوضوح والمفهومية، بحيث لا ينطبق مبناها بمعناها، فقد ظلّ استخدامها مقصورا على واضعيها، أو إنها ماتت في مهدها مثل:

- حـــَرْصم وحـــرْصَمة في حـــَرَّرَ من الصمغ،
- نزوَر ونـــَزورة في نزع الورق،
- زهرج وزهرجة في أزال الهيدروجين،
- صـــلَـــْكـــَل وصـــلَكلة في استأصل الكلوة،
- حـــلَـــْكح وحلكحة في حلل بالكحول،
- زَغـــْنـــَط وزغنـــَطه في أزال المغنطيسية.
- حلقظة في حـــُلـــُم اليقظة،
- شارسبـــّية في شاردة سلبية،
- غـــَشـــَجـــِنيات، في غـــِشائيات الأجنحة hymenoptera ،
- ســـَمـــْبـــَصي في سمعي بصري audiovisual ،
- مافوسجية في ما فوق البنفسجية،
- قصـــْبرَ ســـَغـــْقـــَدمي في قصبي رُسغي قدم.

والعرب المشهورون بفصاحتهم وسلامة سليقتهم لم يستسيغوا مثل هذه التراكيب. والواقع أنهم ما نحتوا إلا ما كان يترددُ كثيرا على ألسنتهم وألِفوه، فلا مجال لاستبهامه، حتى إن بعضهم يُقَدَّرُ أن المنحوتات الشائعة في العربية لا تتجاوز المئة عدّاً. نحن اليوم نستقبلُ مثلا أن ننحت من مصطلح

- حــرَنْوي: حراري نووي مقابل thenmonuclear ، ولعل الوضع يتغير مستقبلا حين تشيعُ محطات الطاقة العاملة بالحرارة النووية، فنقول حَرْنَوي مثلما نقول كهرمائي وبتروكيماوي وكهرمغنيطي. على كل النحت بهذه الوسيلة كان وسيظل نادر الاستخدام في صياغة المصطلحات. ففي إحصاء أجراه الدكتور وجيه عبد الرحمن، شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب في الفيزياء والنفط والطب – مداخلها تزيد على أحد عشر ألفا – لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحا صيغت بالنحت".[129]

ويقول أحمد محمد جواد حسين "يفترض في الألفاظ المنحوتة أن تبقى ضمن حدود المفهومية. أما النحت في مثل:

- نزوره: من نزع الورق
- زهرج: من أزال الهيدروجين
- حرصم: من حرر الصمغ

فإنه لا يفي بالغرض لمجانبته حدود المفهومية. كذلك ننصح بعدم نحت الألفاظ غير المستحبة مثل:

- كهرطيسي من كهربائي مغنطيسي ،

وفي الواقع إن شرطيّ الفهومية والضرورة قد فتحا الباب لنحت كلمات يراها أصحابها ضرورية ومفهومية، بينما يراها آخرون غير ضرورية وغير مفهومية. نذكر على سبيل المثال التراكيب غير الواضحة، وغير المفهومة الآتية:

- القروسطية من القرون الوسطى،
- غلخط من على – الخط line ،
- المسرنمون أي السائرون وهم نيام sleep walkers ،
- الانسالات جمع إنساله، نحت من إنسان – آلي)،
- زمكان من زمان – مكان space – time ،
- بيساري (بين السيارات lnter plant aire ،

- كهروطيسي كهربائي ومغناطيسي،
- الاجتماعوية (الوعي الاجتماعي)،
- مكمتر (مزود كمبيوتر)،
- تلفزيوتر (تليفزيزن وكمبيوتر)
- كمبفزيون (كمبيوتر وتلفزيون)،
- شبموصل (شبه موصل)،
- النقحرة (نقل الحرف).

ما الضرر من فصل كل من الكلمات السابقة واستعمال كلمتين تربطهما علاقة ما، على أن يتم كتابة الكلمة الأجنبية بجانبها لتوضيح أن الكلمتين هما كلمة مركبة. وإذا كانت بعض الاختصارات قد نجحت مثل: إلخ إلى آخره، فإنه ليست هناك ضرورة ملحة لاستخدام مثل هذه الأساليب. لذلك يفضل الابتعاد عن النحت لأسباب كما ذكرها أحمد مطلوب وهي:

1- أن كثيرا من الكلمات المنحوتة لا يستسيغها الذوق ولا تنسجم مع البنية العربية.

2- أن كثيرا من الكلمات المنحوتة غامضة، وصيغة التراكيب أوضح من النحت.

3- أن كثيرا من الكلمات المنحوتة لم يحذف منها إلا حرف واحد، وقد أدى هذا الحذف إلى الغموض".[130]

ويسهم الدكتور يوسف وغليسي بمجموعة من المنحوتات المبهمة والتي لا يستسيغها الذوق العام وهي:

- قطشرة: قطع الشرايين
- فسكر: فحم السكر ..... لعلها (فحص السكر) من الخطأ المطبعي
- الركبرة: ركب – عبر
- الجدلغة: جدد – لغة

- البدعدة: بدأ – عاد
- وحقع: وحدة حسابية لقياس المعلومات
- قوليل: قول – دليل
- الأمكا: أنا – مكان – وقت
- قدليل: القانون دليلا
- مفلم: مأخذ فــِلمَ
- خدليل: خاصية دليل
- فدليل: دليل لفظ
- عتدل: علم تطور دلالة الألفاظ
- ندلالة: نظرية الدلالة
- حدليل: الحدث دليلا
- صدلمة: صدر الكلمة
- بدصوتة: بديلة صوتية
- بدصرفة: بديلة صرفية".[131]

أما الدكتور محمد السيد علي بلاسي، فيذكر منحوتات من باب الفكاهة وهي:

- دار الهم: الدرهم
- يدني إلى النار: الدينار
- سلوقيا: يستل ويلقي

العصفور: عصى وفر.".[132].

ويزودنا الدكتور رفعت هزيم أيضا بمنحوتات غامضة وهي: (الركمجة السرنمة، الرجصفة، الصلكلة، العشرغ، العشرم، العشرل، زغنط، نزكر، سرنم صلكل)

يرى احمد شفيق الخطيب أن "المواصفة المُصطلحية السليمة في العلوم، بل حتى في ما سواها، تقتضي أن تكون المنحوتات واضحة المعنى سلسة المبنى بعيدة

عن الإبهام وما يَمُجُّهُ الذوق لغرابته وحوشيته. ومن هذا المنطلق دخل اللغة العلمية خلال القرن الحالي، بداعي الضرورة العلمية، عشرات من المنحوتات لاقى بعضها رواجا ومقبولية مثل الصفات:

- برمائي في amphibian ،
- شِــبْغَروي في colloid ،
- كهرمغنطيسي أو كهرمغنيطي في electromagnet ،
- جيوفيزيائي في geophysical
- تَشاكَبَ وتشاكُب في تشابــُه التركيب،
- تشاكَلَ وتشاكــُل في تشابــُه الشكل،
- تشاكــَهَ وتشاكــُه في تشابــُه الشكل،
- حَلْمأ وحَلْمأة في التحلــُّل بالماء".[133]

يقدم لنا الدكتور رفعت هزيم بعض المنحوتات الحديثة المقبولة وهي:

- برمائي: بر – ماء
- متشائل: متفائل – متشائم
- فيرحباني: فيروز والأخوين الرحبانيين
- يوسهبية: يوسف وهبي
- طينطاس: بطاطس بالطين
- جباعة: جبة دراعة
- درعمي: لخريج كلية دار العلوم بجامعة القاهرة
- فصعمية: الفصيحة – العامية
- مسراوية: المسرحية – الرواية
- طحاسنة: حماتها وخصومها (طه حسين للغة العربية)

فقلغية: فقه اللغة".[134]

وكذلك يعرض الدكتور يوسف وغليسي بعض المنحوتات مثل:

- مانش: محمد بن إبراهيم بن ناصر الشمري
- هدبناء: هدم – بناء
- الزمكان: الزمان – المكان
- كشاجم: كتاب – شعر – جدل – منطق
- البرها – يان: البرهان والبيان
- ش. و. ن. ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- حماس: حركة المقاومة الإسلامية
- ا . هـــ: انتهى
- إلخ: إلى آخره
- ص أو صلعم: صلى الله عليه وسلم
عم: عليه السلام".[135]

كما يقدم الدكتورفرهاد ديوسالار، مجموعة من المنحوتات الحديثة وهي:

- العمطبيعة: العوامل الطبيعية
- غبلوغ: الغب والبلوغ
- الفذلكة: من فذلك كذا وكذا
- قبتاريخ: قبل التاريخ
- القروسطي: القرون الوسطى
- الكثاسكن: الكثافة والسكان أو الكثافة السكانية
- كهرضوئي: كهرباء وضوء
- الكهرطيسي: الكهرباء والمغنطيس
- كهرماني: الكهرباء والماء
- مدرحي أو مدرحية: المادة والروح
- المصطلاجدة: المصادر الطبيعية واللامتجددة
- معتوطن: نوع مستوطن من مستوطن ووباء

- النظجفة: النظافة والجفاف
– النفسجسمي: النفس والجسم".[136]

الخاتمـــة: يستحيل إضافة إي جديد إذا لم تكن لدينا روح المغامرة والإقدام والشجاعة، ولدينا روح التضحية؛ فلم نعرف الطيران إلا بجرأة وشجاعة عباس بن فرناس، ولم نعرف كثيرا من اللهجات العربية إلا بجرأة وجسارة الفرزدق.

واليوم التاريخ يعيد نفسه فها هي اللغة العربية أمام التحديات الجديدة التي تحاول النيل منها، ها هي في مفترق الطرق إما أن تكون لغة عالمية بمرونتها واستيعابها للمصطلحات الجديدة، وإما أن تظل حبيسة اللغة التراثية لغة الطقوس الدينية ولغة الكتاتيب والحالات الاجتماعية، وبذلك تكون لغة خشبية لا تقدم ولا تأخر.

لربما ارتبطت اللغة الإنجليزية بسوق العمل فأصبحت اللغة العالمية الحيـّة الأولى، ولكن ما بالك إذا انتقل سوق العمل من بيئة اللغة الإنجليزية – مثلا – إلى بيئة اللغة الصينية أو اليابانية أو الكورية أو الهندية .. إلخ ، فهل تجد من يبحث أو يتهافت على اللغة الإنجليزية؟

أما اللغة العربية فهي تتماهى مع كل الحضارات، وتتكيف مع كل لغات العالم وتظل في عمقها لغة ديننا الإسلامي الحنيف ولغة قرآننا الكريم، فلا تسقط بسقوط الحضارة، ولا تتأثر بسوق عمل.

اليوم نتعلم الإنجليزية كلغة تكنولوجيا ومحافظين على لغتنا العربية كلغة معتقد وغدا نتعلم أي لغة تمتطي صهوة الحضارة، ومتمسكين بلغتنا العربية كلغة مقدسة فالحضارات واحدة ترتفع والأخرى تسقط.

الهوامش والمصادر

(1) انظر: المعجم الوجيز، إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة 1425 هـ = 2004 م ص 275 .

(2) انظر: تحديات مستمرة تواجه الترجمة إلى اللغة العربية"، أحمد محمد جواد محسن التعريب، مجلة نصف سنوية محكمة، تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، عدد (28) السنة الخامسة عشرة، ربيع الثاني 1426 هـ – حزيران (يونيو) 2005 م، ص 86.

(3) انظر: الوجيز، ص 579 و580 .

(4) انظر: تحديات مستمرة تواجه الترجمة إلى اللغة العربية"، ص 86 و87 .

(5) انظر: المعجم الوجيز، ص 605 .

(6) انظر: المعجم الوجيز، ص 198.

(7) انظر: معجم العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، 16 / 1، طبعة، دار الرشيد ببغداد، 1980 .

(8) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، د. يوسف وغليسي جامعة قسنطينة، الجمهورية الجزائرية، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(9) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا" للأستاذ الدكتور رفعت هزيم، رئيس قسم النقوش بجامعة اليرموك سابقا، ورئيس قسم اللغة العربية بجامعة تعز سابقا، من إصدارات مجمع اللغة العربية الأردني، موقع إلكتروني.

(10) انظر: تحديات مستمرة تواجه الترجمة إلى اللغة العربية"، ص 87 .

(11) انظر: "العربية الفصحى رباط قومي"، د. محمد خليفة الدناع، من قضايا اللغة العربية المعاصرة، إصدارات المنظمة العربية للتربيـــة والثقافـــة والعلـــوم (الألكسو – تونس) 1990 ص 286 و287 .

(12) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(13) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، د. محمد السيد علي بلاسي، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية. وانظر: بحث "ظاهرة النحت في اللغة العربية"، الدكتور / فرهاد ديو سالار، أستاذ مساعد بجامعة آزاد الإسلامية – كرج، في نشر في كانون الثاني (يناير 2010 موقع ديوان العرب الإلكتروني.

(14) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(15) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(16) المرجع نفسه.

(17) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(18) انظر: المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية "أحمد شفيق الخطيب، اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو – تونس) 1996، ص 22 .

(19) انظر: بحث "ظاهرة النحت في اللغة العربية"، الدكتور / فرهاد ديو سالار، أستاذ مساعد بجامعة آزاد الإسلامية – كرج، في نشر في كانون الثاني (يناير 2010 ، موقع ديوان العرب الإلكتروني.

(20) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(21) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية.

(22) انظر: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991 م، 1 / 87 .

(23) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 87 .

(24) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، تأليف: د. نايف معروف. د. مصطفى الجوز، دار النفائس، 1988، ص 83

(25) المرجع نفسه، ص 85.

(26) المرجع نفسه، ص 91 .

(27) المرجع نفسه، ص 100 .

(28) انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، 1327 هـ: 1 / 211 و212 .

(29) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 120 .

(30) المرجع نفسه، ص 129.

(31) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 152.

(32) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 131.

(33) المرجع نفسه، ص 142 .

(34) المرجع نفسه، ص 150.

(35) المرجع نفسه، ص 150.
(36) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 175 .
(37) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 155.
(38) المرجع نفسه، ص 162.
(39) المرجع نفسه، ص 169 .
(40) المرجع نفسه، ص 185 .
(41) المرجع نفسه، ص 202 .
(42) المرجع نفسه، ص 202.
(43) المرجع نفسه، ص 203 .
(44) المرجع نفسه، ص 205 .
(45) المرجع نفسه، ص 205 .
(46) المرجع نفسه، ص 220 .
(47) المرجع نفسه، ص 228 .
(48) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 215 .
(49) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 235.
(50) المرجع نفسه، ص 237 .
(51) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 209 و210 .
(52) المرجع نفسه 1 / 211 .
(53) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 237 و238.
(54) المرجع نفسه، ص 238.
(55) المرجع نفسه، ص 246 .
(56) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 212 .
(57) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 249 .
(58) المرجع نفسه، ص 253.
(59) المرجع نفسه، ص 253 .
(60) المرجع نفسه، ص 259 .
(61) المرجع نفسه، ص 259 .
(62) المرجع نفسه، ص 263.
(63) المرجع نفسه، ص 263 .

(64) المرجع نفسه، ص 264.

(65) المرجع نفسه، ص 265 .

(66) المرجع نفسه، ص 265 .

(67) المرجع نفسه، ص 266 .

(68) المرجع نفسه، ص 266 .

(69) المرجع نفسه، ص 267 .

(70) المرجع نفسه، ص 267 .

(71) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 282 .

(72) المرجع نفسه 1 / 321 .

(73) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 271.

(74) المرجع نفسه، ص 271 .

(75) انظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور / فتحي الدجني، ص 146 و147 .

(76) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 275 و276 .

(77) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 305 .

(78) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب "، ص 277.

(79) المرجع نفسه، ص 277 .

(80) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 305 .

(81) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 277 .

(82) انظر: "مغني اللبيب، 1 / 315 .

(83) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 278 .

(84) المرجع نفسه، ص 286 .

(85) المرجع نفسه، ص 289 .

(86) المرجع نفسه، ص 293 .

(87) المرجع نفسه، ص 295.

(88) انظر: شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985 م، 2 / 118 .

(89) انظر: شرح المفصل، أبو البقاء يعيش موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ): 4 / 43 .

(90) انظر: "المعجم الوسيط في الإعراب"، ص 306 .

(91) المرجع نفسه، ص 312 .

(92) المرجع نفسه، ص 313 .

(93) المرجع نفسه، ص 314 .

(94) المرجع نفسه، ص 314 .

(95) المرجع نفسه، ص 316 .

(96) المرجع نفسه، ص 319 .

(97) المرجع نفسه، ص 319 .

(98) المرجع نفسه، ص 320 .

(99) المرجع نفسه، ص 322 .

(100) المرجع نفسه، ص 331 .

(101) المرجع نفسه، ص 332 .

(102) المرجع نفسه، ص 338.

(103) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية. وانظر: بحث "ظاهرة النحت في اللغة العربية"، موقع ديوان العرب الإلكتروني.

(104) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(105) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(106) انظر: بحث " النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية.

(107) انظر: مجلة التعريب ص 88 .

(108) انظر: "التقييس المصطلحي في البلاد العربية "، محمد حلمي هليّل، اللغة العربية وتحديا القرن الحادي والعشرين، ص 68 .

(109) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(110) المرجع نفسه

(111) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية.

(112) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(113) انظر: مجلة التعريب، ص 89 .

(114) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(115) انظر: بحث "ظاهرة النحت في اللغة العربية" موقع ديوان العرب الإلكتروني.

(116) انظر: "العربية الفصحى رباط قومي"، ص 286 و287 .

(117) انظر: المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية"، ص 22 .

(118) انظر: "اللغة العربية والشعوب الإسلامية"، د. تمام حسان، من قضايا اللغة العربية المعاصرة، إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو– تونس) 1990، ص 70.

(119) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(120) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية.

(121) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(122) المرجع نفسه

(123) المرجع نفسه

(124) المرجع نفسه

(125) المرجع نفسه

(126) المرجع نفسه

(127) المرجع نفسه.

(128) المرجع نفسه

(129) انظر: اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ص 23 .

(130) انظر: مجلة التعريب، ص 88 و89.

(131) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(132) انظر: بحث "النحت في اللغة العربية"، موقع مجلة اللسان العربي بالمملكة المغربية.

(133) انظر: اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ص 22 و23 .

(134) انظر: بحث "النحت في العربية قديما وحديثا"، موقع إلكتروني.

(135) انظر: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، موقع مجمع اللغة العربية الأردني.

(136) انظر: بحث "ظاهرة النحت في اللغة العربية"، موقع ديوان العرب الإلكتروني.

النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي
المصطلح اللساني والصوتي نموذجا

أ. عادل زواقري
جامعة الحاج لخضر- باتنة

مقدمة: تعاني الأمة العربية من مشكلة خطيرة تهدد هويتها، هذه المشكلة ترتبط باللغة المستعملة في الميدانين العلمي والحياة اليومية، ولا يمكن الاستهزاء بأي جانب، فاللغة العلمية تشكل أساس البحث العلمي وتطويره، والتنسيقُ بين الباحثين ومراكز البحث والمجامع لا يتحقق إلا بلغة علمية واضحة ودقيقة، فإذا دبَّ الاختلاف الرهيب في المصطلحات بين هذه الأطراف فإن التواصل والتبليغ تتضاءل نسبته وربما انعدم في بعض الأحيان، والدليل على هذه الحال ما نراه من ارتجالية في الاصطلاح وفردية في وضع المعاجم دون مراعاة هذه الاختلافات التي ارتقت إلى درجة الخلافات.

إن أهم ما يميز المصطلحات العلمية العربية في زماننا: النزعة الفردية والنزعة الإقليمية، والمقصود بالنزعة الفردية ميل بعض الباحثين إلى وضع مصطلحات وفق فهمهم الخاص وقناعتهم الفردية دون استشارة الهيئات والمجامع ومراكز البحث أو التنسيق معها، أما النزعة الإقليمية فالمقصود بها وجود هيئات لغوية في إقليم ما تعتمد على نفسها في وضع المصطلحات بحيث نجد اختلافا بين هذه الهيئات الرسمية في وضع المصطلحات، وهذه مشكلة عويصة أشد من الأولى فالأصل أن يكون التنسيق بين هذه المراكز الهيئات من المبادئ التي يجب تطبيقها لأن ما يصدر عنهم يعتبر أكثر مصداقية.

ظاهرة الاصطلاح في العلوم: هناك فرق كبير بين لغة العوام ولغة العلوم فالأولى يغلب عليها طابع العشوائية وربما الابتذال لأن الناس لا يراعون فيها مبدأ الحرمة كالتي نجدها في العلوم والمعارف والفنون، وأما الثانية فيغلب عليها طابع الاحتراز أثناء الوضع والانتقاء والتفكير قبل الاستقرار على صلاحيتها من عدمها ومن المهم أن نقول: إن لغة العوام عبارة عن ألفاظ وكلمات تستعمل للتفاهم البسيط في الحياة اليومية، أما لغة العلوم فهي عبارة عن مصطلحات تتميز بالدقة والتخصص والترابط الوثيق بين هذا المصطلح ومفهومه أو دلالته، فأما الدقة فمعناها: حسن الانتقاء والوضوح قبل إطلاقه في علم من العلوم، بحيث يعبِّر مباشرة عن المقصود ويفهمه من يدرس ذلك البحث، سواء أكان متخصصا أم مطلعا، وأما التخصص فمعناه أن لكل علم مصطلحاته الخاصة به، ومن الأحسن أن تكون لكل علم مصطلحاته حتى لا يختلط الأمر على الدارسين، فمصطلحات العروض مثل: الوتد والخبب والخبن كانت قبل أن تكون كذلك كلمات عادية متداولة في لغة الحياة الاجتماعية، ولكنْ لماَّ وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي في علم العروض أصبحت مصطلحات متخصصة، فإذا كان الدارس يقرأ في كتاب من كتب العروض يجب ألا يذهب فكره إلى تلك المعاني المعجمية أبدا، لأنها صارت الآن مصطلحاتٍ علميةً، وأما الترابطُ الوثيق بين المصطلح وما يدل عليه، أيْ مفهومُه، فهذا جزء مهم في المصطلحات، لأنه لكل مصطلح مفهومه و إلا ما فرقنا بين مصطلح وآخر، فمثلا: مصطلح علم اللغة يختلف عن مصطلح علم اللسان[1].

وقد أدرك علماء اللغة وعلماء اللسان والصوتيات والطب والكيمياء العرب وغير العرب.. أهمية المصطلحات لتحقيق الرقي والتفاهم بينهم ونقل العلوم والمعارف للأجيال القادمة، فعلماؤنا مثلاً صنفوا المعاجم المتخصصة بعد أن صنفوا المعاجم العامة، لأن الأولى تهتم بالمصطلحات الخاصة بعلم من العلوم ومن هذه المعاجم والقواميس العلمية التي تُعنى بشرح المصطلحات الواردة في مختلف العلوم: مفاتيح العلوم للخوارزمي(ت380هـ)، ومعجم كشاف اصطلاحات

الفنون والعلوم للتهانوي (ت1158هـ)، معجم التعريفات للجرجاني(ت816هـ) أما الثانية–المعاجم العامة– فهي تدخر الثروة اللغوية وتقدم الجوانب المعجمية واللغوية لمئات آلاف الكلمات التي يحتاجها الناس للرجوع إليها والإفادة منها مثل معجم العين للخليل(ت180هـ)، والتهذيب للأزهري(ت370هـ) والمجمل لابن فارس (ت395هـ)، والصحاح للجواهري(ت400هـ)، ولسان العرب لابن منظور(ت711هـ)، والقاموس المحيط للفيروز أبادي(ت817هـ)، وتاج العروس للزبيدي (ت1205هـ)، كما صنفوا الكتب المتخصصة في علم من العلوم ولا تجد فيها إلا اللغة العلمية الدقيقة المتخصصة، خاصة بعد نضج فكر كل أمة من الأمم فمثلا: صنف ابن سينا(ت428هـ) كتابه العظيم: القانون في الطب الذي بقي كنزا وسيبقى كذلك لجميع أمم الدنيا، وصنف رسالة أسباب حدوث الحروف الجامعة بين الطب والصوتيات والفيزياء، وصنف الكندي رسالة في اللثغة، وصنف ابن جني كتابه الرائع: سر صناعة الإعراب الذي يعتبر أول كتاب متخصص في دراسة الصوتيات في اللغة العربية.

وفي العصر الحديث استمر تصنيف المصنفات المتخصصة بالمصطلحات العلمية، سواء أكانت معاجم وقواميس أم كانت كتبا علمية متخصصة، فمن الأولى: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط المنضوي تحت لواء: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمعجم الطبي الموحد لجماعة من الأساتذة، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير مصطفى الشهابي ومعجم الألفاظ الجراحية للمؤلف نفسه، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدِّي، أما الكتب والدراسات فهي كثيرة ولا تكاد تحصى؛ فمن الكتب: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب لشحادة الخوري، والمصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث للأمير الشهابي، وفيما يخص البحوث والدراسات فهي كثيرة خاصة تلك الموجودة في مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة.

الجهود العربية لوضع المصطلحات العلمية: تعتبر ظاهرة المصطلحات العلمية من القضايا التي لا يمكن أن تنتهي أو تزول مادام الإنسان باقيا ومستمرا، وقد شعر العرب بأهمية المصطلح العلمي قديما وحديثا، ففي القديم لم يجد المسلمون مشكلة عويصة كالتي وجدناها اليوم، كونهم في القديم كانوا مبدعين، وكانوا متجهين إلى بناء حضارة، فلما استقر العرب- بعد عصر الفتوحات الكثيرة- في الأمصار وتحضروا تفرغوا إلى المعارف والعلوم التي لدى الأمم الأخرى كالفرس واليونان والهند، وترجموها وكان لابد من إيجاد مصطلحات علمية وحضارية مقابلة لما عند الأمم الأخرى، ((وكم نُحتَ واشتق من مئات الألفاظ للحضارة المادية وأدواتها الكثيرة، وبالمثل كم نحت واشتق من مئات الألفاظ للعلوم والمعارف))[2] فاللغة العربية لم تنغلق على نفسها بل تفتحت على الحضارات الأخرى، فالنهضة العلمية في ذلك العصر قامت للبحث العلمي والاكتشاف في مجال الثروة اللغوية والمصطلحات العلمية على((نبذ الألفاظ الحوشية الجافية ونبذ الألفاظ العامية المسفة المبتذلة))[3]، وهذه الحركة العلمية الواسعة نجد لها مثيلا في عصر النهضة حيث بدأت تنشأ مصطلحات علمية وألفاظ حضارية كثيرة جدا كمصطلحات علم الطب والكيمياء والنقل واللسانيات والصوتيات... فقد شعر العرب في نهضتهم بضرورة مسايرة الجديد، وهذا الشعور رافقه عمل كبير من أجل تحديد معالم اللغة العلمية ولكننا اليوم نجد أنفسنا يوميا في مشاكل عويصة، لأننا نستقبل المعارف والعلوم دون أن ننتج أو نبدع، والأمة حين لا تبدع العلوم والمعارف فهي بالضرورة لا تنتج المصطلحات، ومن الصعب أن تظل الأمة تلاحق ركب الأمم الأخرى وتجري وراء مصطلحاته دون أن تضع مصطلحات خاصة بلغتها الخاصة ولمعارفها الخاصة.

وجهود العرب-في عصر النهضة- في مجال المصطلحات بدأت فردية ثم جماعية وفردية، ففي المراحل الأولى ظهرت جهود فردية عديدة في وضع المصطلح العلمي بصفة عامة بدءا بالأديب المصري رفاعة رافع الطهطاوي الذي

سافر إلى فرنسا وحاول أن يترجم مصطلحات كثيرة بالعربية بعد أن تأثر بالحضارة الغربية وتطورها، وكذلك الأمير مصطفى الشهابي الذي ((يعتبر من العلماء الذين توافروا بجهد مخلص على وضع كثير من المصطلحات العلمية))[4] وقد اعتمد طريقة القدامى في وضع المصطلح في العربي المقابل للأجنبي وهي:

- تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي.
- إذا كان اللفظ العلمي الأعجمي جديدا أي ليس له مقابل في لساننا ترجم بمعناه كلما كان قابلا للترجمة أو اشتق له لفظ عربي مقارب بوسائل الاشتقاق والمجاز والنحت.
- وإذا تعذر وضْعُ لفظ عربي بالوسائل المذكورة عمدنا إلى التعريب مع مراعاة قواعده قدر المستطاع[5].

ولكن الكتاب والعلماء شعروا بضرورة إنشاء هيئات جماعية تواجه العجز الذي لاحظوه في الكلمات والمصطلحات والمسميات، فالأعمال الفردية لم تعد كافية خاصة مع التفرق والتفرد في المصطلحات، وربما كان إعجاب الطهطاوي بالمجمع العلمي الفرنسي سببا لهذه الفكرة، إن الملاحظ على هذه الهيئات أنها كانت في البداية غير رسمية ثم صارت رسمية.

1- **المجامع غير الرسمية:** ومن بين هذه المجامع ((المجمع الذي ينسب إلى السيد توفيق بكري إذ كان رئيسا له، وكان في أعضائه محمد عبده والشنقيطي))[6] وقد أسس سنة 1892م في مصر. والمجمع الثاني ظهر بعد خمس وعشرين سنة من المجمع الثاني وقد سمي بـــ: مجمع دار الكتب وترأسه الشيخ: سليمان البشري وكان أحمد لطفي السيد مقررا له، وكان ظهوره سنة 1917م.

2- **المجامع الرسمية:** لم تتأسس هذه المجامع هكذا مباشرة فقد جاءت بعد تلك المحاولات الفردية ومن هذه الهيئات الرسمية:

أ- **المجمع العلمي العربي بدمشق (1919م):** فهو أول مجمع رسمي وقد تولى رئاسته الأستاذ محمد كرد علي، وكان الهدف الرئيس للمجمع كما أعلن عنه

((النظر في إصلاح اللغة ووضع ألفاظ للمستحدثات العصرية وتنقيح الكتب وإحياء المهم مما خلفه الأسلاف منها والتنشيط على التأليف والتعريب))[7].

ب- **مجمع اللغة العربية بمصر(1932م):** وهو ثاني مجمع بعد مجمع دمشق وقد اتضحت أهدافه من البداية، أهمها:

- أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون التي تقدمها.
- أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغير دلالاتها.
- أن يبحث في كل ما له شأن بتطور اللغة العربية.[8]

وقد قام هذا المجمع بخرق بعض المبادئ المتعارف عليها في التسميات، فقد ((أجاز استثناءً الاشتقاق من أسماء الأعيان والجواهر فقال مغنط من المغناطيس...))[9] وسار على هذا النهج فيما يتعلق بالتعريب والنحت والمجاز ولكن الذي يشهد لهذا المجمع أنه أولى ((عناية خاصة لقضية المصطلحات العلمية وبذل فيها جهدا علميا جديرا بأن يسجل له بكثير من التقدير))[10]، وفي خضم عمله الاصطلاحي وجد نفسه أمام إشكاليات جمة خاصة ما يتعلق بالقديم والحديث من حيث إحياء القديم والابتكار والتعريب، ولكنه في الأخير ((دعا إلى جمع المصطلحات العلمية القديمة وفي الوقت نفسه يرى أن هذه المصطلحات لا تفي بالحاجة))[11].

ج- المجمع العلمي العراقي 1947م: اهتم المجمع العلمي العراقي بدراسة اللغة العربية خاصة موضوع المصطلحات الذي هو قضية الجميع بحكم التطور العلمي وبدْءِ تفتحنا على الثقافات الأخرى، وقد فتح المجال للعلماء المختصين من أجل عرض المصطلحات ودراستها ويحاول تتبع أصل هذه المصطلحات[12]، ومن المجالات التي أولاها عناية فائقة: السكك الحديدية، الجراحة، علم الولادة الرياضيات...[13].

د- مكتب تنسيق التعريب بالرباط 1961م: هذا المكتب ينشط تحت غطاء جامعة الدول العربية ويولي المصطلحات أهمية كبيرة وهو يصدر دورية محكمة ضخمة، هي مجلة اللسان العربي وقد صدر منها أعداد كثيرة تضم بحوثا ضخمة قيمة لكبار الباحثين مغربا ومشرقا[14].

((ولعل من أهم الأعمال التي قام بها المكتب بالإضافة إلى نشاطه في مجال التعريب نشره مجموعة من المعاجم المتخصصة مثل المعجم السياسي ومعجم الكيمياء ومعجم الرياضيات ومعجم الفيزياء))[15].

هذا المكتب يعود سبب ظهوره إلى واقع البحث العلمي وما آل إليه واقع اللغة العربية حيث تتوافد معان جديدة كثيرة ويبحث الناس المستقبلون لها عن ألفاظ جديدة ويكون بذلك الاختلاف البين في المصطلحات ولذلك وجد هذا المكتب الذي ((هو الوسيلة المثلى لسد هذا النقص ولجمع الأفكار الجديدة في ألفاظ عربية موحدة))[16].

ويمكن تحديد أهداف هذه المؤسسة في نقطتين[17]:

1- تنسيق عمل المجامع والمجالس العليا للعلوم والآداب والفنون والاتحادات العلمية والجامعات والمعاهد العلمية والهيئات اللغوية المختلفة الأفراد العلميين.

2- إحصاء جوانب النقص في المرحلة الحالية في المصطلح اللغوي باستقراء المفاهيم العلمية المستجدة بتطور الكشوف العلمية الحديثة.

النزعة الفردية في وضع المصطلح العلمي: والمقصود بها نزوع بعض الباحثين إلى الاعتماد على الذات في وضع المصطلحات وعدم التنسيق مع المجامع والهيئات الرسمية، وأهم ما يميز هذه الفئة من الدارسين أنهم يتجاهلون التراث العربي العلمي وكذلك الجهود المبذولة حديثا على المستوى العربي في مجال المصطلحات وهذا لا يساعد على تنمية المصطلحات ((ويقع في هذا الخطأ كثيرون ممن يتصورون أن فهمهم للمصطلحات الأجنبية كفيل بقدرتهم على صنع مصطلحات عربية فردية))[18]، لكن هذه الطريقة التي يتبعها الدارسون المنعزلون

عن المجامع تكون ((مخالفة لما أقرته المجامع اللغوية وهذا هو أحد الأسباب المؤدية إلى اضطراب كثير من الترجمات وتحولها إلى نصوص غير مفهومة وفي الوقت نفسه فإن بعض الجهود التي تحاول إحلال مصطلحات جديدة محل مصطلحات متداولة عند المتخصصين تقع في خطأ آخر))[19]. فمن الخطأ التركيز على الجديد من المصطلحات واعتباره هو الإبداع دون مراعاة مدى دقة هذا المصطلح، فربما وجدنا مصطلحا قديما وهو يغني عن الجديد، فالقديم ربما جمع ربما جمع آراء الباحثين أكثر من الجديد.

فالقضية خطيرة جدا لأن كل واحد من هؤلاء يريد تثبيت مصطلحاته دون اللجوء إلى المعايير العالمية في الاصطلاح، ودون التنسيق مع غيره، وربما وقع في مطبات نفسية تتعارض مع البحث العلمي الذي يقتضي قبول أفكار الآخر والحوار، فالباحث العربي في كثير من الأحيان مولع ((بوضع المصطلحات ومراكمتها وهو على علم بوجود ما هو أفضل منها استعمالا وشيوعا وموافقة لقواعد اللغة العربية، الباحثون العرب يفضلون ترويج مصطلحاتهم الخاصة دون غيرها))[20]، ولذلك لا نعجب عندما نلحظ التشتت والتفرق بين الباحثين العرب وعدم التنسيق بينهم.

إن المشتغلين في ميدان الترجمة والمصطلحات عدد لا بأس به، لكن الذي يجمعهم قليل وضئيل جدا رغم وجود المجامع، فالكتب المترجمة تحتاج إلى مصطلحات هي مفاتيح لتلك العلوم، وإذا كانت تلك المصطلحات غائبة أو غير منظمة فإن المشكلة تزداد، فعلى سبيل المثال يواجه الباحث العربي الجديد والطلبة صعوبات جمة في قراءة علوم اللسان الحديثة ، فقد صار الاطلاع على ما يؤلفه الغير ضروريا وميسورا ولكن ليس كلٌّ بإمكانه أن يقرأ باللغة الأجنبية فيلجأ الباحثون المتمكنون من اللغات الأجنبية إلى ترجمة تلك المؤلفات، وهنا تتباين تلك المصطلحات وقد تبتعد عن المفاهيم الحقيقية لها فيكثر الضجيج اللغوي والفكري وكذلك يطرح سؤال كبير: ((هل إن العربية صالحة لأداء المفاهيم العلمية والمعاني

الفلسفية الحديثة، بل هل العربية ما فتئت حية بقي فيها من الحيوية ما يمكنها من التعبير عن كل مدلول نظري أو علمي تطبيقي من المدلولات العصرية))[21] والحق أن حياة اللغة مرهونة بمتكلميها وأهلها، فما دمنا عاجزين عن تطوير البحث العلمي فإنه يعسر على اللغة أن تواكب كل جديد.

ويرى البعض أن سبب انتشار النزعة الفردية يرجع إلى عدم أداء المجامع اللغوية لدورها كما ينبغي، فبطؤها الشديد في مواكبة الجديد وإصدار الترجمات الجديدة سبب مهم لفتح المجال ((أمام الأفراد ليصولوا في الميدان ويجولوا، ثم تدخلت بواعث السبق وحب الريادة فأفسدت أي محاولة للتنسيق))[22]، وقد أشار أيضا مصطفى الشهابي إلى خطورة النزعة الفردية في ميدان المصطلحات العلمية العربية والبحث العلمي ككل، يقول ((ومتى كان الأمر على ما ذكرت يكون من المحتم حصول اختلاف على الألفاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد، لأن لكل عالم من علمائنا القادرين على وضع المصطلحات رأيا خاصا في معالجة كل لفظة علمية أعجمية))[23]، فهذه الآراء إذا لم توجد هيئة تجمعها زادت من الفوارق الكبيرة بين الباحثين.

من أسباب النزعة الفردية أيضا:

- ((اضطرار الخبراء والأساتذة العرب إلى إيجاد المقابل العربي في أقرب وقت ليتمكنوا من تحرير تقاريرهم ومقالاتهم ومحاضراتهم بالعربية في الجامعات والمؤسسات المعربة وكذلك بالنسبة لمؤلفي المعاجم، فإذا لم يتوفر المصطلح العلمي المتخصص في المعاجم المتخصصة المتفق عليها، فإن تلك الشرائح كلها ستضطر إلى الترجمة الفردية وحتى الإقليمية.

- الكثرة الكاثرة من المعلومات العلمية والتقنية التي يتلقاها الإنسان من خلال وسائل الإعلام كالإذاعة والصحف والمجلات والتلفزة، وتكون هذه المصطلحات التي تستعمل في هذه الوسائل في الغالب مجرد ترجمة حرفية، واضطرارهم إلى إيجاد المقابل العربي الذي قد لا يوجد في المراجع التي يعودون إليها))[24]، وهذان

السببان نلمسهما بصورة واضحة على مستوى الجامعات حيث ينتشر البحث العلمي ويكثر الدكاترة المدرسون للعلوم اللسانية وغيرها، ويلجأ بعضهم إلى ترجمة المقالات والكتب الأجنبية.

ولذلك فإن أهم ما يميز البحوث المعاصرة عدم شموليتها فهي ((لا تزال فردية وجزئية ويدوية ولم تصر بعد إلى ما يجب أن تصير إليه من تنظيم الأسر من الباحثين وتوزيع المهام عليها بحيث يقوم هؤلاء بإجراء التحريات في الميدان لجميع المصطلحات المستعملة بالفعل في جميع البلدان العربية))[25]، ويقدم الدكتور الحاج صالح مثالا لمصطلح ترجم بطريقة غريبة هو: Voile du palais، فقد ترجم بـــ: شراع الحنك، وهو دليل على عشوائية البحث اللغوي والاعتماد على الفردية دون التعاون مع الهيئات الرسمية والتنسيق مع الباحثين الآخرين، وكيف لنا أن نتصور وجود شراع للحنك؟[26]، ويقول بأن ابن سينا يستعمل في كتابه: رسالة أسباب حدوث الحروف مصطلح: صفاق الشجر[27]، ((والصفاق هو جلد البطن الرقيق، فأما الشجر فتحدده المعاجم بأنه مفرج الفم وهذا تحديد غامض إلا أن النسبة إليه تطلق على جنس من الحروف مخرجها كلها من وسط الحنك وعلى هذا فإن صفاق الشجر تسمية جد لائقة وما يؤيدها هو وجودها بالعقل في الاستعمال وعند أكبر علماء الصوتيات الفيزيولوجيين قديما))[28].

النزعة الإقليمية في وضع المصطلح العلمي: والمقصود بالنزعة الإقليمية وجود نزوع إلى مصطلحات معينة من طرف بعض الهيئات أو بعض الباحثين من منطلق المنطقة الجغرافية التي يتواجدون فيها، وقد لاحظ كثير من الباحثين وجود مدرستين بارزتين في الاصطلاحات العلمية، مدرسة مشرقية وأخرى مغربية، وقد ظهر الاختلاف بينهما بشكل لافت للانتباه، حتى إنك عندما تقرأ كتب وبحوث الباحثين المشارقة تشعر بفرق كبير، ويكفي أن نتوقف عند المصطلح الغربي: Linguistique فقد تعددت ترجماته بشكل عجيب، ولكن اللافت أن الترجمة المشهورة في المشرق العربي هي: علم اللغة، اما في المغرب العربي فالترجمة

المشهورة هي اللسانيات، فنجد أن الباحثين المشارقة ينزعون إلى الترجمة التي اشتهرت في مصر بالخصوص، من خلال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أما المغاربة فينزعون إلى الترجمة التي اشتهرت عندهم خاصة من خلال مكتب تنسيق التعريب.

وإذا جئنا إلى المقارنة مثلا بين المدرستين من حيث المعاجم المتخصصة نجد أن مكتب تنسيق التعريب قد أصدر حوالي خمسا وعشرين معجما موحدا، أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أصدر حوالي ستة عشر معجما، والمشكلة أن كل مدرسة تعمل بمعزل عن الأخرى[29]، وهذا لن يخرجنا من المشكلات التي نتخبط فيها، فهناك من يقول ((إن المكتب هو أكبر هيئة عربية تضطلع بتنسيق المصطلح العربي وتوحيده))[30] ومن يقول ((إن المجمع هو أداة الترجيح الوحيدة القادرة على ضبط المصطلحات وإقرارها))[31]، فنحن إذن أمام مشكلة عويصة، هذه المشكلة قائمة على الجدال وعدم التواصل مع الآخر، ويبقى السؤال المطروح هو ((من المرجعية اللغوية الشرعية التي تعنى بشؤون العربية وقضاياها المعاصرة وقضية المصطلح العلمي على رأسها؟))[32].

إن نشاط المجامع اللغوية في القرن التاسع عشر كان كثيفا جدا خاصة عقب استقلال البلاد العربية وتوجهها إلى مواكبة النهضة والتقدم الحضاري، فقد أدرك القائمون على هذه المجامع أن لا نهضة إلا بتطوير اللغة وجعلها تواكب الجديد دون نسيان التراث، ولكن هذه الجهود كانت مكبلة بقيود النزعة الإقليمية، فكل مجمع يقوم ((بتوليد المصطلحات العلمية والتقنية والإنسانية ونشرها في مجلاته المتخصصة وإصدارها في معاجم ثنائية أو ثلاثية اللغة))[33]، ومعنى ذلك أن منهجية هذه المجامع تختلف عن بعضها البعض، ومعلوم أن وضع المصطلحات له طرائق عدة منها: الاشتقاق والترجمة والتعريب والتوليد والنحت، والواضعون للمصطلحات يتباينون في سلم الأولويات أثناء عمليات الوضع والاصطلاح، وهذه الميزة تؤدي إلى ((تعدد المصطلحات العربية للمفهوم الواحد واختلافها من قطر

إلى آخر ويكمن الخطر في ظهور لغات علمية عربية[34] متعددة في الوطن العربي مما يهدد وحدته القائمة أساسا على وحدة لغته التي هي وعاء الحضارة العربية الإسلامية وقوامها منذ قرون عديدة))[35]، وهذا التباين المستمر والاختلاف المتجدد يؤكد حقيقة واقعية هي ((الاعتراف العلمي بالمصطلح على صعيد الوطن العربي بكامله والإجماع على قبوله وعلى استخدامه بشكله الموحد))[36].

نماذج من تعدد المصطلح للمفهوم الواحد: عند تصفح كتب المحدثين فإن القارئ يعثر على كم هائل من المصطلحات المختلفة للمفهوم الواحد، وهذه مشكلة عويصة جعلت البحث العلمي فوضويا وغير متكامل لأن تعدد المصطلح للمفهوم الواحد يؤدي إلى عدم فهم الأفكار التي يطرحها العلماء والباحثون، خاصة لدى الطلبة الراغبين في فهم العلوم كاللسانيات والصوتيات وسأذكر هنا بعض المصطلحات المتباينة في الصوتيات واللسانيات.

1- ***Phonéme*: من أهم ترجماته: فونيم، صوتم، صوتيم، صوتية. وحدة صوتية، حرف صوتي وصوتون.**

فالدكتور أحمد مختار عمر يترجمه بالفونيم[37]، والطيب البكوش يترجمه ـــ: الصوتم[38]، وكذلك صالح القرمادي[39]، أما المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات فقد ترجمه واضعوه بـــ: بالوحدة الصوتية مع جواز تعريبه(الفونيم)[40]، وكذلك فعل واضعوا معجم مصطلحات علم اللغة الحديث[41]، أما الدكتور سمير ستيتية فقد اختار المصطلح : صوتون[24].

2- **Morphéme: ومن أهم ترجماته: مورفيم، صرفون، صيغم، صرفيم صرفية.**

فالدكتور مختار عمر اختار المصطلح الأول (مورفيم) في كتابه السابق الذكر(ص49)[43]، وكذلك معجم مصطلحات علم اللغة الحديث(ص55)، واختار سمير ستيتية(صرْفون).

3- ***Linguistique***: هذا المصطلح من أكثر المصطلحات التي اختلف في ترجمتها الباحثون العرب، ومن أهم ترجماته: اللسانيات، علم اللسان، علم اللغة علم اللغات، اللغويات، الألسنية، اللَّسْنيات.

فأما الترجمة الأولى فهي المشهورة وقد اختارها باحثون كثر يصعب حصرهم وعلى رأس هؤلاء الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وعبد السلام المسدي، وهذا المصطلح ظهر في منطقة المغرب أول مرة، وهو ما استقر مكتب تنسيق التعريب عليه وثبته في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ويرادفه مصطلح: علم اللسان، كون هذا المصطلح عربيا، ذُكر عند القدامى أمثال ابن خلدون في مقدمته والفارابي في كتاب: الحروف، وهو يدل على معنى مصطلح: الـــLinguistique في زماننا.

وأشير في هذا المقام إلى أن المستشرق الألماني برجشتراسر في مقدمة كتابه: "التطور النحوي" ذكر علم اللسان ولم يذكر علم اللغة، بينما مخرج الكتاب ومصححه الدكتور رمضان عبد التواب أصر على ذكر مصطلح علم اللغة في مقدمته للكتاب، ونطرح سؤالا: كيف لمستشرق يختار مصطلح: علم اللسان- وهو الصحيح- ويختار باحث عربي مصطلح علم اللغة-وهو موجود لكن مفهومه غيرُ مفهوم علم اللسان[44]، ومن الذين ترجموه بعلم اللغة أحمد مختار عمر، أما مصطلح الألسنية فقد اشتهر في لبنان بكثرةٍ فترةً من الزمن، ومن المشهورين بهذا المصطلح: ميشال زكرياء[45].

هذه نماذج فقط لبعض المصطلحات التي وقع فيها تباين رهيب شتت الأذهان وأذهب الجهود.

حلول ومقترحات: إن الحديث عن النزعتين الفردية والإقليمية معناها الحديث عن فرقة وشتات كبيرين، ويمكن اقتراح حلول تزيل هذا الاختلاف:

1- لا بد من توضيح مهام المجامع والهيئات الرسمية، بحيث تحدد جامعة الدول العربية من هي الهيئة التي تقول القول الفصل في المصطلح المعتمد، وألا

تترك المصداقية لجميع المجامع في فرض مصطلحاتها، فإذا لم تحدد الهيئة التي تعود إليها الكلمة النهائية ستبقى كل هيئة تنظر إلى نفسها بأن لها كلمتها في البحث العلمي فنبقى في إشكالية النزعة الإقليمية.

2- أن تكون هذه الهيئة التي يخول إليها هذا العمل الجبار متكونة من علماء أكْفاء من مختلف الأقطار العربية، حتى تزول تلك الفوارق والنزعات.

3- ضرورة اتخاذ قرار سياسي جريئ وعملي، يحث الباحثين والمدرسين على ضرورة اعتماد المصطلحات التي تقرها الهيئة العليا الرسمية فقط، فالواقع يقول بأنه لن يلم شمل هذه المجامع وهؤلاء الباحثين إلا القرار السياسي الملزم[46].

4- طبع نسخ كثيرة للمعاجم الموحدة، فيجب أن نخرج من إشكالية نقص المعاجم في المكتبات الجامعية والعمومية.

5- ضرورة الحوار بين كل الباحثين والقائمين على المجامع، من أجل معرفة ما لدى الآخر، وفي الأخير لا بد من تقبل الأحسن والأجود الذي ربما يوجد عند جهة دون أخرى.

6- الاستفادة من مشروع الذخيرة اللغوية العربية[47] الذي اقترحه الدكتور: عبد الرحمن الحاج صالح، لأنه مشروع شامل، وقد أقرته جامعة الدول العربية واعتمدته ولم يبق إلا أن يعمل في إطاره الباحثون العرب مشرقا ومغربا دون حرج أو لمم، فهذا المشروع هو بمثابة الأنترنيت العربي، بحيث يسهل عملية البحث وإيجاد المصطلح في الشبكة العنكبوتية على موقع الذخيرة، مهما كان مكان الباحث.

الخاتمة: كلما تناول الباحثون العرب قضية من القضايا العلمية والمعرفية وجدوا أن أهم مشكلة تطرح هي المصطلحات لأنها كما قيل قديما هي مفاتيح العلوم، وقد أدرك الباحثون العرب أهمية المصطلح في عصر النهضة فرفعوا لواء إثراء اللغة العربية بالمصطلحات، لكنهم اصطدموا مع أنفسهم، حيث نشب خلاف فكري ولغوي كبير، وإذا أردنا أن نقيم الجهود المبذولة فإننا نقول: إنه في السنوات

الأخيرة حدث تحسن ملحوظ خاصة بعد اعتماد مشروع الذخيرة اللغوية والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، وتراجع بعض الباحثين عن آرائهم السابقة حول المصطلحات، فكثير منهم مثلا لم يعد يستعمل مصطلح علم اللغة، إنما يستعمل مصطلح: اللسانيات أو علم اللسان.

إن تعدد المصطلح للمفهوم الواحد حين يكون ثنائيا ومتقاربا لا يشكل مشكلة كبيرة، فمصطلح الـــ: Linguistique حين يترجم باللسانيات أو علم اللسان، لا نجد في ذلك عائقا في فهم هذا العلم ومدلول المصطلح لتقارب المقابلين لفظا وتطابقهما معنى، فالأول(اللسانيات) جديد من حيث بنائه أما الثاني فهو قدي أصيل من حيث بنيته، ولكن التعدد أو ما يسمى بالازدواجية في المصطلح حين تكثر لدرجة تشتت الذهن فلم يبق مجال لفهم الأفكار لأن القارئ كلما قرأ كتابا لمؤلف مشرقي أو مغربي، لبناني أو مصري أو جزائري أو...لم يستوعب الأفكار ويضيع وقته في إدراك دلالة المصطلح ومفهومه.

الهوامش:

1- يرى الدكتور عبد الرحمن لحاج صالح أن مصطلح علم اللسان هو المناسب تماما لأن كلمة اللغة كانت قديما عند علمائنا تطلق على معان متعددة وليست محددة، ففي القرون الأولى حيث ظهر علم العربية كان علماؤنا يستعملون مصطلح اللسان وهو ما ذكر في القرآن، حتى في الفقه كانت هذه الكلمة هي المستعملة، كما أن كلمة اللغة لا تدل دائما على المعنى الذي تدل عليه كلمة اللسان، وقد ذكر الرضي الإستراباذي مصطلح **علم اللغة** ليبين أنه يهتم بالألفاظ الموضوعة والذين يقومون بجمع هذه المفردات المسموعة هم علماء اللغة، فكلمة اللغة تدل على تلك المفردات الموجودة في لسان من الألسنة كاللسان العربي، ولو حللنا كلمة اللغة من حيث ورودها في الكتب القديمة، نجد أن علماءنا كانوا يُعَرِّفُون المفاهيم بقولهم: لغةً و اصطلاحاً، كما في الكتب الفقهية فكلمة اللغة إذا تعني المفردات أو الجانب المعجمي، وعند نخبة العلماء الأوائل نجد كلمات: لغات العرب، لغة هذيل والمقصود بها الاستعمالات الإقليمية أو القبلية، أما لفظ اللسان فهو أوسع ويناسب ما جاء في مفهوم علم اللسان كما في اللسانيات الحديثة، أما علم اللغة–وقد سموه أيضا

علم متن اللغة– فهو يعني دراسة أوضاع المفردات، ومعلوم أن العلماء الذين كانوا يجمعون اللغة أمثال: الأصمعي و أبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني كانوا يسمون باللغويين، ومعنى ذلك أن كلمة اللغة كانت تعني بداية التنوعات الإقليمية لتدل بعد ذلك على مجموعة من الألفاظ الموضوعة التي جمعها علماء اللغة "اللغويون"، وهم بذلك يقابلون علماء النحو "النحويون"، وقد ثبت أن علماءنا قديما كانوا «يطلقون على مفهوم الدراسة العلمية لظاهرة اللسان بصفة عامة لفظ "علم اللسان".. يقول الفارابي: (علم اللسان في الجملة ضربان: أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما، وعلم ما يدل عليه شيء منها، والثاني علم قوانين تلك الألفاظ..) وقد ذكر الفاربي في كلام مطول أن علم اللسان يهتم بالدرجة الأولى بقوانين ذلك اللسان الخاص بأمة من الأمم، وقد سماها الصناعة، فتلك القوانين إنما تحتاج إلى علم يضبطها وهذ العلم هو علم اللسان. (للاطلاع أكثر على هذه القضية ينظر: انظر: عبد الرحمن الحاج صالح– بحوث ودراسات في علوم اللسان– موفم للنشر–الجزائر– ط2007– ص36–38، وأبا نصر الفارابي– كتاب الحروف–تح : محسن مهدي– بيروت–1970–ص145–148).

2– شوقي ضيف–في التراث والشعر واللغة–دار المعارف–مصر– دط، دتا–ص235.

3– نفسه– ص236.

4– حلمي خليل–المولد في العربية، دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام– دار النهضة العربية– بيروت–ط2– 1405هـ/1985م– ص 568.

5– المرجع نفسه – ص573.

6– المرجع نفسه– ص581.

7– محمد كرد علي–أعمال المجمع العلمي العربي– ص18، 19– نقلا عن المرجع نفسه– ص587.

8– المرجع نفسه – ص592–593.

9– المرجع نفسه – ص594.

10– المرجع نفسه – 596.

11– المرجع نفسه – ص597.

12– المرجع نفسه – ص602.

13- انظر المرجع نفسه- ص603.

14- المرجع نفسه - ص604.

15- المرجع نفسه - ص606.

16- عبد الحق حجازي - تطويع العربية للمفاهيم الجديدة - اللسان العربي-مج7-ج2-1970م/1389هـ- ص38.

17- مؤتمر توحيد المصطلحات العلمية - اللسان العربي- ص56.

18- محمود فهمي حجازي-اللغة العربية في القرن الواحد والعشرين-مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق -مج73-ج3-1419هـ/1998م- ص453.

19- المرجع نفسه.

20- اسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي- أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات - دار الأمان-الرباط-ط1-1430هـ، 2009م- ص164.

21- محمد السويسي-مشكلة وضع المصطلح- اللسان العربي- مج12-ج1- ص09.

22- يوسف عبد الله الجوارنة - أزمة توحيد المصطلحات - مجلة العلوم الإسلامية للبحوث الإنسانية- مج21-ع2-يونيو 2013-ص17.

23- مصطفى الشهابي -المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث-ص141-142- نقلا عن المرجع نفسه-ص7.

24- عبد الرحمن الحاج صالح-الذخيرة اللغوية العربية- اللسان العربي-ج27-1986-ص46-47.

25- المرجع نفسه- ص48.

26- انظر المرجع نفسه- ص47.

27- يستعمل ابن سينا في رسالته(أسباب حدوث الحروف) كثيرا مصطلح: (صفاق) مضافا إلى الشجر أو المنخر وأحيانا إلى: "سطح الشجر" بحسب الروايات المختلفة، وقد أشار المحققان محمد حسان الطيان ويحي مير علم إلى أنهما اعتمدا ثلاث روايات، جاءت في تسع نسخ، ست منها في الرواية الأولى واثنتان في الرواية الثانية وواحد ممتزجة بين الروايتين، ويمكن النظر في الرسالة كما في الصفحة 130 حيث ذكر المؤلف مصطلح: صفاق المنخر، وفي الهامش ذكر المحققان أنه

في رواية أخرى استعمل مصطلح: صفاق الشجر. انظر: ابن سينا، الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله–رسالة أسباب حدوث الحروف–تحـ: محمد حسان الطيان، يحي مير علم– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق– دط، دتا.

28– عبد الرحمن الحاج صالح– الذخير اللغوية العربية–اللسان العربي–ج27–ص51.

29– انظر: يوسف عبد الله الجوارنة– أزمة توحيد المصطلحات– ص22–23.

30– فريد حيدر–توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي–ص14– نقلا عن: المرجع نفسه– ص23.

31– مصطفى الشهابي– المصطلحات العلمية في اللغة العربية– ص209–نقلا عن: المرجع نفسه.

32– يوسف عبد الله الجوارنة– أزمة توحيد المصطلحات – ص23.

33– علي القاسمي– المصطلح العلمي الموحد ومكانته – مجلة اللسان العربي–ع27–ص83.

34– المقصود باللغات العلمية هنا اللغات العلمية المتخصصة، أي لغة العلوم، فكل علم له لغة خاصة انطلاقا من مصطلحاته.

35– القاسمي–المصطلح العلمي الموحد ومكانته – ص84.

36– شوقي ضيف–في التراث والشعر واللغة – ص64.

37– انظر: أحمد مختار عمر– دراسة الصوت اللغوي–عالم الكتب–القاهرة–ط1405هـ– 1985م– ص47، 135، 139...

38– انظر: جورج مونان –مفاتيح الألسنية– تر: الطيب البكوش–منشورات سعيدان–الجمهورية التونسية –1994–ص157.

39– انظر: جان كانتينو–دروس في علم أصوات العربية–تر: صالح القرمادي–دط، دتا– ص214.

40– انظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات –مكتب تنسيق التعريب–تونس–1989– ص106.

41– انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث–نخبة من العلماء–مكتبة لبنان–ط1 –1983– ص67.

42- انظر: يوسف عبد الله الجوارنة- أزمة توحيد المصطلحات - ص12.

43- لم يستعمله مصطلحًا مستقلا إنما استعمله بهذا الشكل: المورفوفونيم.

44- انظر: برجشتراسر- التطور النحوي للغة العربية-محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية- تصحيح وتقديم: رمضان عبد التواب -مكتبة الخانجي-القاهرة-ط4 1423هـ-2003م-ص7.

45- انظر مثلا كتابه: الألسنية، علم اللغة الحديث-المبادئ والأعلام- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت-ط[1] -1400هـ/1980م.

46- انظر: محمود فهمي حجازي-اللغة العربية في القرن الواحد والعشرين-مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-مج73-ج3-1419هـ/1998م-ص453.

47- للاطلاع أكثر على هذه المشروع الضخم يرجع إلى كتاب الدكتور الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية -ج1- ص395.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن سينا، الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله-رسالة أسباب حدوث الحروف- تحـ: حسان الطيان، يحي مير علم-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-دط، دتا.

2- برجشتراسر-التطور النحوي للغة العربية-تقديم وتصحيح: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي-القاهرة-ط4 1423هـ-2003م.

3- الحاج صالح، عبد الرحمن:

- بحوث ودراسات في علوم اللسان- موفم للنشر-الجزائر-ط2007.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية-موفم للنشر- الجزائر-ط2007-ج1.

4- الفارابي، أبو نصر- كتاب الحروف-تحـ : محسن مهدي- دار المشرق -بيروت- ط1970.

5- خليل، حلمي -المولد في العربية، دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام- دار النهضة العربية- بيروت-ط[2]- 1405هـ/1985م

6- زكريا، ميشال- الألسنية، علم اللغة الحديث-المبادئ والأعلام-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت-ط[1] -1400هـ/1980م.

7- ضيف شوقي- في التراث والشعر واللغة-دار المعارف-مصر-دط، دتا.

8- علوي اسماعيل، وليد أحمد العناتي- أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات -دار الأمان-الرباط-ط1 -1430هـ،2009م.

9- عمر، أحمد مختار-دراسة الصوت اللغوي- عالم الكتب- القاهرة- ط1405هـ-1985م.

10- كانتينو، جان- دروس في علم أصوات العربية-تر: صالح القرمادي-دط، دتا.

11- مونان، جورج -مفاتيح الألسنية- تر: الطيب البكوش-منشورات سعيدان-الجمهورية التونسية-1994.

12- مكتب تنسيق التعريب-المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات-مكتب تنسيق التعريب-تونس-1989.

13- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث- مكتبة لبنان-ط1 -1983.

الدوريات:

1- مجلة العلوم الإسلامية للبحوث الإنسانية -مج21 -ع2-2013م.

2- مجلة اللسان العربي-مكتب تنسيق التعريب- مج7-ج2-1970م/1389هـ، و:ع27-1986.

3- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-مج73-ج3-1419هـ/1998م.

LA NORMALISATION TERMINOLOGIQUE EN ALGERIE

Dr.Saliha BENAISSA
Institut de Traduction

الملخص:

إن توحيد المصطلحات هو الشغل الوحيد لبعض هيئات التقييس المحلية والدولية عبر العالم، ولما رأينا ما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في ميدان المصطلحية ارتأينا أن ندرس جانبا منه وهو تقييس المصطلحات وتوحيدها في الجزائر.

كان التساؤل الأول الذي عكفنا على الإجابة عليه هو مسألة وجود التقييس في الجزائر، ولما ظهر لنا من خلال النصوص القانونية وجود التقييس ووجود القوانين لتنظيمه، انتقلنا إلى التساؤل الثاني المتمثل في مسألة وجود توحيد للمصطلحات وتقييسها في غياب أخصائيين في ميدان المصطلحية، وقد أثبت البحث أنه وإن وجدت بعض النصوص أو بالأحرى المواصفات التي تساهم في تقييس المصطلحات وتوحيدها إلا أن مسألة تطبيقها تبقى مطروحة في الجزائر.

La traduction spécialisée ou la traduction de textes spécialisés envahit le marché de la traduction, confrontant le traducteur à des termes spécialisés et à des néologismes auxquels il doit trouver des équivalents. Et pour mener à bien sa tâche, le traducteur a recours à des ressources terminologiques, suivant les domaines de spécialité élaborées par des institutions ou des personnes qui peuvent être des spécialistes, des terminologues et parfois même des traducteurs. Mais entre glossaires, lexiques, dictionnaires, … et entre des terminologies unilingues, bilingues et plurilingues, la tâche du traducteur n'est que plus compliquée surtout lorsqu'à deux ou plusieurs termes dans la langue de départ, correspond un seul terme dans la langue d'arrivée comme cela est souvent le cas pour la langue arabe. Ces ressources terminologiques spécialisées, sources inestimables et indispensables

pour le traducteur peuvent néanmoins être inutiles, du fait qu'elles peuvent être dépassées vu la vitesse à laquelle avancent le monde et la science.

Quel que soit le support (papier ou électronique), quelles que soient les combinaisons et quels que soient les auteurs, ce ne sont pas les terminologies qui manquent, mais existe-t-il une coordination entre les auteurs ? et plus encore existe-t-il une normalisation concernant la terminologie en Algérie ? Si cette normalisation existe, se fait-elle au niveau national ou international ? Ce sont là des questions auxquelles nous tenterons de répondre dans le présent article.

Pour définir la normalisation, CABRE CASTELLVI (2000 : 40) indique que le terme en question est utilisé pour faire référence à deux concepts différents:

a) El proceso de convertir o convertirse en norma, entendida como patrón, estándar o forma de referencia;

b) el proceso de convertir o convertirse en normal, es decir, en usual o habitual.

De leur côté, PINTOR et GARCÍA (GONZALO GARCÍA, 2004: 292) définissent la normalisation comme étant "la actividad colectiva encaminada a establecer soluciones a situaciones repetitivas mediante la elaboración, difusión y aplicación de las *normas*."

Et comme nous nous intéressons à la normalisation en Algérie, il convient d'indiquer qu'il existe deux lois la concernant où le terme « normalisation » est défini comme suit :

Pour définir le terme « normalisation », la loi n° 89-23 du 19 décembre 1989 relative à la normalisation (JO n° 54 du 20 décembre 1989, page 1226) stipule, dans son article 2, ce qui suit :

Art. 2. – Au sens de la présente loi on entend par :

1) Normalisation : l'activité propre à établir, face à des problèmes réels ou potentiels, des dispositions destinées à un usage commun et répété, visant à l'obtention du degré optimal d'ordre dans un contexte donné ;

Le même terme est défini de nouveau, mais de manière plus détaillée, dans la loi n° 04-04 du 23 juin 2004 relative à la normalisation (JO N° 41 du 27 juin 2004, page 12), de la manière suivante:

Art. 2. — Au sens de la présente loi on entend par :

1- **La normalisation**

L'activité propre à établir, face à des problèmes réels ou potentiels des dispositions destinées à un usage commun et répété, dans la confrontation des problèmes réels visant à l'obtention du degré optimal d'ordre dans un contexte donné. Elle fournit des documents de référence comportant des solutions à des problèmes techniques et commerciaux concernant les produits, biens et services qui se posent de façon répétée dans les relations entre les partenaires économiques scientifiques, techniques et sociaux.

Si à aucun moment il n'est question de terminologie dans la loi n° 89-23, terme qui n'y est pas évoqué, ce dernier est mentionné dans l'article 2 de la loi n° 04-04 et plus précisément dans la définition du règlement technique rédigée de la manière suivante :

7 - **Règlement technique**

Document, pris par voie réglementaire, qui énonce les caractéristiques d'un produit ou les procédés et méthodes de production s'y rapportant, y compris la réglementation qui s'y applique dont le respect est obligatoire. Il peut aussi traiter en partie ou en totalité de terminologie, de symboles, de prescriptions en matière d'emballage, de marquage ou d'étiquetage, pour un produit, un procédé ou une méthode de production donnés.

On peut conclure de ces définitions, que la normalisation se résume à établir des normes (documents de référence selon la loi n° 04-04 susmentionnée) et à veiller à leur application ; et c'est dans ce sens que nous considérerons la normalisation dans ce qui suivra.

Il faut savoir que la politique linguistique (arabisation) adoptée par l'Algérie après l'indépendance et le fait que l'élaboration de terminologies ne soit pas seulement une affaire d'institutions mais également d'individus (spécialistes, traducteurs, etc.) font de la normalisation une question aussi urgente que nécessaire, mais ce ne sont pas les seules raisons d'être de la normalisation, il y a également des questions d'ordre purement pratique telles que l'existence d'un seul équivalent en langue arabe pour deux ou plusieurs termes en langue étrangère, comme par exemple le terme « صلاحيات » utilisé comme équivalent pour les termes « attributions », « compétences » et « prérogatives » (BENNADJI, 2012 : 257-259) et le terme « مؤسسة » équivalent des termes « institution », « entreprise » ou

« établissement » (BENNADJI, 2012 : 265) ou encore le terme « مواطن » équivalent arabe des termes « citoyen » et « administré » (BENNADJI, 2012 : 266)[1]. Une autre question d'ordre pratique serait l'existence d'équivalents faux comme l'expression «القاضي الأول للبلاد » utilisée comme équivalent pour l'expression « le premier magistrat du pays » (BENNADJI, 2012 : 267) ; il s'agit d'une expression utilisée de manière récurrente par les médias de telle manière qu'elle finit par devenir le seul équivalent à l'expression en langue française, alors qu'il existe une différence entre « le premier magistrat du pays » et « le premier juge du pays » cette dernière expression étant la traduction de l'expression arabe.

Même si les institutions et les personnes peuvent élaborer des terminologies, il convient de rappeler que la normalisation n'est pas une affaire de personnes mais d'institutions créées en vertu de textes juridiques.

La première institution à voir le jour en Algérie est le centre national de traduction et de terminologie arabe (C.N.T.T.A.) qui, dans un souci de consolider la politique d'arabisation de l'enseignement supérieur et de la recherche, est créé en vertu d'un arrêté du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, le 17 avril 1980 (JO N° 22 du 27 mai 1980, page 641). Dans l'article 2 dudit arrêté, il est stipulé que le centre en question est investi de 15 missions au total dont une seulement concerne la normalisation terminologique à savoir :

- étudier et élaborer une terminologie appropriée et normalisée pour chaque discipline et spécialité en collaboration avec les institutions nationales et étrangères œuvrant pour le même objectif.

En vertu de l'arrêté du 02 novembre 1982 du Ministre de l'enseignement et de la recherche scientifique (JO N° 3 du 18 janvier 1983, page 113), le centre national de traduction et de terminologie arabe (C.N.T.T.A.) est dissous et le « centre de recherche sur le langage et la terminologie linguistique » est créé. Ce dernier est investi de seulement 8 missions dont une en rapport avec la terminologie mais pas avec la normalisation, il s'agit de la mission suivante:

- […] contribuer à la mise au point de la terminologie arabe scientifique et technique, des vocabulaires et structures linguistiques fondamentaux et fonctionnels.

De même que le C.N.T.T.A, le centre de recherche sur le langage et la terminologie linguistique œuvre également sur le plan international comme indiqué dans la dernière mission stipulée à l'article 2 de l'arrêté du 02 novembre 1982 :

- […] participer à des activités scientifiques internationales en liaison avec les objectifs du centre.

Néanmoins il y a lieu de signaler, en ce qui concerne la mission au niveau international, suivant "قدور" (2006 : 7 [ma traduction]) « l'absence d'efficacité des autorités de coordination arabe comme le bureau de coordination de l'arabisation et les académies de la langue arabe », sans oublier qu'entre le Moyen Orient et le Maghreb, il existe des termes arabes différents utilisés pour désigner un seul terme comme par exemple les termes « وطني » et « قومي » pour désigner le terme « national ». Ce qui mène à douter de l'existence future de normalisation, d'unification ou de coordination entre les pays arabes.

Il existe selon BENNADJI (2012 : 254-255), d'autres institutions qui interviennent en matière d'unification de la terminologie juridique telles que le bureau de la cour suprême qui, en vertu de l'article 28-8° de la loi n° 89-22 du 12 décembre 1989, est chargé de « veiller à l'unification de la terminologie juridique usitée par les chambres », et le bureau du conseil d'Etat qui, en vertu de l'article 28 de son règlement intérieur du 26 mai 2002, « veille à l'unification de la terminologie juridique utilisée par les chambres » ainsi que le conseil constitutionnel qui a rappelé au législateur, à travers l'avis n° 06/A.L.O :CC 99 du 19 mai 1998, « le principe de l'unité du vocabulaire en exigeant de lui la reproduction fidèle des termes consacrés par la constitution ».

La normalisation en Algérie ne date pas d'hier ; l'intérêt qui lui est porté est tel qu'il a été institué une journée nationale de normalisation en vertu de l'arrêté du ministre de l'industrie et de la restructuration du 24 juillet 1996 (JO N° 34 du 27 mai 1997, page 32), sans oublier que le premier texte traitant de la normalisation date de l'an 1963, il s'agit de l'arrêté interministériel du 11 mars 1963, fixant les règles applicables à la normalisation de l'alfa brut à sa sortie d'Algérie (JO

N° 14 du 19 mars 1963, page 276). Il faut dire que les textes de loi concernant la normalisation sont nombreux, mais nous nous contenterons d'évoquer ceux qui nous intéressent ici, c'est-à-dire ceux qui traitent de la normalisation telle que définie précédemment ainsi que de son organisation et son fonctionnement, sans omettre de mentionner ceux qui traitent de la terminologie et de la normalisation terminologique.

La normalisation est régie en Algérie par deux lois :

- Loi n° 89-23 du 19 décembre 1989 relative à la normalisation (JO N° 54 du 20 décembre 1989, page 1226) ;
- Loi n° 04-04 du 23 juin 2004 relative à la normalisation (JO N° 41 du 27 juin 2004, page 12).

L'organisation et le fonctionnement de la normalisation sont régis quant à eux par plusieurs textes parmi lesquels il y a lieu de mentionner les suivants:

- Ordonnance n° 73-62 du 21 novembre 1973 portant création de l'institut algérien de normalisation et de propriété industrielle (I.N.A.P.I.) (JO N° 95 du 27 novembre 1973, page 1086) ;
- Décret exécutif n° 90-132 du 15 mai 1990 relatif à l'organisation et au fonctionnement de la normalisation (JO N° 20 du 16 mai 1990, page 577) ;
- Arrêté du 03 novembre 1990 relatif à l'organisation et au fonctionnement des comités techniques (JO N° 54 du 12 décembre 1990, page 1478) ;
- Arrêté du 03 novembre 1990 relatif à l'élaboration des normes (JO N° 54 du 12 décembre 1990, page 1480) ;
- Arrêté du 02 novembre 1992 portant création des comités techniques chargés des travaux de normalisation (JO N° 23 du 18 avril 1993, page 10) ;
- Décret exécutif n° 98-69 du 21 février 1998 portant création et statut de l'institut algérien de la normalisation (IANOR) (JO N° 11 du 01 mars 1998, page 20) ;
- Décret exécutif n° 2000-110 du 10 mai 2000 modifiant et complétant le décret exécutif n° 90-132 du 15 mai 1990 relatif à l'organisation et au fonctionnement de la normalisation (JO N° 28 du 14 mai 2000, page 12) ;

- Arrêté du 23 avril 2000 modifiant et complétant l'arrêté du 2 novembre 1992 portant création des comités techniques chargés des travaux de normalisation (JO N° 55 du 06 septembre 2000, page 15) ;
- Arrêté du 28 mars 2001 fixant la composition du Conseil national de la normalisation (JO N° 28 du 16 mai 2001, page 15) ;
- Décret exécutif n° 05-464 du 06 décembre 2005 relatif à l'organisation et au fonctionnement de la normalisation (JO N° 80 du 11 décembre 2005, page 3) ;
- Décision du 18 juillet 2007 portant création de comités techniques nationaux chargés des travaux de normalisation (JO N° 53 du 02 septembre 2007, page 20) ;
- Arrêté du 20 mai 2008 fixant les conditions d'agrément des organismes à activités normatives (JO N° 31 du 15 juin 2008, page 23) ;
- Décret exécutif n° 11-20 du 25 janvier 2011 modifiant et complétant le décret exécutif n° 98-69 du 21 février 1998 portant création et statut de l'institut algérien de la normalisation (JO N° 6 du 30 janvier 2011, page 4).

Outre les textes concernant le fonctionnement et l'organisation de la normalisation et des comités techniques, ceux concernant l'élaboration des normes et ceux relatifs aux conditions d'agrément des organismes à activités normatives, il apparaît, à partir des textes précédents, que la première institution chargée de la normalisation c'est-à-dire l'institut algérien de normalisation et de propriété industrielle (INAPI) est créé en 1973 en vertu de l'ordonnance n° 73-62, mais cette institution qui s'occupe de la normalisation et de la propriété industrielle est remplacée en 1998 par deux institutions : une pour la propriété industrielle et une pour la normalisation ; il s'agit de l'institut national algérien de propriété industrielle créé en vertu du décret exécutif n° 98-68 du 21 février 1998 portant création et statut de l'institut national algérien de propriété industrielle (INAPI) (JO n° 11 du 01 mars 1998, page 16) et l'institut algérien de la normalisation (IANOR) créé en vertu du décret n° 98-69 susmentionné.

Des 13 textes susmentionnés traitant de l'organisation et du fonctionnement de la normalisation, la terminologie n'est mentionnée que dans quatre seulement : le décret exécutif n° 90-132, l'arrêté du

02 novembre 1992, l'arrêté du 23 avril 2000 modifiant et complétant l'arrêté du 2 novembre 1992 et la décision du 18 juillet 2007.

Pour le décret n° 90-132, la terminologie apparaît dans l'article 1er qui stipule que « Les normes algériennes prévues au titre II de la loi n° 89-23 du 19 décembre 1989 susvisée portent notamment sur : […] c) la terminologie, la représentation symbolique, […]. »

Pour l'arrêté du 02 novembre 1992, l'article 1er stipule : « Il est créé conformément à l'article 10 du décret n° 90-132 du 15 mai 1990 relatif à l'organisation et au fonctionnement de la normalisation susvisé, quarante-sept (47) comités techniques chargés des travaux de normalisation des branches d'activités définies ci-après: […] » ; mais en examinant les 47 comités en question, il apparaît que la terminologie n'est présente que dans les domaines d'activités de 8 comités techniques et seulement dans le sens de liste de termes, c'est-à-dire qu'elle est considérée seulement comme « un medio para llevar a cabo otras actividades de carácter lingüístico : la traducción, la interpretación, la supervisión y edición o la redacción de textos especializados » (CABRE CASTELLVI, 2004: 92). En analysant les domaines d'activités des comités techniques tels que mentionnés dans l'arrêté du 23 avril 2000[2], la terminologie n'apparaît que dans 13 d'entre eux, et la décision du 18 juillet 2007 rajoute encore 1 comité technique dans les domaines d'activités duquel apparaît la terminologie, ce qui nous ramène à 14 comités techniques au total ayant pour domaine d'activité entre autres, la terminologie qui n'est considérée que comme liste de termes du domaine en question.

En réalité, l'institut algérien de la normalisation (IANOR) n'est pas la seule institution chargée de la normalisation, il fait partie des organes de normalisation mentionnés dans le décret exécutif n° 05-464 cité ci-dessus et dont l'article 2 stipule :

«Art. 2 : Constituent des organes de normalisation :

- le conseil national de la normalisation ;
- l'institut algérien de normalisation ;
- les comités techniques nationaux ;
- les organismes à activités normatives ;
- les ministères dans leurs activités d'élaboration de règlements techniques.

A l'article 4 de ce même décret exécutif (05-464), il est indiqué que le conseil national de normalisation est présidé par le ministre chargé

de la normalisation ou son représentant et est composé des représentants de 21 ministres, d'un représentant des associations de protection des consommateurs, d'un représentant des associations de protection de l'environnement, d'un représentant de la chambre nationale de l'agriculture, d'un représentant de la chambre algérienne du commerce et de l'industrie et de 4 représentants d'associations patronales, mais il n'apparaît à aucun moment un représentant d'une institution se chargeant des langues ou de la terminologie en vue de la normalisation terminologique, puisqu'il est également question de terminologie.

En vertu du décret exécutif n° 05-464 (JO N° 80 du 11 décembre 2005, page 3), les organes de normalisation œuvrent tous sur le plan national, mais seuls l'IANOR et les comités techniques sont habilités pour œuvrer également sur le plan régional ou international. Mais si dans ce sens, les comités techniques sont chargés, en vertu de l'article 10 dudit décret exécutif, de « participer aux travaux de normalisation internationale et régionale », l'une des missions de l'IANOR, en vertu de l'article 7 du même décret exécutif, consiste à « assurer la représentation de l'Algérie au sein des organismes internationaux et régionaux de normalisation auxquels elle est partie » et par conséquent c'est l'IANOR qui représente l'Algérie au sein de l'Organisation Internationale de Normalisation (ISO). C'est d'ailleurs par le biais de l'IANOR que l'Algérie est membre (observateur ou participant) dans 66 comités techniques et 3 PDC, au niveau de l'organisation internationale de la normalisation[3], mais il y a lieu d'indiquer que l'Algérie n'est pas membre du Comité Technique 37 (TC 37 : Terminologie et autres ressources langagières et ressources de contenu) ce qui n'a pas empêché l'IANOR d'adopter certaines normes ISO dont quatre en relation avec la terminologie, à savoir [4] :

- ISO 22128:2008 : Produits et services en terminologie – Aperçu et orientation.
- ISO 29383:2010 : Politiques terminologiques – Elaboration et mise en œuvre.
- ISO 25639-1:2008 : Terminologie du secteur des foires, salons et congrès ou manifestations commerciales – Partie 1 : Vocabulaire.
- ISO 25639-2 :2008 : Terminologie du secteur des foires, salons et congrès ou manifestations commerciales – Partie 2 : Méthode de comptage à des fins statistiques.

En plus des normes ISO susmentionnées, il y a d'autres normes adoptées par l'IANOR en relation avec la terminologie, il s'agit des normes suivantes [5]:

- NF X50-750:1996 : Formation professionnelle – Terminologie. Haut du formulaire.
- FD X50-751 :1996 : Formation professionnelle – Terminologie : fascicule explicatif.
- NA 5484 : Portes et fenêtres – Terminologie.
- NA 17256 : Exécution des terrassements – Terminologie.
- NA ISO 6813 NA1263 : Véhicules routiers – Classification des collisions – Terminologie.

Nous avions indiqué précédemment que les comités techniques algériens ayant pour domaine d'activité, entre autres, la terminologie en vertu des textes juridiques relatifs aux comités techniques mentionnés ci-dessus, sont au nombre de 14. Et comme nous abordons la question de la normalisation terminologique sur le plan international, il serait utile de procéder à une comparaison entre les comités techniques algériens et le comité technique 37 (TC 37) de l'organisation internationale de normalisation (ISO). Mais pour réaliser cette comparaison certaines données concernant le « TC 37 »[6] se révèlent nécessaires, des données que nous récapitulons dans le tableau suivant :

<table>
<tr><td rowspan="6">ISO/TC 37

Terminologie et autres ressources langagières et ressources de contenu</td><td rowspan="4">ISO/TC 37/SC 1
Principes et méthodes.</td><td>ISO/TC 37/SC 1/WG 2
Harmonisation de la terminologie</td></tr>
<tr><td>ISO/TC 37/SC 1/WG 3
Principes, méthodes et vocabulaire</td></tr>
<tr><td>ISO/TC 37/SC 1/WG 4
Socioterminologie</td></tr>
<tr><td>ISO/TC 37/SC 1/WG 5
Modélisation des concepts dans le travail terminologique</td></tr>
<tr><td rowspan="2">ISO/TC 37/SC 2
Méthodes de travail terminographiques et lexicographiques.</td><td>ISO/TC 37/SC 2/WG 1
Codage de noms de langues</td></tr>
<tr><td>ISO/TC 37/SC 2/WG 2
Terminographie</td></tr>
</table>

		ISO/TC 37/SC 2/WG 3 Lexicographie
		ISO/TC 37/SC 2/WG 5 Exigences et modèles de certification pour la gestion de la diversité culturelle
		ISO/TC 37/SC 2/WG 6 Processus de traduction et d'interprétation
		ISO/TC 37/SC 2/JWG 7 GT mixte ISO/TC 37/SC 2 - ISO/TC 46/SC 4: Révision de l'ISO 639
	ISO/TC 37/SC 3 Systèmes de gestion de la terminologie, de la connaissance et du contenu.	**ISO/TC 37/SC 3/WG 1** Catégories de données
		ISO/TC 37/SC 3/WG 3 Échanges de données
		ISO/TC 37/SC 3/WG 4 Gestion des bases de données
	ISO/TC 37/SC 4 Gestion des ressources linguistiques.	**ISO/TC 37/SC 4/WG 1** Mécanismes et descripteurs de base pour les ressources linguistiques
		ISO/TC 37/SC 4/WG 2 Annotation sémantique
		ISO/TC 37/SC 4/WG 3 Représentation de données multilingues
		ISO/TC 37/SC 4/WG 4 Ressources lexicales
		ISO/TC 37/SC 4/WG 5 Gestion des flux de données linguistiques
		ISO/TC 37/SC 4/WG 6 Annotation linguistique
	ISO/TC 37/SC 5 Traduction,	**ISO/TC 37/SC 5/TCG** Groupe de coordination

	interprétation et technologies apparentées.	terminologique
		ISO/TC 37/SC 5/WG 1 Traduction
		ISO/TC 37/SC 5/WG 2 Interprétation
		ISO/TC 37/SC 5/WG 3 Installations et équipements pour services d'interprétation

Sachant que la terminologie dans les domaines d'activités des 14 comités techniques algériens cités précédemment est considérée comme résultat seulement c'est-à-dire comme liste de termes et après analyse des intitulés des sous-comités et des groupes de travail composant le TC 37, il apparaît que ces derniers ne traitent pas de la terminologie seulement comme liste de termes mais également comme discipline, puisqu'ils s'occupent de plusieurs aspects de la terminologie tels que son harmonisation et sa coordination, ses systèmes de gestion, ainsi que de questions en relation avec la terminologie à savoir, la traduction, l'interprétation, les méthodes de travail terminographiques et lexicographiques, etc.

Les organes de normalisation algériens s'intéressent à la normalisation en général, mais aucun d'eux ne s'intéresse à la normalisation terminologique précisément, et au vu des stratégies de spécialisation qui touchent de nous jours tous les domaines, il est important de mettre en place un organe qui s'occuperait de la normalisation terminologique en considérant la terminologie comme discipline et science interdisciplinaire et en faisant la différence entre la terminologie et la terminographie. Et comme le cadre juridique existe et le permet, ledit organe pourrait être un comité technique ou un organisme à vocation normative et une fois le type d'organe choisi il faudrait nécessairement en déterminer les tâches et les missions ainsi que les postes à pourvoir dans l'organe en question.

Pour déterminer les postes à pourvoir dans l'organe à créer, il ne faut pas perdre de vue que celui-ci se consacrera à la normalisation terminologique et par conséquent nous sommes en présence de deux activités différentes : la normalisation qui nécessitera des

normalisateurs et la terminologie qui nécessitera ses propres professionnels qui se divisent en deux groupes : les professionnels de la terminologie (terminologues, lexicographes, néologues, etc.) et les professionnels qui nécessitent la terminologie (spécialistes traducteurs, etc.). Il faudra également prévoir des chercheurs car « el investigador es usuario de los términos y creador de los mismos conjuntamente, por lo que debe conocer los métodos y técnicas de esta rama del saber y, conjuntamente con el terminólogo, hace progresar el lenguaje de su especialidad." (LÓPEZ YEPES, 2000: 50).

Pourquoi le traducteur doit-il faire partie du personnel de l'organe puisque "[…] la traducción necesita la terminología, pero no al revés ni siquiera en el caso de la terminología plurilingüe" (CABRÉ CASTELLVI, 2004: 101)? La réponse paraît simple: « La terminología es la base de la comunicación entre los especialistas, y el traductor especializado, actuando de mediador, se convierte de hecho en una especie de especialista, y debe actuar como tal en la selección de los términos" (CABRÉ CASTELLVI, 2004: 100). Il existe néanmoins une autre réponse tout aussi simple: "Los glosarios elaborados por terminógrafos no suelen satisfacer las necesidades de los traductores, porque no parten del análisis de las necesidades reales que plantea la traducción. Por ello, clamamos para que el colectivo de la profesión traductora entre con mayor profusión en la elaboración de recursos terminológicos que respondan más coherente y adecuadamente a las necesidades reales de la traducción." (CABRÉ CASTELLVI, 2004: 125), et également parce que "vouée à la communication et à l'expression, la terminologie doit être axée sur les besoins de l'usager. Ce sont eux qui doivent déterminer dans une large mesure son champ d'action et ses méthodes de travail. » (DUBUC 2002 : 3)

Créer l'organe de normalisation terminologique en choisissant son type et en déterminant les professionnels devant faire partie de son personnel n'est qu'une partie de la tâche, il faut également définir ses missions et, pour un organe nouveau, il faut s'attendre à une liste plutôt longue qui ne sera pas définitive puisqu'il faudra tenter d'être

constamment à jour avec les nouvelles recherches et études aussi bien nationales qu'internationales.

Les tâches de l'organe de normalisation terminologique qui verseront évidemment sur la langue arabe devront se réaliser sur deux axes qui convergent : la normalisation et la terminologie. Et bien qu'il soit difficile de dissocier les deux axes puisque, selon CABRE CASTELLVI (2004 : 113) « La práctica terminológica da lugar a aplicaciones varias: elaboración de glosarios, resolución de cuestiones terminológicas, normalización de términos, resolución de situaciones neológicas, etc.» une opinion partagée par DUBUC (2002: 4) pour qui « La terminologie apparaît donc comme une discipline qui permet de repérer systématiquement, d'analyser et, au besoin, de créer et de normaliser le vocabulaire pour une technique donnée, dans une situation concrète de fonctionnement, de façon à répondre aux besoins d'expression de l'usager », nous tenterons quand même de dissocier les deux axes pour mieux cerner les tâches.

En ce qui concerne la terminologie, il faudra prévoir deux volets : un pour la terminologie comme liste de termes et un pour la terminologie comme science interdisciplinaire. Pour le premier volet il convient de prévoir comme tâches principales, d'élaborer des terminologies qui seront mises à jour périodiquement, en évitant les contradictions et les doublons et en remplaçant les emprunts.

Pour le deuxième volet, c'est-à-dire la terminologie comme science interdisciplinaire, les tâches de l'organe auront trait, entre autres, aux méthodes d'élaboration des terminologies, à la gestion de la terminologie et à la résolution des problèmes terminologiques et questions relatives aux néologismes, en prenant en considération pour ces derniers (les néologismes) le fait que la recherche avance très vite de nos jours et les nouvelles réalités techniques et spécialisées sont tellement nombreuses, à tel point que la terminologie paraît parfois incapable de suivre, raison pour laquelle l'une des principales tâches de l'organe devrait être l'attestation et la création, si nécessaire, des néologismes

La création des néologismes est une question à ne pas prendre à la légère: elle devra faire l'objet de discussions entre différents

spécialistes et le résultat devra être communiqué et diffusé pour éviter que les non-spécialistes s'adonnent à la création de néologismes par l'emprunt ou le calque et éviter surtout que les journalistes prennent en charge cette tâche, dans l'exercice de leur travail, sans prendre en considération le tort qu'ils font à la langue arabe. La création des néologismes en langue arabe ne devrait pas non plus être une question nationale: elle devrait faire l'objet de coordination entre les institutions arabes spécialisées en terminologie et en normalisation.

En ce qui concerne le deuxième axe, c'est-à-dire la normalisation la tâche principale serait l'élaboration des normes ; la norme sera évidemment entendue dans le sens qui lui est consacré suivant la loi n° 04-04 du 23 juin 2004 relative à la normalisation (JO N° 41 du 27 juin 2004, page 12) qui stipule dans son article 2 :

Art. 2.- Au sens de la présente loi on entend par :

[…]

3. **Norme**.

Document sans force obligatoire approuvé par un organisme de normalisation reconnu, qui fournit, pour des usages communs et répétés, des règles, des lignes directrices ou des caractéristiques comprenant des prescriptions en matière d'emballage, de marquage ou d'étiquetage, pour des produits ou des procédés et des méthodes de production donnés.

Le mot produit qui apparaît dans la définition de la norme étant défini dans le même article de la même loi comme suit :

11- Produit :

Tout matériau, substance, composant, équipement, système procédure, fonction ou méthode.

La normalisation concernera la terminologie dans ses deux volets. Les tâches de normalisation verseront sur la terminologie comme science interdisciplinaire et sur l'élaboration de terminologies normalisées suivant les spécialités et peut-être même à la demande d'institutions publiques ou privées qui le nécessitent. Il faudra dans ce sens prévoir d'unifier les appellations des ressources terminologiques car si cela pose problème en langue française par exemple où les termes vocabulaire, lexique, glossaire, … sont souvent confondus, le

cas se présente également en langue arabe où les termes « قاموس » et « معجم » sont utilisés sans distinction.

En ce qui concerne la terminologie, l'organisme pourrait ou mieux devrait travailler avec des collaborateurs qui lui seront d'une aide précieuse, comme les groupes de recherche et laboratoires de recherche universitaires travaillant sur la terminologie , ou des institutions nationales spécialisées, des instituts, écoles et universités. Tous ces collaborateurs pourront soumettre à l'organe de normalisation terminologique des terminologies spécialisées en vue de leur normalisation puis publication et pour ce qui a trait à la normalisation, l'organe en question pourra travailler avec le reste des organes de normalisation que nous avons cités précédemment.

Un autre collaborateur (le centre national du livre) pourrait être également d'une grande aide pour l'organe de normalisation terminologique, dans le cadre de l'une de ses missions définies en vertu du décret présidentiel n° 09-202 du 27 mai 2009 (JO n° 33 du 31 mai 2009) et plus précisément dans son article 5 :

Art. 5.- Dans le cadre de ses missions, le centre a pour mission de promouvoir et de développer le livre.

A ce titre, il est chargé :

[…]

- d'effectuer des enquêtes et études sur le livre consistant à rassembler, calculer et analyser toutes données économiques, sociales culturelles, statistiques et autres concernant la lecture, l'édition l'impression et la distribution du livre ;

Dans le sens de cet alinéa, le centre pourrait établir des statistiques concernant les ressources terminologiques publiées en Algérie, sur demande de l'organe de normalisation terminologique.

Une fois ces statistiques connues, il sera possible de publier les besoins nationaux en terminologie afin d'orienter les chercheurs en terminologie et les collaborateurs dans leurs recherches et quoi de mieux que la création d'un site internet de l'organe de normalisation terminologique pour publier en plus des besoins, les normes, les terminologies normalisées élaborées, car c'est actuellement le moyen

par excellence pour diffuser en vue de l'application des normes et l'utilisation des terminologies normalisées.

Si les données terminologiques sont consultables par les professionnels parmi les internautes (professeurs, spécialistes linguistes, traducteurs, …) ces derniers seraient en mesure d'accéder au forum pour faire des propositions terminologiques que l'organisme pourra évaluer et considérer afin d'adopter les plus pertinentes. Et en vue de promouvoir la création de terminologies, la création d'un prix par l'organe de normalisation terminologique pourrait être un bon moyen pour encourager les chercheurs à réaliser des travaux dans le domaine de la terminologie, tandis que l'organisation de congrès et colloques internationaux serait un moyen pour permettre l'échange d'expériences et d'informations avec les spécialistes et chercheurs au niveau international.

Il faut savoir que la terminologie comme science interdisciplinaire est une spécialité qui n'existe pas au sein de l'université algérienne. Les modules de terminologie enseignés dans certains cursus sont tout simplement des lexiques (français-arabe). C'est le cas du module de terminologie juridique qui a « pour objectif de permettre aux étudiants d'utiliser de façon fructueuse la documentation en langue étrangère existant notamment à la bibliothèque de l'institut de droit » (Bennadji 2012 :244).

A notre avis, il serait plus judicieux d'inclure dans le cursus de droit, à titre d'exemple uniquement, le module de terminologie comme discipline et non comme lexique et d'établir à cet effet un programme afin d'enseigner aux étudiants comment élaborer des glossaires et des lexiques spécialisés pour qu'ils puissent, aidés de leur savoir en droit, résoudre les problèmes terminologiques en relation avec le domaine juridique et faire part de leurs recherches et réflexions à travers la publication de terminologies sous forme de glossaires, vocabulaires ou autres.

Pour pallier à l'inexistence de terminologues en Algérie, il est indispensable de prévoir un master en terminologie dans les instituts et départements de traduction, sachant que la formation ne devrait pas

verser uniquement sur les outils qui pourraient être dépassés mais sur la théorie et la pratique en même temps.

La normalisation n'est pas une affaire récente en Algérie, il s'agit d'une question ancrée dans la législation algérienne puisque le premier texte la concernant est publié dès 1963, c'est-à-dire au lendemain de l'indépendance de l'Algérie et si la terminologie normalisée existe depuis 1980, en vertu de l'arrêté du 17 avril 1980 (JO N° 22 du 27 mai 1980, page 641), il va sans dire que la normalisation terminologique existe également à partir de cette date.

Les textes et les faits sont là pour attester de l'existence de la normalisation terminologique en Algérie, mais on ne peut en dire autant pour l'application des normes qui même si elles sont adoptées rien ne prouve qu'elles sont appliquées. Qu'elles soient nationales ou internationales, les normes en question devraient faire l'objet d'une large diffusion pour que les institutions et les personnes puissent les appliquer au moment de l'élaboration des terminologies. Et pour veiller à cela, il est nécessaire et même indispensable, dans notre ère de spécialisation, de procéder à la création d'un organe de normalisation terminologique qui prendrait en charge cette tâche délicate longtemps délaissée et qui a engendré confusion et imprécision dans les terminologies utilisées dans différentes spécialités.

Dans le cadre des missions qui lui seront assignées, ledit organe devra œuvrer, sur le plan national, en collaboration avec les spécialistes de la terminologie et les spécialistes qui nécessitent la terminologie, en plus des institutions pouvant lui être utiles, les chercheurs, etc. Il devra veiller, sur le plan international, à travailler en coordination avec les institutions de terminologie et de normalisation terminologique, à travers le monde arabe dans un souci d'uniformité des terminologies.

Il est vrai que la normalisation terminologique existe en Algérie mais il est indispensable de penser à sa gestion ainsi qu'à l'élaboration, la diffusion et même l'adoption d'autant de normes qu'il sera nécessaire et de veiller à leur application, puisqu'elles n'ont pas de raison d'être si elles ne sont pas appliquées.

BIBLIOGRAPHIE

CABRÉ CASTELLVÍ, María Teresa. (2000). « Terminología y Documentación ». En GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCÍA YEBRA (eds.). *Documentación, terminología y traducción* Madrid, Síntesis y Fundación Duques de Soria. 31-43.

CABRÉ CASTELLVÍ, María Teresa. (2004). « La terminología en la traducción especializada ». En GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCIA YEBRA (eds.). *Manual de documentación y terminología para la traducción especializada.* Madrid, Arco Libros. 89-125.

GONZALO GARCÍA, Consuelo (eds.). (2004). «Fuentes de información en línea para la traducción especializada». En GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCIA YEBRA (eds.). *Manual de documentación y terminología para la traducción especializada.* Madrid, Arco Libros. 275-307.

GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCÍA YEBRA (eds.). (2004). *Manual de documentación y terminología para la traducción especializada.* Madrid, Arco Libros.

BENNADJI, Chérif. (2012). « La terminologie juridique, science auxiliaire du droit ? (une expérience algérienne) », communication présentée dans le cadre du colloque international sur le bilinguisme juridique dans les pays du Maghreb. www.univ-alger.dz/univ_ar/images/pdf/3.pdf (consulté le 27/08/2014)

DUBUC, Robert. (2002). *Manuel pratique de terminologie* Brossard (Québec), Linguatech.

LOPEZ YEPES, José. (2000). « Los investigadores como creadores de lenguaje científico. Introducción al estudio terminológico de la *documentación* en España». En GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCIA YEBRA (eds.). *Documentación, terminología y traducción*, Madrid, Síntesis y Fundación Duques de Soria. 45-60.

MARTINEZ DE SOUSA, José. (2004). «La lexicografía especializada del español actual». En GONZALO GARCÍA, Consuelo y Valentín GARCIA YEBRA (eds.). *Manual de documentación y terminología para la traducción especializada.* Madrid, Arco Libros. 173-190.

أحمد قدور، (2006). "اللسانيات والمصطلح"

1 - Cela rappelle le discours de la langue arabe, qui n'est certainement pas pauvre au point de manquer autant de termes, dans le poème de Hafez Ibrahim lorsqu'elle dit :

وسعت كتاب الله لفظـــــا وغاية وما ضقت عن آي به وعظات

فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسمـــــاء لمخترعات

[…]

أرى لرجال الغرب عزا ومنعــة وكم عز أقوام بعز لغات

أتوا أهلهم بالمعجـــــزات تفننا فيا ليتكم تأتون بالكلمات

2 - Pour les domaines d'activité consulter le site de l'IANOR à l'adresse suivante : http://www.ianor.dz/Site_IANOR/Normalisation.php?id=4 (consulté le 08/08/2014)

3 - http://www.iso.org/iso/fr/about/iso_members/iso_member_body.htm?member_id=1499 (consulté le 8/8/2014)

4 - www.ianor.dz/Site_IANOR/Normalisation.php ?id=6 (consulté le 8/8/2014)

5 - www.ianor.dz/Site_IANOR/Normalisation.php ?id=6 (consulté le 8/8/2014)

6- http://www.iso.org/iso/fr/standards_development/technical_committees/other_bodies/iso_technical_committee.htm? commid=48104 (consulté le 8/8/2014)

إشكالات المصطلح المترجم

د. صحرة دحمان

جامعة الجزائر 2

يشْهَد العالم ثورة في التّكنولوجيا والعلوم المختلفة سواء أ كانت الطبية أم اللسانية أم غيرها. وقد ساير هذه الثّورة تطوّرا واضحا في المصطلحات من حيث وضعُها وضبطُها. غير أنّ مسألة مسايرة اللغة العربية لهذا الكم المتسارع من المعارف ومصطلحاتها تظل بطيئة جدا؛ خاصّة على مستوى الاستعمال. وتمثّل قضية المصطلح المترجَم أحد أهم القضايا التي أفرزت إشكالات كبيرة. فالإشكال المصطلحي عميق وخطير لأنّه يتعلّق، كما قال الشّاهد البوشيخي: "**ماضيا بفهم الذات وحاضرا بخطاب الذات ومستقبلا ببناء الذات**"، ذلك أنّ المصطلح ليس مجرّد مقابلات لمفاهيم مستحدَثة، بل له أبعاد ثقافية وحضارية.

لذلك نطمح من خلال هذه المحاولة إلى التّركيز على **إشكالات المصطلح المترجم** في بعض العلوم اللسانية، وأثرها في الخلط الحاصل في المفاهيم، ذلك أنّ نهضة العربية مرهونة باستيعاب كل ما هو جديد ومستحدث لدى الأمم المتطوّرة بالعربية. ويكون من نتائج هذا الاستيعاب وضع مصطلحات عربية، في المجالات العلمية المختلفة، خاضعة للطابع العام للغة العربية وقابلة للشيوع والانتشار.

وسنتناول جملة من القضايا تخص المصطلح، وتتجسّد في أربعة مباحث رئيسة تشتمل على عناصر فرعية بحسب حاجة كلّ مبحث من المعالجة وهي كالآتي:

1. الكلمة والمصطلح
2. المصطلح والتّرجمة
3. إشكالات المصطلح المترجم
4. ضوابط وضع المصطلح العربي

5. بناء الكلمة وبناء المصطح

الخاتمة وتتضمّن جملة من النّتائج والاقتراحات

1. الكلمة والمصطلح: تختلف الكلمة عن المصطلح في عدّة أمور، وتتمثّل فيما يلي:

1.1 مبدأ الاعتباط في الكلمة ومبدأ التّسويغ في المصطلح: من المعلوم أنّ **العلاقة** بين **الدال والمدلول** هي علاقة **اعتباطية** غير مفسّرة (غير طبيعية)؛ وهو ما تناوله دي سوسور متحدّثا عن طبيعة العلامة اللسانية مُحدّدا العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول بأنّها علاقة اعتباطية. ذلك أنه لا توجد علاقة داخلية تربط بين **كلمة** Sœur مثلا وتتالي الأصوات المكوّنة لها s – Ö -r، حيث إنّ هذه الكلمة تقابلها كلمات مختلفة باختلاف اللغات[1] كـــ "أخت" في العربية و"sister" في الانجليزية.

غير أنّ العلاقة التي تربط بين **التّسمية والمصطلح** هي علاقة مسوّغة ومنطقية ومفسّرة قائمة على خصائص معيّنة للشيء المسمّى. **فالتّلفزيون** Télévision سمي بهذه التّسمية لأنّ من خصائصه الإرسال عن بعد. وهو شأن عدد من الكلمات التي يضاف لها لفظ Télé نحو: Téléphone وTélescope وغيرها.

2.1 بين معنى الكلمة ومفهوم المصطلح: من المعلوم أيضا أنّ الكلمة هي نتاج علاقة بين الدال (الأصوات/اللفظ) والمدلول (المعنى)، غير أنّ المصطلح يتسم بميزة أخرى وهو أنّه نتاج لعلاقة بين التّسمية والمفهوم. ولذلك لا يجوز القول **معنى المصطلح** وإنما **مفهوم المصطلح**. ولا يجوز القول **مفهوم الكلمة** وإنما **معنى الكلمة**. ويترتّب على ذلك جملة من الأسس تخص الكلمة والمصطلح [2] نلخّصها في ما يلي:

أ ــ أنّ الكلمة تستخدم لتسمية الأشياء ولها معان مختلفة تختلف باختلاف سياقها اللغوي (contexte) الذي تُستعمَل فيه؛ ذلك أنّ السّياق اللغوي هو الذي يمنح الكلمة معنى محدّدا ومعيّنا. ومثاله كلمتي "**أَخَــذَ**" و"**جــعل**"، فهما كلمتان لهما عدّة معان ناتجة عن اختلاف سياقات استعمالهما، نذكر بعضا منها في الجدول الآتي:

الكلمة	السّياق	المعنى
أخذ [3]	1. **أخذت** الشّيء.	تناولته
	2. **أخذت** عن فلان العلم.	نقلته عنه
	3. **أخذت** على يد فلان.	منعته عمّا يريد فعله
	4. **أخذ** على نفسه.	تعهّد
	5. **أُخِذ** فلان بذنبه.	عوقب به
جعل [4]	1. **جعل** الشّيء يجعله.	وضعه
	2. **جعل** الطّين خزفا.	صيّره
	3. **جعل** البصرة بغداد.	ظنّها
	4. ومنه قوله تعالى "**وجَعَلْنا** من الماء كَلَّ شَيْءٍ حيّ"	خلقنا
	5. **جعلت** زيدا أعلم النّاس.	وصفته بذلك وحكمت به

ب ــ أنّ للكلمة **سياق ثقافي وسياق اجتماعي**[5] وهو المجال أوالإطار الثّقافي أوالاجتماعي الذي ينتمي إليه الكلام، حيث تختلف معاني الكلمات باختلاف هذه المجالات والسّياقات. فالسّياق الاجتماعي والثّقافي يَمنح الكلمات معان خاصّة تتباين وتتعدّد بتباين اللغات وتعدّدها. من ذلك ما يحصل في الأمثال العربية التي تُشْحَنُ بمعانٍ خاصّة لا يمكن إدراكها إلاّ بالرجوع إلى تلك السّياقات الاجتماعية أوالثقافية التي قيلت فيها، من بين هذه الأمثال: "أجْبَن من صافر[6]" و"أجْبَن من عقرب[7]" و"أجْوَع من كلبة حَوْمَل[8]".

لذلك فإنّ تعلّم وتعليم أيّة لغة لا يقتصر على معرفة نحوها وصرفها، وإنّما هو مرهون بالإطّلاع على ثقافة تلك اللغة؛ لأنّ اللغة وعاء لثقافة البيئة التي تنتمي إليها. ذلك أنّ إغفال هذا الجانب يؤدي إلى قصور عدد كبير من الأعمال المُتَرجمة

عن أداء المعاني المقصودة في لغاتها. وهو ما يجعل اللغة "**حقيقة تاريخية** وتاريخيتها من وجهين: خارجي وداخلي، فهي أوّلا ذاكرة الإنسان الجماعية يأتمنها النّاس على تاريخهم فتستجيب حاملة سجلّ حضارة الأمم ... وهي ثانيا كيان متطوّر يحمل طيّ مظانّه تبدّله وانسلاخه، فجوهره الصيرورة بذاتها، ولا تكتمل دراسة اللّغة إلاّ إذا تفاعلت دراسة البنى اللغوية و**العلاقات الاجتماعية** مع الأبعاد التّطورية عبر التّاريخ"[9].

ت ــ للكلمة استعمال حقيقي واستعمال مجازي: إذا كانت الحقيقة هي"استعمالُ اللّفظ **فيمَا وُضِعَ لهُ**، فِي اصطلاحِ التَّخاطُبِ"، وكان المجاز هو "استعمالُ الكلمة "في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إيرادة معناها في ذلك النّوع"[10]، فإنّ جنوح مستعمل اللغة إلى المجاز، بصفة لافتة للنظر خاصة عند الشّعراء والكتّاب، راجع في كثير من الأحيان إلى قصور الكلمة في معناها الحقيقي عن أداء مقاصد معيّنة. فضلا عمّا يمنحه المجاز للكلام من اتّساع ووضوح ودقة. وبذلك فإنّ للكلمة استعمال **حقيقي** واستعمال **مجازي** بحسب حاجة المتكلّم أوالكاتب في التّعبير عن مراده. ومثاله قول أبي تمام:

وما **ماتَ** حتّى **مات** مَضْرِبُ سَيْفِهِ مِن الضَّرْبِ واعْتَلَّتْ عليه القَنا السُّمْرُ

فالشّاعر استعمل كلمة "**مات**" الأولى استعمالا حقيقيا، في حين استعمل "**مات**" الثّانية استعمالا مجازيا لأنّ مضرب السّيف جماد لا يموت. ولكنّه قصد بموت السّيف انكساره وعدم النّفع منه. ودلّ على استعماله المجازي القرينة اللفظية[11] "مضرب السّيف".

ث ــ للمصطلح مفهوم ثابت: إذا كان المصطلح هو: "مفهوم مفرد أوعبارة مركّبة استقر معناها أوبالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقق

بذلك وضوحه الضروري"[12]، فإنّ ذلك يحصل باتّسام المصطلح بخاصيّة مهمة جدّا وهي ثبات مفهومه، حيث لا يتأثر بالسّياق اللغوي الذي يرد فيه، ولا يتأثر بسياق ثقافي أواجتماعي، ولا باستعمال حقيقي أومجازي. وإنّما يتأثّر بعنصر واحد ــ لا غير ــ هو **المجال المعرفي** الذي يُستَخْدَم فيه[13].

فإذا أطلقنا مصطلح التّعدد في المجال اللغوي فهو يعني تواجد أكثر من لغة في المجتمع الواحد. غير أنّه في المجال الشرعي الديني يعني تعدد زوجات الرّجل الواحد. وقد يضاف له اللاحقة "ية" فيصبح "**التّعددية**" وفي هذه الحال يرتبط بالمجال السّياسي، حيث يدل على مذهب ليبرالي يرى أن المجتمع يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعدّدة، لها مصالح مشروعة متفرقة، وأن هذا التّعدد يمنع تمركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع [14].

وعلى الرّغم من تعدّد مفاهيم المصطلح بتعدّد المجالات المعرفية التي تستخدمه فإنّ ذلك لا يشبه أبدا تعدّد معاني الكلمة الواحدة، فالمفاهيم تنتقل من علم لآخر وتُعْرف مصطلحات هذه المفاهيم بالمصطلحات الرّحالة التي ترحل من علم إلى علم آخر ومن تخصص إلى تخصص آخر. لذلك تتعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد إذا تعدّدت مجالات استعماله المعرفية[15].

ج ــ يكون للمصطلح الواحد ــ غالبا ــ في المجال الواحد مفهوما واحدا، حيث لا يمكن وضع مفهومين أوأكثر لمصطلح واحد: لساني أو فيزيائي ...إلخ؛ لأنّ ذلك يضرّ بالمصطلح ولا يتماشى مع وظيفته التي تتحدّد ــ كما ذكرنا ــ في التّعريف أنّه "يرد دائما في سياق النّظام الخاص **بمصطلحات فرع محدّد** فيتحقق بذلك **وضوحه الضروري**" بعكس الكلمة التي لا يضرها تعدّد معانيها بتعدّد السّياق الذي ترد فيه. حيث يمنح هذا التّعدّد اللغةَ القدرة على التّعبير على العدد اللامتناهي من المعاني والأفكار، فيسهم في نماء اللغة.

ح ــ بين الحقل المفهومي والحقل الدلالي: يمكن تفسير تعدّد معاني الكلمات بوقوع كلّ كلمة من كلمات اللغة في **حقل دلالي** معيّن، حيث تتضمن تلك الكلمات في بنيتها الداخلية ما يأتلف معها إجباريا في سياق ما. فالفعل أكل لابد أن يأتلف في الكلام مع آكل قد يكون بشرا أوحيوانا، والمأكول لابد أن يناسب الآكل. فنقول: أكل خالد تفاحة. وأكل القرد موزة. ولا يجوز القول: أكل خالد الباب، وأكل القرد الشّجرة لأنّ البشر لا يأكلون الحطب، ولأنّ القردة لا تأكل الشّجر. وعليه ينبغي توفر جملة من الشّروط في الحقل الدلالي وهي ما يعرف **بالقيود الدلالية**. فكل كلمة تفرض قيودا دلالية على ما يكون قبلها وبعدها؛ وقد صنفت هذه القيود في النّظريات اللسانية الحديثة إلى أربعة أنواع أساسية وهي:

1) القيود الصّوتية 2) القيود الدّلالية 3) القيود التّركيبية 4) القيود التّداولية [16].

أمّا المصطلح فلا علاقة له بهذه الحقول الدلالية، فهو يندرج في إطار **حقل مفهومي** معين؛ ذلك أنّ كلّ مصطلح ينتمي إلى **شبكة من المصطلحات** ولكلّ واحد مفهومه الخاص، فيتشكّل ما يسمّى **بالحقل المفهومي**[17]. وتجب الإشارة إلى أمر مهم جدّا وهو اشتراك مصطلحات الشّبكة الواحدة في مفهوم عام وتفرّد كلّ مصطلح منها بمفهوم خاص. وهو ما يفرض عدم الخلط بينها عند التّصدي للتّرجمة، وهو ما يجعل **المصطلح** غير **معزول عن هذه الشّبكة**.

خ ــ ارتباط الكلمة والمصطلح بالمعجم، فمن المعلوم أننا إذا أردنا التّحقّق من **معاني الكلمات،** فإنّنا نجد ضالتنا في **المعاجم العامّة**. ولكنّ البحث عن **مفاهيم المصطلحات** لا يمكن أن يضمنه لنا المعجم العام، بل نحتاج إلى نوع آخر من المعاجم هو **المعاجم الخاصّة** التي تهتم بشرح مصطلحات علم من العلوم، كمعجم النّباتات، ومعجم الفلسفة، ومعجم الرّياضيات...إلخ.

وتجب الإشارة إلى وجود نوع من التّرابط بين المعجمين، ذلك أنّ عددا كبيرا من المصطلحات انتقلت من المعجم العام إلى المعجم الخاص. ومثاله عددا من مصطلحات الدين الإسلامي التي ظهرت بظهوره وانتقلت من معانيها العامة إلى مفاهيمها الخاصّة كالصلاة والحج والصوم والاجتهاد...إلخ. غير أنّ عددا آخر من المصطلحات ولدت مصطلحات وهذا يعني أنّه لم يكن لها وجود من قبل[18]، لأنّها ولدت مع ولادة المخترعات والمفاهيم الجديدة من ذلك: الحاسوب، التّلفاز الهاتف...

وقد يحصل أن تنتقل المفردات من المعجم الخاص إلى المعجم العام؛ ذلك أنّ المصطلح قد يولد أصلا مصطلحا ولكنّه يشيع لكثرة الاستعمال، وبعد أن يكون معلوما لدى فئة مخصوصة من النّاس، يصبح شائعا ومنتشرا بين كلّ النّاس "كمصطلح تلفاز" أو"مذياع" فيدخل المعجم العام.

د ــ تقيّد المصطلح وشيوع الكلمة، فالمصطلحات تتقيّد بفئات محدودة كفئة علماء اللسانيات، وفئة علماء الرياضيات، وفئة علماء النّفس... بينما الكلمات تنتشر بين عامّة النّاس ولا تتقيّد بتخصّص معيّن أومحدود. وعليه لا يكون العلم علما إلاّ **بنسق من المفاهيم**[19] تمكّن الباحثين والعلماء والخبراء من التّواصل فيما بينهم ذلك أنّ التّواصل في نطاق تخصص أومجال من مجالات المعرفة يفتح آفاق التّعاون وتبادل الخبرات ومن ثمّة تطوير تلك المجالات وترقيتها.

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشّكلين الآتين:

الكلـــمة
ترتبط بالمعجم العام
لها معان متغيّرة
تقع في حقل دلالي مشروط بالقيود الدلالية
تشيع بين عامّة النّاس ولا تتقيّد بفئة مخصوصة
تتأثر بالسّياق اللغوي والثّقافي والاجتماعي
لها استعمال حقيقي وآخر مجازي
قد تنتقل من المعنى العام إلى المفهوم الخاص
ترتبط بمبدأ الاعتباط أي أنّ العلاقة بين د/مد ع/غير مفسّرة
ترتبط بالمعنى

2. المصطلح والتّرجمة: اكتسى علم المصطلح في الدراسات الحديثة والمعاصرة أهمية كبيرة نتيجةً للتّطوّر السّريع والرّهيب في مختلف العلوم والمعارف؛ ذلك أنّ المصطلحات تشكّل مفاتيح العلوم ورموزها فهي القنوات الأولى للتّواصل بين شتى المعارف البشرية. فقد أصبح العالم يعرف بأنّه «عالم المعلومات» أو «عالم المعرفة»، حتّى أنّ الشّبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنّمسا اتّخذت شعار «لا معرفة بلا مصطلح». وقد بات أمر التّرجمة غايةً في الخطورة لأنّه يتعلّق بمسألة متعدّدة الأبعاد: اللغوية والحضارية والثّقافية والاجتماعية والمعرفية.

وقد عدّد *الشّاهد البوشيخي* أشكال معاناة الأمة من أمر المصطلح الذي أصبح عبئا ثقيلا يزداد ثقله يوما بعد يوم. حيث تعاني "**الأمة من أمر *المصطلح الأصل* الذي به قامت، وعليه قامت، وله قامت... وتعاني من أمر *المصطلح الفرع* الذي يمثّل خلاصة تفاعلها مع التّاريخ وفي التّاريخ، المصطلح الذي يمثّل كسبها وإسهامها الحضاري في مختلف المجالات: مصطلح العلوم والفنون**

والصناعات"[20]. فضلا عن معاناتها الشّديدة من أمر ***المصطلح الوافد*** ــ الذي يرتبط بموضوع معالجتنا ــ و"يمثّل فيضان الغرب وطوفانه الذي أغرق أغلب أجزاء الأمة، ولاسيما في العلوم المادية والعلوم الإنسانية، نتيجة هبوطنا وارتفاعه"[21]. وتشكّل معالجة نقل المصطلح الأجنبي من لغاته إلى اللغة العربية **معضلة** تحتاج إلى توحيد جهود العلماء والباحثين والمتخصصين واللغويين والمعجميين والمجامع اللغوية وما إلى ذلك.

ولئن كانت مسألة المصطلح تحظى باهتمام بالغ ومتزايد بتزايد الانتاج التّكنولوجي والمعرفي والمصطلحي في الدول المتقدّمة، فإنّ الدّول المستهلِكة أوالآخذة ــ التي منها دول العالم العربي ــ مطالبة بمضاغفة الاهتمام وتوحيد الجهود؛ لأنّ استيعاب هذه التّكنولوجيا والمعرفة مرهون بقدرة هذه الدول على فهم ذلك الإنتاج ومصطلحاته في لغته الأصل، ثم نقله نقلا صحيحا وملائما لخصائص لغتنا وإمكاناتها التّوليدية.

وبما أنّ اللغة هي وعاء الثّقافات التي تختلف باختلاف الشّعوب المنتجة لها، فإنّ "لعلم التّرجمة أهميته في التّعامل مع المصطلح، بوصفه المرآة التي تعكس فهم المصطلح في لغته الأم ثمّ تنقله إلى المتلقي في اللّغة الهدف"[22]؛ ذلك أنّ علم المصطلح يرتكز في جميع اللغات على مقياس مهم وجوهري، وهو **تحديد مفاهيم مصطلحات** العلوم والمعارف تحديدا دقيقا، ولا يمكن الوصول إلى مستوى الدقة المطلوب إلاّ إذا فُهم المصطلح الأصل وصيغ صياغة ملائمة.

3. إشكالات المصطلح المترجم: تستقبل اللغة العربية ــ منذ وقت طويل ــ آلاف المصطلحات الأجنبية الوافدة في كلّ المجالات العلمية: التّقنية والطّبية واللسانية... إلخ. ويبدو أنّ كيفيات الاستقبال تختلف باختلاف أصحابه المستَقْبِلِين، فمنهم من يفتح ذراعيه لتلقي المصطلح دون عناء أوتعب، فيُدخله في الاستعمال بمعناه ومبناه من ذلك مصطلح الديداكتيك (Didactique) ومصطلح الفونيم (Phonème) وغيرهما كثير. ومنهم من يأتي بمقابل عربي غير أنّ هذا المقابل لا

يلامس مفهومه الأصلي. والمصطلح كما هو معلوم **تسمية** دالة على مفهوم دقيق وخاص. ومن هؤلاء المستَقْبِلِين من يحاول وضع مصطلح مقابل للمصطلح الأجنبي مراعيا الدقّة من حيث المبنى والمعنى، ومحترما مفهومه الأصلي ومراعيا حدود استعماله في اللغة العربية بوضعه في حدود الأمة الحضارية[23] وهؤلاء قليلون.

ويمكننا أن نلخّص أهم أسباب إشكالات المصطلح المترجم فيما يلي:

- ❖ عدم وجود خطّة علمية قائمة على منهجية واضحة.
- ❖ عدم وجود معايير محدَّدَة ومضبوطة لترجمة المصطلح. وتظهر نتائج عدم الضّبط في ترجمات مختلفة للكتاب الواحد ومثاله ترجمة كتاب «**دي سوسور**» ثلاث ترجمات: دروس في **الألسنية** العامة تر صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش فصول في **علم اللغة** العام تر أحمد نعيم الكراعين، **علم اللغة** العام تر يوئيل يوسف عزيز[24].

فكثرت الاجتهادات الفردية لترجمة المصطلح الواحد، حتى إننا في كثير من الأحيان نجد نفس الباحث يستعمل أكثر من مقابل للمصطلح الوافد الواحد. وهو ما تسبب في **تضخم مصطلحي** وهو ما أحدث **تُخْمة** مصطلحية إن صحّ هذا التّعبير فتعدّدت التّسميات للمفهوم الواحد. ذلك أنّ الغموض الذي يكتنف تلك المصطلحات يدفع بكثير من الدارسين إلى الرّجوع إلى أصول التّرجمات ووضع مصطلحات جديدة لأنّ المصطلحات الأولى لم تستجب لمقاصدهم وأفهامهم. ومن ذلك أيضا تصدي غير أهل الاختصاص لأمر المصطلح.

ومن أمثلة تعدّد المقابلات للمصطلح الأجنبي الواحد:

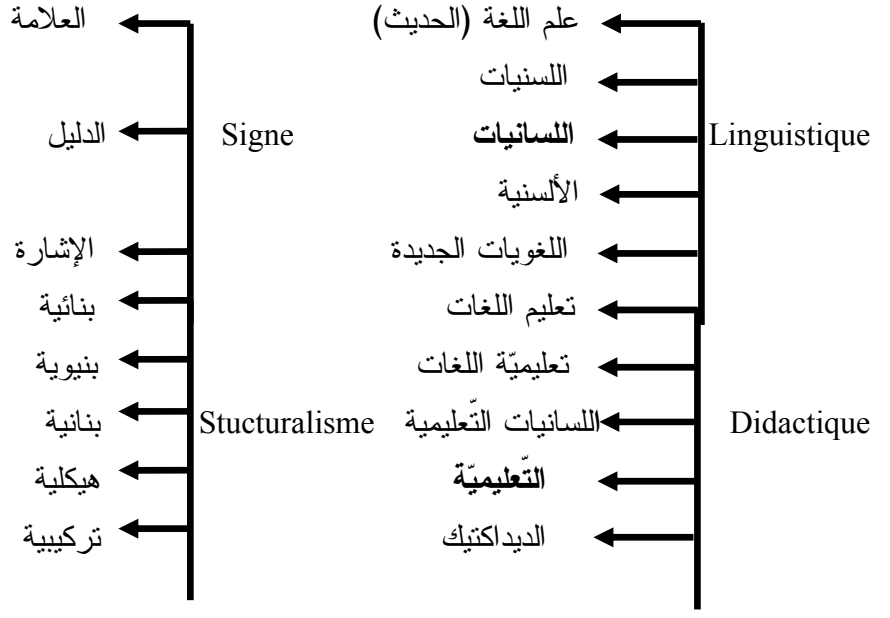

❖ استعمال مصطلح واحد للدلالة على مفهومين مختلفين أوأكثر، على الرّغم من أنّ علم المصطلح يفرض وضع مصطلح واحد للدلالالة على مفهوم بعينه. ومثاله[25]:

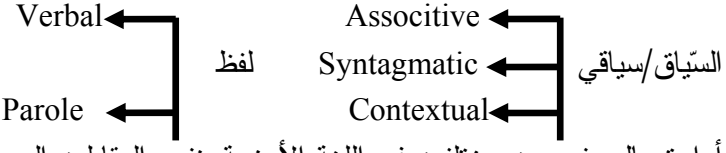

أواستعمال مفهومين مختلفين في اللغة الأجنبية بنفس المقابلين العربيين.

❖ هناك مصطلحات تتجاوز مجال اللسانيات العامّة، وإن كانت مألوفة عند المتخصّصين في اللسانيات المقارنة "وعند المعنيين باللغات وتوزيعها في العالم القديم والمعاصر. وما أكثر الأخطاء التي تضمها المعجمات المتخصصة في مصطلحات علم اللّغة عند ذكرها لأسماء اللغات. [و] من بين هذه الأخطاء تسمية

الجماعات اللغوية المحلية في داخل المنطقة العربية بأسماء ليست لها، نقلا عن اسمها الأوربي، من هؤلاء **البجة** أو**البجاة** الذين يعيشون في شمال شرق السّودان ومنهم جماعات قليلة في مصر، فقد ذكر هؤلاء أنّهم **البدجية**"[26].

❖ قد يكون واضع المصطلح غير متمكن في لغته العربية بحكم تكوينه باللغات الأجنبية.

❖ يشّكل «انفجار المعرفة» الذي صاحبه «انفجار مصطلحي» أحد أهم إشكالات التّرجمة؛ حيث إنّ التّراكم الكبير في المفاهيم التي ليس لها مقابلات دقيقة أحدث فوضى وقلق في التّرجمة. ذلك أنّ العربية مفروض عليها مسايرة ذلك الانفجار المعرفي والمصطلحي للالتحاق بركب الدول المتقدّمة.

❖ ومن الإشكالات أيضا أنّ المصطلح في لغته قد يكون غير واضح للآخرين. وفي هذا يقول **جون لاينز:** "سأستخدم في القسم التّالي عددا من المصصلحات التي جاء بها أوستين، إلاّ أنني لم أعطها التّعبير الذي أعطاها إيّاها أوستين بالضبط، ففي بعض الحالات نجد أنّ تفسيره غير واضح على الإطلاق وفي حالات أخرى يكون تفسيره من الوضوح ما فيه الكفاية إلاّ أنّه مثير للجدل"[27].

❖ تغيير بعض المصطلحات من قبل أصحابها الذين وضعوها أوإسقاطها لأسباب مختلفة من ذلك ما ذكره "**ودن جومسكي**" عن مفهوم البنية العميقة عن تشومسكي بقوله:"...وعلى هذا ستكون السّمات الدلالية والنّحوية للبنى العميقة في هذه النّظرية غير مرتبطة. فقد تؤخذ أي من فصيلتي السّمات المذكورتين على أساس أنّها تعرف المفهوم التّقني (البنية العميقة). ومن أجل تفادي هذه القضية مع إمكانية وجود الارتباك، سوف **أسقط هذا المصطلح**، وسأتكلّم فقط عن الأدلة النّظمية الأولى والبنى السطحية. وهناك سبب آخر لهذا التّغيير في المصطلحات لقد برهن هذا المصطلح (البنية العميقة) بأنّه وللأسف مصطلح مضلل"[28]. وإذا كان المصطلح في لغته الأصل يعاني مشكلات معيّنة، فإنّ من أولوية الأولويات أن يرتكز اهتمامنا على ضبط المفاهيم قبل ترجمتها عن طريق وضع المصطلح في

الشّبكة التي يندرج ضمنها لأننا ــ كما أشرنا سابقا ــ لا وجود لمصطلح معزول عن الشّبكة. وبذلك نتفادى المصطلحات المُضَلِّلَة التي تزيد أمر المصطلح سوءا.

❖ تداخل بعض المصطلحات[29]، خاصّة إذا كانت جملة من المعارف والعلوم المتباينة تستخدم المصطلحات نفسها. وهي المصطلحات الرّحالة التي ترحل من علم إلى علم آخر ومن معرفة إلى معرفة أخرى. لذلك ينبغي مراعاة مفاهيم المجالات المختلفة وإن اجتمعت في موضوع واحد؛ ذلك لأنّ موضوع اللغة مشترك بين عدّة تخصصّات: اللسانيات، اللسانيات التّطبيقية، اللسانيات الاجتماعية اللسانيات النّفسية، اللسانيات الفيزيائية، اللسانيات الحاسوبية... إلخ.

❖ هناك إشكالات نتجت عن ترجمة عدد من المصطلحات إلى اللغة العربية غير أنّها مفاهيمها خاصّة بلغات أخرى؛ "من مثل تقديم مصطلح ثلحرف، وحرف ثلاثي، في مقابل المصطلح الإنجليزي Trigraph وتعريفه بـــ: ثلاثة أحرف مجتمعة تدلّ على صوت واحد. فهذا مصطلح لا نجد مثالا في اللغة العربية، ولا يمثّل له واضعه بمثال يكشف عن كنهه"[30]. ولذلك فإنّ وضع مقابلات لمثل هذه المصطلحات ينبغي أن يتبعه شرح وتفسير لإزالة كلّ غموض من شأنه أن يحدث.

❖ كما أن بعض المترجمين قد يجنحون إلى وضع مصطلحات مقابلة للمصطلحات الأجنبية، دون مراعاة خصائص العربية ودقائقها وخصائص اللغات الأخرى المأخوذ عنها من ذلك"ما نجده في مقابلة مصطلح (Passive verb) بـــ **(فعل مجهول)**، ومثل هذا المصطلح قد يوهم الدارس أنّ الفعل هو المجهول في حين أنّ **المفهوم** الذي يحمله هذا المصطلح والتّعريف الذي يقدّمه صاحبه يشير إلى أنّ **الفاعل** هو **المجهول** وليس الفعل وهو ما تطلق عليه كتب التراث اسم (ما لم يُسم فاعله)، وهي تسمية أدق بلا شك"[31].

4. ضوابط وضع المصطلح العربي: تحدّث عبد السّلام المسدّي ــ متطرّقا إلى علم المصطلح ــ عن قانون سمّاه **قانون التّجريد الاصطلاحي** الذي أدرجه ضمن منظومة الكلّيات. حيث يرى أنّه "ناموس لغوي مطلق لا يختص بلسان ولا بأمة ولا

حتى بحقبة تاريخية مخصوصة"[32]. وجاء ذلك في سياق معالجته لقضية **المفاهيم الطارئة** التي تمرّ ــ في نظره ــ بثلاث مراحل تراتبيّة وهي: التّقبّل فالتّفجير فالتّجريد.

فعندما يدخل هذا المفهوم إلى اللغة المستَقْبِلَة، يكون في البداية ضيفا مزاحما "تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالاقتصاد الأدائي فيألفه الاستعمال، وتدفعه غريزة حبّ البقاء فينفر منه التّداول والاستخدام، وبين الدّفع والقبول تصنع اللّغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجرّه إلى قوالبها الصرفيّة ما استطاعت وعندئذ يتحوّل «الدّخيل» إلى «معرّب»"[33]. وهذه هي مرحلة **تقبّل المفهوم** الطارئ.

وبعد ذلك ينتقل ذلك المفهوم إلى المرتبة الثّانية وهي **تفجير المصطلح** بسبب بقاء نوع من الغربة بين النّاطقين باللسان وبين التّسمية الدالة على المفهوم. فتلتجئ اللغة إلى "عمليّة تحليلية يتفكّك المفهوم الموحّد بمقتضاها إلى أجزائه المكوّنة له فيقع التّعويل على عبارة متعدّدة الكلمات فيها إطناب أدائي يسدّ خلل التّوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللّفظ الدّال، وبذلك تتخلى اللغة عن قانون الاقتصاد بما أنّ ناموسا أقوى منه قد تسلّط عليها وهو **قانون رفع اللّبس** الذي ترتهن به وظيفتها الإبلاغية"[34].

وبزوال قانون رفع اللّبس تدريجيا، بعد شيوع المصطلح وتداوله ونقص حدّة غموض المفهوم أواشتراكه مع غيره، تلجأ اللغة إلى الاقتصاد الأدائي ويدخل المصطلح مرحلته الثّالثة والحاسمة وهي **مرحلة التّجريد** وفيها كما قال عبد السّلام المسدّي: "يعمد العقل بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصّورة الذهنية المتفرّدة في غير إسهاب تحليلي... [حيث تتنزّل هذه المرتبة] ضمن حركة التدّرج الاختزالي الذي هو ثمرة تآزر اللغة والعقل والّذي تعوّل فيه الظّاهرة اللّسانية على الطّاقة الإيحائية وعلى القدرة التّضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاّ على نفسه وعلى الأجزاء التي تمّ اختزالها"[35]. وقد ساق بعض الأمثلة نذكر منها:

1. مصطلح "اللنغويستيك" Linguistique الذي تقبّله الباحثون ثم تداولوه بعدّة تسميات: علم اللغة العام، علم اللسان الحديث، اللغويات المعاصرة، ثمّ وصل إلى مرحلة التّجريد ــ عند غالبية الباحثين ــ وحدّد باللسانيات.

2. "الفوناتيك" phonétique الذي فُجِّر وأصبح علم الأصوات الحديث، ثمّ انتقل إلى الصوتيّات.

وإذا نحن سلّمنا بالأخذ بهذا القانون، نكون قد سلّمنا بقدرة اللغة وقدرة مستعملها على تجاوز صعوبات المصطلح الوافد، لأنّ استقرار المصطلح بصورة معيّنة مرهون بتقبله وانفجاره ثمّ تجريده. ومن ثمة شيوعه في مجال من المجالات العلمية. غير أنّ الانفجار العلمي والمعرفي يفرض علينا اتّخاذ تدابير وقائية تمنع الفوضى الحاصلة في مجال ترجمة المصطلح وتصبح مهمة العالم اللساني هو تأمل الظواهر اللغوية لاستنباط "النّواميس الخفية التي تحرّكها حتى يكشف ما يحكمها من آليات هي في غالب الحالات مما يمارسه النّاس مع أدواتهم التّعبيرية دون وعي جلّي بها، لكن من حقّه بل ومن واجبه أن ينير سبيل النّاس في تعاملهم مع اللغة فيُعينهم على إيجاد الحلول العملية الرّشيقة عندما تطرأ المشاكل العارضة بحكم تفاعل اللغة والإنسان مع الواقع التّاريخي والحضاري المتبدّل"[36].

وعلى هذا يصبح دور عالم اللسان توضيح الطريقة التي بواسطتها يمكن "بسط قضية المصطلحات بسطا سليما، وأن يعين على تخليص المسألة اللغوية مما يلابسها عادة من توظيف مذهبي أوتسخير منفعي أوتضليل حضاري، وأن يقدّم الرأي الفيصل لحسم المشاكل الزائفة حول المصطلحات والبتّ في الأسئلة المصطنعة غير ذات الوجهة القويمة... شأن من يرددون أن اللغة العربية عاجزة عن استيعاب الثّورة المعرفية والتّقانيّة الحديثة"[37] وشأن من يروّجون أنّ اللغة الانجليزية، (أو الفرنسية) هي لغة التّحضر ولا لغة سواها قادرة على الوفاء بمطالب التقدّم العلمي ليس لعجز العربية فحسب، وإنّما لكونها لغة تكاد تقتصر

على مجالات محدودة. وتتجسّد هذه النّظرة ــ بقصد أو بغير قصد ــ في برامجنا التّعليمية التي تطلق على الانجليزية اللغة الحيّة وكأنّ اللغة العربية لغة ميّتة.

وقد أشار عبد السّلام المسدّي[38] إلى أنّ **قانون التّجريد المرحلي** ليس بضرورة تَلْزم كلّ مصطلح؛ وإنّما هو ناموس يؤكّد أنّ ترك أمر المصطلح لأهله يَحلّ قضية المصطلح، لأنّهم قادرين على تتبع مراتب التّجريد طبقا لهذا القانون الموجود في كيان الظاهرة اللغوية. ذلك أنّ أهل اللغة قد استطاعوا أن يجدوا عبارات تحليلية أدت بعد زمن إلى اللفظ الاصطلاحي المنفرد. كما أنّهم تخطّوا في كثير من الأوقات مرحلة التّحليل فانتقلوا من اللفظ الوافد إلى المصطلح المجرّد الفرد. وكم من مرة اهتدوا لوضع مصطلحات ملائمة للمصطلحات الدخيلة دون مرور بالمرحلتين: الأولى والثّانية.

وبهذا نحن مطالبين بأمرين أساسين وهما التّبصّر بقانون التّجريد وإحكام ممارسة الاستزراع، وهو ما تحدّث عنه عبد السّلام المسدّي قائلا: "إنّ **التّبصّر** بقانون التّجريد الاصطلاحي و**إحكام** ممارسة الاستزراع من شأنهما أن ييسرا على أهل اللغة فضّ الكثير من قضايا الغزو المصطلحي الغامر، ومن شأنهما أيضا أن يبصّرا النّاس بنسبية المسألة ولا سيما عند إدراجها في السّيرورة التّاريخية التي هي صيرورة جدلية بالمآل كما يسميها الفلاسفة"[39] ومن أمثلة ذلك لفظ (الأوتوموبيل) الذي استثقله البعض، فحذفوا منه مقطع (الأو) وقالوا (توموبيل) ثم جنحوا إلى هجران الدخيل وتحدثوا عن (ذات المحرّك البخاري)، بعدها سَهُل الانتقال إلى المرحلة الثّالثة بواسطة الاستزراع فوضعوا لفظ السّيارة الذي يبدو اليوم وكأنه خُلِق لتلك المركبة، والأمثلة كثيرة[40].

ولكي يتمكّن المتخصّصون في اللغة والمصطلح من مجابهة غزو المصطلح الوافد، ووضع ضوابط تحكم ترجمته، وإنارة سبيل الدارسين في مختلف التّخصّصات، لابدّ من الارتكاز على رؤية ومنهاج. وبما أنّ البحوث والدراسات في مجال المصطلح تسعى إلى لم الشّمل وتوحيد الجهود، فإنّ من واجبنا تسليط

الضوء على رؤية **معهد الدراسات المصطلحية**[41] بفاس بالمغرب الأقصى ومنهاجه. وذلك للأهمية التي أثارتها هذه الرؤية التي تصبو إلى الشّمولية من حيث تركيزها على كلّ أبعاد المسألة المصطلحية: ماضيا، وحاضرا، ومستقبلا. والمنهاج الذي ينظّم تصريف الجهود في مختلف المراحل والتّخصصات وفق حاجات الأمة[42]. وتتجسّد هذه الرؤية فيما يلي:

ــ الانطلاق من "المشروع العلمي الكبير: **مشروع المعجم التّاريخي** للمصطلحات العلمية ومنهجه الخاص المتميّز: منهج الدراسة المصطلحية [ذلك أنّ] الاهتمام بالمفاهيم المكوّنة للذات ينبغي، بل يجب أن تكون على رأس الأولويات ولا قيمة لاهتمام في ميزان الغد المنتظر، ما لم يؤسس على العلمية أولا ثمّ على المنهجية ثانيا ثمّ على التّكاملية، شرطا في السّير الرّاشد، ثالثا"[43]. ولا ينبغي أن يُواجَه المصطلح الوافد بمنهج «العثور»، بل لابد من وضع خطة علمية، مُحْكَمة شاملة، حاسمة للتمكّن من مجابهة «الطوفان المفهومي». وتقوم هذه الخطّة على:

1) **إحصاء** ممتلكات الذات.

2) **استيعاب** ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التّخصّصات.

3) **الاقتراض** الحضاري بعلم، من خارج الذات أي مما تملكه الأمم الأخرى حسب ما تقتضيه حاجات الذات[44] (الأمة) دون تبعية فكرية؛ لأنّ لكل أمة فكرها وثقافتها.

لذلك نحتاج إلى إعادة النّظر في كيفيّة وضع **ضوابط تضبط ترجمة المصطلح** الوافد وتدققه. ذلك أنّ فهم المصطلحات فهما صحيحا ثمّ ترجمتها ترجمة دقيقة بمراعاة خصائص اللغات الأجنبية وخصائص اللغة العربية؛ يُعِينُنا على توظيف نتائج الأبحاث الغربية للإسهام في نهضة العربية وتطويرها. وإفادة مختلف مجالات دراسة العربية بالتأسيس الصحيح المبني على أسس سليمة. كما أننا نحتاج إلى إعادة النّظر في القواميس والمعاجم التي ترجمت المصطلحات الأجنبية بالإبقاء على ما هو مناسب، ووضع مصطلحات مناسبة للمصطلحات المُضَلِّلَة مع إيراد

الشّروح والتّعريفات الّتي تسهم في إزالة كلّ غموض. حيث تصبح الحاجة ماسّة إلى تعريف المصطلحات وتوضيحها "عند تقديم مصطلح (عسلطة قرائية، عفك القراءة، [مثلا] في مقابل المصطلح الأجنبي (Paralexy) وكلا المصطلحين غريب لا يعرف عنه الدارس دلالة جذره أومصدره الذي أخذ منه"[45].

وتحقيق هذه الأهداف مرتبط بصرف الجهد في:

1) **مجال النّص التّراثي** لأنّه مَجْلَى الذات وخزّان الممتلكات.

2) **مجال لغة النّص**، خاصّة الاصطلاحية، لأنّها تمثّل المدخل الوحيد للتمكّن من الفهم السّليم للمفاهيم؛ حيث إنّه السّبيل إلى التّقويم السّليم كذلك، فالاقتراض الحضاري السّليم.

3) **مجال منهج دراسة النّص مقاما ومقالا**، ما يمكننا من "استنباط الهدى اللازم للحضور والشّهود الحضاري"، فنستغني عن اقتراض ما لا حاجة لنا به من خارج الذات.

4) **مجال المصطلح الوافد** من خارج الذات "باستيعابه عند أهله بالتّخصّص فيه بلغات أهله، ثمّ بتتبع آثاره فينا بالدرس العلميّ"[46].

ولا يمكن حل إشكالات المصطلح ووضع ضوابط تضبطه ونحن نعاني عجزا يكاد يكون تامّا في "التّواصل الدقيق بين أجزاء الذات، والعجز شبه التّام [أيضا] عن إنتاج الخطاب الموحَّد، الموحِّد للذات"[47].

وتجب الإشارة إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنّ وضع مقابلات للمصطحات الغربية (المصطلحات الوافدة) يفرض العناية بأنماط هذه المصطلحات؛ ذلك أنّ هذه الأنماط متعدّدة. فمنها «**المصطلحات العلمية**» ذات الطابع العالمي التي تُقْبَل دون قيود أوشروط كمصطلحات الفيزياء أوالكيمياء...إلخ[48]. وكبعض مصطلحات العلوم الحديثة الأخرى ــ التي تُقْبَل أيضا دون شروط ــ بمراعاة ضوابط ترجمتها؛ لأنّها تابعة لواضعها الأصلي كاللسانيات وغيرها من العلوم المتّصلة بها. غير أنّ هناك نمط آخر من المصطلحات تختص بأمّة معيّنة أو بحضارة معيّنة وهي ما يُعرف

بـــ «**المصطلحات الحضارية**». وهذه المصطحات يصعب ترجمتها وإن ترجمت فترجمتها تقريبية. فمصطلحات: الشّورى، الزكاة، الشّريعة، علوم الحديث، علم التفسير، هي نمط حضاري يتصل بالأمة الإسلامية وحضارتها. ولذلك لابد من التّحفظ والتّدقيق والتّحوّط أثناء ترجمة المصطلحات الحضارية الوافدة؛ حيث يُنظر في موافقتها أوعدم موافقتها لتصوراتنا الحضارية[49].

5. بناء الكلمة وبناء المصطلح: تختلف اللغات في بناء كلماتها اختلافا واضحا؛ ذلك أنّ كلّ لغة تتميز بطريقة بناء معيّنة وهو ما يفرض مراعاتها في وضع مقابلات المصطلحات الوافدة. وفيما يلي مخطّط يُبيِّن الفرق بين بناء الكلمة في العربية وبنائها في إحدى اللغات الهندوأروبية:

<u>أولا: في العربية نحو</u>: خرج /اسْتَخْرَجَ/اسْتِخْرَاج

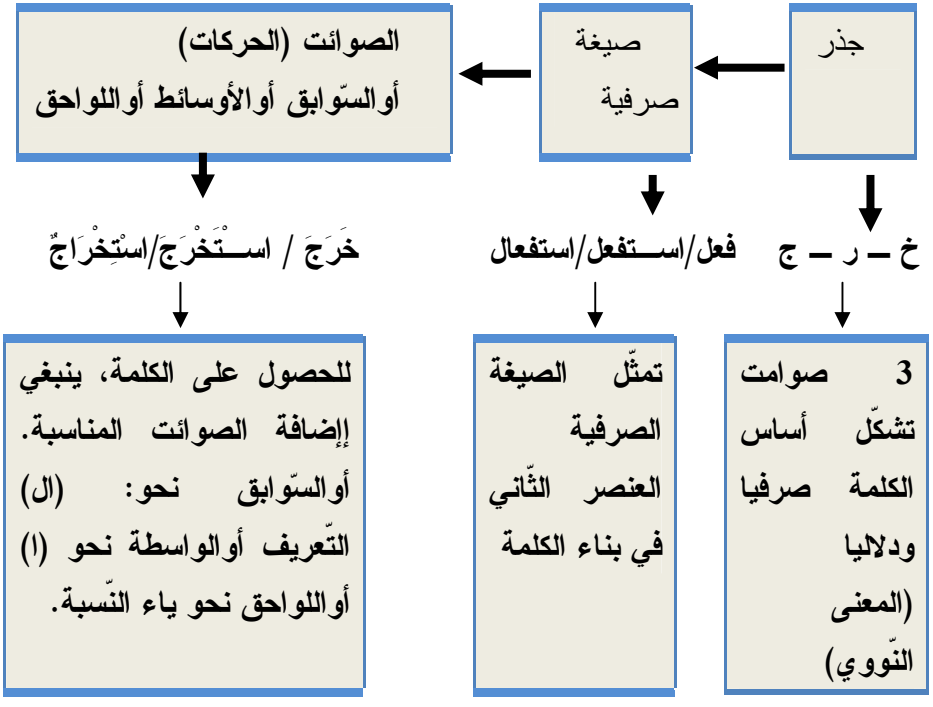

ثانيا في الإنجليزية:

نحو: function(وظيفة)/functional (وظيفيّ)/ Multifunctional(متعدّد الوظائف)

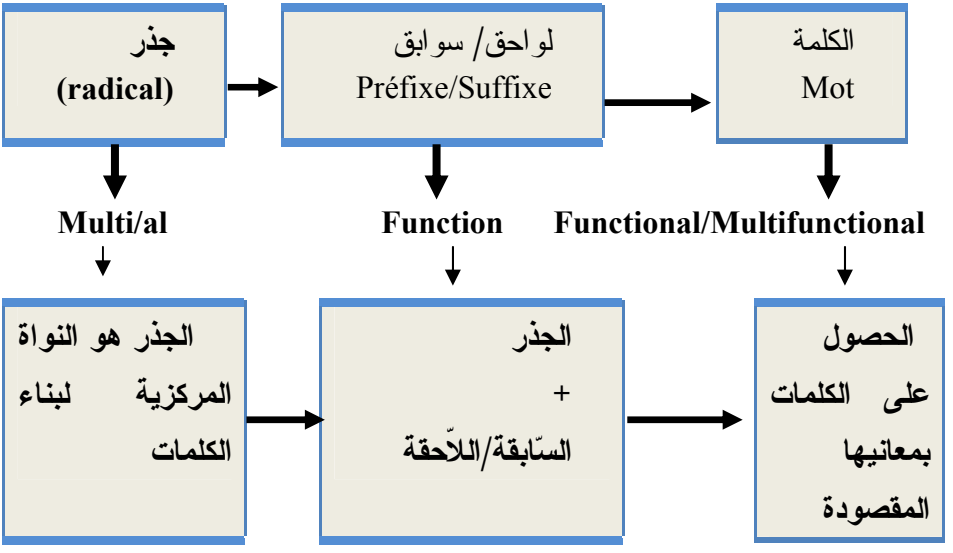

نلاحظ أنّ بناء الكلمة في العربية يرتكز على **الجذر** و**الصيغ الصرفية**، ذلك أنّ التّصريف هو:"تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلاّ بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التّفضيل، والتّثنية، والجمع، إلى غير ذلك"[50]. وتأتي الصيغ دالة على معاني بحسب التّجرّد والزّيادة من ذلك **فاعل:** التي يكثر استعمالها في **التّشارك** بين اثنين فأكثر. و**تفعّل** التي تأتي لعدّة معان منها: المطاوعة والاتّخاذ...[51]. غير أنّ بناء الكلمة يحتاج ــ في بعض الأحيان ــ إلى إضافة سوابق أوأواسط أولواحق. أمّا بناء الكلمة في اللغات الهندوأربية التي منها الإنجليزية، فترتكز على **جذر** يضاف له **سوابق** أو**لواحق**، للحصول على **المعاني المقصودة.**

وعليه، يمكن القول إنّ الكلمة في اللغات الهندوأوربية تخضع إلى **تتابع سلسليّ** فيكون صرفها **صرفا سلسليّا** يتم بإلصاق سوابق أولواحق بالجذر. وأمّا الكلمة في

اللغة العربية فلا تخضع إلى مثل ذلك التّتابع، وتسمّى هذه الطريقة في بناء الكلمة العربية (عند إضافة السّوابق أوالأواسط أواللواحق) **لاسلسليّة الكلمة العربية** فيسمّى صرفها **صرفا اشتقاقيا**[52]؛ لأنّها ترتكز على الاشتقاق في بناء كلماتها حيث يمكن اشتقاق كلمات عديدة انطلاقا من جذر أساس: خ. ر.ج: خرج، إخراج خروج، استخرج، استخراج...

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الكلمات تخضع في بنائها إلى ما يعرف بقيود الائتلاف؛ ذلك أنّ بعض الأصوات تأتلف مع بعضها البعض، وبعضها الآخر لايأتلف "وذلك ما رُفِض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سص، وطس، وظث وثظ...؛ لنفور الحس عنه، والمشقة على النّفس لتكلفه... وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف[أي] حروف الفم. فإنّ جُمِع بين اثنين منها قدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو أهل، وأحد، وأخ... وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما؛ نحو أرل، ووتد ووطد يدل على أنّ الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام"[53].

إنّ هذه القيود التي تُفْرَض على بناء الكلمات هي ما يُحدّد ماهية اللغات، ذلك أنّنا عندما نستمع إلى ألماني أوهندي أوصيني، والعكس صحيح؛ فإنّنا لا نفهم ما يقول وهو لا يفهم ما نقول؛ لأنّنا ــ بكلّ بساطة ــ لا نعرف كيفية ائتلاف أصوات اللغة الألمانية. ولذلك فإنّ لكلّ لغة طريقتها في ائتلاف أصواتها وصوائتها. وعليه فإنّ **المصطلح** يخضع أيضا **لنفس الضوابط والقيود التي تخضع لها الكلمة**، غير أنّه **يُبنى من النّاحية الدلالية مفهوما** ــ وهو ما أشرنا إليه سابقا ــ وليس معنى لأنّه يندرج ضمن حقل مفهومي معيّن أي ضمن مجال علمي أومعرفي محدّد[54].

وهو ما يجعلنا نؤكد أمر هذه الضّوابط عند **وضع المصطلحات أوترجمتها** حيث لا يجب أن يخرج التّوليد عن الطابع اللغوي العام للعربية. وذلك لوجود

مصطلحات لا تتوفر على هذه الخاصيّة وهي تحررها من تلك القيود والتي منها **صوتم وصرفم.**

1.5 وسائل توليد المصطلح:

أ. الاشتقاق: يمثّل الاشتقاق قدرة توليدية عظيمة تتميّز بها العربية. ذلك أنّ معظم مصطلحات أصول الفقه وعلوم اللغة وغيرها من العلوم تمّ توليدها بواسطة الاشتقاق نحو: استحسان ــ اجتهاد وغيرها كثير.

ويمكن استغلالها في علوم أخرى ومثاله: مصطلح **مِنْظَار** في الطّب

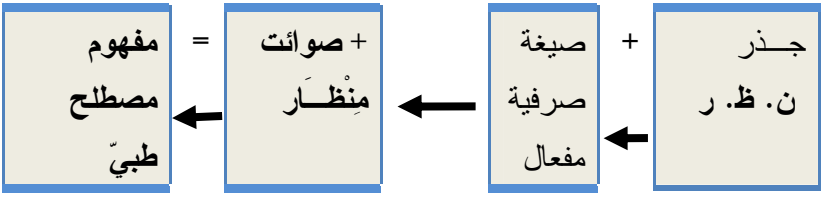

ب. الإلصاق: وهو من الوسائل الفعّالة في توليد المصطلحات العلمية ومن أمثلته: نفسانيّ، تركيبي، نخاعيّ، عقلانيّ...إلخ.

فالعربية تتميّز بقوّة توليدية كبيرة للمصطلحات لإمكانية استخدام آليتي **الاشتقاق والإلصاق.**

ت. المجاز: حيث يتم نقل الكلمات من دائرة المعاني إلى دائرة المفاهيم كما حصل لعدد كبير من الكلمات العربية التي انتقلت من معناها العام إلى مفاهيم خاصّة كالزكاة، والعقيدة[55]...إلخ.

ث. النّحت: ويكون بتأليف كلمتين وحذف جزء من الكلمة الأولى للحصول على مصطلح واحد، نحو: كهرومغناطيسي، حسحركي...

ج. التّركيب: ويكون بتركيب كلمتين للحصول على مركّب مصطلحي له مفهوم في مجال من المجالات. نحو: تعليمية اللّغة، اللسانيات التّطبيقية...

إنّ عدم التقيّد بضوابط بناء الكلمة العربية وعدم معرفة آليات التّوليد التي تمتلكها من شأنه أن يخلق إشكالات كبيرة في بناء المصطلح وتوليده؛ حيث إنّ إدراك عميلة البناء تسهّل فهم المصطلح. فمن المعلوم أنّ عملية البناء في اللغة

توازيها عملية أخرى هي عملية التّحليل. ويمكن إسقاط هذه النتيجة على المصطلح ذلك أنّ فهم عملية بناء المصطلح تسمح بفهم تحليله، والجهل بقواعد ذلك البناء يؤدي إلى الجهل بكيفيّة التّحليل ومن ثمّ الإخفاق في التوليد الملائم. فكم من اجتهادات مصطلحية في عدد من المجالات المعرفية غير موفقة بسبب عدم فهم كيفيّة البناء وكيفيّة تحليل المصطلحات[56]، وتكون النتيجة وضع مقابلات غير دقيقة.

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى جملة من **النتائج والمقترحات** التي يمكن أن تعيننا على فك بعض إشكالات المصطلح المترجم. ونشير إلى أنّ هذه المقترحات هي نتاج لِما قرأناه في عدد من الأبحاث التي تناولت بالدراسة إشكالات المصطلح بوجه عام **وإشكالات المصطلح المترجم** بوجه خاص. وتتمثّل في:

1. لا قيمة لأيّ جهد في مجال علم المصطلح ما لم يُقصَد من ورائه توحيد المصطلحات وإشاعة المناسب منها بغض النّظر عن واضعها، إذ ينبغي استعمال المصطلحات لمواصفاتها العلمية. ولكونها خاضعة للطابع العام للغة العربية ولكون المصطلح دقيقا دالا على مفاهيم محدّدة ليس فيه غموض أوالتباس.
2. لا يمكن حل إشكالات المصطلح، ونحن نغفل أمرا في غاية الأهمية وهو أنّ المسألة المصطلحية هي تصوّر حضاري شامل وكامل.
3. لا يمكن حلّ إشكالات المصطلح المترجم، ونحن نتهرّب من ذاتنا وتراثنا وعليه من الضروري تجديد بناء الذات وأول التّجديد **قتل القديم فهما** واستيعابا فإذا لم نقتل القديم فهما، لن نتمكّن من من تجديد بناء الذات. والتّجديد يتم بـــ[57]:

ـــ تقويم التّراث ومعرفة جيّده من رديئه، وتمييز أصيله من دخيله.

ـــ تفعيل عناصر القوّة في الذات وإحياؤها.

ـــ الإسهام في إخراج **المعجم التّاريخي** للمصطلحات العلمية العربية الإسلامية حيث تسهم ذخيرة المعجم التّاريخي في مواجهة مشكلات الحاضر، وخاصّة مشكلات **المصطلح الوافد.**

4. بعد ذلك يمكننا الاستفادة من طرائق القدامى في وضع مصطلحات مقابلة لمصطلحات الغير، لأنهم وضعوا مصطلحات من صميم واقعهم.

5. يمكن للباحث المصطلحي إبداع مصطلحات مقابلة للمصطلح الوافد دون الالتزام بصورته اللغوية؛ حيث يضع المصطلح في لغته باعتماد خاصية أخرى من خصائص الشّيء المسمّى ذاته. مع مراعاة قدرته التّوليدية وحقله المفهومي[58].

6. لا يمكن حل إشكالات المصطلح المترجم دون اعتماد منهج الدراسة المصطلحية القائم على العلمية بكل شروطها ووسائلها من حيث الاستيعاب والفهم والتّحليل فالوضع.

7. إنشاء هيئة عربية لإقرار المصطلح العربي وإشاعته وتوحيده. وإعطائها السّلطة لمتابعة الأعمال المترجمة، حيث لا يتم نشر أي عمل مترجم دون إذن هذه الهيئة. وبذلك نتجاوز مشكلات عديدة في التّرجمة أهمها مشكلة المرجعيات العربية المتباينة التي تختلف باختلاف ثقافات أصحابها: المرجعية الثقافية الإنجليزية المرجعية الثّقافية الفرنسية وربّما غيرهما. وبذلك نقضي على التّعصب والاختلاف.

ونقول في الأخير إنّ الإمكانات التّوليدية التي تملكها العربية بفضل بنيتها الاشتقاقية وإمكانية استعمال آلية الإلصاق ووسائل توليد المصطلح؛ والعلمية التي نتوسّل بها إلى اكتشاف المبادئ الأساسية في بناء المصطلح كفيلان بحل كلّ الإشكالات المصطلحية. فضلا الاستفادة من التّجربة المصطلحية الزاخرة لعلمائنا الأوائل.

وفي الأخير لعلّنا استطعنا أن نفيد من هذا الجهد المتواضع.

الهوامش:

---

1 ــ يُنظر: Ferdinand De Saussure**, Cours de linguistique générale**, Ed Talantikit- Bejaia, 2013, p.103.

2 ــ ينظر: عزالدّين البوشيخي، **مفهوم المصطلح ووظائفه**، في الموقع: http://muntada.ae/clecture.php بتاريخ: 2014/11/05.

3 ــ ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت ــ لبنان، مج1، ط3، 2004 ص 66 ــ 67.

4 ــ ابن منظور، المرجع نفسه، مج3، ص. 158 ــ 159.

5 ــ ينظر: عزالدين البوشيخي، مرجع سابق.

6 ــ قيل هو طائر يأخذ غصن شجرة برجليه ويتدلى منكوسا ويُصَفّر طول الليل مخافة أن ينام فيؤخذ.

7 ــ لأنّ العقرب إذا مرّت بصخرة ضربتها بإبرتها فلا تضرّها، ولكنّها تضرّ إبرتها.

8 ــ امرأة من العرب كان لها كلبة تربطها في الليل لتحرس بيتها وتطردها في النّهار لتلتمس لها طعاما. فلما طال عليها الأمر أكلت ذيلها من الجوع. يُنظر: الأمثال العربية وشرحها، الموقع: http://www.annajah.net بتاريخ: 2014/11/11.

9 ــ عبد السّلام المسّدي، **مباحث تأسيسية في اللسانيات**، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010 ص.153.

10 ــ في الدين الحلي، ***شرح الكافية البديعية***، تح: نسيب نشاوي، ص.208.

11ــ لأنّ هناك قرينة أخرى وهي الحالية التي تعرف من مقام الكلام.

12 ــ محمود فهمي حجازي، ***الأسس اللغوية لعلم المصطلح***، دار غريب الطباعة والنّشر (د.ت)، ص.11 ــ 12.

13 ــ ينظر: عزالدين البوشيخي، مرجع سابق. http://muntada.ae/clecture.php

14 ــ ينظر: الموقع: http://www.saaid.net

15 ــ ينظر: عزالدين البوشيخي، مرجع سابق.

16 ــ المرجع نفسه.

17 ــ المرجع نفسه.

18 ــ المرجع نفسه.

19 ــ المرجع نفسه.

20 ــ الشّاهد البوشيخي، ***"قول في المصطلح"***، مجلّة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحيّة، ع1، 2001، ص.6/5.

21 ــ المرجع نفسه، ص.6.

22 ــ عامر الزّناتي الجابريّ، ***إشكالية ترجمة المصطلح مصطلح الصلاة بين العربية والعبرية أنموذجا***"، مجلّة البحوث والدراسات القرآنية، ع9، السّنة الخامسة والسّادسة، ص.333.

23 ــ الشّاهد البوشيخي، **قول في المصطلح**، ص6.

24 ــ محمود فهمي حجازي، ***الأسس اللغوية لعلم المصطلح***، ص.232.

25 ــ المرجع نفسه، ص.229.

26 ــ المرجع نفسه، ص.231.

27ــ جون لاينز تر: عباس صادق الوهّاب، ***اللغة والمعنى والسيّاق***، دار الشؤون الثّقافية العامّة بغداد، 1987، ص.194.

28 ــ محاضرات ودن جومسكي تر: مرتضى باقر وآخر، نقلا عن: مصطفى طاهر الحيادرة ***من قضايا المصطلح اللغوي العربي***، عالم الكتب الحديث، الأردن ــ إربد، ط1، 2003 ص.142.

29 ــ ينظر: المرجع نفسه، ص. 144.

30 ــ المرجع نفسه، ص. 145.

31 ــ المرجع نفسه، ص. 146.

32 ــ يُنظر: عبد السّلام المسدّي، ***مباحث تأسيسية في اللسانيّات***، دار الكتاب الجديدة المتحدة ط1، 2010، ص.77 وما بعدها.

33 ــ المرجع نفسه، ص.77.

34 ــ المرجع نفسه، ص.78.

35 ــ المرجع نفسه، ص. 79/78.

36 ــ عبد السّلام المسدّي، نفسه، ص .83.

37 ــ المرجع نفسه، ص .84.

38 ــ يُنظر: المرجع نفسه، ص.84.

39 ــ المرجع نفسه، ص.85.

40 ــ المرجع نفسه، ص 85. وما بعدها.

41 ــ هي مؤسسة لها أعمال كثيرة، أسسها الشّاهد البوشيخي وجماعة أخرى من الباحثين، في مجال المصطلح، ويُصدر مجلّة بعنوان: **دراسات مصطلحية**، وصلت إلى العدد الثّالث عشر. ينظر موقع: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية بفاس.

42 ــ الشّاهد البوشيخي، ***قول في المصطلح***، ص.7.

43 ــ المرجع نفسه، ص.8.

44 ــ المرجع نفسه، ص.8.

45 ــ مصطفى طاهر الحيادرة، ***من قضايا المصطلح اللغوي العربي***، ص.147.

46 ــ الشّاهد البوشيخي، ***قول في المصطلح***، ص.8. ونشير إلى أننا اخذنا هذه العناصر كما وردت عند مؤلفها الشاهد البوشيخي بتصرّف بسيط جدّا.

47 ــ الشّاهد البوشيخي، «**نحو تصوّر شامل للمسألة المصطلحية**»، مجلّة دراسات مصطلحية ع2، 2002، ص.74.

48 ــ ينظر: عزالدين البوشيخي، مرجع سابق. http://muntada.ae/clecture.php

49 ــ ينظر: المرجع نفسه.

50 ــ الشيخ أحمد الحملاوي، ***شذا العرف في فن الصّرف***، مؤسسة الرّسالة ناشرون، ط1 2003، ص.15.

51 ــ للاستزادة ينظر: المرجع نفسه، ص.32 وما بعدها.

52 ــ ينظر: عزالدّين البوشيخي، ***بناء المصطلح في اللغة العربية***، الموقع: http://muntada.ae/clecture.php بتاريخ: 2014/10/15.

53 ــ ابن جني أبو الفتح عثمان، ***الخصائص***، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، مج/1، ط2، 2003، ص.104.

54 ــ يُنظر: عزالدّين البوشيخي، ***بناء المصطلح في اللغة العربية***، مرجع سابق.

55 ــ المرجع نفسه.

56 ــ المرجع نفسه.

57 ــ مصطفى فوضيل، **مفهوم الدراسة المصطلحية وأهميتها**. الموقع: http://muntada.ae/clecture.php بتاريخ: 2014/10/15.

58 ــ عزالدين البوشيخي، ***بناء المصطلح في اللغة العربية***، مرجع سابق.

المصطلح والمصطلحية في الجامعة الجزائرية بين المنطوق والمكتوب

أ. عمار لعويجي
جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة

مقدمة: المصطلح ينمو ويتطور إذا زُرع في بيئته وبلغة مجتمعه وبعقول أفراد أمته تداولا وتطبيقا، يقول الجرجاني أن الاصطلاح يعني: "اتفاق قوم علي تسمية شيء باسم بعد نقله من موضعه الأول لمناسبة بينهما أو مشا بهتهما في وصف أو غيره"، وهذا التعريف يوضح سمتين من سمات المصطلح، فالمصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالته الدقيقة، والمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصة ومحددة"[1]، فالمصطلح كلمة تدل على معنى محدد، بحيث إذا أطلقت دلّت تلقائيا على مكوناتها المعرفية أو الفنية، بحسب حقول العلم التي تنسب إليه[2]، أما الذي نختلف حول دلالته وتعيين حدود واضحة لتلك الدلالة يفقد قيمته العلمية[3] فتوحيده في الاستعمال يزيده أهمية ويضعف من البلبلة اللسانية ويساعد على فهمه، انطلاقا من الممارسة التعليمية التعلمية للمصطلح المثالي الذي تكون فيه العلاقة بين الدال والمدلول واحدة، مع الالتزام بتداول المصطلح وتوظيفه اجتماعيا وتواصليا في الثقافة والإعلام مع الأخذ أيضا بالمصطلح العالمي في التخصصات العلمية والبحوث الأكادمية؛ لأن تعدد المصطلحات العلمية كان سببا في نشوء حواجز لغوية تعوق التفاهم بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بل تعوق التفاهم بين المتخصصين في الحقل الواحد، وبالتالي يؤدي تعدد مفهوم المصطلح الواحد إلى التعقيد وعدم الوضوح"[4]، وترجع قضية تعدد المصطلح العربي إلى

اختلاف مصادر الثقافة، والتعصب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي للأمة العربية، واختلاف المنهج عند وضع المصطلح "[5].

- فما ملامح الوضعية التعليمية التعلمية التي ننطلق منها لمقاربة قضايا المصطلحية؟ أنقارب للمصطلح باعتماد الدراسة الابيستمولوجية للأصول قبل الفروع، مبنى ومعنى وسياقا؟ أم نقارب له بالترجمة الحرفية ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستعدي منا الوقوف عند نشأة المصطلح وتداوله وتطوره ماضيا لدى أسلافنا وحاضرا عند غيرنا، تنبه العرب إلى أهمية المصطلح فوضعوا دراساتهم بلغة علمية فيها الدقة والضبط، وبدأ ذلك في فترة مبكرة مع ظهور الدراسات المختلفة حول النص القرآني، وكانت مصطلحات العلوم مختلطة في البداية، ثم بدأ التمييز بظهور المهتمين بالجوانب المحددة منها[6]، لذلك لجأ أبناء كل فرع من فروع العلم إلى استخدام رموز خاصة بهم، تعبر عما في أذهانهم من مضامين علمية أو فكرية تعبيرا دقيقا محددا، وتوصيلها إلى القارئ أو المستمع بموضوعية[7].

وزادت عناية العرب بالمصطلحات بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الفنون واستحدثت العرب مصطلحات جديدة مستعينين بوسائل أهمها: القياس والاشتقاق والتوليد والترجمة، والتعريب والنحت، وخصوصا في (ق4 هـ)، الذي شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، فكثرت وتنوعت المؤلفات واهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء، واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها.

وبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها.

وكان للعامل الديني أثر واضح ومميز في اهتمام العلماء العرب بالمصطلح، فقد عدّوا معرفة المصطلحات اللغوية والدينية فضيلة وضرورة من ضرورات العلم بكتاب الله، مما ساعد على تطور المصطلح.

أما المصطلح اللغوي والأدبي فقد شاع في منتصف (ق2هـ)على يد الخليل بن أحمد وتلاميذه وإنْ كنّا لا ننكر أن تكون بعض المصطلحات قد وردت على ألسنة النّحاة قبل الخليل كعبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم[8]. وقد تأثروا بمصطلح الحديث؛ لأنه كان مسيطرا على الساحة الفكرية آنذاك، وكان هذا التأثر بسبب تشابه الهدف بين النحويين والأدباء في توثيق النصوص وجمع اللغة من مصادر صحيحة معتمدة من جهة، وبين أهل الحديث في توثيق السنّة وجمعها من جهة أخرى، كما أنهم تأثروا بالفقهاء حتى أن مصطلحاتهم مشابهة تماما، ولاسيما مصطلحات الأصول لكل من علمي الفقه والنحو[9].

ولاحظ الدارسون كذلك "أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه. وأما فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة لعلوم الطب والهندسة وغيرها، أي المصطلحات العلمية غير العربية فإنها "لم تكن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقتضى تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"[10].

استطاع ابن جني في القرن الرابع الهجري، أن يطبّق ما أفاده من جهود اللغويين والفقهاء والمتكلمين من حيث أساليبهم ومصطلحاتهم على الدّرس اللغويّ مُطوِّرا وناقدا ومحللاً ومُمثِّلاً على ذلك من واقع الاستعمال اللغوي، وقد تميز بعقلية علمية رفيعة، فكان عالماً من أعلام علوم العربية كافة مبرزاً في نحوها وصرفها وأصواتها وفقهها، إلى جانب حذقه لعلوم الدين وعلم الكلام. إذ لا بد من أنه قد حذقها وعرف أصولها ومناهجها، مما كان له الأثر الأكبر في تكون شخصيته العلمية. وتدلنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة على أننا إزاء شخصية مبدعة، فقد

كانت له اجتهاداته اللغوية الكثيرة. وعلى الرغم من تتلمذه على عدد من المبدعين في مجالات الدراسة اللغوية ولاسيّما شيخه أبو علي الفارسي، فإن ابن جنّي استقل بآرائه وتعليلاته وتأويلاته في مجال اللغة. وقد تحدث مترجمو حياته أن مؤلفاته تجلت فيها مظاهر ثلاثة: المظهر اللغوي، والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي، إذ قيل إنه كان ينزع إلى مذهب المعتزلة"[11].

وأما فيما يتعلق بموضوعات هذه المصطلحات فإننا نجد ابن جني قد استنبط موضوعاتها في اللغة محاكاة للقضايا الفقهية أو الكلامية إلى جانب القضايا اللغوية. أو أنه استقى موضوعاتها مما كان يأنس به شيوخه الأدنين كأبي علي الفارسي.

يضاف إلى ذلك وضع ابن جني مصطلحات فرعية لمسائل في اللغة محاكاة لبعض فروع الفقه. وسنشير فيما بعد إلى هذه المصطلحات وأصولها.

ويرى بعض الدارسين المحدثين في الحديث عن عقلية ابن جني ومنهجه في كتبه وبحوثه أنه كان "يلمح الإشارة الخاطفة فيأخذها ويتبناها ويبني عليها حتى يتملكها وتعرف به، فرب عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر، وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم، من مثل الاشتقاق الأكبر، والجوار والتجريد... وغيرها"[12].

وقد أثر عن ابن جني أنه تلقف علوم البصريين فنشرها وطورها ولاسيما تلك القضايا اللغوية التي ذكرها سيبويه في الكتاب. وكان لأبي علي الفارسي – بعد سيبويه – الفضل في صقل شخصية ابن جني اللغوية، بل كان له الأثر الطيب في تكوين ثقافته إذ لم يقف عند حدود النقل عن شيوخه فكان يضع المصطلحات للمسائل اللغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتفسير والتقسيم والتطوير، وكان أحياناً يختار مصطلحه من أقوال شيوخه، فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً.

بدأ ابن جني الباب **(باب القول على المطرد والشاذ)** بتعريف المصطلحين وبيان تطور المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرف مصطلح (المطرد)

بقوله: "أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، فذكر استعمالات (طرد) واستشهد لمعانيها بما ورد في كـــلام العرب. ثم انتقل بعد ذلك إلى مادة (ش ذ ذ)، فقال: "وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد. ثم خلص إلى بيان معنى المصطلحين: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمة وطريقة في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها"[13].

وهذا الذي طوره ابن جني تطويراً بديعاً جعل السيوطي ينقل الباب كله تقريباً عن ابن جني فجعل (المطرد والشاذ) باباً خاصاً من أبواب كتاب المزهر في علوم اللغة[14].

– **الاشتقاق الأكبر:** ويظهر أن الذي دعا ابن جني إلى تسميته بالاشتقاق الأكبر وجعله من باب الاشتقاق أن الصور المختلفة للأصل الواحد/ للحروف ينظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ اللغة نحو اشتقاق المواد التالية: ك ل م، ق ول، ل م س، وج د، ج ب ر.

ولكن ابن جني اعترف بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللغة. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن الذي فتح الباب لابن جني في الاشتقاق الأكبر كان عمل الخليل بن أحمد في معجم العين حين جعل المقلوبات جزءاً من منهج العين.[15]وأما الاشتقاق الأكبر عند اللغويين فهو ما يسمى بالإبدال اللغوي، وشرطه أن تتفق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو متوافقاً لكلا الكلمتين يقول عبد الله أمين: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع به في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كان بين الاسمين والمسميين ملاءمة. مثال ذلك: الغُمْنة والغُمْرَة: تمر ولبن تطلي به المرأة وجهها ويديها، حتى تَرِقَّ بشرتها"[16].

اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين: صرح ابن جني في الباب أن غرضه منه "ليس ما جاء به الناس في كتبهم..." فإن هذه الأنواع قد كثر تناولها" وقد تناهبتها أقوالهم، وأحاطت بتحقيقها أغراضهم"، ولكن ابن جني استعار (المصطلح) وتناوله بطريقته الخاصة، بأن قسم الكلام ثلاثة أنواع كالآتي:

أ- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف: ويقصد ابن جني بهذا النوع الألفاظ التي تتفق حروفها في المفرد والجمع ولكن معانيها مختلفة، نحو كلمة: دلاص التي تستخدم للمفرد فيقال درع دلاص، وتجمع مكسرة: أدرع دلاص، ثم مثل للمفرد بألفاظ نحو: ناقة كِناز، وامرأة ضِناك، وبين أن ألف (دِلاص) للمفرد بمنزلة ألف كِناز وضِناك. وأما ألف الجمع في أدرع دِلاص، فهي بمنزلة الألف في ظِراف وشِراف، "وذلك لأن العرب كسرت فِعالاً على فِعال، كما كسرت فعيلاً على فِعال نحو كريم وكِرام، ولئيم ولِئام".

ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: "وعذرها (يعني العرب) في ذلك أن فعيلاً أخت فِعال، ألا ترى أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل، وثالثها حرف لين، وقد اعتقبتا أيضاً على المعنى الواحد، نحو: كليب وكلاب، وعبيد وعباد"[17].

ب- اتفاق الحركات: وينطبق ما قال ابن جني في الحروف على الحركات إذ يقول: "هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف". وجاء بأمثلة افتراضية بقوله: "وذلك كامرأة سميتها بحيثُ، وقبلُ، وبعدُ، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءتني قبل، وعندي بعد". وينبّه ابن جني على أن الضمة في الأصل هي للبناء، ولكنها تصير بعد التسمية ضمة إعراب. وهذا ينطبق على كل الكلم المبنية، نحو أين وكيف، "وكذلك لو سميت رجلاً بأمس".

ولكن ابن جني استثنى من هذه الألفاظ المبنية "هؤلاء" التي يرى أن كسر همزتها قبل التسمية وبعد التسمية سواء. وأما سبب هذا فهو "أن هؤلاء مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية، ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف فأشبه الجملة"[18].

ج- اتفاق السكون: وهذا للألفاظ التي لا يتغير سكون أحد حروفها في حالتي الإفراد والجمع، نحو صنو للواحد، وصنوان للجمع، وقنو وقنوان. ويرى ابن جني أن سكون المفرد والجمع "مختلفان تقديراً" على الرغم من اتفاقهما لفظاً. ومثل لهذا الاختلاف التقديري بألفاظ في اللغة اختلف مفردها عن جمعها، نحو: شبث وبرق فإنها تجمع على شبثان وبرقان، فدل ذلك على اختلافهما. ولهذا يرى ابن جني أنه لا بد من اختلاف صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، لأن سكون الواحد غير سكون الجمع، وسكون الجمع ليس لسكون الواحد، بل هو "شيء أحدثته الجمعية". ولذلك وصف الفرق بين نوعي الجمع اللذين ذكرهما – أي شبثان وصنوان – بالنسبة إلى مفرديهما، بقوله: "فكما أن هذين مختلفان لفظاً (شبث وشبثان)، فكذلك ذانك السكونان (صِنْو وصِنْوان) هما مختلفان تقديراً"[19].

عدم النظير: وهو عنوان باب في الخصائص يتابع فيه ابن جني رأي سيبويه في أنه "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير"، وهذا هو مذهب صاحب الكتاب الذي مثل على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحدة هي (إبل). وخلص ابن جني إلى أنه "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه"[20].

ويرى أحد الدارسين المحدثين أن مصطلح (النظير) من "المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه"، فقد استخدمه ابن السراج، وأكثر من استخدامه ابن جني مفرداً (النظير)، وجمعاً (النظائر) [21]

باب في فرق بين البدل والعوض: والبدل والعوض مصطلحان يستخدمهما اللغويون في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض. وجعل ابن جني هذا الباب توضيحاً لمن قد يقع في اللبس في التفريق بين المصطلحين. ويتضح من خلال الأمثلة وتفسيرها مواقع البدل ومواقع العوض، فمن ذلك فإن الألف من الفعل (قام) "بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عَوْض منها".

وأما العوض فهو من لفظ (عَوْض)، وهو الدهر ومعناه، كما في بيت الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما بأشحم داج: عَوْض لا نتفرق

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: "التاء في (عدة) و(زنة) فهي عوض عن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها"، وكذلك الحال في ميم (اللهم) "إنها عوض من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..".

وقد قرر ابن جني في هذا الباب حقيقة "أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك"[22].

مصطلح التجريد: وعقد ابن جني للتجريد باباً نص في أوله أنه يقتدي به أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي كان "به غرياً معنياً"، غير أنه لم يفرد له باباً في كتبه "ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها".

وعرَّف ابن جني (التجريد) بأن "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها"[23].

ونقل ابن جني للتجريد مثالاً نسبه إلى سيبويه وهو: "أما أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب". وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)، وأشار محقق الكتاب إلى أن الرماني ترجم عنوان الباب بـــ "باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا"[24].

ويدرك ابن جني أن ما ذكره سيبويه وشيوخه قد يشوبه شيء من عدم الوضوح فذكر أمثلة أخرى وفسرها ووضحها – على سمته وطريقته –، ومن ذلك قوله: لئن لقيت زيداً لتلقينّ منه الأسد، ولئن سألته لتسألنَّ منه البحر. "فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه".

وزاد ابن جني (التجريد) توضيحاً فبين أن معناه كأن يجرد الإنسان من نفسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه..."

ثم مثل على التجريد ببعض القراءات القرآنية كما في قراءة قوله تعالى: ﴿...قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾"[25]. (البقرة 259).

– **مصطلح تلاقي اللغة:** وأقر ابن جني شيخه على ما أورده لهذا الاتفاق والتوارد، فسمى الباب الذي عقده لهذه الظاهرة اللغوية "بتلاقي اللغة"، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قولهم في العلم: سلمان وسلمى، فهما أشبه بوزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، ولكنه نبه إلى أن "فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبى وسكران وسكرى". ونفى ابن جني أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصفات المذكورة، لأنهما ليستا "بصفتين ولا نكرتين.. غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما نقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى"[26].

وجعل له ابن جني باباً في خصائصه، واعترف في تقديمه أن شيخه أبا علي الفارسي قد نبه عليه. ثم ذكر أن الأصل في الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنما هو لإثبات القيام. فإذا "أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك".

وأضاف ابن جني أن العرب "قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" ومثل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللغة "للإبهام وضدّ البيان" نحو: العجم الذين لا يفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره".. وغير ذلك، ولكن هذه الأصول إذا أضيف إليها زيادة بحرف أو أكثر فقد يتحول المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادة (ع ج م)

إذا زيد عليها الألف/ الهمزة في أولها آل معناها إلى ضده، فصار المعنى: إزالة الإبهام.

ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب، بل قد نضعف عين الكلمـــة نحو مادة (م ر ض)، فإذا قلت: "مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه" فإنك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادة وهي الدلالة على المرض.

وخلاصة القول أن اهتمام ابن جني بالمصطلح اللغوي هو امتداد لداكتيكية مصطلحية ترعرعت ونمت في بيئة علمية ولغوية خصبة قادتها مدرستين –الكوفة والبصرة– وانطلق أعلامهما من أن الكلمة متى ساغت في الأفواه ظفرت بحجتها في الاعتداد بها، وأصبح لها حق معلوم، فتداول اللفظ أسطع برهان على حياته وأقوم دليل على صدق الحاجة إليه، وبالتالي يكون هو اللفظ المقبول لأن يكون مصطلحا علميا.

أما في العصر الحديث، فقد ترعرع علم المصطلح في أواخر القرن الميلادي المنصرم في أوربا نتيجة لمحاولات علماء الأحياء والكيمياء الرامية إلى توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي[27]، وعُقدت المؤتمرات والندوات حول علم المصطلح، وصدرت بشأنه التوصيات والقرارات وتزايد الاهتمام به حتى أصبح علما مستقلاً عن علوم فروع اللغة، فتشعبت مدارسه ومناهجه، وصار يدرّس في الجامعات على أسس علمية وتجريبية[28].

– فما موقع هذا العلم في جامعاتنا الجزائرية؟ وما المقاربات المعتمدة في ديداكتيك المصطلح؟

يمارس الطالب نشاطه العلمي والمعرفي في الجامعة عبر حجرات التدريس وفي المدرجات ومخابر ومراكز البحث وهو مطالب باستيعاب خطاب علمي بلغته الأم، وهو إذ يتلقى الخطاب بمصطلحاته وتراكيبه بتلك اللغة، فإنه مطالب في الوقت نفسه بمعرفة تلك المصطلحات باللغة الأجنبية، فهو مترجم ذاتي، مرسل ومتلق في الآن نفسه.

يقول (دومينيك طاسيل) في مقال معنون بـــ "الترجمات الأدبية والترجمات المدرسية": "تتخيل في الغالب الأعم المترجم وهو منزو في مكتبه، يواجه قضايا ومشاكل يقال إنها مشاكل لغوية لا ينظر إليها سوى باعتبارها مشاكل تقنية يتمكن من حلها بفضل القواميس علاوة على مهاراته الخاصة"[29].

فأول رد فعل يصدر عن الطلبة الباحثين أمام نص علمي هو الإسراع إلي القاموس وتسجيل مقابل لكل المصطلحات الواردة فيه. والأسئلة التي تطرح في امتحان الترجمة تنم عن هذا الفهم لطبيعة النشاط المصطلحي وكيفية التعامل مع الوحدات المصطلحية إذ يتم مطالبة الطالب بإيجاد مقابل للمصطلحات. فهل القاموس قادر على حل كل المشاكل المصطلحية والترجمية؟ والجواب نجده في قول (جان دوليل) الذي حول رسم حدود القاموس وإمكاناته: "إن المعاجم أحادية اللغة تقرر المعاني الأكثر استعمالا، تلك التي اكتسبتها اللغة من خلال استخداماتها المتكررة في الخطاب. إن تلك المعاجم تحافظ بوصفها متاحف أقامها صانع القواميس، على المعاني المتعددة والمترسبة والممأسسة لألفاظ التراث اللغوي الخاص بجماعة بشرية ما. ولكنها مع ذلك لا تستنفد سوى النزر اليسير من المعاني الجمة التي قد تتخذها الألفاظ ضمن الممارسة اللغوية..."[30] ويضيف قائلا: "إن ما يصدق على المعاجم أحادية اللغة يصدق أيضا على المعاجم العامة مزدوجة اللغة التي تدعي من باب التعسف بعض الشيء بمعاجم الترجمة، إن هذه المؤلفات المفيدة تساعد على إيجاد مقابلات تناسب الاستعمالات الأكثر تواترا للوحدات المعجمية الخاصة بلغتين، ولكنها أبعد عن أن تستنفد كل الإمكانيات الدلالية للألفاظ في السياق.

إن على المدرسين أن ينبهوا باستمرار بعض المترجمين المبتدئين إلى هذه الحقائق، إذ يبدو أن هؤلاء الأخيرين تدفعهم بعض السذاجة إلى الاعتقاد أن المعاجم مزدوجة اللغة توفر الإجابة الجاهزة على كل الصعوبات، إن هؤلاء الطلبة لا يترددون قصد تبرير الترجمات التي رفضها المصحح مثلا، بالتذرع بحجة أنهم

عثروا على العبارة المقصودة في القاموس، كما لو أن ذلك يكفي وحده لحل كل المشاكل"[31]. فالمصطلحات نفسها تعرف ظواهر التعدد الدلالي والترادف والاشتراك اللفظي، كما أنها وطيدة الصلة بالاستعمال والتواصل. يقول علي القاسمي: "إن ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع، فالوضع هو بمثابة الولادة وليس كل مولود يكتسب له العيش والحياة، لأن العيش يقرره تعامل المجتمع مع المولود الجديد وتعهده بالرعاية والعناية. والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار. أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس"[32].

فالدراسة المصطلحية غالبا ما تقتصر، في مجال العمل على النصوص، على إقامة تقابلات بين المصطلحات وإن كان المدرس يرفق بعضها بتعريفات أو إشارات عادة ما تكون ذات طابع لغوي صرف كبيان أصل المصطلح وتحليل تركيبته الصرفية دون اعتبار التعريفات الدقيقة ودون إدماج المصطلح في السياقات النصية، ومراعاة الخطاب الذي وردت فيه تلك المصطلحات.

إن المقاربات المصطلحية الحديثة صارت تعتمد على معايير غدت ضرورية من اعتبار السياق المباشر للمصطلح وظروف صياغة الملفوظ (فليس النص التفسيري كالنص الحجاجي..) ومعلومات أخرى مرتبطة بالمصطلح (البعد الجغرافي، مجالات الاستعمال، المترادفات،..)، لذا يعتبر التحليل السياقي في الدراسة المصطلحية الموضوعاتية من بين أهم الأنشطة التي ينبغي تعويد الطالب عليها؛ لأنه يساعد على تحديد مفهوم المصطلح بدقة كما يسمح بانتقاء أحسن الوحدات المصطلحية موضوع الدراسة ثم إنه يتيح إمكانية استخراج المرادفات السياقية للوحدات المصطلحية ومشتقاتها"[33].

فالأبعاد التربوية في العمل المصطلحي تتطلب وضع ديداكتيكية للمصطلح تكون منسجمة مع حاجات الترجمة كنشاط بيداغوجي من جهة ومع المصطلحية كوسيلة لإغناء الجوانب المتعلقة باكتساب اللغة المتخصصة من جهة أخرى وهذا لا يتأتى

إلا باعتماد أسس منهجية قوامها القواميس اللغوية والمعجمات المصطلحية والترجمة المتخصصة بحثا عن مقابلات دقيقة بين لغتين أو ثلاث وتدوين نتائج البحث المصطلحي والوثائقي للاحتفاظ بالمعلومات المحصل عليها وإخضاعها للتواصل والتداول بعد ذلك ؛ لرفع الغربة والغرابة عن المصطلح العلمي العربي.

لكن الإشكال نجده قائما في تعليمية المصطلح بين المنطوق والمكتوب وتحديدا في عناصر العملية التعليمية التعلمية (الأستاذ، الطالب، الكتاب)، يتمثل في وجود ضبابية في التعامل مع المفاهيم المنقولة إلى العربية، ويظهر ذلك جليا في مستويات استقبال المصطلح وتذبذبه، خصوصا الجانب المعرفي الذي يستدعي الإلمام باللغة العربية واللغات الأخرى التي نتعامل معها، لأن هنا ك مدارك عدّة تبرز للعيان في قراءة منتوج الآخر، والعيّنات مبثوثة في حقول معرفية وفي علوم متعددة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد إشكالية تتعلق بترجمة مصطلح (Compétence) ومسألة التفاوت فيه[34]، الجدول:

المصطلح	التّرجمة	عنوان الكتاب	الصفحة	الأصل	المعنى
Compétence	قدرة	قاموس اللسانيات	235	Competentia competens	
	ملكة	المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات	28		
	قدرة	البنيوية في اللسانيات	365		
	التمكن في اللغة	معجم المصطلحات اللغوية والأدبية	82		
	الكفاءة	المصطلحات الأدبية الحديثة	11		

	الكفاءة، الطاقة الكامنة	**مدخل إلى نظرية القصة**			
	جدارة، كفاية أهلية	**المنهل**	**226**		
	كفاءة	**قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص**	**متواترة**		
	كفاية	**موسوعة المصطلحات الاقتصادية**	**883**		

التعليق:[35] ورد مفهوم المصطلح بأشكال مختلفة، بحسب السياق الذي يميّزه. إذ أن هناك بعض التباين بين المفهمة العامة، والمفهمة التي تقدّمها تخصّصات تنطلق من منظورات وتموقعات تدخل في طرائق شحن الدلالة وفق الحاجة الماسة.

جاء في كتاب البنيوية في اللسانيات: "مصطلح استعمله تشومشكي في نفس مفهوم سوسور لمصطلح التصوّر(concept) أو اللغة بصفة أعمّ، إذن: لغة = قدرة. وهو يعني عند تشومشكي الطاقة الباطنية عند الأفراد والتي تولد معهم فتشكل الآلية الإبداعية التي تؤطر قابليتهم لأخذ اللغة في المجتمع. وهي موجودة عند الناس كلهم بالتساوي في كل زمان ومكان، فهي إذن الاستعداد الباطني عندا لأفراد لاكتساب اللغة"(ص365).

وفي السياق اللغوي ذاته، ورد في معجم المصطلحات اللغوية والأدبية: "المقصود بهذا الاصطلاح معرفة الإنسان (سواء المتحدث أو المستمع) لقواعد

ونظريات لغة ما معرفة شاملة وسليمة والإلمام التام بنظامها اللغوي، وذلك دون استخدامه لها" (ص82).

هناك تعريف آخر يقول بأنّ الكفاءة هي التفرقة التي وضعها نعوم تشومسكي بين القدرة والأداء، بين امتلاك اللغة وبين القدرة الفعلية (الأداء) على توليد مثل هذه العبارة الصحيحة، ومن ثمّ انتقل المصطلحان إلى النقد الأدبي ولكن القدرة لا تعني توليد شيء، بل قراءة الأعمال الأدبية أو تلقيها (reading of reception).(ص11).

يقترح لاروس بدوره تعريفا متباينا قليلا عن التعريفات الواردة في بعض الكتب العربية: "المعرفة اللغوية المضمرة التي يخزنها أفراد يتحدثون بلغة واحدة" (P 217). وهو المفهوم ذاته الوارد في القاموس الموسوعي لعلوم اللغة".

ويقترح المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات مصطلح ملكة، جاء في الإيضاح في علوم البلاغة للشيخ الإمام الخطيب القزويني قوله: "وأما فصاحة المتكلم فهي: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح".

فالملكة: قسم من مقولة الكيف التيهي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة، وهو مختص بذوات الأنفس، راسخ في موضوعه.

وقيل "ملكة" ولم يقل "صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن المقصود بلفظ فصيح فصيحا، إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه"[36].

قد تنطبق كلمة ملكة على الحقول البلاغية واللسانية، لكنها لا تفي بالغرض في الحقل السيميائي لأن الذات تسعى لاكتساب كفاءة تؤهلها للاتصال بموضوع السعي (objet de quête)[37].

لعل مثلث (أوغدن وريتشاردز) الشهير خير منطلق للوقوف على أنواع التعريفات الرئيسية، إذ يصور لنا هذا المثلث العلاقات القائمة بين الدال والمدلول والدليل، أو بعبارة أخرى، الكلمة والشيء والمفهوم.[38]

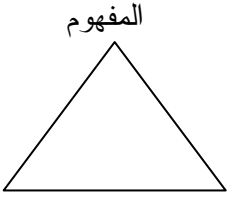

– العلاقة بين الشيء والكلمة هي علاقة تواضعية (أو اصطلاحية).

–العلاقة بين الكلمة والمفهوم، والشيء والمفهوم علاقتان عارضتان كما يصفهما أوغدن وريتشاردز.

توجد في هذا المثلث ثلاثة عناصر أساسية: الكلمة وهي عادة من اختصاص اللساني، الشيء الذي يقع في مجال علماء المنطق والفلسفة، والمفهوم الذي هو ميدان درس المصطلحي وتبعا لذلك، توجد ثلاثة أنواع من التعريفات:

أ– التعريف اللغوي (التعريف العلاقي) ويرمي إلى إيضاح معنى الكلمة في سياقها اللغوي.

ب– التعريف المنطقي (التعريف الجوهري) ويهدف إلى معرفة خصائص الشيء (أو الذات) الذي تدل عليه الكلمة.

جـــ– التعريف المصطلحي: وهو التعريف الذي يعتمده علم المصطلح الحديث ويتوخى تعريف المفهوم وليس الكلمة أو الشيء، والمفهوم تصور (أو فكرة) يعبر عنه بمصطلح أو رمز ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء أو بمجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة (القاسمى 1985: 20 –22)[39]. ولا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، أي معرفة علاقات المفهوم بغيره من مفاهيم ذلك الحقل العلمي (خالد الأشهب، 1997، 1–34)[40].

هناك تساؤلات كثيرة تتعلق بالعامل الحاسم في كشف حدود التمايز بين هذه المستويات حتى يكون لدينا الاستعداد المنهجي الواضح للدخول في المناقشات

العامة حول الموضوع، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرك أفق اشتغال كل من المفهوم والمصطلح والاصطلاح. . ورد أن لسان العرب لابن منظور عندما تطرق إلى فعل فهم عرفه: الفهم: المعرفة بالشيء: عقله وعرفه... وأفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهمه[41]. وهذا أمر لا يدهشنا خصوصا أن ابن منظور اشترط في عملية الفهم إدراك الشيء والإحاطة والعلم به، بمعنى أكثر تدقيقا تشكيل تصور أو فكرة عن الشيء المراد إفهامه. وهذا ما يفسر في نظرنا أن (*concept*) باعتباره لفظا أجنبيا يقابل المفهوم، والتصور، والفكرة. وبالتالي نجد أن المفهوم والتصور والفكرة يؤدي بعضها إلى الآخر عن طريق بناء صيرورة معرفية تجمع بينهم.

إلى جانب المفهوم، نورد الآن بعض التحديدات للمادة التي حاولت أن تقارب بين الاصطلاح والمصطلح فالشيخ المناوي يعرف الاصطلاح بقوله: "اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول"[42]. أما المصطلح بمعناه الحديث "علم مشترك بين اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والمعلوماتية وحقوق التخصص العلمي والأدبي والفني، وعلى تعريفه بإيجاز بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[43].

ومن ثم فإن أحادية التصور وأحادية الدلالة شيئان مختلفان تمام الاختلاف والحال أن المناداة بضرورة تخصيص مقابل واحد لكل مصطلح يعني المناداة بتعطيل مبدأ تعدد المصطلحات في اللغة مثلما يذهب إلى ذلك عبد القادر الفاسي الفهري عندما يقول، معترضا على مبدأ من مبادئ توحيد المصطلح مفاده ضرورة وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد.

إن هذه العربية المعاصرة محكومة بشيء وصل إليها من لغة أعجمية، هي إنجليزية في الأغلب الأعمِّ، وفرنسية في بعض من بلدان المغرب، كما في بلدان الشمال الأفريقي. ويكون لك أن تلمح في هذه العربية "الجديدة" المصادر الصناعية التي آلت إلى ضرب من مصطلح جديد. وربما ولّد المعربون من أهل الصُّحف هذا الجديد، وسعوا إلى ذلك دون أن يجدوا نظيره في الانجليزية أو الفرنسية. وربما

كان هذا دَأبَهُم في أنهم تصرّفوا فيما يمكن أن يكون في العربية، مما يُقابلُ به في هاتين اللغتين[44].

اللغة العربية بحاجة إلى رسم مسار جديد يعمل على ضبط قواعدها وأساليب اشتغالها. حتى تتمكن من وضع تخطيط لوجهات نظر خاصة ترتبط بضبط سوء الفهم الرئيسي الذي يكمن في الاعتقاد أن الاصطلاح والمصطلح واحد، وأن المصطلح والمفهوم لا تجرى بينهما مساحة واسعة تتضاعف هوتها حينما يدخلان بوابة الاشتغال والحوسبة. ومن هنا تتأسس العديد من الإشكالات التي نتنبأ بموجبها أننا نستطيع أن نجد وضعية مصطلحية يشوبها الاضطراب وعدم الاستقامة.

ولكي ندرك ذلك دعنا نتساءل قليلا عما يعنيه هذا الاضطراب والخلط. المسلمة أنه إذا أردنا أن نتحدث عن وضعية المصطلح اللغوي الحديث، فلا بد أن ننظر في وضعية اللسانيات باعتبارها العلم الذي يعمل على تفسير الظواهر اللغوية وسبل تطويرها وجعلها مسايرة للأبحاث الدولية، فالدرس اللساني لكي يكون متطورا أو مسايرا، يجب أن يكون مقارنا ومواكبا لكل القضايا المعرفية عبر ممارسة تعريبية تتجاوز الحواجز الثقافية والفكرية والعلمية. وبالتالي القفز عن ذلك الانفصام الذي يميز اللغات التي تستهلك أكثر ما تنتج. المؤسف أن فهم هذه العلائق المقارنة لم يكن كما نتصور، فحملت اللسانيات على عاتقها كل دوافع التشتت الاصطلاحي بين كل المؤسسات المعنية بضبط المصطلح، وبين المجهودات الفردية التي اجتهدت في وضع بعض المصطلحات دون تنسيق جماعي ولا تكتل مجامعي. مما انعكس سلبا على فهم وإدراك الدرس اللساني الحديث وخلق حاجز تواصلي بين مصطلحاته. هناك العديد من الدراسات التي حاولت أن تشخص واقع حال المصطلح في النهج التربوي واللساني[45] (خالد الأشهب، الوجيز في الاصطلاح منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب)، (عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات) عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية).... كلها تصورات مختلفة توحي بعدم الاستقرار الدلالي للمصطلح اللساني نظرا لتنوع الوسائل التي تساعد على صياغة

المصطلح العربي، فهناك من يركز على التعريب، وهناك من يرتكز على النحت وهناك من يصوغه معتمدا على الاشتقاق والتوليد.

خاتمة: إن إقامة ديداكتيكية للمصطلح والمصطلحية تمر عبر اعتماد منهجية علمية موحدة للمجامع اللغوية العربية – بمختلف مسمياتها– ذات صبغة موضوعية، بعيدة عن النزعة الأحادية والذاتية، تكون منسجمة مع الترجمة المتخصصة كنشاط بيداغوجي، واكتساب اللغة لغة العلم والتكنولوجيا (الانجليزية) أي وضع مقابلات دقيقة بين لغتين أو ثلاث، ثم إخضاع العمل المصطلحي ذي الأبعاد التعليمية إلى الصرّافة العربية دون إغفال التواصل والتداول للمصطلح في سياقاته، وتعويد الطالب على ذلك ؛ لأنه يساعده على تحديد مفهوم المصطلح ويسمح له بانتقاء الوحدات المصطلحية موضوع الدراسة تلفظا وملفوظا.

الهوامش:

– القرآن الكريم: سورة البقرة الآية 259 برواية ورش.

1– محمد عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمالا، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012م، ص20.

2– علال الغازي، تطور مصطلح (التخييل) في نظرية النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب بفاس ع4، 1988، ص 285.

3– عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية (الكويت: عالم المعرفة، أغسطس 2001) ص 91 .

4– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 205 .

5– خضر عليان القرسي وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 171.

6– محمد عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمالا، ص 20.

7- عبد الرحيم محمد، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، ج7، ع3، 4 أفريل 1987م، ص 98.

8- محمد عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمالا، ص 16 .

9- المرجع نفسه، ص16.

10- المرجع نفسه، ص17.

11- أحمد مطلوب، بحوث لغوية، 1987، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان. ص190.

12- انظر مقدمة محقق الخصائص، 42/1.

13- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، 1969م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع بغداد، ص 218.

14- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط7، 1985م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. الخصائص، 96/1 وما بعدها.

15- الخصائص، 236/1 وما بعدها.

16- حسين نصار، المعجم العربي، 1-296. وانظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية ص .493

17- الاشتقاق، ص 370 وما بعدها.

18- الخصائص، 93/2-94.

19- المصدر نفسه، 99/2-100-

20- المصدر نفسه، 102/2.

21- المصدر نفسه، 197/1.

22- لمزيد من التفصيل، انظر: النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص 20-24 .

23- الخصائص، 265/1-266.

24- المصدر نفسه، 473/2.

25- الكتاب، 387/1.

26- ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م، 2/473-474.

27- المصدر نفسه، 1/321 وما بعدها.

27- علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة كلية الآداب فاس ع4، 1988 م، ص15 .

28- محمد عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمالا، ص 18.

29- ديداكتيك المصطلحية، د.رشيد برهون، د.محمد الرهوني، اللسان العربي، ع50 ديسمبر 2000م، ص108

29- اللسان العربي، ص 108.

30- اللسان العربي، ص 108.

31- اللسان العربي، ص 109.

32- اللسان العربي، ص 114.

33- السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2009، ص 181 .

34- المرجع نفسه، ص 181.

35- المرجع نفسه، ص 183.

36- المرجع نفسه، ص 184.

37- علي القاسمي، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، اللسان العربي.

38- علي القاسمي، ترتيب مداخل المعجم العربي، اللسان العربي، 1982، ص 14-30

39- خالد الأشهب، المصطلح، البنية والتمثيل في أبحاث لسانية، 1997، ص1-34.

40- ابن منظور، لسان العرب، ج 12، دار الصادر، بيروت، لبنان.

41- قيس خزعل جواد (1989): حول المفهوم والمصطلح في الفكر العربي، رسالة الجهاد ع81، ص، 92.

42- الخياط، محمد هيثم (1995): نحو منهجية لوضع المصطلح العربي، لحديت، الموسم الثقافي (12).

43- إبراهيم السامرائي، مجلة المجمع، 200م، العدد 91، ص87.

44- مقال لـــلدكتور: محمود عبد الله جفال، المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

مشاكل المصطلح العربي علم النفس أنموذجا

أ. فتيحة حمودي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة

مقدمة: إنّ موضوع توليد المصطلحات في اللغة العربية موضوع هام ومتشعب الأطراف، لا يمكن الإحاطة بكلّ جوانبه في هذه المداخلة المتواضعة، ولكنّني سأحاول أن أسلّط الضوء على قضية شائكة ومعقدة تتمثل في الفوضى المصطلحية التي عمّت تقريبا كلّ الحقول المعرفية؛ ممّا أدّى إلى تباين المقابلات العربية التي توضع للمصطلح الأجنبي الواحد سواء تعلّق الأمر بالبلد العربي الواحد أو بجميع بلدان القطر الواحد. ولعلّ ما يزيد الطين بلة هو استعمال الباحث الواحد أكثر من مقابل عربي للمصطلح الأجنبي الواحد.

بعد اطّلاعنا على جملة من البحوث و الدراسات المتعلّقة بهذا المجال تبيّن لنا أنّ معظمها ترى أنّ قضية الترجمة والتعريب هي المشكلة الوحيدة التي جعلت المصطلح العربي يتأزّم أكثر فأكثر، وبعبارة أخرى فكلّما كان الحديث حول مشاكل المصطلحات إلاّ و ذُكرت إلى جانبه قضية التعريب، وكأنّ هذه الأخيرة وحدها المسؤولة على هذه المشاكل. من هنا تتبادر إلى أذهاننا التساؤلات التالية:

هل فعلا يمكن حصر كلّ المشاكل التي يعاني منها المصطلح العربي في مشكلة الترجمة والتعريب؟ أم أنّ الأمر يتعدّى ذلك؟ وفي حالة إذا ما وُجدت مشاكل أخرى، ففيما تتمثّل؟ وهل هناك عوامل ساهمت فعلا في خلق هذه المشاكل؟

متى سنُدرك أنّ العيب في واضع المصطلح لا في اللغة العربية، وأنّ هذه الأخيرة تملك وسائل داخلية ذاتية عدّة بفضلها تُولّد المصطلحات ؟

أليس من المغالاة أن يُحكم على اللغة العربية أنّها ليست لغة علم؟

كلّ هذه التساؤلات سنحاول قدر الإمكان الإجابة عنها وذلك ضمن عيّنة تتمثّل في ميدان علم النفس الذي يعاني هو الآخر من تُخمة مصطلحية. وما جعلني أختار هذا العلم مدوّنة لدراستي هذه هو كون علم النفس لم يعُد ذلك العلم الذي كان يرتبط بخدمة الطوائف الشاذة في المجتمع كالمرضى العقليين، النفسيين، المجرمين والمدمنين، لكنّه أصبح في وقتنا الحالي علما تزداد الحاجة إليه يوما بعد يوم ولاسيّما لشموله على كافة مجالات الحياة العصرية نحو: التربية، التعليم، الإدارة السياسة والاقتصاد...الخ. أضف إلى ذلك أنّ علم النفس أصبح مرتبطا ببعض المقاييس التي يدرسها الطلبة في قسم اللغة العربية وآدابها في مرحلة الليسانس.

قبل الحديث عن مشاكل المصطلح النفسي في اللغة العربية لابد من الإشارة إلى أنّ المصطلح العربي لم يُتفق عليه بعد؛ الأمر الذي جعلني أستعمل في مداخلتي "**المقابل العربي**" بدلا من "**المصطلح العربي**".

إنّ المشاكل التي يتعرّض لها المصطلح في اللغة العربية بصفة عامة والمصطلح النفسي بصفة خاصة كثيرة جدا ومتداخلة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى فهي تختلف من باحث لآخر؛ لكن على العموم يمكن حصرها في النقاط التالية:

اختلاف اللغات المترجم عنها: لقد كان على علماء النّفس العرب أن يتوزّعوا على مختلف مدارس علم النّفس الحديث[1] لمتابعة النموّ والتطوّر السّريع لهذا العلم خارج البيئة العربيّة، ولمّا كانت اللغات المستعمَلة في هذه المدارس كثيرة لم يَعُد من السّهل على فئة قليلة القيام بهذا العمل، لذا أخذوا ينقلون عن مختلف اللغات فمنهم من يترجم عن الإنجليزية كالخليج ومصر، ومنهم من يترجم عن الفرنسية كالمغرب العربي ولبنان وأقليّات منهم تترجم عن الألمانيّة والرّوسيّة ولغات أخرى[2].

ولمّا كانت اللغات التي يترجم عنها المصطلح النفسي العربي كثيرة، أصبح المفهوم الواحد يُعبّر عنه بمصطلحات عديدة كما هو الحال مثلا بالنسبة للمصطلح الإنجليزي (Paranoïa) الذي ترجمه عبد العلي الجسماني إلى اللغة العربية بـــ:

"الشعور بالاضطهاد"[3]، في حين وضع له آخرون: "هُذاء"[4]، "جنون التوهم"[5] و"جنون الهُذاء"[6]. هذا فيما يخص علماء النفس العرب الذين ترجموه عن اللغة الإنجليزية، أمّا المترجمون عن اللغة الفرنسية فقد وضعوا له مصطلحات مختلفة عما وضعه هؤلاء؛ ومن بينها نذكر على سبيل المثال ما وضعه وجيه أسعد ومصطفى حجازي، حيث ترجمه الأوّل بـــ: "ذُهان هُذائي"[7] والثاني بـــ: "عُظام"[8]. وإلى جانب المترجمين عن اللغة الفرنسية، نجد أيضًا من يترجم عن اللغة الألمانية وهو محمد عثمان نجاتي – مثلا – الذي وضع للمصطلح السابق الذكر: "البارانويا"[9]؛ فالملاحظ هنا أنه لم يترجم ذلك المصطلح وإنّما قام بتعريبه فقط.

وهكذا أصبح المصطلح الأجنبي (Paranoïa) يترجم إلى اللغة العربية بعدّة مصطلحات؛ وهي: "البارانويا"، "عُظام"، "ذُهان هُذائي"، "هُذاء"، "جنون التوهم" "جنون الهُذاء" و"الشعور بالاضطهاد"... الخ. ولعلّ هذا التنوّع في الترجمات راجع إلى اختلاف اللغات المترجَم عنها؛ إذ تبيّن لنا أنّ "البارانويا" وضعه من كان يترجم عن اللغة الألمانية، و"عُظام" و"ذُهان هُذائي" وضعهما المترجمون عن اللغة الفرنسية، أمّا "هُذاء" و"جنون التوهم" و"جنون الهُذاء" و"الشعور بالاضطهاد" فقد وضعها مترجمون عن اللغة الإنجليزية.

من هنا نستنتج أنّ تعدّد اللغات التي نستقي منها المصطلح يؤدّي إلى تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد.

التّرجمة والتّعريب: نشأت المصطلحات النّفسيّة في بيئات ولغات غير عربيّة كالألمانيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة؛ فاستدعى ذلك من علماء النّفس – في الوطن العربي – القيام بنقلها من لغاتها الأصلية إلى اللغة العربيّة مُعتَمِدين على الترجمة بالدّرجة الأولى، وهذا ما عبّر عنه فرج عبد القادر طه بقوله: «التّرجمة العربيّة للمصطلح النّفسي الأجنبي هي ما نفضّلها جميعًا في وطننا العربي، حفاظًا على اللغة العربيّة وتنميتها وتدعيمها، باعتبارها أحد المقوّمات الأساسيّة لقوميّتنا العربيّة»[10].

وبالفعل نجح العرب في ترجمة المصطلحات النفسية، ولا سيّما لِما تتسم به اللغة العربيّة من مرونة وقابليّة لابتكار مصطلحات جديدة، لكن ذلك لم يَدُم طويلاً، إذ سرعان ما انعكس على العرب سلبًا نظرًا لاستعمال مصطلحات متعدّدة ومختلفة من مترجمٍ إلى آخر؛ فأخذوا على سبيل المثال «يترجمون كلمة (Reflex) بردّ الفعل وآخرون بالاستجابة، وثالثون بالرجع، ورابعون بالارتكاس... والشيء نفسه صحيح عن مئات المصطلحات الأخرى»[11]. فهذه الترجمات العربيّة الكثيرة للمصطلح الأجنبي الواحد تُربك القارئ وتساهم في خلق فوضى كبيرة في المصطلحات النّفسيّة وما دام كلّ مترجم يستخدم مصطلحاته الخاصّة به؛ فإنّ القارئ يختار أيضًا ما يحلو له من هذه التّرجمات ولو كانت غير صالحة.

والقضيّة تتعقّد أكثر لمّا نجد المترجِم نفسه يضع عدّة ترجمات للمصطلح الأجنبي الواحد؛ ولعلّ أفضل دليل على هذا هو "قاموس علم النّفس" الذي ألّفه حامد عبد السّلام زهران، حيث يُضيف زيادةً على هذه التّرجمات الكثيرة المصطلحَ المعرَّبَ، ومن أمثلته نذكر المصطلح الإنجليزي (Anthropology) الذي وَضَع له: "علم الإنسان"، "علم البشريّات"، "علم الأجناس البشريّة"، "مبحث طبائع البشر" و"أنثروبولوجيا"[12]. ونظرًا لعدم وجود شرط يُجبر جميع المتخصّصين – في الميدان نفسه – على معرفة كلّ هذه الألفاظ باعتبارها ترجمات للمصطلح الأجنبي الواحد، فإنّ ذلك يؤدّي إلى تشويش فهم القارئ للنّصوص التي يكتبها اختصاصي آخر، ولا سيّما إذا كان يُوظّف ترجمةً للمصطلح لا يعرفها القارئ.

يُرجع فرج عبد القادر طه اختلاف ترجمات المصطلح الأجنبي الواحد في اللغة العربيّة إلى «نظرة البعض إلى ترجمة معيّنة على أنّها أكثر صحّة»[13]، وفي هذا الصّدد نذكر بعض الترجمات التي يراها غسّان يعقوب أفضل وأنسب من غيرها نحو اختياره كلمة "تماهي" للمصطلح (Identification) الذي وُضعت له مقابلات عربيّة كثيرة نحو: "توحّد"، "تقمّص" و"تعيين ذاتي"...الخ. كما فضّل ترجمة المصطلح الفرنسي (Préjugés) بـــ"الأفكار المسبقة" في حين يترجمها البعض بـــ"تعصّب"، واختار أيضًا "اجتياف" للمصطلح (Introjection) الذي ترجمته

المعاجم الأخرى بـــ "استدماج"، و"السويداء" للمصطلح (Mélancolie) المترجَم– تقريبًا في كلّ المعاجم النّفسيّة العربيّة – بـــ"الاكتئاب"، وقد وصل به الأمر إلى أن يُفضّل المعرَّب على المترجَم كما هو الحال بالنسبة للمصطلح (Paranoïa) الذي يُترجَم بـــ"جنون الهُذاء"، لكنّه فضّل تعريبه بـــ"بارانويا" [14] ...الخ.

وما يلاحظ على الترجمات التي فضّلها غسّان يعقوب أنّه اعتمد في اختيارها على الشّائع منها، وذلك طبقًا للقاعدة التي تقول: "الخطأ الشّائع أفضل من الصّواب المهجور". وهذا ما يراه أيضًا فرج عبد القادر طه كحلٍّ لهذا المشكل، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «نفضّل الاتّفاق على استخدام التّرجمة الأكثر شيوعًا طالَما كانت مقبولة لغويًا، ونترك الأصحّ لغويًا لعدم شيوعه، وذلك حتّى يَفهم بعضنا بعضًا»[15]. ولتبرير ما ذهب إليه أورد مثالاً توضيحيًا في اعتماد الخطأ الشّائع والتمسّك به وهو المصطلح الأجنبي (Hysteria) الذي عرّبوه بـــ"هيستيريا"[16].

رغم ما ذهب إليه فرج عبد القادر طه من تفضيله للترجمة، إلاّ أنّه تراجع عنها فيما بعد قائلاً: «إلاّ أنّنا وقفنا أمام قلّة من المصطلحات النّفسيّة الأجنبيّة دون النّجاح في ترجمتها ترجمة مقبولة عربيًا، وهنا يسعفنا التّعريب»[17]. يُفهم من هذا الكلام أنّ الأولوية تُعطى للترجمة، أمّا التّعريب فلا يُعتمد عليه إلاّ في الحالات القليلة التي تتعذّر فيها ترجمة المصطلح الأجنبي، كما هو الحال مثلاً في تعريب المصطلح الأجنبي (Hysteria)[18]. لكن رغم ذلك فإنّ كثيرًا من علماء النّفس واللغويين العرب يفضّلون اللجوء إلى التعريب في حالات كثيرة؛ ومن هؤلاء نذكر– على سبيل المثال لا الحصر– رأي مركز الدّراسات النّفسيّة والنّفسيّة–الجسديّة القائل: «وهذا الموقف يبقى أفضل من اللجوء إلى ابتداع ترجمات جديدة لا تفي بالمعنى وتفتح الأبواب واسعة أمام تعدّد الكلمات والمصطلحات العربيّة التي تُشير إلى اصطلاح أجنبي واحد»[19].

من هنا انقسم علماء النّفس في الوطن العربي إلى فريقين: أحدهما يفضّل التّرجمة والآخر يميل أكثر إلى التعريب، فأدّى ذلك إلى ظهور فوضى كبيرة في المصطلحات النّفسية، وهي تتأزّم أكثر يومًا بعد يوم بسبب الخلط الكبير بين

التّرجمة والتّعريب، حيث أصبح كلّ واحد منهم يترجم كيفما يشاء ويُعرّب متى يشاء.

اختلاف مفهوم المصطلح بين المتخصّصين والعامّة: يرى فرج عبد القادر طه «أنّ المصطلحات النّفسية من أكثر مصطلحات العلوم تداولاً بين غير المتخصّصين»[20]؛ ولعلّ هذا راجع إلى أنّ علم النّفس لم يعُد ذلك العلم الذي كان يرتبط بخدمة الطوائف الشّاذّة في المجتمع كالمرضى العقليّين والنفسيين والمجرمين والمدمنين، لكنّه أصبح في الوقت الحالي علمًا تزداد الحاجة إليه يومًا بعد يوم، ولا سيّما لشموله على طوائف اجتماعية أخرى سويّة كرجال القوّات المسلّحة ورجال التّربية والتّعليم وجماهير الطلاب ورجال الاقتصاد وجمهور المستهلكين ورجال الحكم والسّياسة والإدارة والأطفال والمراهقين والشّيوخ. وعلى العموم فهو يشمل كافّة مجالات الحياة العصريّة السّويّة وغير السويّة.

وما دامت المصطلحات النفسيّة مرتبطة بكلّ هذه المجالات، فكان من السّهل أن يشيع بين العامّة كثير من المصطلحات النفسيّة مثل: «"الهيستيريا" و"الملنخوليا" و"الشّيزوفرينيا"[21] ... إلاّ أنّها كثيرًا ما تُستخدم للدلالة على غير مفهومها العلمي وفي مثل هذه الحالات تختلط المعاني ويغمض المقصود ويضطرب التّفاهم بين المتخصّص وغير المتخصّص»[22]. ونظرًا لاختلاف مدلول المصطلح النّفسي بين هؤلاء، فإنّ علماء النّفس يَنْتابُهم القلق لشعورهم بهذا الغموض الذي يزيد في مسألة تعقيد المصطلحات النّفسيّة؛ ظنًّا منهم أنّها خرجت عن اختصاصهم، وبالتالي لم يَعُد علم النّفس في نظرهم ذلك العلم القائم بذاته.

مستوى الإفاضة والاختصار في شرح المصطلح: يتمّ تحديد مستوى الإفاضة ومستوى الاختصار من خلال الهدف الذي من أجله يؤلَّف المعجم أو الموسوعة لذا فهما يختلفان حجمًا من معجم لآخر، ومن عالِم لآخر بل حتّى بالنسبة للعالِم الواحد وللمعجم الواحد؛ فتارة يأتي بشرح موجز وتارة أخرى يعطي شرحًا واسعًا ممّا يسبّب خلطًا في تفسير المصطلحات، فالبعض منها يحظى بشرح كثير من جميع النواحي حتّى يصعب على القارئ استيعاب معناه، أمّا البعض الآخر ونظرًا

لكونه موجزًا فقد يهمل بعض الأشياء المهمّة ممّا يجعل القارئ يخطئ في فهم المقصود بذلك، لذا يفضّل في شرح المصطلحات الاكتفاء بما يستدعيه الشرح لا أكثر ولا أقلّ.

نشر المعاجم والموسوعات: تتعرّض قضيّة نشر الكتب في العالَم العربي لمشاكل كثيرة، ولعلّ أكبرها ما يعانيه المؤلّفون من بعض أصحاب دور النّشر التي تحاول هدر حقوقهم أو الالتفاف حولها لتجنّب الوفاء بها أو الإجحاف بهم. وعلى الرّغم من كون المعاجم والموسوعات من أهمّ أنواع الكتب «فإنّ كثيرًا من النّاشرين العرب يتحايلون على حقوق مؤلّفيها فيأكلونها بالباطل، ممّا يعيق حركة التّأليف الجادّ فيها داخل عالمنا العربي الذي يفتقر إلى الكثير منها»[23].

يُفهم من هذا الكلام أنّ الناشر مسؤول عن أزمات التّأليف المعجميّ التي تتعقّد يومًا بعد يوم في الوطن العربيّ، وهنا يمكن أن نشير أيضًا إلى مسؤوليّة القارئ وخاصّةً لمّا نعلم أنّه يفضّل ما يُكتب باللغات الأجنبيّة على ما هو منشور باللغة العربيّة؛ وبالتالي ينجم عن هذه الوضعيّة المأزقيّة صراع بين ثلاثة أقطاب، وهي النّاشر، والمؤلّف والقارئ حيث «ترتبط هذه الأطراف بعلاقات جدليّة معقّدة تشجّع تبادل التّهم بينها وصولاً إلى القطيعة في حالات معيّنة»[24]. أمّا صالح بلعيد فيرى أنّ أزمة النّشر ترجع إلى مسؤوليّة عدّة جهات؛ ومنها مسؤوليّة المصطلحي ومسؤوليّة كلّ من: الحكومات العربيّة، والمؤسّسات اللغويّة، والمصطلحيّة والجامعات ودور النّشر، والفضائيّات ووسائل الإعلام، وبنوك المصطلحات ومؤسّسات الترجمة والتمويل[25].

مشكلة الفهرسة أو مسرد المصطلحات: إنّ المعاجم النفسيّة العربيّة التي بها مسارد أفضل بكثير من نظيرتها التي تخلو منها، لأنّها تساعدنا في الوصول إلى ما نريده في أسرع وقت ممكن، وهنا نتحدّث بطبيعة الحال عن المسارد الأجنبيّة. أمّا بالنسبة للمسارد العربيّة فالأمر مختلف، وهو في غاية الخطورة، والسبب في ذلك هو أنّ أصل المصطلحات في علم النّفس أجنبي ومتّفق عليه، في حين أنّ ترجماتها إلى اللغة العربيّة غير متّفق عليها؛ فعلى سبيل المثال لو نأخذ المصطلح الإنجليزي

(Capacity) الذي وُضعت له الترجمات التالية: "الكفاءة"، "القابليّة"[26]، "السّعة" "طاقة"[27]، "وِسع"[28]، وكنّا نعرف فقط أنّ "الكفاءة" هي مقابل عربي لذلك المصطلح، ففي حالة ما إذا أردنا البحث عمّا يقابله بالإنجليزية نتّجه مباشرةً إلى حرف الكاف (ك) الذي يبتدئ به مصطلح (الكفاءة)، وذلك تبعًا للترتيب الألفبائي العربي، لكنّنا في هذه الحالة لن نتمكّن من العثور على مصطلحه الإنجليزي لأنّ واضع المعجم قد يكون رتّبه ضمن أحد الحروف الآتية: القاف (ق) أو السين (س) أو الطاء (ط) أو الواو (و)؛ أي حسب المقابل العربي الذي وضعه لهذا المصطلح.

الوضع و الاستعمال: يعتبر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أوّل من بادر بوضع المبادئ الأساسية في ضبط المصطلحات، وقد جمعها في مؤلَّف عنونه بـــ: "مجموعة القرارات العلمية". ولعلّ أهم هذه القرارات: الاقتصار على اسم واحد لكلّ معنى؛ وقد عبّر المجمع على ذلك بقوله: «الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكلّ معنى»[29].

يُفهم من هذا القرار أنّ المجمع يسعى إلى تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، وبعبارة أخرى يمكننا القول إنّ الالتزام بما جاء في هذا القرار يساعدنا في التخلص من الاشتراك اللفظي والترادف في المصطلحات. لكن رغم ذلك فإنّ المجمعيين لم يتقيدوا به كثيرا، حيث خالفوه في كثير من الأحيان؛ وبالتّالي أصبح المصطلح الأجنبي الواحد يترجم إلى اللّغة العربية بعدّة مصطلحات، والأمثلة على ذلك ترجمتهم لمصطلح (Association) بثلاثة مقابلات في اللّغة العربية؛ وهي: "اقتران، ترابط وتداع". كما ترجموا المصطلح الإنجليزي (Capacity) بـــ "وسع" و"طاقة"، ووضعوا لمصطلح (Cataphasia) مصطلحين؛ أحدهما عربي وهو "تكرار الكلام" والآخر معرّب هو "كتافزيا". وترجموا مصطلح (Bradilalia) بمصطلحين هما "لفف" "وبطء التّلفظ"... إلى غير ذلك من الأمثلة.

فهذا التّعدد في المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد يجعل المترجم أو القارئ يختار ما يناسبه من المصطلحات؛ ممّا يؤدي به إلى الشّعور بعدم الدّقة في

عمل المجمع، ولعلّ هذا ما ذهب إليه محمد قاسم بقوله: «إنّ مجموعة المصطلحات الفنية والعلمية كانت تصدر منجّمة وكان ينبغي لها أن تحدّ من فوضى المصطلح لا أن تزيد الطّين بلّة» [30].

فالوضع هنا يتمثل في تلك القرارات العلمية التي وضعها المجمع، أمّا الاستعمال فهو يتمثل في تلك المصطلحات التي أوردها المجمع في معجمه، إذ جاءت مخالفة تماما لتوصيات المجمع نفسه. فإذا كان واضع المصطلح لا يتقيّد باستعمال ما أقرّه هو بنفسه، فكيف بإمكان الآخرين الالتزام و التقيد بما وضعه غيرهم من مصطلحات؟

إنّ الحسم في قضية الوضع والاستعمال ليس بالأمر السهل، وإنّما هو في غاية الخطورة، إذ كل باحث أو دارس يسعى إلى وضع ما يحلو له من مصطلحات وكل ما يهمّه في الأمر هو الظهور بشيء مختلف عمّا وضعه غيره. وما دام الأمر كذلك فيبقى هذا الكم من المصطلحات الموضوعة في اللغة العربية بعيدا عن جمهور المستعملين، ولا يكتب له الانتصار إلاّ باستعماله في أرض الواقع. فالتداول إذن كما يقول صالح بلعيد: "هو الذي يُرسّخ المصطلح ويعطيه دلالته ويغربله فيُبقي الصّالح منه، وينبذ النّافر[31]".

الالتباس وعدم الدقة: لمّا كان المعجم مصدرا هاما يرجع إليه الباحث للتأكد من معنى مصطلح ما وطريقة كتابته، وجب على المعجمي أن يلتزم الدقة في اختياره لمواد معجمه وشرحه للمفاهيم، لكنّنا للأسف نلاحظ عكس ذلك وخاصة في أيامنا هذه أين تكثر الأخطاء المطبعية، بل وحتى الأخطاء اللغوية، فهي واردة بكثرة في المعاجم النفسية العربية، ومن الأمثلة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر مصطلح: (pre-test) الذي وضع له مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقابلا عربيا هو: "اختبار قبول" وهذا خطأ، والصحيح هنا هو: "اختبار قبلي" لأنّ السابقة(-pre) يقابلها في اللغة العربية "قبل".

وبالإضافة إلى مسألة الأخطاء الشائعة في المصطلحات النفسية، فقد نلمس أيضا عدم الدقة في اتخاذ القرارات وحسم الأمر بشكل نهائي، وفي هذا الصدد تجدر

الإشارة إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجمه "علم النفس والتربية" الذي وجدت فيه أنّ عدد المصطلحات المركبة الواردة فيه يقدّر بأكثر من ألف مصطلح ممّا يعني أنّ نسبة المصطلحات الواردة فيه جاءت مركبة من كلمتين أو أكثر وبهذا يكون المجمع نفسه مخالفا لما أقره في مجموعة قراراته العلمية، حيث جاء على لسانه: "تُفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تُفضّل الترجمة الحرفية" [32].

خاتمة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من المشاكل التي تعرقل مسألة توحيد المصطلحات في اللغة العربية بصفة عامة، وفي علم النفس بصفة خاصة. وعلى العموم يمكن حصرها في مشكلتين اثنتين؛ هما: المشكلات اللغوية والمشكلات التنظيمية؛ فالأولى تتمثل في المصطلح بحدّ ذاته والثانية بواضع المصطلح.

تتمثّل المشكلة الأولى في المصطلح بعينه، إذ تبيّن لنا أنّ اللغة العربية لا تعاني نقصا في المصطلحات بل على العكس أصبحت تعاني من تخمة اصطلاحية ناتجة عن تعدّد المقابلات العربية التي توضع للمصطلح الأجنبي الواحد واضطرابها في كثير من الأحيان. فكان من نتائج ذلك بطء في استقرار كثير من المصطلحات وحتى الأساسية منها، وهنا ينبغي أن أشير إلى أنّ وسيلة التركيب أصبح يعوّل عليها كثيرا في توليد المصطلحات في اللغة العربية ولاسيّما في عصرنا الحالي، إذ توصّلت من خلال دراساتي السابقة إلى أنّ المصطلحات المركبة هي الطاغية في أيّ معجم من المعاجم؛ وهنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر "قاموس علم النفس" الذي ألّفه حامد عبد السلام زهران إذ ركّز على هذه الوسيلة كثيرا إن لم نقل إنّه بالغ كثيرا فيها؛ إذ وصل به الأمر إلى تفريع أكثر من ثلاثمائة مصطلح من المصطلح الأساس الواحد نحو (test) الذي فرّع منه ثلاثمائة واثني عشر مصطلحا. فهنا نتساءل: هل نعتبر التركيب بهذه الطريقة وسيلة ناجعة لتوليد المصطلحات في اللغة العربية ؟ أم أنّه يمكن أن يُصنّف ضمن العراقيل التي تُعيق مسألة توحيد المصطلحات.

فحسب علمي أعتقد أنّ التركيب ساهم كثيرا في خلق الفوضى المصطلحية وذلك بالنظر إليه من جانبين:

أ- الأوّل يتمثّل في عدم تحديد عدد الكلمات التي ينبغي أن يتكوّن منها المركّب المصطلحي، لأنّه في بعض الأحيان قد يأتي على شكل عبارة طويلة وبالتالي يفقد المصطلح هنا احدى سماته الأساسية ألا وهي أن يكون كلمة واحدة كلّما أمكن ذلك.

ب- الثاني يتمثّل فيما يسمى نزعة التقييد أي تفريع المصطلح الأساس الواحد إلى عدّة مصطلحات فرعية؛ وهنا أيضا لابد من التقليل قدر الإمكان من هذه المصطلحات الفرعية ولاسيّما لمّا نعلم أنّ المصطلحات الأساسية لم تستقر بعد.

أمّا المشكلة الثانية فهي المشكلات التنظيمية ويُمكن حصرها في واضع المصطلح بصفة عامة، إذ نجد أنّ أغلبية المصطلحيين واللّغويين بصفة عامة يتحدّثون عن طرق وضع المصطلح من اشتقاق وتركيب ونحت وترجمة وتعريب... الخ، وينسون قضية مهمة وأساسية في ضبط المصطلحات ألا وهي «الصّفات الواجبة التّوافر في طارح المصطلح»، وتعتبر هذه الأخيرة قاعدة أساسية اعتمدت عليها لجنة المصطلح النّفسي في مركز الدّراسات النّفسية والنّفسية – الجسدية في مناقشتها للمصطلح. ولعلّ المركز أصاب باقتراحه ووضعه لهذه الطّريقة، وما يسمح لنا بإصدار هذا الحكم هو ما لاحظناه في دراساتنا السابقة؛ إذ كثيرًا ما وجدنا أخطاء شائعة بالنّسبة لكتابة المصطلح باللّغة الأجنبية، وحتّى بالنّسبة للّغة العربية. كما وجدنا في بعض الأحيان صياغات لا تتماشى والذوق العربي، أضف إلى ذلك عدم احترام التّرتيب الألفبائي في كثير من الحالات.

كلّ هذا يجعلنا نقول إنّه لم يعد بإمكان فرد واحد أن يضع معجمًا مكتملاً ولاسيّما لمّا يتعلّق الأمر بعلم النّفس الذي أضحى علمًا واسعًا لاتصاله بعلوم كثيرة لذا كان لا بدّ للمجامع اللّغوية أن تقوم بهذا العمل وأن تضمّ بين أعضائها عددًا من المشتغلين بعلم النّفس بكافة فروعه ممّن سبق لهم أن اشتغلوا بالتّعريب والتّأليف باللّغة العربية ومن المتمكّنين باللّغة العربية وعلم النّفس معًا.

الهوامش:

1- عدد هذه المدارس ستّة (06)؛ وهي: البنائيّة بزعامة "فونت" و"تتشنز"، الوظيفيّة ويتزعّمها كلّ من "وليم جيمس" و"روبرت وودوورث"، السلوكيّة ومؤسّسها "جون برورداس واطسون". وفي سنة 1912 ظهرت مدرسة الجشطلت في ألمانيا على يد جماعة برلين: "ماكس فيرتهايمر" وزميليه "كيرت كوفكا" و"لفجانج كهلر". والمدرسة الخامسة هي مدرسة التحليل النفسي ومؤسّسها هو: "سيجموند فرويد"، أمّا السادسة فهي مدرسة تحليل العوامل (التحليل العاملي) وأسّسها تلميذ "فونت" وهو "تشارلز سبيرمان".

(يُنظر: د. أحمد محمد عبد الخالق، أسس علم النفس، ط 3، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية 1990، من ص 62 إلى 75).

2 - د. عبد الفتاح دويدار، المعاجم النفسية، مجلة الثقافة النفسية، مركز الدراسات النفسية والنفسية-الجسدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مج 7، ع 25، 1996، ص60.

3 - د. عبد العلي الجسماني، علم النفس وتطبيقاته الاجتماعية والتربوية، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان، 1994، ص 515.

4 - د. عبد المنعم الحفنى، موسوعة الطب النفسي، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مج 2، 1999 ص640.

5 - د. عبد الرحمن الوافي، المختصر في مبادئ علم النفس ومصطلحاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 82.

6 - د. فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 168.

7 - بيير داكو، الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث، تر: وجيه أسعد، مؤسسة الرسالة دمشق، ص754.

8 - جان لابلانش وج. ب. بونتاليس، معجم مصطلحات التحليل النفسي، تر: د. مصطفى حجازي، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 634.

9 - سيجمند فرويد، الكف والعرض والقلق، تر: د. محمد عثمان نجاتي، ط 4، دار الشروق القاهرة-بيروت، 1989، ص 158.

10 - د. فرج عبد القادر طه، قضايا المصطلح النّفسي في الوطن العربي، مجلّة الثّقافة النّفسية مركز الدّراسات النّفسيّة والنّفسيّة-الجسديّة، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، مج 6 ع 21، 1995، ص 20.

11 – د. فاخر عاقل، أصول علم النّفــس وتطبيقاته، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1975 ص 17 – 18.

12 – د. حامد عبد السلام زهران، قامــوس علــم النّفس، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، 1987 ص 45.

13 – د. فرج عبد القادر طه: قضايا المصطلح النّفسي في الوطن العربي، ص22.

14 – د. غسّان يعقوب: مشكلة المصطلح النّفسي العربي، مجلّة الثقافة النّفسيّة، مج 3، ع 10 1992، ص 54.

15 – د. فرج عبد القادر طه: المرجع السّابق، ص 22.

16 – هذا المصطلح مستعمَل في اللغتين الإنجليزية (Hysteria) والفرنسية (Hysterie) ويعني في اللغة العربية مرضًا نفسيًا يُعرف بالهيستيريا؛ وهو من أصل يوناني (Hystera) بمعنى رَحِم وذلك لأنّ الهيستيريا كانت في بداية اكتشافها يُظنّ أنّها مرض أنثوي ينشأ عن إصابة في الرّحم. لكن هذا الخطأ لا يزال يُستعمل مع أنّه عبارة عن مرض يصيب أيضًا الذّكور. ورغم ذلك فاللغات أبقَت على الهيستيريا تفاديًا للبلبلة، وتواصلاً لمفهوم المصطلح والكتابات عنه. (يُنظر: د. فرج عبد القادر طه: قضايا المصطلح النّفسي في الوطن العربي، ص 22).

17 – نفسه: ص 20.

18 – للعلم فإنّ جميع المعاجم النّفسيّة العربيّة – بدون استثناء – لم تضع لهذا المصطلح مقابلاً عربيًا، وإنّما اكتفت بتعريبه (هيستيريا).

19 – مركز الدراسات النّفسيّة والنفسيّة–الجسديّة: الثقافة النّفسيّة، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، مج 1، ع 1، 1990، ص 119.

20 – د. فرج عبد القادر طه: قضايا المصطلح النّفسي في الوطن العربي، ص 21.

21 – يُستعمل مصطلح "الهيستيريا" (Hysteria) للدلالة على اضطرابات وظيفيّة تتّصف بالقلق دون وجود مبرّرات كافية، كما يدلّ على بعض أشكال التّفكّك والانحلال، مثل فقدان الذّاكرة وفقدان الحساسية الوظيفية والشلل الوظيفي وتعدّد الشخصيّة وسواها. أمّا مصطلح "الملنخوليا" (Melancholia) فهو يعني نوعًا من الاضطراب النّفسي يتّصف بالكآبة الانفعاليّة والكبت الحركي. يُترجم مصطلح "الشّيزوفرينيا" (Schizophrenia) إلى العربيّة بـــ"الفُصام"؛ وهو مرض عقلي يتّصف بالابتعاد الشّديد عن الحقيقة، وكثيرًا ما يُستعمل المصطلح كمرادف لـــ"خرف الشباب" (Dementia paraccox)، ويتميّز الفُصام بعَدَم التّرابط بين العمليّات العقليّة والحياة الانفعاليّة.

(يُنظر: د. فاخر عاقل: معجم علم النّفس، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، الصّفحات: 54، 69، 101 على التّوالي).

22 – د. فرج عبد القادر طه: المرجع السابق، ص 21.

23 – نفسه، ص 28.

24 – مركز الدّراسات النّفسيّة والنفسيّة– الجسديّة: أزمات النشر العلمي في الوطن العربي، مجلّة الثقافة النفسية، مج 7، ع 26، 1996، ص 7.

25 – د. صالح بلعيد: نحو استراتيجيّة عربيّة لنشر المصطلح الموحّد، مجلّة اللغة العربيّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ع 10، خريف 2004، ص 100 وما بعدها.

26 – د. فاخر عاقل: معجم علم النّفس، ط 3، 1979، ص 23.

27 – د. فرج عبد القادر طه وآخرون: معجم علم النّفس والتحليل النّفسي، ط 1، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، ص 225 و259 على التوالي.

28 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: معجم علم النّفس والتربية، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ج 1، 1984، ص 24.

29 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاما (1934–1984) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984، ص 236.

30 – د. محمد قاسم: أزمة المصطلح أزمة لغوية أم أزمة حضارية؟ مجلة الثقافة النفسية، مج6 ع21، 1995، ص 32.

31 – د. صالح بلعيد: نحو استراتيجية عربية لنشر المصطلح الموحّد، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، ع 10، 2004، ص 99.

32– مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاما، ص75.

قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني

أ. طارق بومود
جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة

المقدمة: ازدادت الحاجة في الوقت الراهن إلى المصطلحات بشتى فروعها واتجاهاتها باعتبارها مفاتيح العلوم على حد تعبير الخوارزمي، ومع اشتداد هذه الحاجة المعرفية، أصبحت ترجمة المصطلحات اللسانية ومواكبة اشتقاقاتها الحديثة ضرورة إنسانية ملحة في التواصل بين اللغات وتعزيز ثروتها المعرفية. ولاشك أنّ المصطلح العلمي بصفة عامة له وظائف متعددةٌ تُسهمُ في بناءِ المعرفة العلمية الدقيقة، فهو ينشأ ضمن حقل معرفي بعينه، ويرتبطُ مع باقي المصطلحات الأخرى بصلات دلالية وسمات مفهومية محددة، ما يؤدي إلى زيادة التلاحم والتكامل فيما بينها، وهذا ضمن الجهاز المفهومي لذلك الحقل العلمي الذي ترعرع فيه. ولعلّ أبرزَ وظيفة للمصطلح هو توصيل المضامين العلمية، فهو يمثل أداة تواصل وتفاهم بين مستعمليه في ذلك المجال المعرفي الذي ينتمون إليه. وواضح أن واقع المصطلح العلمي ولاسيما اللساني منه مازال يعاني مشكلات عدة منا أن هذه المصطلحات تتّصف بالتعدّد، والغموض في دلالتها أكان مستوى الدّال أم مستوى المدلول، وكذا العلاقة بينهما، فهي مشكلة مصطلحية لا تتعلق بالجامعات الجزائرية فحسب، بل تتعدى إلى جامعات الدول العربية قاطبة. وعلى الرغم من المساعي الجادة سواء كانت الفردية منها أم الجماعية والتي بُذلت لإيجاد خطاب لساني موحد في موضوعه وأهدافه ومصطلحاته ولغته التخصصية، إلا أنها مساعي لم تُحقق الهدف المرجو منها.

إلا أنَّ هذا الهدف المنشود لم يتحقق إلى يومنا هذا، رغم المجهودات الكبيرة التي بُذِلت ولازالت ابتغاء تحقيق توحيد منهجية وضع المصطلحات واستعمالها في سياقها العلمي المناسب لها إلا أن هذه محاولات التي قام بها بعض اللّسانين والمؤسسات اللّغويّة العربيّة، فإنها لم تستطع أن تُخْرِجَ المصطلح العلمي من هذا المأزق الخطير، وأعني بها الأعمال الرائدة الّتي تكثر الإشارة إليها والاقتباس منها، والتي تناولت الأبعاد النظريّة والمنهجيّة للمصطلح اللّسانيّ. وأخص بالذّكر: **(قاموس اللسانيات)** لبعد السلام المسدي و**(المصطلح اللساني)** لعبد القادر الفاسي. أضف إلى هذا، أعمال **مكتب تنسيق التعريب بالرباط ومجمع اللغة العربية بالقاهرة.** إذ يبدو أن تلك المساعي أنتجت تراكمًا معرفيًا يَتَسمُ بالتّعدد والتّشعب والتباين؛ ممّا زادت من حِدّة المشكلة وتفاقمها. وهذا ما دفعني إلى إجراء مقاربات نقدية ومنهجية لتلك الجهود المبذولة، والتي تسمح لنا من فهم العوائق الابستيمولوجية والإجرائية التي تُعيق حركة التأصيل والتوحيد للمصطلح اللساني في الوطن العربي؛ ولاسيّما قضايا التّوازي في الدّلالات والتّوحيد الاصطلاحي إلى جانب التقييس اللغوي، وكذا مشكلة استعمال مصطلحات لسانية عديدة لمفهوم واحد أو التعبير عن مفاهيم لسانية متعددة بمصطلح واحد، وغيره من القضايا الاصطلاحية التي يعجُ بها الدّرس اللّساني. ومن هنا يحقّ لنا أن نتساءل عن واقع المصطلح والمصطلحية في ضوء تعدد منهجيات التأصيل وكيفية تعاملها مع إشكالية المصطلح اللّسانيّ العربيّ. وما هي الأسباب الابستيمولوجية التي تقف خلف تعدد وتباين منهجيات وضع المصطلحات اللسانيّة وسُبل توحيدها؟ ألا تتطلب قضية المصطلح اللسانيّ مقاربة تعليمية إضافة إلى مقاربة معرفيّة ومنهجيّة؟

المسار التاريخي للتفكير المصطلحي في الوطن العربي: إن البحث في إشكالية المصطلح اللساني من حيث طريقة وضعه وأشكال تداوله يفرض علينا تقديم قراءة واصفة وناقدة في مسار التّكوين التّاريخي للتفكير المصطلحي. ما يستدعى منّا تتبع مراحله، وإبراز العوامل الّتي أسهمت في تأطيره وبنائه من خلال التّعرف على

تطوّره التّاريخيّ بدأ بنشأته ووصولاً إلى مرحلة التعدد وفوضى المصطلحات في مختلف ميادين المعرفة ولاسيّما الدرسُ اللساني العربي، محاولاً تلمس إرهاصاته الأولى الّتي أسست موضوعاته ورسمت مناهجه وصاغت مصطلحاته. فإنّ المتتبع للتفكير المصطلحي العربي الحديث نشأ متدرجًا، وهذا منذ الاتصال العلمي بأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ إذ ظهرت الحاجة إلى صياغة مصطلحات عربية تعين على الترجمة وما زالت الترجمة هي الدافع الأول لوضع المصطلح العربي، حتى أنشئت المجامع اللغوية[1]، وظهرت منهجيات متعددة –سواء أكانت فردية أم جماعية– في طرائق وضع المصطلحات التي اهتمت بكيفية صياغة المصطلح العربي عناية خاصة، وجعلتها هدفًا من أهدافها. ويمكن إجمال تاريخ وضع المصطلح العربي الحديث وصياغته في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: بدايات التفكير المصطلحي وطرائق صياغته: لقد ظهرت الحاجة الملحة إلى صياغة مصطلحات عربية، ولاسيما بعد إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، في عهد **محمد علي(1805 – 1849)** الذي عني بالترجمة وتعريب العلوم، فكان من آثار هذه العناية:

- ✓ إنشاء مدرسة الألسن سنة 1835 م؛
- ✓ إنشاء غرفة الترجمة سنة 1841 م؛
- ✓ اختيار نخبة من علماء الأزهر، لمراجعة النصوص المترجمة وتصحيحها؛
- ✓ ترجمة 114 كتابًا؛
- ✓ إنجاز معجم **(الشذور الذهبية في المصطلحات الطبية)**. كما رافقت هذه الجهود في مصر جهودا فردية في بعض البلدان العربية، وفي تونس خاصة. ومن أبرز رجال هذه المرحلة أذكر:

- ❖ **رفاعة الطهطاوي(1801م – 1872 م)**، صاحب كتاب **(تخليص الإبريز)**.
- ❖ **خير الدين التونسي(1810م – 1879م)** صاحب كتاب **(أقوم المسالك)**.

تقييم هذه المرحلة: لعلّ أهمَّ مميزات هذه المرحلة في طريقة صياغة المصطلحات يمكننا إجمالها في ما يلي:

- تم وضع أغلب المصطلحات بطريقة فردية أو مجموعة من الأفراد ولم تستند هذه الطرائق في وضع المصطلحات إلى أسس علمية ومنهجية واضحة؛ بل خضعت إلى اجتهادات فردية.
- أغلب المصطلحات العربية التي وضعت مصدرها الرئيس من التراث العربي وإسقاطها على المصطلح العلمي الحديث.
- لا تُوجد تعريفات علمية دقيقة وواضحة لتلك المصطلحات ما أدى إلى اضطراب في تأسيسها ووضعها، فم بَالُك بتدريسها واستعمالها؟
- كانت وسائل صياغة المصطلح وتوليده تتم من خلال الترجمة المباشرة والاشتقاق الصرفي والتغير الدلالي، ووجد التعريب في بعض أعمال رجال هذه المرحلة؛ لكنه لم يظهر بظهور هذه الوسائل[2].

المرحلة الثانية: مقدِّمات التفكير المنهجي في المصطلح وصياغته: تعد هذه المرحلة تأسيسا للتفكير المنهجي في طريقة وضع المصطلح العربي في الربع الأخير من **القرن التاسع عشر**، على أيدي كبار علماء اللغة[3]، منهم: **أحمد فارس الشدياق (1804–1887) وإبراهيم اليازجي (1847– 1906)** وكان من ثمار هذا التفكير العلمي:

- ❖ الدعوة إلى إنشاء مجمع لغوي، يوحِّد الجهود، ويضع الأسس العلمية لصياغة المصطلحات[4] وهذا لضمان سلامة المصطلح من التعدد المصطلحي والدلالي والوظيفي؛
- ❖ اجتماع نخبة من العلماء، فيما يشبه المجمع اللغوي، في بيت توفيق البكري بالقاهرة، سنة 1892 ومن أبرزهم: **الشيخ محمد عبده، والشيخ محمود والشنقيطي وحفني ناصف**، وكان محور هذه الاجتماعات، وضع كلمات عربية لمصطلحات أجنبية؛

❖ عقد ندوة لدراسة المصطلح العربي سنة 1908م شارك فيها: **حفني ناصف ومحمد الخضري وأحمد السكندري، وأحمد زكي، وأحمد فتحي زغلول،** وآخرون. واتفق هؤلاء على الأسس العامة لتوليد المصطلحات وصياغتها[5]، وهي: الترجمة المباشرة، الاشتقاق، التغير الدلالي، التعريب.

تقييم هذه المرحلة:

المرحلة الثالثة : إنشاء المؤسسات والمجامع اللغوية. لقد قامت عدة دول عربية بإنشاء مؤسسات مجامع لغوية قصد حماية اللغة العربية من المخاطر التي تهدد وجودها، وتعمل على ترقيتها وتطويرها في شتى المجالات العلمية والفنية ومنها:

- ✓ **مجمع اللغة العربية في دمشق:** أنشئ سنة1919م؛
- ✓ **مجمع اللغة العربية في القاهرة:** أنشئ سنة 1932م؛
- ✓ **المجمع العلمي العراقي:** أنشئ سنة 1947م

أهدف هذه المجامع الغوية: أسست هذه الم، تحديد الضوابط العلمية لصياغة المصطلحات، وإصدار معاجمها.

وقد تميزت هذه المرحلة بما يأتي:

- ✓ دخول المصطلح في العربية بقرارات علمية.
- ✓ التوسع في الاشتقاق الصرفي.
- ✓ العناية بالتعريب، ووضع ضوابط نقل الأصوات الأجنبية إلى العربية.

ويلاحظ أن جهود المجامع في هذه المرحلة مفرقة، كلٌّ مجمع يعمل منفردًا، فأدى هذا إلى تعدد المصطلحات للشيء الواحد.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة بدأ يتبلور مفهوم العمل المشترك والتنسيق بين المؤسسات اللغوية، قصد تحقيق الوحدة المصطلحية من حيث المبادئ والأليات والأهداف التي تعني بمنهجية وضع واستعمال المصطلحات العلمية وفي هذه المرحلة ظهرت المؤسسات المشتركة، وأبرزها مؤسستان:

المؤسسة الأولى: اتحاد المجامع اللغوية: تنبه المجمعيون إلى ضرورة تضافر المجامع على صياغة المصطلحات، وتوحيدها، فأنشئ اتحاد المجامع اللغوية في القاهرة، سنة 1970م، وجاء في نظامه الأساس ولاسيما المادة الثالثة التي تنص بضرورة العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

المؤسسة الثانية: مكتب تنسيق التعريب بالرباط: كان مختصًا بالتعريب في المغرب، ثم انضم إلى جامعة الدول العربية سنة 1969م[6]، وعند قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية أُلحقا المكتب، في سنة 1972م، فصار من شؤونه: التنسيق بين المؤسسات العلمية العربية في تعريب المصطلحات، وعقد مؤتمرات التعريب، وإصدار المعاجم الموحدة للمصطلحات[7]. ومن أهم ندواته، ندوة توحيد منهجيات وضع 20 فيفري المصطلح العلمي التي عقدت في الرباط18 سنة 1981 م وأقرت فيها أسس وضع المصطلح العربي

طريقة عمل المكتب في إعداد المصطلحات قبل عرضها على مؤتمرات التعريب: يتعاقد المكتب مع فريق عمل من الأساتذة والخبراء المتخصصين في مجال معين لإعداد مشروع أولي لمعجم معين في مادة معينة. يرسل المشروع إلى الجهات المختصة في الوطن العربي لدراسته وإبداء الملاحظات عليه، قبل عرضه على ندوة متخصصة لدراسته. يعاد طبع المشروع، بعد دراسته من قبل الندوة ويرسل مرة أخرى إلى المؤسسات العربية المختصة لدراسته وتنقيحه، تمهيداً لعرضه على مؤتمر للتعريب. بعد أن تعرض المشروعات المعجمية على مؤتمر للتعريب، يقوم المكتب بطبع ونشر وتوزيع ما تم إقراره من هذه المشروعات، في صيغة معاجم موحدة.

منهجية مكتب تنسيق التعريب في تعريب المصطلحات: ويتضح منهجية عمل مكتب تنسيق التعريب بالرباط بكل واضح في ندوة الرباط1981م، والتي ضبطت

فيها وسائل وقواعد وضع المصطلحات العلمية حتى تستحب لي روح اللفظ العربي الذي يعتمد بديلا عن المصطلح الغربي. ولعلّ أهم هذه الشروط تتمثل في الآتي:

1- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

2- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

3- تفضيل اللفظة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

4- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

5- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

6- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة المبهمة.

7- تفضيل الكلمة الشائعة على النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة. وفي حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة[8].

الأعمال الفردية في وضع المصطلح اللساني: يشكل الأعمال الفردية تجربة مصطلحية في وضع المصطلح اللساني التي تعمل جوانب نظرية تأصلية وأخرى إجراءات منهجية لعل أبرز الأعمال العلمية الرائدة التي تكثر الإشارة إليها والاقتباس منها في الدراسات التي تناولت الأبعاد الابتسمولويجة والمنهجية للمصطلح اللساني عملان[9]: **أولهما: (قاموس اللسانيات) لعبد السلام المسدي** ولاسيما المقدمةُ النظرية الدسمة التي مهد بها للمعجم. **وثانيهما: (المصطلح اللساني)** وهو عبارة عن دراسة **لعبد القادر الفاسي الفهري.** فأما مقدمة قاموس اللسانيات، فقد أخذت حيزا كبيرا منه إذ احتلت أكثر من ثلث المعجم ستة وتسعون صفحة كما اشتملت على ثمانية أبواب تمثل في جملتها نظرية المصطلح[10] وهي: العلوم ومصطلحاتها أعراض القضية الاصطلاحية، اللسانيات وعلم المصطلي، الاصطلاح والحركة الذاتية مراتب التجريد الاصطلاحي، مصطلح العلم وعلم المصطلح، الجهود العربية في المصطلح اللساني

– **محاولة عبد السلام المسدي:** تمثل الجهود التي قام بها المسدي من أهم الأعمال الرائد التي تناولت الأبعاد النظرية والمنهجية للمصطلح اللساني ولاسيما كتابه الموسوم **(قاموس اللسانيات عربي فرنسي)** خصوصا المقدمة النظرية التأسيسية التي مهّد بها لمعجمه اللساني؛ حيث ابتدأ في مقدمة الكتاب الحديث عن أسس نظرية علم المصطلح، وهي موزعة على أثمانية أبواب، وفي مجملها تُعبّر عن نظرته التأصيلية للمصطلح اللساني من حيث الوضع والاستعمال وتتمثل تلك الأبواب في:

- ✓ العلوم ومصطلحاتها؛
- ✓ أغراض القضية الاصطلاحية؛
- ✓ اللسانيات وعلم المصطلح؛
- ✓ الاصطلاح والحركة الذاتية؛
- ✓ مراتب التجريد الاصطلاحي؛
- ✓ مصطلح العلم وعلم المصطلح؛
- ✓ الجهود العربية في المصطلح اللساني؛
- ✓ القاموس المختص ونماذجه.

إن الهدف الأساس من هذا الجهد الذي قام به **المسدّي** هو إطلاله سريعة على واقع المصطلح اللساني العربي من خلال جهود علماء العرب ممن كتبوا أو ترجموا في حقل اللسانيات؛ حيث انصبت معالجته لقضايا المصطلح النظرية والتطبيقية، مبرزا في السياق ذاته السمات الدلالية الاصطلاحية، وكذا خصوصية المصطلح اللساني بهدف تحقيق جمل من الأغراض لعل أهمها:

أولا: يسعى عمل المسدى في عمومه إلى تقديم المصطلحات الأجنبية للقارئ المهتم باللسانيات التي تستعصى عليه فهم مدلولاتها الاصطلاحية؛

ثانيا: يحاول المسدي تزويد الباحث المختص بترجمة المصطلحات اللسانية من

اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية بالمصطلحات اللسانية الدقيقة؛

ثالثا: يقدم للباحث اللساني الذي يعتزم على كتابة أبحاث لسانية باللغة القومية[11]

ولقد اتصف قاموس اللسانيات للمسدي بجملة من الخصائص تتضح في:

- اعتمد منهجية واضحة في تنظيم وترتيب المصطلحات اللسانية المترجمة على أساس الحروف الأبجدية؛

- مادته المعجمية تتصف بالتنوع مصطلحاته؛ حيث اشتمل على مداخل اصطلاحية وفيرة ضمّت أغلب الحقول اللسانية المتداولة إلى عهد تصنيفه؛ فهو في الواقع تكملة للجهود التي سبقته مختصرا على مقابل عربي واحد لكل مفهوم أجنبي، فأخذ بمبدأ الإيجاز والابتعاد عن الإطناب الأدائي أو تفكيك المعنى في المقابلات العربية[12]

إلا أن هذا الجهد الذي قام به المسدي لا يخلو من نقائص؛ إذ يفتقر مفاهميه إلى الحدود والتعريفات التي تضبطه بشكل دقيق واضح،[13] كما أنه لم ويبين الأسس العلمية التي أعتمدها في تصنيفه والمنهجية التي انطلق منها.

محاولة الفاسي الفهري: لقد اتبع الفهري منهجية محددة في صياغة المصطلح وتحديد آليات توليده وتتضح في:

اعتمد الفهري على الدراسات المتخصصين في الحقول اللسانية وفروعها المتخلفة في استخلاص المادة المعجمية منها: كالصوتيات، وعلم الدلالة، واللسانيات التطبيقية، واللسانيات التاريخية والمقارنة وغيرها.

- اعتمد الفهري على المعاجم اللسانية الأحادية بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والمنبثقة من المدارس اللسانية المختلفة ولم يركز على مدرسة لسانية واحدة.

- استند الفهري في عمله إلى أعمال اللغويين العرب لاسيما إبراهيم أنيس ومحمود السعران وعلي عبد الواحد وافي وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وأحمد عمر المختار وداود عبده وغيرهم.

وتمثلت معايير وضع المصطلح عند الفهري في:

1- وضع ضوابط للتوليد المصطلح والتي تقوم على:

- ✓ استعمال المجاز نحو الأفعال الجسور (bridge vebs) والقاعدة الباترة (chopping rule)؛
- ✓ استعمال الاشتقاق نحو فِعَالَة وفَعَالَة للدلالة على الحرفة والصناعة نحو (صِوَاتة phonology وصِرَافَة morphology)؛
- ✓ تخصيص جمع المصدر الصناعي لفروع أخرى من الصناعة خصوصا ختم بلاصقة(emics) كصرفيات (morphemics) وصوتيات (phonemics)؛
- ✓ تخصيص ما خُتم بياء وتاء لترجمة (eme) دلالة معجمية على الوحدة (معجمية – lexeme) و(صرفية alexia)
- ✓ استعمال صيغة فُعالية للدلالة على معوِّقات الملكات اللغوية نحو (كُتابية agraphia وقرائية alexia)؛
- ✓ استعمال النحت بشكل قليل نحو (بَدْصَوْتة أي بديلة صوتية–allophone وبَدْصرفة أي بدائل صرفية allomorph).
- ✓ استعمال المعرّب حين يُستعصى إيجاد مقابل عربي مقنع نحو (أكوستيات acoustics) أي علم الصوت.

أسباب الفوضى الاصطلاحية: لا ريب أن المصطلح اللساني العربي يعيش أزمة حقيقة في إيجاد لمصطلح المناسب، نظرا ل تعددت مصادر إنتاج المصطلح من المؤسسات اللغوية ممثلة في مجامع اللغة العربية ومراكز الترجمة والتعريب التابعة للجامعة العربية بالإضافة إلى جهود متفرقة للأفراد، وهذا في ظل غياب التنسيق بين هذه الهيئات واختلاف مصادر تلقي ثقافة المنتج للمصطلح، جعل الباحث اللساني والطالب في حيرة، فهو أمام حشد من المصطلحات قد تتفق مدلولا وتختلف لفظا وقد تتباين في الاثنين. ومن أسباب هذه المعضلة نذكر:

- ✓ التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب[14]، واتساع الهوة بين الجانب النظري والجانب المنهجي بين أقطاب الدرس اللساني العربي[15].
- ✓ أزمة الصراع بين الأصالة والحداثة، بين داعٍ إلى التنقيب في التراث عن المصطلحات الأثيلة وآخر مناصرٍ للتعريب والحفاظ على حرمة المصطلح[16].
- ✓ ومن أسباب فوضى المصطلح، اختلاف المدارس التي نأخذ منها مع عدم مراعاة منهجية كل مدرسة من المدارس التي نتعامل معها، فهناك مدارس يغلب عليها الطابع النفسي، وأخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وثالثة تلح على الجانب المعنوي الوظيف يكل هذا ينعكس سلبا على توحيد المصطلح، لأن دلالة كل مصطلح تختلف باختلاف المدرسة التي ينتسب إليها أو الشخص الذي قدمه فمن الطبيعي" أن تنشأ فوضى في مجالا لمصطلح لتعدد المصادر التي اعتمد عليها المترجمون.
- ✓ ظاهرتا الترادف والاشتراك اللفظي، وذلك بوضع أكثر من مصطلح على المفهوم .الواحد، أو العكس بوضع مصطلح واحد على مفاهيم متعددة[17].
- ✓ التطور المتسارع والمستمر للبحث اللساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم.
- ✓ النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربي[18]ة.
- ✓ تأخر البعثات اللسانية إلى الخارج، التي لم تعرف إلا منتصف القرن العشرين، حينما إلى كل من انجلترا، وألمانيا، وفرنسا، للتخصص أوفدت جامعة القاهرة عددا من المعيدين أو في اللسانيات العامة(General linguistics) أو اللسانيات المقارنة (Linguistics Comparative)، وما تبع ذلك من قيام حركة لسانية حديثة تأليفا وترجمة[19].

11- توحيد المصطلح اللساني: نقصد بتوحيد المصطلح اتفاق أو تواضع على استعمال مصطلح بعينه دون غيره للدّلالة على مفهوم معين في مجال علمي محدد داخل لغة واحدة، ويثار الإشكال إذا سُمي مفهوم معين بأكثر من مصطلح واحد، أو

حينما تتعدد المصطلحات الدّالة على مفهوم واحد في مجال علمي واحد ضمن لغة واحدة، وتنتج هذه الحالة في الغالب الأعمّ عند اللجوء إلى ترجمة المصطلح الأجنبي تظهر فيها مشكلة تعدد المصطلحات على مفهوم واحد.

12- دوافع توحيد المصطلح العربي: من المعلوم أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، بها تفتح أبواب الدّخول إليها. فإذا تعدّدت المصطلحات الدالة على مفهوم واحد أدّى ذلك إلى ارتباك في الفهم ما ينعس سلبا على استيعاب المعرفة العلميّة وحسن تمثّلها، عوضا عن تحقيق هدف تعريب العلوم ابتغاء تقريب مادتها إلى القارئ العربي وفهما بشكل صحيح، وذلك للإسهام في الفاعل الإيجابي معها باللغة العربية استيعابا وبحثا وتطويرا، فيصبح التعريب إذاً لازمة تعدّد المصطلحات مدعاة للارتباك وسوء الفهم. **ولا** يتوقف خطر عدم توحيد المصطلح العربي عند هذا الحد؛ بل يتعدّاه إلى ما هو أبعد، من أخطار تشتت المصطلح العربي وعدم توحيده وعدم استخدام مصطلح واحد لكل مفهوم على مستوى أقطار الوطن العربي يؤدي إلى تعطيل وظيفة المصطلحات في تأمين التواصل العلمي بين المختصين كما تؤثر ذلك سلبا في الأداء التواصلي في الحافل الدولية، ولاسيما المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ستكون اللغة العربية عاجزة عن خدمة العرب والعربية في المؤسسات العالمية كما ينبغي. في هذا السياق يقول علي القاسمي: "من هنا كان لابد من توحيد المصطلحات توحيدا معياريا ينبني على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها أو بعبارة أخرى على المعاني وحقولها الدلالية ومن أجل ذلك يقوم المتخصصون بدراسات مقارنة للمعاني المختلفة للمفاهيم وأنظمة المفاهيم في اللغات المختلفة"[20] لذا أضحى التوحيد ضرورة قصوى للخرج من الفوضى المصطلحية في الدرس اللساني العربي.

إشكالات توحيد المصطلحات بين المفهوم والإجراء: لعل القول بالتوحيد المصطلحات العلمية في ظل التعدد المرجعي والتباين النظري بين العاملين في هذا المجال هو ضرب من المحال؛ كون لم نعرف بعد أصول المشكلة المعرفية

والحضارية التي تواجهها الثقافية والمعرفة العربية.

الهوامش:

1- سيف بن عبد الرحمن العريفي "المصطلح العلميّ وصياغته اللغوية المصطلح المركب نموذجا" الرباط: 2001م، مكتب تنسيق التعريب مجلة اللسان العربي، ص1.

2- محمود حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث، دط. القاهرة: دت، دار الغريب، ص38.

3- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دط. القاهرة: دت، دار الفكر العربي ص172.

4- محمود حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث، ص47.

5- انظر المرجع نفسه.

6- قاسم سارة، التعريب جهود وآفاق، ط1. دمشق: 1989م، دار الهجرة، ص166.

7- انظر المرجع نفسه، ص220.

8- كارم السيد غنيم، اللغة العربية والنهضة العلمية في عالمنا الاسلامي، دط. القاهرة: 1998م عالم الفكر، ص62.

9- حمزة المزيني، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ط1. الرياض: 2004م، مؤسسة اليمامة الصحفية، ص205.

10- انظر عبد السلام المسدّي، قاموس اللسانيات عربي فرنسي- فرنسي عربي، دط. تونس:1984م، الدار العربية للكتاب.

11- محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني الحديث من التأسيس إلى التدريس، ص34.

12- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعدد اللغات ط1 فاس: 2007م، منشورات دار ما بعد الحداثة، ص185-186.

13- المرجع نفسه، 186.

14- مصطفى غلفان المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات -أي مصطلحات لأي لسانيات؟ مجلة اللسان العربي -ع . 46 سنة . 1998 ص154

15- الحسني عبد الكبير، إشكالية المصطلح اللساني الحديث، مقال نشر على موقع شبكة النبأ المعلوماتية .على الرابط التالي: www.annabaa.org. السبت 19 مارس2008م.

16- وئام المددي، هجرة المصطلح بين أزمة الترجمة وحلم التقدم، على الموقع: الحوار المتمدن- العدد:2754-2009م، الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

17- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2. القاهرة: 1987م، مكتبة النهضة المصرية ص67-77.
18- علي توفيق الحمد، "في المصطلح العربي – قراءة في شروط توحيده"، مجلة التعريب، العدد العشرون، ديسمبر 2000م، ص2 .
19- عبد الرحمن حسن العارف، "حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي: مصر أنموذجا" جامعة الكويت: 2007/02م، ص 308.
20- على القاسمي، المصطلحية النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقه، مجلة اللسان العربي، مج08، ج1، ص 12.

إشكالية المختصرات في اللغة العربية

أ. فاطمة الزهراء ضياف

جامعة بومرداس

مقدمة: يتميز العصر الحديث بالسرعة وقد انعكس هذا الإيقاع السريع على مختلف مجالات الحياة بما فيها اللغة، حيث يميل مستخدموها شيئا فشيئا إلى الاختصار واستخدام ما قصُر من الكلمات والألفاظ ويتجلّى ذلك في العديد من الأمثلة كرسائل المحمول النصية والدردشة عبر الإنترنت وغيرها. ولا يقتصر هذا الكلام على لغة العامة، بل ينسحب حتى على اللغات الأكثر تخصصا ودقة.

ونخص بالكلام هنا الغرب وخاصة اللغتين الفرنسية والانجليزية اللتين استثمرتا هذا الأسلوب لإثراء معاجمها خاصة منها العلمية المتخصصة، وخلافا للنحت العربي، تتعدّد أشكال الاختصار في هاتين اللغتين بصفتهما لغتين إلصاقيتين تسهّل عملية النحت والاختصار. أما عن أشكال الاختصار فهي تأتي في عدة مستويات بدءا بالحروف فالكلمات فالمركبات:

1- الرموز (Symbols): هنا يستعاض عن كلمة ما بأحد حروفها، قد يكون في أولها أو في وسطها أو آخرها. ومنه استخدام حرف "x" للمجهول، و"n" للأعداد الطبيعية، حتى أن هناك لغات تعتمد في أغلبها على لغة الرموز منها الرياضيات.

2- الأسماء المختصرة (Abbréviations): وتنقسم إلى قسمين:

- صدور الكلمات (Sigle): وهي أسماء مختصرة تنطق فيها الحروف منفصلة مثل:

خط الاشتراك الرقمي اللاتناظري ADSL (Asymmetric Digital Subscriber Line

– منحوتات البدوء (Acronyme): وهي تشابه صدور الكلمات لكن يمكن لهذه الأسماء أن تُقرأ حروفها مجتمعة وكأنها وحدة مثل: (UNESCO) اختصارا لـــ(United Nation Educational Scientific and Cultural Organization)

(RADAR) اختصارا لـــ(Radio Detection And Ranging)

3– الاختزالات(La troncation): وهي وحدات تستخدم عادة بهدف الاقتصاد اللغوي[1] وتتشكل من الجزء الأول لكلمة أطول أو مركب وهو في الانجليزية (clipping) مثل:

Network ⟶ Net
Microordinateur ⟶ Micro
Radiographie ⟶ Radio
Fax ⟶ facsimile

ويفتح هذا الشكل الأخير المجال لطريقة ناجحة ساهمت في تركيب الكثير من المصطلحات في شتى الميادين وانتقل استخدامها حتى إلى اللغة العربية.

الاختصار وتوليد الألفاظ في اللغة العربية: قبل التفصيل في ظاهرة المختصرات في اللغة العربية الحديثة، لا مناص لنا من العودة بالزمن إلى أسلوب وإن اختلف عن الطرق الحديثة، فهو أول ما عُرف عن العرب في الاختصار، وهو النحت.

أ-النحت لغة : هو النشر والبري والقطع. ونحِت العود أي براه والحجر أي سوّاه و أصلحه[2]. ونحت الكلمة: أخذها وركّبها من كلمتين أو أكثر نحو: الحوقلة من لا حول ولا قوة إلا بالله والبسملة من: بسم الله الرحمن الرحيم (نفس المرجع). ويقال: نحت النجّار الخشب والعود إذا براه وهذب سطوحه. ومثله في الحجارة والجبال. قال الله تعالى في سورة الشعراء الآية 149: "وتنحتون من الجبال بيوتاً."

ب- اصطلاحاً: هو عند عبد القادر المغربي: "ضرب من ضروب الاشتقاق وهو في الاصطلاح أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتترع من مجموع حروف كلماته كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها ...وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس

اشتقاقا بالفعل[3]"، فهو أحد وسائل توليد الألفاظ، ويتم باستخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر مع تحقيق توافق في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه.

لقد كان اللجوء إلى النحت نادرًا قديماً، لكن المحدثين تنبهوا له وربطوه بالاشتقاق وجعلوه لونا من ألوانه وعاملاً من عوامل تنمية اللّغة.

إذن فالنحت ظاهرة ليست بالجديدة على اللغة العربية فقد ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي[4] أن القدماء استعملوها، وبخاصة أهل الحديث، عندما استعاضوا مثلاً عن أخبرنا أو حدثنا أو أنبأنا بالحرفين (نا). وتجد في كتب الأحاديث مختصرات لصحة الحديث ولتخريجه. ومن أمثال ذلك ما يذكره السيوطي في مقدمة كتابه "الجامع الصغير"، على النحو التالي: (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (ق) لهما، (د) لأبي داود.

والحديث عن ظاهرة الاختصار في اللغة يستدعي بالضرورة الإشارة إلى النحت باعتباره أول وسيلة اُستخدمت في اللغة العربية لاختصار العبارات والتراكيب لأغراض وغايات شتى.

يُعتبر النحت من وسائل توليد المصطلح في اللغة العربية، لكنه غالبا ما يوضع في آخر القائمة بعد الاشتقاق والمجاز والترجمة. وأكثر ما اشتهر به النحت كان في صدر الإسلام، فعبره اختصرت بعض عبارات الدعاء والشعائر وغيرها بوحدة مؤتلفة من عناصر الجمل تمت ملاقحتها مثل: بسمل، دمعز، طلبق، حيعل، حوقل جعدل، حمدل[5] (عبد الجليل،1997، 407)، لكنه توقف عند هذا الحد خوفا على اللغة العربية التي تتحلّى بالقداسة والتبجيل من اللحن والخطأ.

فيما يراها فريق فرصةً لإثراء اللغة وتطويرها، يرى آخرون في المبالغة في استخدام هذه المختصرات معولا من معاول هدم اللغة العربية والقضاء على خصوصيتها كلغة اشتقاقية وتغليب خصائص لغات تختلف عنها في طرق توليد المصطلح. وصار النحت موضع المناقشات بين علماء اللغة العربية .فانقسموا إلى ثلاث تيارات وهي[6]:

أ - تيار المتحمسين: وهم من يؤيدون فكرة نقل المصطلحات العلمية من اللغات الأوروبية وإدخالها على شكل كلمات وتراكيب منحوتة للغة العربية، وأن الاشتقاق وحده غير كاف لسد النقص في هذا المجال. ويقول الدكتور صبحي الصالح[7] أنه قد كان للنحت أنصار من أئمة اللغة في جميع العصور، وكلّما امتدّ الزمان بالناس ازداد شعورهم بالحاجة إلى التوسّع في اللغة عن طريق هذا الاشتقاق الكبّار وانطلقوا يؤيدون شرعية ذلك التوسع اللغوي بما يحفظونه من الكلمات الفصيحات المنحوتات.

ب - تيار المعارضين : الذين يرون أن اللغة العربية كفيلة بتغطية كل هذه المصطلحات عن طريق اللجوء إلى الاشتقاق، وأنه لا يوجد سبب لاستخدام كلمات منحوتة، إلا ما ورد على ألسنة العرب. وهي طائفة يمثّلها الكرملي حيث يرى: "أن لغتنا ليست من اللّغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدوّن في مصنفاتها. والمنحوتات عندنا عشرات، أمّا عندهم فمئات، بل ألوف، لأنّ تقديم المضاف إليه على المضاف معروفة عندهم، فساغ لهم النحت. أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه"[8]. كما يصف إميل بديع يعقوب بدوره موقع النحت في اللغة العربية المعاصرة قائلا: "وعندنا أن اللغات الأجنبية وبخاصة المنحدرة من اللغة اللاتينية أكثر قابلية للنحت من اللغة العربية، وأنه في كثير من الأحيان، يستحيل في العربية نحت كلمة من كلمتين. ولكن هذا لا يعني أن لغتنا غير قابلة للنحت، فإن أحدا لا يستطيع إنكار الكلمات المنحوتة فيها. والذين ذهبوا إلى أن العربية لا تقبل النحت اعترفوا أنها وفقت في نحت بعض الكلمات نحو برمائي (بر+ ماء) ومدرحي أو مدرحية (مادة + روح)"[9]

ج - تيار المعتدلين : هم الذين يرون أن اللغة العربية لغة غنية بما يقدمه الاشتقاق ولكن هناك مصطلحات علمية يصعب وجود مقابل لها، وفي هذه الحالة يمكن الاستعانة بالنحت عند الضرورة بدون المساس بجوهر اللغة العربية .وهذا ما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة لكي يضع حدًا لهذا الجدال. وقد وقف الدكتور صبحي

الصالح موقفاً وسطاً حيث يقول: "وكلتا الطائفتين مغالية فيما ذهبت إليه؛ فإن لكلّ لغة طبيعتها وأساليبها في الاشتقاق والتوسّع في التعبير. وما من ريب في أنّ القول بالنحت إطلاقا يفسد أمر هذه اللغة، ولا ينسجم مع النسيج العربي للمفردات والتركيبات، وربّما أبعد الكلمة المنحوتة عن أصلها العربي، وما أصوب الاستنتاج الذي ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد حول ترجمة (الطب النفسي الجسمي psychosomatic)، فإنّه حكم بفساد النّحت فيه (خشية التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يقال: "النفسجي" أو النفجسمي" ممّا يبعد الاسم عن أصله، فيختلط بغيره وتذهب الفائدة المرتجاة منه"[10].

ولكن النحت ظلّ –مع ذلك– قصّة محكيّة، أو رواية مأثورة تتناقلها كتب اللغة بأمثلتها الشائعة المحدودة، ولا يفكر العلماء تفكيراً جدياً في تجديد أصولها وضبط قواعدها، حتى كانت النهضة الأدبية واللغوية في عصرنا الحاضر.

شروط النحت:

إن النحت من أكثر وسائل توليد المصطلح تقيّدا وإخضاعا للشروط يمكن تلخيصها فيما يلي[11]:

– الضرورة: الحاجة إلى ذلك المصطلح وعدم وروده، ينحت شريطة أن تكون الألفاظ المنحوتة مركبة من أصلها ومعبرة عن معان لا معربة ولا مشتقّة.

– مراعاة أساليب العرب في النحت مثلا إذا وجدت أكثر من كلمتين فلا يشترط الأخذ منها كلّها.

– التناسب الصوتي: عدم الجمع بين الأصوات المتنافرة كالصاد والجيم في الكلمة المنحوتة.

رغم أن اللغة العربية لا تَستَحب أسلوب الاختصار في نظامها المعجمي بعامة وقد صارت في الحداثة تستبدل بالنحت (التركيب الإلصاقي)[12]. لكن اللغة العلمية تفرض على مستخدميها في الكثير من الأحيان استخدام أسماء مختصرة حيث يعرف أحمد الأخضر غزال اللغة العلمية والتقنية فيقول: "إنّ لغة العلم والتقانة

والتكنولوجيا لغة خاصة تختلف عن اللغة الأدبية بمظاهر عدة مثل الاشتقاق النحتي، وموضوعية الجمل، والإستسماء التعبيري... وكذا البنية الاصطلاحية كالاشتقاق، والتركيب والقرض، والنحت، والحرفلة، والمجاز، والتعليل، والابتكار والتوليد، والتجريد، والنظائم المصطلحية..."[13]

كما أكد ساطع الحصري على أهمية تطبيق نظرية النحت كوسيلة فعالة في تكوين اللغة المعاصرة وتحديث المصطلحات، حيث يقول: "لا يمكن نشر العلم بالتراكيب المطولة، فإذا لم نقبل النحت، سنضطر إلى استعمال الاصطلاحات الإفرنجية نفسها ولا حاجة للإثبات أن اتساق اللغة في هذه الحالة، يصبح أشد تعرضًا للخطر".[14]

لقد احتل النحت بأشكاله القديمة والحديثة مساحة كبيرة من اهتمام المصطلحيين والمترجمين لِما فيه من حلول لمشاكل تعجز وسائل توليد المصطلح الأخرى أن تقدّمها. وإضافة للأشكال القديمة للنحت، فرضت أشكال جديدة نفسها على اللغة العربية تأثرا بالطرق المتّبعة في اللغات الأجنبية والنهج الغربي في الاختصار الذي يختلف تماما عن النحت.

– **الرموز:** وهنا يُكتفى بالحرف الأول من الكلمة من باب الاقتصاد مثل قولهم **(**صلعم**)** اختصارا لعبارة صلى الله عليه وسلم لكنها نادرا ما تُستخدم لسبب ديني بحت يوجب على المسلم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على كل حال محدثا أو كاتبا أو قارئا. كما يقول السخاوي: "واجتنب أيها الكاتب الرمز لها أي الصلاة والسلام على رسول الله في خطك، بأن تقتصر منها على حرفين ونحو ذلك،فتكون منقوصة صورة، كما يفعله الكسائي والجهلة من أبناء العجم غالباً وعوام الطلبة، فيكتبون بدلاً من صلى الله عليه وسلم ص، أو صم، أو صلم، أو صلعم، فذلك لما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة"[15].

– **الأسماء الأوائلية:** ويسميها بوبكري فراجي[16] "الموجز الاصطلاحي"، وقد اعتُمدت بدل المصطلحات المركبة التي تقابلها تفاديا لتكرارها وتوفيرا للوقت والجهد و تيسيرا للفهم. ويمكن تقسيمها إلى قسمين[17]:

- الأسماء الأوائلية من أصل عربي: يندرج تحت هذا النمط نماذج مختصرات متولدة من حيث المتن من أصل عربي، ولكنها من حيث الخواص التركيبية تقليد على منوال المختصر من أصل غير عربي، أي باعتماد الرموز الأوائل من عدة ألفاظ صرفية أساسية في عبارة من العبارات، وإنتاج لفظ منها، له مفهوم اللفظ المفرد، وهناك ميل إلى أن يكون اللفظ المفرد حاملاً لمعنى دلالي موجود أصلاً في العربية، ويمكن استيعابه من غير استحضار ذهني للأصل الذي تولد عنه ذلك المختصر الرمزي، بما يتشابه والتوليد الدلالي بطريقة (المجاز) ولكن الحركة في هذا الجانب ما تزال بطيئة، وضعيفة جداً، ومن المولدات التي تعد رائدة في هذا المقام، ولها قيمة المصطلح المستساغ لفظاً ودلالة: فتح (حركة تحرير فلسطين والتي كانت تختصر "حتف" سابقا)، حماس (حركة المقاومة الإسلامية)، باسم (البنك الآلي السعودي للمصطلحات)

لكن هناك مختصرات تُظْهِر عدمية في التأنق، وفي المواءمة بين أجزاء المختصر، ومن ثم تتولد مختصرات صماء غير مفهومة ومنها معظم مختصرات وكالات الأنباء العربية: وكالة الأنباء الجزائرية (واج)، ومن عدم المطابقة بين الرمز والأصل، وهو ما يلحظ في المختصر الاوائلي (جند)، الذي يدل على (الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي).

- **المختصرات المعرّبة:**

- وفي المقابل فثمة مولدات أخرى من أصول غير عربية، لقد حفلت كثير من اللغات الأجنبية بالنحت، واعتبرته من العوامل الأساسية في ترقية اللغة، رغم أن الاختصار قد احتل مكانة مهمة في توليد الألفاظ لدى الغرب، غير أنه لم يول أهمية كبرى لدى العرب، بيد أنه تغلغل بشكل كبير على المستوى المنطوق والمكتوب، في لغة العلوم والصحافة والإعلام في انتظار الترسيم من قِبل الهيئات والمؤسسات والمجامع اللفظية. وهنا يلتقي النحت والتعريب في مقام واحد حيث يقف علماء المصطلح عاجزين عن إيجاد مقابلات عربية وقد فرضت الكثير من

المختصرات نفسها حيث يكون المختصر الإنجليزي هو الطاغي والمتداول، مثل: أسماء المنظمات (اليونيسكو، وحتى المنظمة العربية المشابهة لها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ارتضت اسما منحوتا معرّبا "ألكسو"، اليونيسيف "UNICEF" صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، الفاو "منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة" وكالة الناسا) وأسماء الأمراض (السيدا أو الإيدز الذي اقترح بعضهم مصطلحا منحوتا من العربية حيث هو مرض ناتج عن خلل في مناعة الجسم، بتطبيق طريقة جديدة بأن تُختار الكلمات المهمة في الجملة، وتُعزل حروفها الأولى، من ذلك: خلل(خ)، منع(م)، جسم (ج)، فنحصل على "خمج"[18] السارس...)

ومن أشهرها وأكثرها استعمالا، إى درجة جهل الكثيرين بأنها ليست إلا اسما مختصرا: ليزر (Laser) المختصر لـــ" Light Amplification by Stimulated Emission of Radiation" أي حزمة ضوء من مستحث شعاعي.

ومن أشهر المنحوتات الأجنبية المتداولة في اللغة العربية: "إنترنت" (internet) وهو للتسمية: Interconnection Network. وحاول البعض السير على خطى المصطلح الانجليزي حيث نُحت مصطلح من المركب "الشبكة العنكبوتية" التي أصبحت "الشنكبوتية" الذي لم يُكتب له النجاح لغرابته.

وتواجه ترجمة هذه المختصرات إلى العربية صعوبات عدة خاصة بالنسبة للمصطلحات الأكثر خصصا، مثل: « Deoxyribonucleic acid » الذي يُختصر بـــ:DNA الذي غالبا ما يُستخدم بلغته الأصلية.

كما تعجّ لغة الصحافة الجزائرية (الناطقة بالعربية) وغيرها من وسائل الإعلام بعشرات المختصرات التي تُستخدم عوضا عن الاسم الكامل الذي تمثله وهي في الأصل مركبات أجنبية من خلال الحفاظ على طريقة نطقها في الفرنسية أو محاولة تعريبها. كأسماء الأحزاب (الأفالان، الأفافاس...) والهيئات (الفاف، الكاف، عدل

بنك البدر...) والشركات (سوناطراك، سونالغاز...) بالإضافة إلى أسماء أخرى مثل: أل.أم.دي حيث جاءت التسمية العربية المختصرة مواكبة للمركب الفرنسي.

- **التركيب المزجي:** أما التركيب المزجي فهو ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلها اسماً واحدًا سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين ويكون في أعلام الأشخاص والأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية والوحدات الفيزيائية.[19] مثل: المنحوت المصطلحي: كهرومغناطيسي نسبة إلى كهرباء ومغناطيس، وكهروحراري نسبة إلى كهرباء وحرارة، وسوسيوثقافي من سوسيولوجيا (علم الاجتماع) وثقافة، برمائي من بر وماء.

ونشير في الأخير إلى أن هناك خطأً شائعاً في ترجمة أحد الأسماء المختصرة ونعني بذلك مصطلح (cybercafe) الذي ترجم ب**(مقهى الإنترنت)** غير أنه ليس إلا اختصارًا لعبارة (Communication Access For Everyone) التي تعني في اللغة العربي "إمكانية الاتصال-أو الولوج إلى الاتصال- لأي شخص"، غير أن هذا الخطأ قد استغل تجاريا إلى درجة أن المفهوم الخاطئ طغى على الصحيح وإن كان هناك بعض الترابط بينهما.

يلاحظ أن مشكلات النحت تنحصر في صعوبة قياسيته وتقعيده في اللغة العربية، إلى جانب غرابته وصعوبة استساغه، وثقله على السمع العربي، ما يؤدي إلى عدم تقبله. وقد يدفع بعضهم إلى تفضيل المصطلح الأجنبي عليه، أو الطرائق الأخرى من طرائق توليد المصطلحات في العربية.

إن المختصرات واقع يفرض نفسه على اللغة العربية، وليس أمام اللغويين إلا إيجاد حل ومنهج عربي أصيل لا غبار عليه، وحتى تحقيق هذا عليهم تقبّلها واحتضانها وترويضها.

مقترحات: تقبّل الكلمات المختصرة المعرّبة التي فرضت نفسها على الاستخدام اليومي في مختلف المجالات مثل رادار، لَيْزر، سيدا؛

- بالنسبة إلى الكلمات هي أقل شيوعاً. يفضل ترجمتها، وإعطاؤها مصطلحاً مناسباً.

- تنظيم هذه المختصرات وتنسيقها حتى تكون دالّة على المفاهيم في وضوح ويتحدد بذلك مكانها في منظومة المصطلحات لكل تخصص ونحت ما يناسب مضمون المصطلح بأخذ كلمة تختصر من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ له والمأخوذ منه ، بمراعاة عدم الخلط أو اللبس ؛

- يجب على المجامع أن تبدأ بوضع منهج للأسماء المختصرة يتناسب مع طبيعة اللغة العربية؛

- من الواجب على المجامع تنشيط لجان الإعلام فيها، لتكون وسيلة لنقل ما عند الناس ووسائل الإعلام إلى المجمع، ثم نقل نتائج المعالجات المجمعية إلى وسائل الإعلام وإلى المنتفعين، وإلى المختصين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- بوبكري، فراجي، **الموجز الاصطلاحي**، دار الغرب للنشر، مجلة المترجم عدد 6 ، 2002.

2- تاكيدا، توشيوكي، النحت في اللغة العربية بين الأصالة والحداثة: تقدم العلوم ووضع المصطلحات الحديثة في العالم العربي المعاصر، مجلة دراسات العالم الإسلامي، مارس 2011، ص 10-21.

3- الحصري، أبو خلدون ساطع : **في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

4- الحمزاوي، محمد رشاد، **نظرية النحت المغبونة**، حوليات جامعة تونس عدد 27، 1988.

5- الدالي، محمد، **في الطريق إلى مصطلح علمي**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75 الجزء 3.

6- السامرائي، إبراهيم، **المختصرات والرموز في التراث العربي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني المجلد 32، 1987.

7- السمان، وجيه، **النحت**، مجلة مجمع دمشق، مجلد 57، ج1، 1998.

8- الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، لبنان، 1970.

9- عبد الجليل، عبد القادر. **التنويعات اللغوية**، دار صفاء، عمان، الأردن 1997.

10- معلوف، لويس **المنجد في اللغة**، دار المشرق - بيروت الطبعة الخامسة - 1986.

11- المغربي، عبد القادر **الاشتقاق والتعريب**، القاهرة، طبعة ثانية 1947 .

12- الموسى، نهاد، **النحت في اللغة العربية**، ص 342، الرياض، 1984.

13- يعقوب، إميل بديع، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، دار العلم للملايين الطبعة الأولى، بيروت، 1982.

المراجع الأجنبية:

- Cabré, M.T, ***La terminologie, théorie, méthode et applications***, Les presses de l'Université d'Ottawa, édition Armand Colin, 1998.

الهوامش:

1 -Cabré, M.T, ***La terminologie, théorie, méthode et applications***, Les presses de l'Université d'Ottawa, édition Armand Colin, 1998, 157.

2 - المنجد في اللغة، لويس معلوف، كذلك انظر(لسان العرب و تاج العروس مادة " ن. ح، ت").

3 - عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، القاهرة، طبعة ثانية 1947 ص13 .

4- إبراهيم السامرائي، "المختصرات والرموز في التراث العربي" مجلة مجمع اللغة العربية الأردني المجلد 32، 1987.

5 - عبد القادر عبد الجليل، التنويعات اللغوية، دار صفاء، عمان، الأردن، 1997، 407.

6 - توشيوكي تاكيدا، مجلة دراسات العالم الإسلامي، (2 &1 -4 مارس) 2011 ،ص 18.

7 - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، 1970، ص264-266.

8 - صبحي الصالح، المرجع السابق، الصفحات نفسها.

9- إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت 1982، ص:212.

10 - صبحي الصالح، المرجع السابق، ص 266 وانظر هامشها وما بعدها من صفحات تجد تفصيلاً.

11 - محمد الدالي، في الطريق إلى مصطلح علمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75 الجزء 3، ص ص 739-740.

12 - انظر في النحت: نهاد الموسى: النحت في اللغة العربية، ص342، الرياض، 1984 والحمزاوي، محمد رشاد: نظرية النحت المغبونة، ص31، حوليات جامعة تونس، عدد 27 1988، والسمان؛ وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع دمشق، ص92، مجلد 57، ج1، 1998.

13 - أحمد الأخضر غزال- مشاكل الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية- ندوات الأكاديمية- ندوة الترجمة العلمية- طنجة 11-12 ديسمبر- 1991.

14 - راجع كتاب« في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية» لساطع الحصري، ص90 .

15 - السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 182/2، دار الكتب، بيروت، 1403هـ.

16 - بوبكرى، فراجي، الموجز الاصطلاحي، مجلة المترجم، عدد6، دار الغرب للنشر، 2002 ص ص 172 - 175.

17 - عبد الحميد الأقطش،

18 - ينظر: أبو حجرة، عبد الملك. اقتراح في تكوين المصطلحات العلمية العربية، مجلة جامعة قسطنطينية، العدد9، 1998.

19 - الدالي، محمد في الطريق إلى مصطلح علمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75 الجزء 3، ص 740.

مشاكل ترجمة المصطلح
- المصطلحات السّيميائيّة أنموذجا-

أ. الرّبيع بوجلال
جامعة المسيلة

تمهيد: يحمل المصطلح شحنات ثقافية تحيط به وتقف في خلفيته، باعتباره المرآة التي تعكس فهمه في اللغة الأم، الأمر الذي يحتم على المترجم أن يترجم مكان هذا المصطلح في المجتمع كله، مع أن المصطلح يختلف من شعب لآخر؛ لهذا يواجه المترجمون اليوم صعوبات كثيرة في ما يعرف بمشكلة ترجمة المصطلح ونقله إلى المتلقي في اللغة الهدف، وقد خصصت مجموعة من الدراسات حيزا هاما له تناولت فيه أهم المشاكل النظرية والتطبيقية. ومن هذا المنطلق جاءت مشاركتنا في ندوة المصطلح والمصطلحية بتناول مفهوم مصطلح السيميائية كأنموذج لمشاكل الترجمة في الوطن العربي ولهذا سيتناول البحث في شقه النظري معنى المصطلح وأهميته وطرق وضعه، وفي جانبه التطبيقي يتعرض إلى الاختلافات الحاصلة في ترجمة مصطلح السيمياء. ومن ثم يتوصل إلى ما يجب تفاديه حتى نتمكن من توحيد المصطلح.

دلالة المصطلح: بداية إن جذر اللفظ (مصطلح) من: صلح: والصلاح ضد الفساد. وجذر اللفظة له دلالة حسية عند العربي... ثم استخدم اللفظ على معنى مجرد عند ما انبرى اللغويون إلى تقعيد اللغة ومن ثمّ أخذت اللفظة مجراها في الاشتقاق فأضحت «الاصطلاح» من افتعال وزنا. ووزن افتعال يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل، إذ يقال: اصطناع، اقتسام. والاصطلاح حديثا: العرف الخاص؛ أي اتفاق طائفة.

وهو أيضا المصدر المبدوء بميم والمسمى بالمصطلح الميمي من اصطلح (بوزن) (افتعل) من الصلحُ والاتفاق على الشيء الذي يراد تسميته[1] وقد كان لعلمائنا إشارات في التراث العربي إلى الاصطلاح، وجهود طيبة في تحديد معناه، شكلت معالم نظرية بدأت إرهاصاتها نتيجة الاتصال بالثقافات الأجنبية، فالجاحظ(ت 255هـ) يورد الاصطلاح في إبرازه لمكانة المتكلمين في أنّهم: "**تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني ، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم**"[2] فقد بدت معالم نضج نظرية المصطلح مع بداية الاتصال بالثقافات الأجنبية ومصاحبة للقياس والاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب... ونجد الخوارزمي (ت387هـ) يذكره في "ذكر الأفلاك وتركيبها وأحوال الكواكب فيها" في كتابه (مفاتيح العلوم) فيقول: "**ومقدار فلك الشمس الذي يذكر في باب الكسوف هو مقدار جرمها برأي العين على القياس المصطلح عليه.**"[3] ولا نكاد نبتعد عن الخوارزمي حتى نجد أحمد بن فارس(ت 395 هـ) في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها" يذكر لفظ "مصطلح" و"اصطلاح" في باب القول على لغة العرب: أتوقيف، أم اصطلاح؟ قوله: "**لَمْ يبلغنا أن قوماً من العرب فِي زمانٍ يُقارب زمانَه أجمعوا عَلَى تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عَلَيْه، فكنا نَستدِل بذلك عَلَى اصطلاح كَانَ قبلهم. وقد كَانَ فِي الصحابة رضي الله تعالى عنهم –وهم البُلغاء والفُصحاء– النظر فِي العلوم الشريفة مَا لا خفاء بِهِ. وَمَا علِمناهم اصطلحوا عَلَى اختراع لغةٍ أَوْ إحداث لفظةٍ لَمْ تتقدمهم.**"[4] وفي كتاب التعريفات للشريف الجرجاني (ت816 هـ) أورد الأبعاد المعرفية التي اكتسبتها اللفظة عقب ما حملته من أس محسوس، ومن معنى بياني لغوي في سيرورتها. فعنده "**الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.** "إشارة عامة إلى طبيعة استعمال الألفاظ وكيفية استخدامها في الدلالات، بعد إحداث معان في الذهن، أو نقلها من معرفيات وافدة على القوم"[5]. الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة

بينهما. "أما المناسبة بينهما بعد معرفي تصوري عقلي يربط بين الدلالة الأولى والدلالة المجازية الدينية. إنّها النقلة الكبيرة في اللغة العربية من المحسوس المجرّب إلى المجرّد الديني الشرعي"[6] وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. "وهذه الوضعية شبيهة بوضعية اللغات الأوروبية المعاصرة حيث غدت اللغة بنيانا آليا، تتحول به الكلمة من صورة إلى رمز، يرتبط بالمعنى عرضا واتفاقا"[7] وقيل: **الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.** "وهذا الأمر يشير إلى دخول مصطلحات الصوفية وبعض التعابير الفلسفية والحكمية بمعانيها الخاصة، وإلباسها أسماء وألفاظ عربية. وهذا الأمر حدث في العربية وضمن التاريخ الإسلامي، وكان يحمل في باطنه إسقاطات لمعاني فارسية زرادشتية ومانوية، ولمعاني أفلاطونية محدثة ملفّقة من شوائب هرمسية ويونانية قديمة وغنوصية، بيد أن العاملين في المجال العقلي أو البياني تنبّهوا للمسألة ولفتوا النظر إليها".[8] وقيل: الاصطلاح: **لفظٌ معين بين قوم معينين**"[9] وفي العصر الحديث بقي للمصطلح نفس الدلالة القديمة وقد عرفه المعجم الوسيط "**(اصْطلحَ) الْقَوْم زَالَ مَا بَينهم من خلاف وعَلى الْأَمر تعارفوا عَلَيْهِ وَاتَّفَقُوا**"[10].

طرق وضع المصطلح العربي: تعتمد اللغة العربية على عدة طرق في وضع المصطلحات العلمية والتقنية، منها:

الاشتقاق: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل[11] ويعرف الاشتقاق بأنه انتزاع كلمة من كلمة أخرى على أن يكون بينهما شيء من التناسب في اللفظ والمعنى ويعتبر الاشتقاق الوسيلة الأساسية لتكوين المصطلحات سواء كان الاشتقاق قياسيا حسب القواعد المعروفة في علم الصرف أو كان غير قياسي كالاشتقاق من أسماء الأعيان صيغ الجديدة للمصادر والأسماء والأفعال إذ يشتق الفعل المجرد والأفعال المزيدة من المصدر، وتصاغ من المجرد والمزيد المشتقات الثمانية: اسم الفاعل، اسم المفعول الصفة المشبهة، واسم التفضيل، ووزن المبالغة، واسم المكان، واسم الزمان، واسم

الآلة. وتتضمن المشتقات الحروف الأصلية عددا وترتيبا وهذا هو الاشتقاق الصغير وإذا كان بين لكلمة الأصلية والكلمة المشتّقة تناسب في اللفظ والمعنى مع اختلاف في ترتيب. الأحرف، فهو الاشتقاق الكبير أو القلب؛ مثل جذب، جبذ، طفا، وطاف ويعد الاشتقاق الطريقة المفضلة لتعريب المصطلحات العلمية وخصوصا لدى المجامع اللغوية العربية، كما يدلّ الحساب على أنه يمكن اشتقاق أكثر من مائتي لفظ من كل مصدر.

النحت والتركيب: النحت في أبسط تعريفاته اللغوية هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر. على أن يكون ثمة تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه وهو في اعتقاد بعض الباحثين ضرباً من الاشتقاق.

مثل نحت كلمة بسملة من "بسم الله " وكلمة "سمعبصري" من سمعي وبصري وكلمة "برمائي" من بر و مائي. أما التركيب فيشير إلى وضع كلمتين معا لتكوين كلمة جديدة مثل: تركيب كلمة مقياس الحرارة. يرتبط استعمال بالضرورة فقط فكثيرا ما تكون ترجمة الكلمة الأجنبية بكلمتين عربيتين النحت أصلح وأدل على المعنى من النحت.ومن خلال المدونة التي اعتمدتها في الدراسة التطبيقية، لاحظت اعتماد التركيب بكثرة في المصطلحات العربية المترجمة.

ويمكن تصنيف المصطلحات العربية المركبة في صور مختلفة، منها: المر ّكب المزجى العربي والمركب المزجى المختلط، والتركيب الوصفي والتركيب الإضافي[12]

المجاز: يعد المجاز آلية قوامها بيان لفظ ينقله المتكلم من معناه الأصلي الموضوع له إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة"[13] ومصطلحياً هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى علمي ويقابله في اللفظ الأجنبي trope. كما يقصد به استخدام مفردة من مفردات اللغة قائمة أو بائدة للتعبير عن معنى جديد لم يكن ضمن دلالاتها في السابق، ومثال ذلك كلمة "ذَرة " التي تستخدم الآن للدلالة على

النواة الَذرية، بينما كلمة "ذَرة" تعني أصلا "صغار النمل"، فهنا أضيف معنى "مجازي "إلى المعنى الأصلي للكلمة[14].

التعريب: والتعريب أو الاقتراض يقابله في اللفظ الأجنبي emprunt، هو ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تخلو منها أية لغة على وجه الأرض، تفرضها جملة من العوامل التاريخية والجغرافية والحضارية، ويشير مصطلح التعريب إلى عملية اقتراض أو استعارة كلمات أجنبية، بحيث تصبح مستخدمة بشكل منتظم للتعبير عن معاني معينة. وفي حالات كثيرة تمر المفردة المقترضة ببعض التعديلات الصوتية والصرفية لكي تتناغم مع النظام الصوتي أو الصرفي للغة العربية، وهذا شائع في اللغات كلها .وغالبا ما يتم التعديل في الأصوات في اللغة الإنكليزية "v" التي لا يوجد لها مقابل في اللغة المقترِضة، ومثال ذلك الحرف الذي يستخدم الحرف "ف" في العربية للتعبير عنه كما في كلمة "فيديو".

<u>تعدد المصطلح</u>: وضع المصطلحات ليست مهمة يسيرة؛ لأنها "تتطلب تمكناً من المادة وفقهاً في اللغة، والإحاطة بالتاريخ ووقوفاً على النشاط العلمي المعاصر"[15] فهناك أكثر من صعوبة تعترض وضع المصطلح. وتعدد المصطلح المترجم الى العربية يمكن رؤيته من جانبه الايجابي على أنه زيادة في ثراء اللغة، وعلامة على قدرتها واستيعابها، ففي رأي محمد النويري "الدعوة إلى توحيد المصطلح تبدو لي قضية زائفة وعلى غاية من السطحية، لأنها تحجب عنا القضايا الحقيقية التي ينبغي أن نركز فيها اهتمامنا .ثم إن طرح مسألة التوحيد يصبح خطرًا لأنه في بعد من أبعاده حكم على البحث العلمي بالجمود، والعلم إنما يجد تربته الخصبة في الاختلاف والخلاف"[16] كما أن ترجمة المصطلح الواحد بأكثر من لفظ ليس بدعا؛ ذلك أن التطابق بين المفهومين: العربي والغربي غير لازم. بل قد يكون مضللا.[17] ومع أحقية هذا الرأي يبقى توحيد المصطلح قضية هامة ملحة نبحث عنها. ولعل هذا الرأي نفسه يمكن أن يعزى إلى الأسباب الكثيرة التي ساهمت في عدم استقرار المصطلح وفي تعدده. والتي نتلمس أسبابها في ما يلي:

1 – تعدد المصطلحات لمسمى واحد: لعل أهم مشكل يعاني منه المصطلح هو عدم الاتفاق بين العرب أنفسهم هل هو مصطلح أم اصطلاح.؟• ويشير أبو هلال العسكري (ت 395هـ) أن اختلاف الأسماء يسحب معه اختلاف في المعنى ويُوجبُه؛ ذلك أن كل اسم يدل على معنى. "وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيْء مرّة وَاحِدَة فَعرف فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة [...] وكل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة فَإِن كل وَاحِد منهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ"[18] ولأن الإحاطة بكل جوانبه من قبيل المستحيل ، فسنقتصر على التمثيل بمصطلحات السيمياء كنموذج قد يصلح للتمثيل على مصطلحات العلوم الأخرى.

1:1 – مصطلح السيمياء: تقر كل الكتابات أن السيميلوجيا "Sémiologie" من نحت العالم "فردينان دي سوسير (1857ــ1913) والسيميوطيقا "Sémiotique" من نحت ش. س. بورس" (1839ــ1914) أما النحت العربي لتعريب المصطلح فيصدم القارئ أو المطلع على هذا العلم بكثرة المصطلحات، فقد شاع عند أكثر الدارسين بمصطلح "السيمياء" بالمد، بتطويعه من الفعل "سام" الذي هو مقلوب "وسم"، وزنها "عِفْلَى"، وهي في الصورة "فِعَلَى"، يدل على ذلك قولهم: سِمة، فإن أصلها: وِسْمَةً ويقولون: سِيمى بالقصر، وسيماء بالمد، وسيمياء بزيادة الياء وبالمد، ويقولون: "سَوَّمَ إذا جعلَ سمة، وكأنهم إنما قلبوا حروف الكلمة لقصد التوصل إلى التخفيف لهذه الأوزان لأن قلب عين الكلمة متأتٍ خلاف قلب فائها، ولم يسمع من كلامهم فعل مجرد من"سَوَمَ " المقلوب، وإنما سمع منه فعل مضاعف في قولهم: سَوَّمَ فرسه؛ أي: جعل عليه السيمة وقيل: الخيل المسومة هي التي عليها السيما والسومةُ، وهي العلامة[19].

ونجده هذا المصطلح عند المهتمين بهذا العلم على نوعين **ترجمة** وتأليفا ومن الأسماء التي اهتمت بالترجمة **طلال وهبة** لـــ "دانيال تشاندلر" أسس السيميائية" و**سعيد الغانمي** لروبرت شولز" السيمياء والتأويل" **عبد المجيد نوسي** ليوري لوتمان "سيمياء الكون" و**علي أسعد** لجاك فونتاني "سيمياء المرئي" و**عبد الرحمـــن**

بوعلي لجرار دولودال "السيميائيات أو نظرية العلامات" وعند **جمال حضري** لجوزيف كورتيس" مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية"، و**أحمد الصمعي** لأمبرتو إيكو "السيميائية وفلسفة اللغة" و**سعيد بنكَراد** لغريماس وجاك فونتنيي "سيميائيات الأهواء" و**أومير كورية** "سيمياء براغ للمسرح".

ومن الأسماء التي أثرت المكتبة تأليفا نجد **عادل فاخوري** "تيارات في السيمياء" و**مبارك حنون** "دروس في لسيميائيات" و**سعيد بنكراد** "السيميائيات السردية" و**محمد مفتاح** "في سيمياء الشعر القديم" و**فيصل الأحمر**" معجم السيميائيات" و**أحمد يوسف** "السيميائيات الواصفة"، و**رشيد بن مالك** "السيميائية" أصولها وقواعدها" و"مقدمة في السيميائية السردية" و**عبد المالك مرتاض** في "التحليل السيميائي للخطاب الشعري"[20] و"دراسة سيميائية تفكيكية لنص أين ليلاي؟"[21] "وألف ليلة وليلة تحليل سيميائي تفكيكي لحكاية حمال بغداد"[22] وعبيدة صبطي ونجيب بخوش" مدخل إلى السيميولوجيا"[23]

إن ما ذكرناه من عناوين مؤلفات أو ترجمات هو على سبيل الذكر لا الحصر ولكنه يوحي أن المصطلح الشائع هو مصطلح السيمياء وهو سعيٌ لإخراج المصطلح العربي القديم من رتابته، بالإضافة إلى اقترابه من الجذر اللغوي الغربي"sémio "في صيغته الأجنبية والعربي "سيمة" فالفاصل الصوتي بينهما حرف لين.

2:1 مصطلح السيميولوجيا مقابل sémeiologie: يقِل مصطلح السيميولوجيا إذا ما قارناه باصطلاح السيمياء، فكثير من الباحثين من لجأ إليه خوفا على القارئ أن يفهم من السيميائية شيئا يتصل بالفراسة، أو توسم الوجوه بالذات أو يربطها بالسيميا، والتي كثيرا ما اقترنت بالسحر، وهذا الذي نجده عند **صلاح فضل** الذي فضل المصطلح الغربي دون تعريب أو ترجمة مبررا أن استحداث الأسماء الجديدة النقل فيها أولى من الاشتقاق.

أما **الغذامي** فإنه يستخدم اصطلاح "السيميولوجيا" مكرها ويأمل في مولد مصطلح عربي يحل محله ويتضمن دلالاته.[24] وإذا كان صلاح فضل والغذامي قد

بررا استعمالهما لهذا المصطلح، إلا أنها تظل رغبة فردية تخضع لميول شخصية أكثر ممَّا تخضع لفعل جماعي، ولا لوم على المترجمين ــ فما بأيديهم حيلةــ وللأمانة العلمية نقلوا عناوين المؤلفات بتسمياتها ومنهم ترجمة **عبد السلام بنعبد العالي** لرولان بارط "درس السيميولوجيا" و**محمد نظيف** لبرنار توسان "ما هي السيميولوجيا؟" **وحميد لحميداني** لمارسي لواسكال "الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة"[25] وأما التأليف فقد سار على نهج المترجمين في التسمية ومنهم **أنطون طعمة**[26] **ولطيف زيتوني**[27] **و...**

3:1 مصطلح السيميوطيقا مقابل Sémiotique : لعل أهم ما يميز المهتمين بتسمية السيميوطيقا تناولوا الجانب التطبيقي منها وإيمانهم بأنها الأكثر دقة في تحديد المرتبة الأيقونية للعلامات. وقد تبنى **محمد الماكري** هذه التسمية في "الشكل والخطاب. مدخل لتحليل ظاهراتي" ويشرح هدف توجهه لنظرية السيميوطيقا من أحل توخي الوقوف عند بعض النماذج التطبيقية التي تمثلت النظرية[28] والى مثل هذا الإجراء لجأ **علي محسن جمجوم** في مقدمة دراسته "السيموطيقا ومشكلات الفلسفة" قائلا: "أن هذه الدراسة تجمع بين أوليات المعرفة بعلم المنطق وتمثل إطلالة على الفلسفة باعتبارها مدخل واضح وشيق لفهم **السيميوطيقا**.... ذلك لأن المجال التطبيقي لهذا العلم واسع جدا.[29] وما نستغربه في دراسة **علي محسن جمجوم** هو تسمية هذا العلم باسم السيموطيقا كعنوان للدراسة وآخر باسم السيميوطيقا في متن الدراسة مع أنه لم يبرر لهذه التسمية.! أما **محمد فكري الجزار**[30] في دراسته "العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي" يختار السيميوطيقا لهذا الغرض نفسه ويظهر ذلك من خلال تطبيقاته على عناوين عدة.

واعتمد **ناصر حامد أبو زيد** و **سيزا قاسم**[31] نفس التسمية "السيميوطيقا" من خلال إشرافهما على كتاب "أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا" وإلى نفس التسمية نهجت المقالات المنشورة والمترجمة ضمن هذا الكتاب من أمثلة ذلك: **أمينة رشيد**[32] في "السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر"

و**كاطع الحلفي**[33] في ترجمته لدراسة "اللغة البشرية وأنظمة سيميوطيقية أخري" لنعوم تشومكسي، و**عبد المنعم تلمية**[34] في ترجمة دراسة "حول الآلية السيموطيقية للثقافة" ليوري لوتما ن وبريس أوسبنكي،

4:1 مصطلح العلاماتية: يعد اختيار هذا المصطلح لأن موضوع هذا العلم الذي هو العلامة، أو هو اختيار مرادف للسمة التي معناها علامة أو لعله من قوله تعالى: "وَعَلَامَات وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ" النحل/ 16 ويوقفنا هذا المصطلح عند **عبد الكريم حسن** في مقاله "عبد القادر ربيعة والتشويه من الداخل في ضوء العلاماتية البنيوية" وإذا انتبهنا إلى سنة نشر المقال (1993) يتأكد لنا مما لاشك فيه سبقه في اختيار مصطلح العلاماتية على **منذر عياشي** الذي يذهب وإلى نفس المصطلح ــ العلاماتية ــ في كتابه "العلاماتية وعلم النص"[35] في سنة (2004) الذي هو عبارة عن نصوص مترجمة لا نلمس فيها مبررات اختيار هذا المصطلح، ولكن نلمس فيها التأكيد على مصطلح العلاماتية كمقابل لمصطلح السيميولوجيا، وهذا ما يوضحه ترجمته لـــ "جان ماري سشايفر" في بداية النص يخشى الباحث من عدم فهم القارئ لمصطلح "العلاماتية" قائلا: "العلاماتية (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات أو السيرورات التأويلية" ومما لاشك فيه أن اختيار العنوان "العلاماتية" في أول ترجمة له في كتابه هو تأكيد على اختيار المؤلف لهذا المصطلح ويثبت ذلك حين يهمش للمصطلح بأنه مأخوذ من القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان لـــ"أزوالد ديكرو وجان ماري" الذي هو من ترجمته أيضا، وبالعودة إلى ترجمته لـــ بيير جيرو "علم الاشارة السيميولوجيا"[36] نتأكد من تردد الباحث في ترجمة المصطلح بين أن يختار مصطلح "علم الإشارة" أو ينقله بتسميته الغربية "السيميولوجيا" وحتى لا يلتبس الأمر على القارئ اختار له مصطلحين. وإذا كانت هذه الترجمة لها ما يبررها، لأنها جاءت في وقت كان البحث السيميائي العربي في بدايته.

5:1 **علم العلامات:** إن اختيار هذا المصطلح هو جواب على سؤال ماهي السيميولوجيا؟ هي علم العلامات، أو العلم الذي يهتم بدراسة العلامات. وهكذا

يفصح هذا المصطلح عن موضوع هذا العلم الذي هو العلامة ولأن العلامة تتنوع فقد اختار **زكي نجيب محمود** أن يطلق مقابل السيميوطيقا مصطلح "علم الرموز" في كتابه "موقف من الميتافيزيقا" في قوله: "ولعل ابرز طابع يميز العمل الذي أداه (كارناب) في مجال التحليل هو اشتغاله بالسيميوطيقا"[37] ولكنه أشار في الهامش الى اقتراح "نقلها بلفظة "سيميوطيقا" لنحتفظ بطابعها الأصلي"[38] ويعد أول من أشار إلى هذا العلم في اللغة العربية في كتابه المذكور سابقا في طبعته الأولى(1953)[39]

وفي نفس الموضوع تصب تسمية عبد السلام المسدي هذا المصطلح في كتابه "الأسلوب والأسلوبية"[40] "علم العلامات: la sémiologie هو علم افترضه ف. دي سوسير محددا إياه العلم الذي يعكف على دراسة أنظمة العلامات..."[41]

وإلى نفس التسمية يذهب جمال الجزيري في ترجمته لـــ بول كوبلي "علم العلامات"[42] ونفهم من مقدمة المراجع للكتاب (إمام عبد الفتاح إمام) أن هذا المصطلح هو مقابل السيميوطيقا" semiotics"

أما **محمد البكري** فيختار مصطلح علم الأدلة في ترجمته لـــ رولان بارث" مبادئ في علم الأدلة"[43] ولكنه حين يتحدث عن هذا العلم عند بيرس نجده يقول: "دلائلية بيرس ثلاثية الأساس، على عكس دلائلية صوسير الثنائية الأساس"[44] وهو في هذا لا يختلف عن التسمية التي يطلقها **الطيب البكوش و المنصف عاشور** على هذا المصطلح "الدلائلية"[45] وقد يكون مبررهم أن هذا العلم يقترب من علم الدلالة العربي الذي تناول الدلالة اللغوية وغير اللغوية كما هو عند الجاحظ.

ومن الباحثين في هذا الميدان من شذ واختار صياغة أخرى كما فعل **محمد السرغيني** الذي اختار مصطلح سيميوتيقا ضمن (التحليل السيميوتيقي للنصوص) واقترح **سمير حجازي** في قاموس مصطلحات النقد (نسق سيما طيقي)[46]

الكثير من الباحثين من اختار صورا أخرى للمصطلح، على اعتبار أن السيميولوجيا ولاء للنموذج (السويسري)، والسميوطيقا ولاء للنموذج (البورسي) محاولين التسوية بين المصطلحين: السيميولوجيا، والسيميوطيقا، ومنهم مذهب **بسام**

بركة حين ترجم المصطلح بألفاظ هي: علم الرموز، علم العلامات، والسيميائية والسيميولوجية، وعدّ كلّ نصٍّ وفق هذا التصور علاماتي أو سيامي أو سيميائي أو سيميولوجي أي ترميزي، ليصبح هذا العلم يعني بالرموز اللغوية وغير اللغوية،[47] ويختزل المسافة بين المصطلحين؛ لأن المصطلحات صارت ملكاً مشاعاً للجميع.

2:غياب المنهج: من خلال استعراضنا للمصطلحات المختلفة لعلم واحد، يتبين أن من الباحثين من بالغ في التمسك بمعطيات التراث العربي اللغوي، وتشدّد إزاء المعرّب والدخيل، ومنهم من تساهل في ذلك تساهلاً مخلاً. ويمكن أن نتساءل لماذا يحصل هذا ؟. والجواب هو حاجتنا إلى منهج.

فالمنهج الواضح في العمل شرط ضروري، وكل عمل يفتقد للمنهج يحكم على نفسه بالفشل، وما نلاحظه في وضع المصطلح يعتمد على العفوية فمعرفة المصطلح عنصر أساسي يدخل في صلب العلم ومنهاجه، وهو علامة دالة لحقل معرفي معين. ولذا تحديد منهج موحد بين المؤلفين يعتمد على معايير معينة في اختيار المصطلح، ويتم العبور إليه بواسطتها، حتى يتسنى لنا القضاء على المصطلحات التي تقترب من العشوائية والآنية في وضع المصطلح.

وفي الختام إن ما قدمناه من حديث في شأن المصطلح، واختلافه عند الباحثين من الأمة الواحدة، يعد من قبلنا كلام على كلام فلطالما شغل توحيد المصطلح الباحثين واللغويين والمجمعيين ودارت حوله النقاشات والندوات والمؤتمرات وكلها نبهت إلى:

ــ ضرورة أن يتنبه المؤلفون أن اصطلاحاتهم دليل وحدتهم، لذا لا يجب أن تأخذهم العزة بالفردية أو الحدود الجغرافية.

ــ ضرورة تفعيل المجامع اللغوية والمنظمات والمكاتب المجمعة واليها يعود الفصل في اختيار المصطلح.

ــ ضرورة تدريس منشورات المجامع اللغوية كمقياس موحد بين الجامعات في الوطن العربي؛ لأن هذا من شأنه أن يختزل الهوة في المصطلح ويضمن العودة إليه كمرجع للمصطلح. وفي جميع التخصصات

ــ ضرورة تضافر الجهود السمعية والبصرية والمكتوبة على توحيد المصطلح وخلق حس أن ما يجمعنا في المصطلح يجمعنا في غيره.

الهوامش:

---

1 – ينظر : ديوان الأدب 398/2

2 – الجاحظ: البيان التبيين دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423، ج1، ص:131.

3 – الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، د ت ط، ص: 246.

4 – أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: محمد علي بيضون، ط1، 1997، ص:14.

5 – التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط2، 1996، مقدمة المحقق، ص:28.

6 – نفسه، ص:28.

7 – نفسه، ص:28.

8– نفسه، ص:29.

9 – علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985، ص:28.

10 – المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004 ص: 520. مادة (صلح).

11 – السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، 1987، ص 346.

12 – شامية أحمد : مشكلة المولد في اللغة العربية؛ ص105 .

13 – شحادة الخوري: دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب، مجلة علامات ج29، م7 سبتمبر 1998، ص 188

14 – القحطاني: سعد بن هادى؛ التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، بيروت ط1، 2002، ص48 .

15 – إبراهيم مدكور: لغة العلم المعاصر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، السنة 10 العدد30 ــ 1986، ص 10.

16 – محمد النويري: واقع العلم وهواجس المصطلح، مجلة علامات، ج8، م2، ص:256.

17 عباس علي السوسوة: اللسانيون التراجمة يقولون مالا يفعلون، مجلة علامات، ج53، م14 سبتمبر 2004. ص: 87.

• ينظر: إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة علوم اللسان العربي، ع 55 و56، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، 2003، ص: 10، 11.

18 – أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص: 22.

19 – ينظر، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت 312، 311، مادة (وسم)

20 – عبد الملك مرتاض: التحليل السيميائي للخطاب الشعري – تحليل بالإجراء المستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة حلبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1996.

21 – عبد الملك مرتاض: دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي لمحمد العيد آل خليفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

22 – عبد الملك مرتاض: ألف ليلة وليلة تحليل سيميائي تفكيكي لحكاية حمال بغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

23 – عبيدة صبطي، ونجيب بخوش: مدخل إلى السيميولوجيا، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ط1، الجزائر، 2009.

24 ينظر: فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص15

25 – مارسيلو اسكال: الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر" حميد لحمداني، دار أفريقا الشرق 1989.

26 – أنطون طعمة: السيميولوجية والأدب، مقاربة سيميولوجية تطبيقية للقصة الحديثة المعاصرة عالم الفكر المجلس الوطني للثقافة الكويت، مج 24، 3 مارس 1996، ص 207.

27 – لطيف زيتوني: السيميولوجيا وأدب الرحلات، عالم الفكر الكويت، مج 24، ع 3؛ مارس 1996، ص 251.

28 – محمد الماكري: الشكل والخطاب. مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1991، ص:41.

29 – علي محسن جمجوم، السيموطيقا ومشكلات الفلسفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998 ص 6.

30 – محمد فكري الجزار: العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

31 – ناصر حامد أبو زيد وسيزا قاسم: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا، دار الياس العصرية، 1986.

32 – ينظر، أمينة رشيد: السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر ضمن كتاب أنظمة العلامات المرجع السابق، ص 47.

33 – كاطع الحلفي: اللغة البشرية وأنظمة سيميوطيقية أخري، لنعوم تشومكسي ضمن كتاب أنظمة العلامات، المرجع السابق، ص 195.

34 – ينظر: عبد المنعم تلمية، حول الآلية السيموطيقية للثقافة" ضمن كتاب أنظمة العلامات المرجع السابق، ص: 295.

35 – منذر عياشي: العلاماتيّة وعلم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1 2004.

36 – بيير جيرو: "علم الاشارة السيميولوجيا" تر: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق: 1988 .

37 – زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق، القاهرة، ط4، 1993، ص:203.

38 – نفسه، ص: 203.

39 – ينظر: بول كوبلي وليتسا جانز، تر: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، ط5، 2005 المقدمة.

40 – الأسلوبية والأسلوب: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط 3.

41 – نفسه، ص: 182.

42 – بول كوبلي وليتسا جانز: علم العلامات تر: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، ط5 2005.

43 – رولان بارت: علم الأدلة، تر: محمد البكري، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط2 1987.

44 – نفسه، ص: 16.

45 – ينظر فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، مرجع سابق، ص15.

46 ينظر: محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، ص 18.

47 – عبد السلام المسدي: الازدواج والمماثلة في المصطلح النقدي، ص 43.

الحداثة وما بعد الحداثة
الاضطراب المصطلحي وضياع الدلالة في اللغة العربية

أ. عمر سمرة
جامعة تبسة

مقدمة: إن أهمية المصطلح كعلم جعل كل العلوم تحتاج إليه، للتعبير عن مفاهيمها، لأنه الأقدر على تقديم دلالات الأشياء وتقريبها في صورة بسيطة فالمصطلحات تساهم بشكل كبير في ضبط المعارف وفهمها فهما جيدا. ولا شك أن المصطلح هو الدال الذي يملك مدلولا في لغة ما وله من الخصوصية ما يجعله حساسا حساسية الثقافة التي ولد ونمى فيها، لذا نجد المصطلحات الغريبة عن أي لغة تفقد هذه الخصوصية نتيجة المضامين التي تحملها، وهذا يجعلها عائقا إبستومولوجيا في وجه اللغة المغايرة. وهو ما يفعله المصطلح الأجنبي في اللغة العربية فبداعي العولمة وتنميط الثقافة تفرض الثقافة الغربية مصطلحاتها بشكل أو بآخر على الثقافة العربية ويقع الإشكال عندما تتبنى هذه الأخيرة هذه المصطلحات دون فهم أو حتى تكييف... وما أكثر هذه المصطلحات ولعل أهمها في هذا العصر، مصطلحي الحداثة وما بعد الحداثة فما دلالتهما في اللغة العربية؟

تتبين دلالة أي لفظ أولا من المستوى اللغوي، لذا بحثنا في معاجم اللغة العربية فوجدنا تعريفا للفظة **الحداثة** في لسان العرب ففيه يقول ابن منظور: «الحديث نقيض القديم ...حدث الشيء، حدوثا وحداثة»[1] أي أن مصطلح **الحداثة** يحمل معنى **الجدة** التي تناقض القدمة، ويتضمن بعدا زمنيا فهو الزمن الجديد الذي يناقض القديم.

لكن مصطلح **الحداثة** لا يمكن ربطه بعامل الجدة، هكذا يرى "محمد سبيلا" «فكم من جديد لم يكتسب صفة الحداثة، فظل عاجزا عن مجاوزة حاضره إلى المستقبل، لذا لم يستطع أن يكون حديثا حتى وإن اكتسب حداثة مزيفة ومؤقتة، إذ

زمن الحداثة زمن ضاغط كثيف ومتسارع الأحداث، فالحاضر هو اللحظة التي يتم بها الانتقال المتسارع لمستقبل مختلف كليا»[2].

يتناقض مضمون مصطلح **الحداثة** في مستواه الأول (اللغوي) مع ما ذهب إليه "محمد سبيلا" ففي نظره مصطلح **الحداثة** لا يفهم على أنه الشيء الجديد فحسب بل يجب أن يكون هذا الشيء يحمل صفة التغيير المستمر أي أن الحديث اليوم سيصبح في المستقبل قديما، وهذا ما لا يتحمله مصطلح الحداثة، فالحداثة هي المستقبل ذاته.

ولأن المصطلح أجنبي عن اللغة العربية حاولنا تفسيره من المعاجم الأجنبية لتقريب دلالته، إلى اللغة العربية فوجدنا له تعريفا في معجم (larousse) فـــ : (modernism) مصطلح يعبر به عن حركة في الفكر الكاثوليكي لتأويل تعاليم الكنيسة على ضوء المفاهيم العلمية والفلسفية السائدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[3] نلاحظ أن ترجمة المصطلح إلى لغته الأصلية نتج عنه مفهوما مخالفا لما وجدناه عند ابن منظور. فمصطلح الحداثة هنا يعبر عن **حركة** احتجاجية قام بها مجموعة من الثوار ضد النظم السائدة في الفترة التي كانت فيها السلطة للكنيسة أي في القرن التاسع عشر، وعرفت هذه الفترة بفترة الانقلابات الكبرى ضد الميتافيزيقا والمقولات اللاعقلانية.

أماعن معنى الحداثة الاصطلاحي فهو صعب التحديد لأنه مرتبط بتعريفات تمخضت عن ظروف خاصة كما سبق ذكره. وهذا ما يجعله عائقا في البحث أمام العديد من الباحثين العرب لأن المصطلح وليد ثقافة مغايرة وغير مستقر على دلالة واحدة في هذه الثقافة.

والبحث في جوهر المصطلح يستلزم استعادة أقدم الأزمنة التي عاشها الإنسان المتحضر[4] فالمصطلح يحمل دليل الإنسان المتحضر على مر العصور، فالحداثة في جوهرها هي الحضارة التي عاشتها البشرية منذ تاريخها الأول، فعندما نفرغ المصطلح من حمولاته المضافة إليه نجده أصيلا أصالة تواجد العنصر البشري.

لكن ظهور المصطلح وتداوله كان لأول مرة في إيطاليا في بداية عصر النهضة، مواكبة للثورة الصناعية[5] وهناك من يربط مصطلح **الحداثة** بعصر التنوير

ويطلق عليه **حداثة التنوير**، بافتراضها ما يسمى بالحقيقة الموضوعية[6] ويلحق ريتشارد روتي مصطلح الحداثة بفكر ديكارت، القرنان السادس عشر والسابع عشر، ويربطها المفكر الألماني يورغان هابرماس بالقرن الثامن عشر، والناقد الأمريكي فريديريك جامسون يحدد تاريخ ميلادها بالنصف الأول من القرن العشرين[7].

هذه التحديدات الزمنية المختلفة لظهور مصطلح **الحداثة** يكشف عن تناقض وسط الثقافة الغربية نفسها، فالمصطلح حسب رجال الحداثة أنفسهم لم يتقيد ظهوره بفترة زمنية واحدة، بل عبر عن مراحل تطور في الفكر الغربي، أي أن المصطلح جسد فكر ديكارت من حيث إعطائه قيمة للعقل، وترجم عصر النهضة والثورة الصناعية وما جلبته الآلة من فوائد إلى أوربا، كما اقترن ظهوره حسب جامسون بظهور التكنولوجيا والتقنية.

إن التطور النوعي في كافة المجالات الذي شهده القرن العشرين هو الذي يمثل الحداثة، فالحداثة «التصقت بالقرن العشرين، لأنه ظل منظور إليه على أنه العصر الذي شهد أكبر عدد ممكن من ضربات القطع في التاريخ الحضاري»[8] إضافة إلى ذلك فهو «القرن الذي سيظل بوصفه العصر الذي لم تتخذ فيه الحداثة في كافة المجالات معنى التطور الكمي، بل معنى التطور النوعي، فالقرن العشرون جاء محصلة لكل ما عاشته البشرية في ألوف السنوات، وكخلاصة لوعيها بذاتها»[9] لكن إذا سلمنا أن القرون الماضية لم تعرف تطورا نوعيا فكيف نتجت حداثة القرن العشرين؟ أليس تاريخ الحضارات البشرية حافلا بتطورات نوعية في جميع المجالات. وما القرن العشرون إلا محصلة لتلك القرون، بل هناك قرون تفوقه تطورا، فالتطور الذي شهده كان في مجال العلم والتكنولوجيا فحسب. فحداثة القرن العشرين حداثة رجعية في مجالات أخرى، وقد أدت هذه التكنولوجيا التي كان سببها العقل الأداتي إلى تدمير البشرية في لحظة من لحظاتها، كما أفقدت الإنسانية الكثير من القيم وعجزت عن حل الكثير من القضايا والمشاكل كالفقر والجوع والانحطاط الأخلاقي...إلخ

إذن ما لاحظناه فيما سبق أن مصطلح **الحداثة** ورد لصيقا بفترات زمنية مختلفة حسب ما حدده بعض المفكرين الغربيين. ولكن حسب البعض الآخر أنه يمكن تحسسها في تجليها في نوع من التظافر بين فنون مختلفة وبين الفنون والفلسفة وبين الفلسفة والعلم[10] يعني أن الحداثة كمفهوم لا يمكن الإمساك به إلا في تمظهراته في مختلف المجالات أو في تمازجها مع بعضها، يعنني أن محو الحدود بين مختلف العلوم من مهمات الحداثة.

وقد حقق مصطلح **الحداثة** شيوعا في الغرب وخاصة في الدول الأوربية وانطلق في آفاق فكرية وأدبية. وتجلى في مختلف المجالات المتنوعة.

مصطلح الحداثة في الثقافة العربية: انتقل مصطلح **الحداثة** إلى الثقافة العربية عن طريق المثاقفة والاحتكاك بالغرب، فقد ورد في كتابات بعض المثقفين والنقاد العرب في شكل ترجمة لبعض الكتب والمقالات الغربية التي تتحدث عن الحداثة كما تجسد المصطلح كظاهرة في بعض الأعمال الروائية والشعرية والممارسات النقدية المختلفة. وأصبح متداولا في المناسبات الأدبية لكن دون وعي به ولا بدلالته.

نجد مثلا مصطلح الحداثة في كتابات محمد عابد الجابري، ففي كتابه التراث والحداثة ينعت المصطلح ب **الرسالة**، فيقول: «الحداثة رسالة ونزوع من أجل التحديث، تحديث الذهنية، تحديث المعايير العقلانية والوجدانية»[11]

يتبنى الجابري مصطلح الحداثة من خلال كتابه التراث والحداثة، ويصفه بالرسالة ويجعل له مكانة إيجابية في فكره فالحداثة ذات قيمة إيجابية وقيمتها تكمن في غيرها وتبحث دائما في تواجدها في غيرها من أجل عموم الثقافة التي تنبثق فيها «فالحداثة من أجل الحداثة لا معنى لها»[12].

قد حمل الجابري مصطلح الحداثة مضمونا إيجابيا، ونادى بشرعية تواجده مادامت الحداثة رسالة من أجل تحديث الذهنيات السلفية. ومن أجل إرساء قواعد بديلة تتسم بالعقلانية تختص بمعالجة مختلف النصوص الأدبية.

لا يبتعد الناقد السعودي عبدالله الغذامي عن الجابري في تصوره لمصطلح **الحداثة** فهو يطلق على هذا المصطلح كلمة **مشروع** ويقول: «كان مشروع الحداثة

مشروعا عقلانيا لبيراليا مؤسس لنموذج كلي تمثله أوروبا وأمريكا، في تجسيد تام لقيمها الحضارية والفلسفية»[13].

فمصطلح **الحداثة** حسب الغذامي يحمل بعد إستشرافيا فهو مشروع يتصف بالعقلانية ويمتاز بالكلية، وهنا يساوي الناقد بين مصطلحي **الحداثة** و**العولمة**، لأن العولمة أيضا نموذج كلي وشامل يسعى إلى صهر الثقافات في قالب موحد. وهذا ما تفعله أمريكا اليوم تفرض ثقافتها وقيمها الحضارية بكل ما تتضمنه من سلبيات على الثقافات الأخرى.

ونجد لمصطلح **الحداثة** حضورا متميزا في كتابات الناقد المصري كمال أبو ديب، ففي مقال له منشور تحت عنوان (الحداثة-السلطة-النص) يؤكد على ضرورة التمييز بين مصطلح **الحداثة** في الأدب ومصطلح **الحداثة** على صعد أخرى. فهذا في رأييه الإطار المنهجي لدراسة الحداثة، وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مشروع التغيير في العالم العربي خلال مائة وخمسون سنة الماضية ما هو إلا **تحديث**؛ وهذا المصطلح يعتبر مظلة لمفاهيم عدة فالتنمية الاقتصادية والتغيير في نمط المعيشة، والهجرة من الريف إلى المدينة وتطوير المناهج التربوية، والتصنيع، ومصطلح **التحديث** ترجمة للمصطلح الغربي modernisation[14]

أما مصطلح **الحداثة** عنده فهو يقابل مصطلح modernism؛ وهي حركة غربية واسعة الانتشار حدد تاريخها بالفترة الزمنية الممتدة من (1890م-1930م). ويجب التمييز بين هذه الحركة وما يصطلح عليه **بالحداثة العربية** وبين الكلمتين الأنجليزيتين modernity وmodernism، كما يقترح ترجمة لمصطلح modernism بـــ الحداثانية[15].

يفضل كمال أبو ديب استعمال مصطلح **حدثانية** بدل مصطلح **حداثة** لترجمة المصطلح الأجنبي modernism لأن هذه المفردة حسبه مذهب أو مدرسة كما تشعر اللاحقة ism وترجمتها بصيغة النسبة شيء معقول جدا[16]لكن إذا كان الأمر كذلك فماذا نفعل مع مصطلحـــات أخرى ذات اللاحقة ism مثل البنيوية التقويضية ...إلخ ؟

يسعى أبو ديب للتميز من خلال وضع مصطلح بديل لمصطلح **الحداثة**، كيف لا وهو المصطلح الأكثر جاذبية في الساحة الأدبية والنقدية مؤخرا، ورغم إقراره في الأول بأن الحداثة حركة غربية وأنه يجب التفريق بين مصطلح **الحداثة** ومصطلح **التحديث**–الذي يعني التنمية والتطور في شتى المجالات..– وهو ما نجده في الدول العربية، إلا أنه يعود ويتحدث عن حداثة في الثقافة العربية ويخلق مصطلحا جديدا ويطلق عليه **الحداثة العربية** وهذا ما يجعله يقع في الخطأ ويتناقض مع نفسه فالحداثة مصطلح تأسس ونشأ في أوروبا ولم يدخل إلى الثقافة العربية إلا بعد وقت طويل منذ ظهوره.

يقع الناقد العربي في التناقض والتوهان في المصطلحات الغربية، وهذا نتيجة الانبهار والركض وراء المجهول فالمصطلحات الغربية عادة ما تتقيد بمدلولات خاصة بها ولا يمكن نقلها إلى ثقافة مغايرة دون فحص ولا تمحيص.

ولكن لا يستمر الحال مع بعض النقاد العرب الآخرين، فالحداثة هذا المصطلح المشبع بدلالات من الثقافة الغربية يجد منحاه السلبي مع الناقد المصري عبد العزيز حمودة، فهو كثيرا ما ينتقد الحداثة الغربية وحتى الحداثيين العرب المتأثرين بها. وينعت المصطلح بالمشروع «الفاشل الذي خلق أعداءه والرافضين له في قلب التربة الغربية»[17] ويقصد حمودة أن الحداثة وما انجر عنها من مقولات فلسفية ونقدية وضعت الناقد العربي في وضعية حرجة. فتبني مثل هذه المصطلحات وتوظيفها في مستواها السطحي خلق أزمة الإنسان المثقف. وعلى الرغم من ذلك اكتسب مصطلح **الحداثة** بريق جذاب في الدول العربية وأصبح عدم ترديدها في جميع المحافل والمناسبات الأدبية سمة من سمات الجهل والتخلف الثقافي[18]

إن ما يقصده حمودة أن تداول المصطلحات النقدية الجديدة أصبح مودة ولازمة ضرورية للحاق بالدرس الغربي المتقدم، أي أنه لابد من الخوض في هذه المصطلحات حتى وإن لم تعد بالمردودية على هذا الدرس.

بعد استعراض بعض التعريفات لمصطلح الحداثة ومناقشة بعض الآراء؛ تبين لنا أن المصطلح عسير الفهم وصعب التحديد، فهو لا يستقر على مفردة بعينها في

الثقافة الغربية، ويلتبس مع مصطلحات أخرى كالجدة، العصرية، التحديث التطور... إلخ في الثقافة العربية.

مصطلح ما بعد الحداثة: ما فتيء مصطلح **الحداثة** حتى ظهر في الأفق مصطلح ما بعد الحداثة، وهو «الترجمة العربية لـــ: post modernisem وتشير في عومها إلى نوع من الثقافة المعاصرة»[19] ويعد مصطلح **ما بعد الحداثة** من أهم المصطلحات التي شاعت وسادت منذ الخمسينيات الميلادية، ولم يهتد أحد بعد إلى تحديد مصدره؛ فهناك من يعيد المفردة إلى المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي عام 1965م، وهناك من يربطها بالشاعر والناقد الأمريكي تشارلس أولسون في الخمسينيات الميلادية، وهناك من يحيلها إلى ناقد الثقافة ليزليفيدلر[20]. ولكن البحث في أصول المفردة أفضى إلى اكتشاف استخدامها قبل هذه التواريخ بكثير، كما في استخدام جون واتكنز تشيمان لمصطلح الرسم ما بعد الحداثي في عقد 1870م وظهور مصطلح **ما بعد الحداثة** عند رودولف بانفتنز في عام 1917م[21].

يتبين من خلال ما سبق أن لمصطلح **ما بعد الحداثة** تاريخ غير طويل قبل أن يشيع، ويتداول وقبل أن يصبح مفردة لها حركة فاعلة في كل المجالات الثقافية والحضارية. وربما لم يكن هذا التاريخ بعيدا عن تاريخ ظهور مصطلح **الحداثة** وهنا يحدث التباس بين المصطلحين من ناحية تاريخ ظهورهما.

ويقترن ظهور مصطلح **ما بعد الحداثة** بمنظري ما بعد الحداثة في الثقافة الغربية فهي إضافة إلى أنها تتضمن قطيعة جذرية مع ثقافات وجماليات سائدة، وكذلك مع لحظة مختلفة نوعا من التنظيم الاقتصادي الاجتماعي حسب جان فرنسوا ليوتار، فإنها ألحقت بالمجتمع سمات مثل: مجتمع وسائل الإعلام، والمجتمع الاستهلاكي* والمجتمع البيروقراطي للاستهلاك المنظم أو مجتمع ما بعد صناعي[22].

لا يقدم المنظر الفرنسي ليوتار تعريفا محددا لمصطلح **ما بعد الحداثة** وإنما يصفه مرة بالقطيعة مع الثقافة السائدة أي ثقافة الحداثة، ومرة يضعه في علاقة مع المجتمع ويصف هذا المجتمع بمجتمع وسائل الإعلام والاستهلاكي والبيروقراطي وما بعد صناعي.. إلخ.

إن ليوتار من خلال توصيفاته لمصطلح **ما بعد الحداثة** يؤكد أن هذا المصطلح غير قابل للتعريف وإنما يمكن الإمساك به فيما يميز المجتمع الحالي عن سابقيه، أي أن المصطلح يترجم المجتمع ومدى ارتباطه بوسائل الإعلام المعاصرة، ولعل أهمها شاشة التلفزيون التي أصبحت تتساوى أمامها كل فئات المجتمع. فما بعد الحداثة إذن هي الواقع الذي يعيشه الفرد المعاصر في ظل الرفاهية التكنولوجية وما يندرج تحتها من مصطلحات كالميديا والرقمنة والروبوت والذكاء الاصطناعي...إلخ

استمد ليوتار مصطلح **ما بعد الحداثة** من الواقع المعاصر، ولم يضبطها بتعريف محدد، وهذا ما ذهب إليه بيتر بروكر أيضا، فمصطلح ما بعد الحداثة هو «تسمية تصور ثقافة تتسم بالضحالة والرتابة، وفي الوقت نفسه بتعددية الأنماط»[23] يضيف: «وهي ثقافة فرعية، وهي بإيجاز تمثل المجتمع بكل ما تعنيه الكلمة من تنوع وضحالة وما إلى ذلك من سمات تميزه..»[24].

إن التعريفين السابقين لمصطلح **ما بعد الحداثة** يؤكدان ما قلناه سابقا. فما بعد الحداثة هي تلك الثقافة الهجينة التي ترفض قانون المؤسسة، والتي تبتعد من كونها ثقافة تمثل النخبة إلى كونها ثقافة شعبية. ولكن ما يراه فريديريك جامسون هو عكس ذلك؛ فما بعد الحداثة« ليست مهيمنا ثقافيا لنظام اجتماعي جديد تماما بل هي نتيجة مترتبة على تعديل نسقي آخر للرأسمالية ذاتها»[25].

يربط جامسون مصطلح **ما بعد الحداثة** بالاقتصاد، ويرى أن ما بعد الحداثة هي ثمرة التطور الصناعي والنقلة النوعية التي أحدثتها النهضة الأوربية في مختلف المجالات فما حققته الرأسمالية التي هي إضافة وتعديل لهذا التطور ما هو إلا وجه آخر لما بعد الحداثة. إذن الرأسمالية هي ما بعد الحداثة ذاتها.

مصطلح ما بعد الحداثة في الثقافة العربية: لم يحظ مصطلح **ما بعد الحداثة** في الثقافة العربية بالاهتمام الذي حظي به مصطلح **الحداثة** ويرجع السبب في ذلك إلى التباس الأول بالثاني، فما بعد الحداثة لم يستقر على مفهوم واضح في بيئته الأصلية وخلق حوله فريقين؛ الأول يقول بمجيئه وهم أنصار ما بعد الحداثة وعلى رأسهم ليوتار الذي يرى أن «ما بعد الحداثة هي بداية عصر جديد تموت فيه الحكايات الكبرىmitarecits، أي موت المذاهب الكبرى التي حاولت تفسير الواقع تفسيرا

شموليا»[26] والثاني يرى أن الحداثة مشروع لم يكتمل وأن ما بعد الحداثة ما هي إلا وهم على غرار هبرماس. وهذا ما جعل المصطلح مشوش الدلالة في اللغة العربية.

خلاصة: نخلص في الأخير إلى عدم وجود تعريف ثابت لمصطلحي **الحداثة** وما **بعد الحداثة** في الثقافة الغربية، وضياع دلالتهما في الثقافة العربية بسبب الترجمات المختلفة التي قدمها بعض النقاد والمفكرين العرب، كالتجديد، التغيير التطور، الابتكار، العقلنة، التكنولوجيا، العصرنة.... والتي تعتبر مجرد محاولة لمس أوصاف لمصطلحي **الحداثة** وما **بعد الحداثة** لا أكثر، كما توصلنا إلى تشعب المجالات التي ينشط فيها هذين المصطلحين مثل الأدب – النقد – الفلسفة – العلم(التكنولوجيا) – السياسة – الاقتصاد... والتي حالت دون استقرار هذين المصطلحين على مفهوم واحد.

الهوامش:

---

1 – ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، ط1، مادة (ح د ث)، مج 2، 1997م، ص37.

2 محمد سبيلا: الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال، ط1، المغرب، 2006م، ص13.

3- La grande encyclopedielarousse, bibliotheque, larosse, modernisem, paris, 1975 p 8068.

4 – مصطفى جلال: الحداثة ونقد الأدلوجة الأصولية، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2007م، ص 72.

5– المرجع نفسه: ص 72.

6– حسام الدين إسماعيل: الصورة والجسد(دراسات نقدية في الإعلام المعاصر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص 53.

7– محمد الشيخ وياسر الطائري: مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة(حوارات منتقاة من الفكر الألماني)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996م، ص 10.

8– إبراهيم العريس: لغة الذات والحداثة الدائمة، دار الهدى للثقافة والنشر، ط1، سوريا، 2006م ص 64/63.

9- المرجع نفسه: ص 64/63.

10-المرجع السابق: ص 64.

11- محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1991م ص17.

12- المرجع نفسه: ص17.

13- عبدالله محمد الغذامي: هويات ما بعد الحداثة، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب 2009م، ص43.

14- ينظر كمال أبو ديب: الحداثة-السلطة-النص، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب العدد:03، مج:4، 1984م، ص36.

15- ينظر المرجع نفسه: ص36.

16- ينظر المرجع نفسه: ص36.

17- عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، عالم المعرفة، عدد: 232، الكويت، 1998م، ص 08.

18- ينظر عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)، عالم المعرفة، عدد: 272، الكويت، 2001م، ص 16.

19- تيري إيجلتون: أوهام ما بعد الحداثة، تر: منى سلام، مركز اللغات والترجمة، أكاديمية الفنون الجميلة، د ب،

د ط، 1996، ص 07.

20- ينظر ميجان الرويلي، سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، ط3 الغرب، 2002م، ص 223.

21- المرجع نفسه: ص 223.

22- جان فرنسوا ليوتار: الوضع ما بعد حداثي، تر: أحمد حسان، دار شرقيات للنشر والتوزيع ط1، القاهرة، 1994م، ص 08/07.

* في مرحلة ما بعد الحداثة تتحول عملية الاستهلاك من المحلية إلى العالمية، وتتحول إثرها الكثير من المواد التي لم تكن أصلا موجهة للتجارة والاقتصاد لتصبح سلعة تؤدي إلى دخل مادي أو ما يسمى بعملية التسليع، والعامل الأساسي في تكوين التطور الاستهلاكي هو العامل التكنولوجي.

23- بيتر بروكر: الحداثة وما بعد الحداثة، تر: عبدالوهاب علوب، منشورات المجمع الثقافي ط1، الإمارات العربية المتحدة،1995م، ص5.

24- المرجع نفسه: ص5.

25- ستيوارت سيم، بورين فان لوون: النظرية النقدية، تر: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، د ب 2005م، ص 116.

27- جان فرنسوا ليوتار: الوضع ما بعد حداثي، ص81.

ENJEUX PRAXEOLOGIQUES DE LA TRADUCTION NOTIONNELLE ET CONCEPTUELLE : VERS UNE APPROCHE SYSTEMIQUE

Docteur Zohra HADJ-AISSA
Institut d'Interprétariat et de Traduction
Université d'Alger 2

Dans ce protocole de recherche à valeur aussi bien pédagogique que professionnelle, nous allons essayer de répondre à différents questionnements.

Partant du principe que le terme se réfère à une notion ou un concept, nous allons réfléchir ensemble sur la façon de l'aborder l'étudier, le comprendre, le contextualiser pour enfin essayer de le traduire de façon pertinente.

Chaque processus traductif et interprétatif se distingue en général par trois aspects :

a- La sémantique ou l'interprétation fidèle du sens.

b- Les utilisateurs : dans notre cas surtout les interprètes/traducteurs.

c- Les situations de communication auxquelles nous sommes confrontés.

C'est donc à partir de ce stade de réflexion que nous allons essayer d'asseoir déjà notre problématique :

-Quels sont les véritables enjeux praxéologiques de la traduction notionnelle et conceptuelle ?

Pour aborder correctement et étudier sérieusement un terme, il faut d'abord être conscient qu'aujourd'hui, on ne peut plus isoler aucun concept car ils deviennent de plus en plus évolutifs et interactifs, et se resémantisent sans arrêt : comment y faire face alors ?

Ici nous avons choisi d'adopter une approche récente basée sur la systémie ou systémique ainsi que la notion de complexité (de « plexus » en latin : tissage) qui enrichissent le paradigme grâce à une meilleure connaissance du processus traductif et interprétatif face aux

termes que nous sommes appelés à utiliser et traduire constamment dans l'exercice de notre métier .

Unité, globalité, récursivité, rétroaction, etc…sont autant de concepts qui nourriront notre réflexion et notre méthodologie dans la relation au temps et à l'espace .

Aujourd'hui la systémique devrait être appliquée à toutes les sciences –ici nous le proposons en traductologie – car la terminologie est complexe, et les approches simples et réductrices n'y suffisant plus, il faut se détacher des recherches linéaires pour adopter des approches plus dynamiques et réticulaires.

Il est nécessaire aussi de revenir et revisiter avec nos étudiants tous les grands concepts classiques de l'Antiquité et de la culture gréco-latine qui se trouvent à la base de beaucoup de termes : comment aborder le sémantisme du Logos, Pathos, et Mythos correctement sans avoir lu ces grandes œuvres et tous ce philosophes ?

On ne peut oser aborder correctement la terminologie sans ces substrats de culture classique, mais aussi sans avoir recours aux nouvelles approches toutes récentes.

Nous allons essayer d'intervenir ici sur trois plans ; en tant que dictaticien, professionnel et chercheur, et conjointement nous pencher sur la problématique terminologie .

Aujourd'hui –en ce XXI siècle - la systémique s'offre à nous : c'est donc une nouvelle étude théorique, méthodologique et transdisciplinaire destinée à apprécier la complexité parallèlement aux lieux communs de leur diversité.

La science des systèmes (sens littéral du grec : « sustema » ou « ensemble cohérent ») se fonde sur des modèles qui dépassent la composition binaire et s' ouvrent sur une étude dynamique prenant en compte l'espace et le temps ; et ces constructions débouchent sur des modèles d'observation ou de décision applicables dans différents champs du monde réel , voire dans la simulation de ce dernier comme la modélisation .

L'intérêt d'appliquer ici la systémique, à la terminologie, permet de dégager quatre concepts fondamentaux pour mieux travailler comprendre ou traduire :

-la complexité du langage humain

-sa globalité lorsqu' il s'agit de langue et système de signes

-Le système d interactions opératoire face aux termes

-la notion « d'ensemble flou » (Gentilhomme et les linguistes formalistes) pour rendre compte de l'incertain, de l'ambiguïté semantique au plan lexical et ses conséquences dans la combinatoire : d'ou la subjectivité humaine et ses niveaux de conscience associée à la complexité de la structure de la langue.

On se rendra donc vite compte avec les exemples proposés par la suite que la systemie concerne la complexité et l'étude du monde réel et sans doute le langage, la langue et la terminologie plus concrètement en sont de bons exemples .

Mais revenons d'abord à la compréhension du terme et pour le comprendre – surtout s'il est nouveau – pour le contextualiser et le traduire correctement : tout ceci requiert un travail préalable et pérenne d'actualisation des connaissances.

C'est pourquoi la capacité de se documenter chez l'interprète doit porter en interaction permanente sur trois niveaux :

- Acquisition des connaissances dans le champ thématique.
- Terminologie de spécialité ou récente.
- Normes de fonctionnement textuel, discursif, ou du genre en question.

Ceci se retrouve constamment dans les conférences internationales les interprétations de liaison ou consécutives et en présence de spécialistes dans tous les domaines.

Ce sont des soucis biens réels que nous pose cette traduction si nous n'avons pas recours rapidement à une espèce d'ergonomie de la traduction, ou à des stratégies (méta) cognitives biens précises et largement dominées.

Aborder aujourd'hui par exemple des termes de physique quantique tel que « le vide » (défini ici dans cette nouvelle science comme étant plein) et dont le concept nouveau nous donne une définition contraire à celle du dictionnaire, nous fait revisiter toute la sémantique classique d'une entrée lexicale dans n'importe quel dictionnaire (analogique, normatif, académique …).

Par ailleurs aussi dans la modernisation du système bancaire par exemple, on parle de « dématérialisation » du service offert au client : l'interprète devra s'approprier cette nouvelle notion et l'employer conséquemment.

Nous le constatons également dans le domaine génétique, toutes nos connaissances classiques sont revisitées puisque dans le cadre de

manipulations génétiques, le clonage nous propose à présent d'autres formes de procréation qui nous interpellent tant sur le plan scientifique que déontologique, philosophique ou religieux : de quoi sera fait notre avenir, et pas seulement celui des mots ?

De la création par Dieu on passe à la procréation en laboratoire sous toutes ses formes ; demain de quoi allons-nous parler et quels termes employer face aux cyborgs, aux trans-humains, aux mutants …

En fait, les utilisateurs de toute celle terminologie récente qui traduit des phénomènes nouveaux sont les principaux acteurs lorsqu'il s'agit de traduire.

On oppose encore, et bien à tort, aujourd'hui les connaissances générales aux connaissances scientifiques, on parle aussi de langues générales /ou communes par opposition aux langues de spécialité, et enfin, de sphères spécialisées lorsque nous nous référons à des domaines précis du savoir.

Nous essayerons de simplifier cette compréhension du métalangage en distinguant divers concepts de spécialisation :

- Spécialisation par la thématique.
- Spécialisation pour traduire dans des domaines précis.
- Spécialisation qui s'opère dans l'échange de connaissances (avec des caractéristiques spéciales) et par le biais de l'information toujours actualisée de façon pertinente.

Par ailleurs, trois conditions sont requises pour parler de terminologie :

-a) aspect cognitif,

-b)-aspects grammatical et stylistique,

-c) aspects pragmatique et discursif.

Les traducteurs spécialisés -ou non - doivent tenir compte de ces trois paramètres pour que leur travail atteigne les indices minima/voire maxima de qualité ; la traduction étant alors véridique et juste à la fois quant à son contenu, mais aussi correcte et adéquate sur les plans grammatical et stylistique. Elle doit véhiculer des « germes de style » (expression empruntée à Bréal) malgré un thème ou un aspect souvent spécifique.

Des compétences particulières sont nécessaires pour le traducteur : il s'agit à la fois de compétences thématiques, mais aussi et surtout compétences de compréhension, sans être spécialiste nécessairement dans ce domaine.

On a beaucoup écrit aussi ces dernières décennies sur la capacité traductionnelle du traducteur professionnel, en insistant sur les compétences requises tels que celles développées par Roder P. Roberts et reprises par Jean Delisle ; parmi lesquelles nous relevons celles-ci :

a- méthodologique : (capacité de se documenter sur un sujet donné, et d'assimiler la terminologie propre au domaine).

b- disciplinaire : (capacité de traduire des textes dans quelques disciplines de base).

c- traductionnelle : (capacité de saisir l'articulation du texte).

d- technique : (capacité d'utiliser divers techniques d'aide à la traduction).

Nous proposons un tableau récapitulatif de ces types de compétences avec leurs définitions et leurs composantes, requises dans une approche systémique face à la traduction terminologique.

Types de compétences	**Définitions / composantes**
Compétence linguistique	• Niveau excellent dans les langues • Maitriser le métalangage
Compétence interculturelle	• Dimension sociolinguistique et pragmalinguistique
Compétence en matière d'extraction de l'information	• Dimension textuelle
Compétence thématique	• Lectures critiques sur différents thèmes
Compétence technologique et maitrise des outils modernes	• Traduction automatique • Audiovisuel • Traductique
Compétence en matière de prestation de service	• Dimension interpersonnelle et de production
Ingénierie linguistique et services du langage	• Interdisciplinarité • Bases de données • Science dictionnairique
Compétences personnelles requises pour le métier	• Ouverture aux relations internationales • Esprit vif et curieux

	• Réactivité • Créativité • Résistance au stress professionnel
Compétences culturelles	• Grands courants de poussée • Initiation aux humanités classiques pour forger l'esprit du chercheur • Etudes prospectives dans tous les domaines • Gérer l'information et communiquer facilement
Compétences interculturelles	• Avoir l'esprit d'ouverture

L'interpréte aurait donc besoin – à défaut de compétences à ce niveau – de suppléer tout cela par une riche documentation, bien au-delà de la terminologie spécialisée qui n'occupe souvent dans ces cas là que le second plan, car le plus important est de savoir comprendre le concept enfermé dans le terme.

On en arriverait presque à se demander quel sens a encore aujourd'hui le sens d'un terme ? Pour s'arrêter dessus et réfléchir sur l'utilité et l'utilisation efficiente du dictionnaire actuellement, il faudrait réfléchir d'abord – et ce en théorisant – sur la terminologie traductionnelle et sur le métalangage qui décrivent clairement les écarts rencontrés, les ambigüités à désambigüiser, les problèmes d'équivalence, les décalages, l'entre-deux, les collisions et les collusions de sens, l'intraduisibilité des réalias (par ex. comment comprendre correctement le concept et le terme de « griot » immergé dans la culture africaine ?) et la traductibilité –nonobstant- de tout ce qu'on doit traduire… même lorsqu'on doit traduire sans traduire tout en traduisant, dans une espèce de fidélité infidèle.

L'utilisateur n'est pas seulement un didacticien qui fait son cours un professionnel qui remet sa traduction, un locuteur qui fait un discours, voire un chercheur post-graduant qui feuillète des revues thématiques ou des livres, sans préparation aucune ni questionnement traductologique préalablement posé et dont le but essentiel reste de

résoudre les difficultés terminologiques, au mieux comprendre ce qui se passe réellement ?

Les différents domaines de spécialité – aujourd'hui plus que jamais – ne sont pas statiques dans le temps, ni fermés dans l'espace : ce sont certes des constructions et conceptions plus ou moins solides, mais qui restent perméables, et évoluent parfois avec une capacité dynamique que le traducteur non aisé suit avec difficulté, aussi :

a- Doit-on avoir recours d'abord aux connaissances des sciences exactes ?

b- Doit-on mener une réflexion sur ces sciences ? leur mode de communication, leur méthode d'application ?

c- Les spécificités de cette traduction se situent-elles uniquement sur le plan terminologique, et/ou également sur le plan du discours, voire autres ?

d- Les référents opératoires sont-ils identiques ou différents, dans chaque spécialisation ?

e- Doit-on adopter la/les même(s) stratégie(s) devant toute traduction de textes/discours spécialisés ?

f- Doit-on aussi étudier les questions des technolectes qui sont de plus en plus pointus aujourd'hui ?

La théorie devrait-elle donc pouvoir envisager toutes les situations de traductions ?

Ou les traducteurs spécialisés – et/ou spécialistes – doivent-ils s'imposer des limites dans l'exercice de leur profession ? A chacun son choix, mais dans tous les cas il y a

nécessité d'apprendre aussi à contextualiser et adopter des stratégies (méta) cognitives pour faire face aux difficultés et aux enjeux de la traduction notionnelle et conceptuelle.

On doit rester vigilant face à ce problème de contextualisation et entrevoir même une méthode à transmettre aux étudiants bien que le processus, en soi, l'interprétation et traduction terminologique ne s'enseignent pas réellement : on ne peut donner que des orientations et des pistes de travail permettant surtout d'« apprendre à apprendre » avec motivation et grâce à une réactivation permanente des connaissances.

Ce processus s'acquiert plutôt par la pratique régulière mais il peut être aussi le fruit de prédispositions innées tant chez le bilingue que chez « celui qui est à la fois deux parfaits unilingues ».

Une discipline de travail constant de lecture et réflexion s imposent pour maintenir le cap, et être à la hauteur de la qualité du travail exigé en interpretation . On doit traduire, même lorsqu'on ne traduit pas au sens propre du terme : traduire dans l'intr-et dans l'extra-linguistique , traduire les signes envoyés , traduire dans toute sles situations de la vie pour que la taduction soit à la fois notionnelle et émotionnelle : seul garant de succés dans beaucoup de cas et de situations .

Et face à ce defi permanent à relever , les terminologies devront être enseignés et pratiqués à la lumière de trois volets complémentaires :

a)- volet terminologique : où la création de nouveaux termes devra traduire de nouveaux concepts qui apparaissent chaque jour dans différents domaines. A cet effet, on dispose de deux méthodes : onomasiologique (de l'idée au mot), sémasiologique (du mot au concept).

b)- volet mixte : traduction et terminologie, qui permettra de mieux s'approprier les concepts, les replacer dans « leur cadre d'application » pour mieux les appliquer et les utiliser correctement.

C'est pourquoi, former des traducteurs spécialisés c'est surtout former des personnes aptes à travailler sur des problèmes de traduction dans un domaine particulier, d'où l'importance, aussi, très marquée de la terminologie pluri – ou bilingue dans des domaines particuliers et spécifiques.

c)- volet terminografique (de « graphos » en grec , ce qui est écrit) : qui permet enfin de mieux comparer et analyser tous les usages que peut recouvrir le même terme par ex : dans différents domaines ; ou receler les nuances ayant trait à l'usage de celui-ci dans différents « cadres théoriques » ou pratiques. La terminographie permettra donc d'affiner et perfectionner tous les usages possibles de ce que nous propose la terminologie, mais aussi désambigüiser toutes les ambigüités qui se présentent. Cette réflexion pointue sur l'axe tant syntagmatique que paradigmatique de l'usage d'un mot, affinera davantage la réflexion et précisera encore mieux l'usage du terme dans la langue de spécialité, permettant même l'acquisition de liens conceptuels entre les termes.

A cet effet, et pour remplir correctement toutes ces fonctions, les pédagogues, les chercheurs, les technologues et traducteurs exigent de

la langue : précision, économie, facilité de maniement et rapidité de réaction – ou créativité – pour l'interprète.

Dans le cadre de l'enseignement de terminologue, l'importance attribuée à celles-ci doit résider dans son double rôle :

a) d'instrument épistémologique qui permet d'exprimer linguistiquement de nouvelles idées, observations et découvertes de nouvelles expériences.

b) et de véhicule pour la communication des connaissances dans les différentes aires du savoir universel.

En effet, quand on veut se spécialiser en terminologie, on doit nécessairement avoir une visée et une finalité traductive. On ne traduit pas que des termes attenant à un domaine de spécialité … mais aussi et surtout des concepts, des notions, des visions du monde et des points de vue scientifiques dans différents domaines comme le souligne Henri Meshonnic.

Nous avons choisi de en pratique une méthode de contextualisation en adoptant l'approche systémique, nous pouvons l'illustrer avec les exemples suivants :

Pour le domaine scientifique, choisissons un thème d'actualité : la biodiversité et l'écologie.

Le traducteur spécialisé ou le terminologue devra d'abord définir ce nouveau terme, et tout ce que peut renfermer de sémantisme la biodiversité.

Effectivement, biodiversité peut signifier :

a) la diversité de la vie et de tout ce qui est vivant.

b) la diversité des espèces végétales et animales.

c) la diversité des espèces et de leur (s) relation (s) avec les différents écosystèmes.

Mais il existe aussi d'autres définitions moins évidentes pour le profane : celle qui fait référence aux gènes existants dans chacune des espèces et qui autorise une vision unifiée des trois niveaux de la biodiversité qui sont :

a) biodiversité génétique : qui correspondant à l'étude du gène et des organismes, ainsi que leur fonctionnement.

b) biodiversité spécifique : qui correspond à l'espèce proprement dite.

c) biodiversité écosystémique : qui correspond à un niveau supérieur d'écologie.

Beaucoup considèrent la diversité génétique comme la plus importante puisque le gène est l'unité fondamentale dans la sélection naturelle.

D'autres, au contraire, pensent et affirment que la vraie biodiversité est celle du terrain et que l'espèce et l'unité est la plus accessible.

Toutes ces définitions conduiront elles-mêmes à la création d'approches différentes :

a) les généticiens se concentrent essentiellement et uniquement sur le gène car il représente l'unité de base pour une étude complète en biodiversité.

b) Les biologues donnent de l'importance aux espèces, et aux relations existantes entre elles.

c) Les écologues qui se préoccupent des écosystèmes donneront plus d'importance aux interactions entre espèces, à l'environnement ainsi qu'à l'écorégion habitée ou colonisée.

Et enfin, de la biodiversité et de sa rencontre avec d'autres sciences, naitront de nouvelles sciences interdisciplinaires telles que : l'agrobiodiversité, ou des cas de contribution à des domaines tels que l'industrie ou l'énergie (exemple : création et utilisation des panneaux solaires, etc …).

Une fois, donc, toutes ces connaissances thématiques acquises, le traducteur (spécialisé, ou non) dans ce domaine par exemple, devra s'approprier les termes adéquats et savoir ou devoir les utiliser à bon escient sans hésiter, ni se tromper car il aura fait lui-même la part des choses.

Il est vrai aussi – on le constate chaque jour davantage – que la langue et les termes véhiculés aujourd'hui deviennent de plus en plus complexes encore lorsqu'il s'agit de traduire des concepts politiques ou juridiques, les suivre dans leur glissement sémantique, voire leur dérive fonctionnelle… et pouvoir ainsi les traduire malgré tout correctement dans leur contexte, en dépassant même « les collisions de sens » tellement d'actualité en ces moments difficiles de l'histoire de l'humanité : c'est le cas du concept de « liberté d'expression » qui aujourd'hui, pose tant de problèmes, aussi bien de définition d'approche que de pratique ; véhiculant une espèce d'« hypocrisie sémantique » chez les différents locuteurs qui en font un usage parfois arrogant, parfois vicieux ou d'autres fois totalement erroné.

Il est demandé au traducteur de ne pas se substituer, ni souscrire aux positions des uns et des autres … il doit – tout en se spécialisant recueillir tout ce qui est en circulation, comprendre et adapter ces termes tant à des règles morphologiques, qu'à des courants culturels pouvoir aussi – si nécessité il y a – oser une innovation spontanée mais très discrète, n'oubliant pas qu'il n'est qu'un passeur et non l'auteur de ce discours, mais qui risquerait peut-être de le trahir (ou l'aider ?) dans l'exercice de sa fonction.

C'est donc toute une recherche et réflexion profonde qu'il devra faire en témoin – oserais-je dire presque muet ? – lors de son exercice d'interprète / traducteur.

Aujourd'hui, plus que jamais, on doit traduire sans traduire … tout en traduisant !

Pour illustrer ce dilemme qui confirme à la fois le paradoxe des paradoxes et le rend encore plus passionnant, nous avons choisi aussi les domaines culturel et politique , et la question fondamentale qui se pose à nous aujourd'hui est de comprendre pourquoi les approches traditionnelles de prévention de la guerre et de construction de la paix ont, en général, complètement échoué.

Des conflits tels que celui de l'Irak , du Sahara Occidental, du Mali et le Lybie plus récemment encore – et pour ne citer que ceux de nos aires géographiques proches - mettent en évidence la brutalité croissante des conditions de guerre aujourd'hui, le mépris absolu pour la vie des civils, et posent conséquemment de sérieux problèmes éthiques et déontologiques qui engagent le traducteur aussi dans une réflexion sérieuse de l'exercice de son métier dans de telles conditions.

Cette situation politique internationale nous fait réfléchir sur le véritable sens de « la culture », de « la paix » et bien d'autres concepts qui régissent le monde d'aujourd'hui. Le traducteur devra-t-il devant ce foisonnement conceptuel, face à toutes ces dérives notionnelles se perdre aussi dans des dédales terminologiques ?

Par ailleurs, la phraséologie au sens large, les locutions idiomatiques, les nouvelles expressions exprimant de nouvelles conceptions (exemples du « Grand Moyen-Orient », de la « Nouvelle Economie », « marché et/ou commerce électronique »,…) ainsi que les collocations ou locutions qui sont autant d'actualisateurs de données de la culture populaire ou de la politique actuelle posent

problème ; et on connait très bien - et déjà – les difficultés de traduction rencontrées dans ces cas là.

Une espèce de lexiculture devient de plus en plus urgente dans l'utilisation pertinente de cette nouvelle sémantique, ou resémantisation d'anciens termes. Une culture dument acquise, en accompagnant et précisant l'utilisation de chaque terme se fait urgente de nos jours.

Dans le domaine politique par exemple, des notions, des mots voire des concepts tels que ceux de la culture et de la paix doivent être rendus et traduits dans cette langue de spécialité mais sans raideur sémantique. Quand le culturel se glisse dans le lexique, ou lorsque le lexique doit rendre le culturel, la situation est encore plus complexe. On se rend vite compte que paix / culture sont des notions et des concepts qui se présentent avec des contours de plus en plus flous actuellement, mais renferment aussi toutes les formes quasi-synonymiques que l'on peut rencontrer aujourd'hui.

La lecture d'études monographiques sur la culture et la civilisation telles que « Histoire de mots. Culture et civilisation » de Philippe Bénetton sont fondamentales pour le traducteur.

Dans une langue de spécialité ou dans toute autre situation d'interprétation, il faut trouver – et souvent vite – de bonnes solutions pour parer au besoin, voire à l'urgence et pouvoir communiquer et transmettre à celui qui à son tour, devra traduire le message et le comprendre.

Mais il ne faut pas s'arrêter sur des écarts de sens, il faut faire constamment et régulièrement des relectures, voir d'autres praxis et verser aussi par des raccourcis onomasiologiques dans des recherches documentaires permettant de mieux appréhender l'emploi visé et la thématique tant sur le plan synchronique que diachronique, parant ainsi à l'urgence et au besoin.

Le culturel dans les langues de spécialités est révélateur de nouveaux horizons à chaque fois différents et plus pointus.

Si je reviens au mot culturel, et que je traduis un texte spécialisé cette notion peut englober :

a) l'ensemble des connaissances acquises permettant de développer le sens critique, le goût et le jugement l'ensemble des aspects intellectuels propres à une civilisation ou une nation (quand je

lis par ex. Levi-Strauss dans « Tropiques » ou la « Pensée sauvage » ou il explique ce que sont les savoirs invisibles en anthropologie)

b) l'ensemble des formes acquises de comportement dans les sociétés humaines (lorsque je m interesse par ex. à la culture des indiens dans les Andes)

Nicole Werly – traductologue de l'Université de Turin – se penche sur le mot : Paix, et montre à quel point il est difficile de le définir aujourd'hui, si ce n'est par son antinomie qui est « l'absence de guerre » ; il semblerait même qu'il n'y ai pas de vraie définition, et le silence du dictionnaire nous pousse à chercher et réfléchir sur d'autres « astuces sémantiques » (exemple « lutte pour la paix », « stratégie pour la paix », « culture pour la paix ») qui nous renvoient aux pistes à explorer dans le texte, ou discours à traduire. Aujourd'hui comment enseigner ce lexique dans une langue de spécialité ?, comment expliciter ce concept toujours accompagné de cette diachronie : paix / guerre. Ce qui nous inquiète encore, c'est qu'aujourd'hui, on ne sait plus exactement ce qu'est la guerre, ou que sont plutôt les différentes formes de guerre (guerre atomique, guerre nucléaire, guerre préventive, guerre psychologique, et autres) : la paix ne serait-elle donc que « l'envers » de la guerre ?

Par ailleurs, la langue de spécialité trébuche devant tous ces vides lexicaux vite phagocytés par des anglicismes qui s'érigent et s'imposent plus « sous forme de termes de dépannage que d'apprentissage » comme écrit Robert Galisson.

Des académies réagissent telles l'Académie Royale de langue espagnole avec l'Institut de lexicographie qui crée constamment de nouveaux termes en espagnol , pendant que d'autres académies sont dépassées : problèmes de méthodologie, abscence d d'interdisciplinarité, non recours aux créations morpholigiques pourtant existantes : autant de questions qu'il urge de régler car les mauvaises traductions – en sous- ou en sur-traduction comme dit Umberto Eco – nous menent vers des dérives , erreurs et errances qui créent des malentendus dans la recherche et dans la communication des idées .

Mais dans tous les cas, le traducteur / et l'interprète doivent savoir que le domaine reste à la fois facile à aborder (si on est outillé théoriquement et méthodologiquement) et/ou difficile (si aucun repère

scientifique nous permet de nous retrouver dans les différentes approches).

R. Goffin, aborde dans un article très intéressant le problème de « la formation universitaire du traducteur ».

Et pour parer- même dans le cadre du cours – aux contraintes ou absences sémiologiques des glossaires, comment inviter le traducteur à mieux réfléchir sur l'absence de définition, cerner même la définition « en creux », et traduire malgré tout correctement ce mot dans son contexte, malgré toute la difficulté rencontrée ?

Et lorsque le mot fait défaut, que faire par exemple dans une langue de spécialité lorsque la nuance s'enlise, lorsque la réflexion perd ses repères, lorsque l'évolution ou le glissement sémantique vont trop vite ?

Alain Rey, pousse encore plus loin la réflexion en parlant de « la culture de l'encyclopédie », celle-ci étant « la description didactique d'un univers référentiel translinguistique », celui-ci serait traduisible contrairement aux « gloses contextuelles » qui marquent les spécificités culturelles et signalent donc les non-équivalences entre deux thèmes : d'où intraduisibilité, parfois remise en question aussi. Mais dans tous les cas, on doit toujours avoir recours à des « astuces sémantiques » pour traduire malgré tout. E. Gary dans son ouvrage « La traduction dans le monde moderne » évoque les mécanismes de la traduction et apporte quelques éclaircissements.

Dans ce XXIe siècle, l'enseignement n'apporte presque plus de réponses ni de solutions concrètes à des situations toujours inédites : l'étudiant devra souvent avoir recours à d'autres ressources. L'ex.secrétaire général de l'Unesco Koichiro Mastsura dans son article « Vers les sociétés de savoir » dresse un tableau exhaustif sur la répartition et l'utilisation dans le monde aujourd'hui : nos pays du Sud ne sont pas avantagés certes, mais il est de nostre devoir d'aller aussi à la que te du savoir là ou il se trouve, surtout à ce niveau d exigence dans le domaine de l'interprétation dans les conférence internationales.

Par ailleurs une espèce de nouveau module qu on intitulerait « lexiculture » pourrait faire l'objet de réflexion aussi dans différents départements d'interprétation et traduction ici en Algérie, tant pour sa conception que son contenu.

Nous croyons de plus en plus que la spécialité peut recouvrer aussi le conceptuel. Milan Kundera dans : « Les testaments trahis », parlait du « sens presque toujours faux, et à chaque fois différent ». Peirce dans la théorie sémiologique, évoque la « semiosis » ou semiose avec l'interpretance dynamique d'un sens toujours en fuite. Ce sens véhicule à la fois du notionnel et de l'émotionnel car les mots disent aussi ce qu'ils ce qu'ils ne doivent pas dire, ou ne disent plus du tout : c'est pourquoi « l'enveloppe de sens » est à réinterpréter à chaque fois : c'est ce que le traducteur efficient saura (ou non) rendre correctement dans sa traduction.

Et pour conclure, il est évident que ces réflexions nous interpellent tous – didacticiens, spécialistes et étudiants en traduction – et nous invite à une remise en question permanente, car nous sommes tous quelque part « piégés » dans cette terminologie galopante.

BIBLIOGRAPHIE

1. SELESKOVITCH. D : Interpréter pour traduire. Col. Traductologie, 1, Paris Didier Erudition
2. LEDERER, Mariane : La traduction aujourd'hui. Le modèle interprétatif. Paris Hachette 1994.
3. GARCÍA YEBRA, Valentin : Teoría y práctica de la traducción. Madrid Credos 1982. En torno a la traducción, Madrid, Gredos 1983. Traducción y enriquecimiento de la lengua del traductor. Discours d'entrée à la RAE lu le 27/01/1985. Ed. RAE Madrid 1985.
4. DURIEUX, Christine : Fondements didactique de la traduction technique. Col. Traductologie 3, Paris, Didier Erudition. La traduction : transfert culturel ou transfert linguistique? Conférence du 13 avril 1997.
5. WÜSTER, E : Introducción a la teoría general de la terminología (traducción del alemán al castellano) de Ane Ceille Nokerman, Barcelona, 1998.
6. CABRÉ, Maria Teresa: "Précisions sur le discours de spécialité"

Hommage à Maurice Tournier – Centre National de Recherche Scientifique de la langue française – 1998.

7. VAN HOOF, Henri : La traduction scientifique, un phénomène récent ? Meta XXVI n° 3,1981, pp. 215-222.

7 bis-TRUFFAUT, L : Epistémologie de la traduction professionnelle. Genève cours de l'ETI 1983.

8. HOFFMAN, L : Caractéristiques dells lenguatgs d'especialitat 1987-Barcelona.
9. HARBADJI, Abdelhamid : Culture scientifique et traduction – El Watan – 06/09/2000.
10. LAROSE, R : Qualité et efficacité en traduction : réponse à F.N. Sixel Meta, Montréal, Presse de l'Université, vol. 39-n° 2.

11. MESHONNIC, Henri : Des mots et des mondes, Paris 1991.
12. GEMAR JC : « Le plus en moins culturel du texte juridique » META (47-2)
13. CORNU G : Linguistique juridique.
14. GALISSON, Robert : « De la lexicologie de dépannage à la lexicologie d'apprentissage », cahiers de lexicologie, n° 51, Paris Didier 1987.
15. SECO, Manuel: Diccionario del español actual Estudios de lexicografía. Paraninfo – Madrid 1987.
16. LORENZO, Emilio: El español de hoy, lengua en ebullición.
17. LAZARO CARRETER, Pedro: El dardo en la palabra, Madrid – Premio Nacional, Miguel Debibes.
18. GOFFIN, R: La formation universitaire du traducteur. Meta vol. 16, n° 1-2 1971, pp. 57-67.
19. MAILLOT, Jean : La traduction scientifique et technique. Pars, Technique et documentation, 1981, 2ème édition.
20. GARY, E : La traduction dans le monde moderne, Genève, 1956. Mécanismes et traduction, Butel, vol. II, n° 3, pp. 102-107.
21. KOICHIRO, Matsuura : Vers les sociétés de savoir – El Watan – 16/11/2005, p. 4

التّرجمة القانونيّة وعقباتها
مصطلحات قوانين ل.م.د أنموذجا.

د.فرحات بلولي
جامعة البويرة

مقدمة: يُعد ميدان العلوم القانونيّة من الميادين التي نجح فيها التّعريب في الجزائر، والعالم العربيّ على حد سواء، لكن هذا النّجاح لا يغطي على بعض العقبات التي يواجهها المصطلح العربيّ في هذا الميدان فليست المصطلحات مستقرة من باحث إلى آخر، ولا من بلد إلى آخر؛ لأسباب متعددة منها السّياسيّة والاجتماعيّة واللّغويّة... ولما كان المصدر الفرنسيّ مرجعا من المراجع القانونيّة في الجزائر؛ باعتراف النّصوص القانونيّة، فإنّ الانتقال من النّص الفرنسيّ إلى العربيّ أكثر من واجب؛ باعتبار العربيّة ذات مقام رسميّ غير قابل للمناقشة؛ وهي اللّغة الرّسميّة كما هو معلوم، لكن هذا الانتقال عادة ما يكون محفوفا بالمخاطر وخاصة في نقل المفاهيم الجديدة التي لم تعرف العربيّة تعبيرا عنها من قبل. ويبدو لنا، في هذا الاتجاه، أنّ نظام ل.م.د، وما حمله من مفاهيم جديدة، قد يكون وسطا لطرح هذه المسألة، فقد صدرت العديد من القوانين المُنظمة لهذا الميدان، وقد حملت العديد من المصطلحات التي تُعبر على مفاهيم جديدة؛ ليس عند العرب فقط بل حتى عند الأوربيين أنفسهم مثل الإشراف (Tutorat) والرّصيد (Crédit)... وفي صدد ترجمة هذه المفاهيم، قد لا ينجح المترجم في ترجمة الحمولة الدّلاليّة كاملة أو قد يخفق في تحقيق التّوازيّ الشّكليّ بين اللّغة الأصليّة واللّغة المستقبلة

لذلك يحق لنا أن نتساءل هل استطاع مترجمو النّصوص القانونيّة المتعلقة ب ل.م.د أن يقدموا ترجمات كافيّة للمصطلحات الأجنبيّة؛ سواء على المستوى الدّلاليّ أو الشّكليّ؟ ما هي إستراتجيتهم في وضع المصطلحات؟ وهل تحقق التّوحيد المنشود؟ تلك إذن أهم القضايا التي سيعالجها هذا البحث؛ وذلك كما سيأتي بيانه.

1: طبيعة اللّغة القانونيّة وترجمتها: تُعد اللّغة القانونيّة لغة من اللّغات المتخصصة التي تتميّز باستعمالات معيّنة للّغة، وقبل الولوج في تعريف بعض قضاياها؛ لا بد من تحديد معنى اللّغة المتخصصة لكي نتبيّن الموقع الحقيقيّ لما نحن مقبلون على دراسته.

1.1: اللّغة المتخصصة: ظهر مصطلح لغة التّخصص على ستينات القرن الماضيّ، وقد عرف رواجا كبيرا في الأوساط العلميّة، وخاصة اللّغويّة منها؛ ويُراد به –عادة– ذلك الاستعمال الخاص/الضيّق للّغة العامة، وهذا يعني أنّ التّخصصات لا تملك لغات خاصة بها؛ مستقلة عن اللّغات الطّبيعيّة الموجودة[1]؛ بل إنّها تستعمل اللّغات الطّبيعيّة استعمالا خاصا؛ يختلف من تخصص إلى آخر، ويمكن إجمال هذا الاستعمال الخاص في النّقاط التّالية:

1.1.1: الاهتمام بمجال معيّن: تحاول لغات التّخصص تقديم معلومات عن ميدان واحد فقط، فتُقدم نتائجه وتجاربه بلغة تقنيّة لا يفهمها، في أغلب الأحيان، إلا المتخصصون في ذلك الميدان، وهذا يعود –أساسا– إلى المصطلحات المستعملة فيها، والمفاهيم التي تحملها والتي لا نجد لها مثيلا في التّخصصات الأخرى.

2.1.1: المصطلح: يجب الإشارة أولا إلى أنّ هناك من الباحثين من يعتقد أنّ هذه الخاصيّة هي البيّنة الأساسيّة التي تميز اللّغات المتخصصة عن اللّغات العامة ورغم ما في ذلك من تقزيم للمشكلة، فذلك يبيّن أهميّة هذا الجانب في اللّغات

المتخصصة؛ ذلك أنّ المصطلحات كوحدات لغويّة هي التي تحمل المضامين المتخصصة التي لا تكون إلا أحاديّة في المعنى والمبنى، ولا يفهمها تقريبا إلا المتخصصون، و–عادة– ما تكون جذورها اللّغويّة ذات صلة، ولو بسيطة، باللّغة الطّبيعيّة التي تنتمي إليها؛ لكن هذه الصّلة متغيّرة من حيث القوّة بين مصطلح وآخر؛ فهناك ما يسمى بالمصطلحات التّراثيّة مثلا كفقه اللّغة ونظريّة النّظم... التي تبدو وثيقة الصّلة بالعربيّة كلغة طبيعيّة، عكس مصطلحات من مثل اللّفظم والتّناص... التي تبدو بعيدة عنها، رغم أنّها ذات صلة بها... ويجب الإشارة – أيضا– إلى أنّ بعض المصطلحات هي في أصل وضعها كلمات عامة نُقل معناها إلى مفهوم متخصص؛ ككلمة (الصّلاة) التي كانت تعني "دعاء"[2] ثم نقلت إلى معنى آخر هو: أداء حركات معيّنة لتحقيق فريضة من فرائض الإسلام...

3.1.1: التّركيب: يُعد التّركيب مجالا دقيقا تلعب فيه اللّغة العامة دورا كبيرا من حيث لا يمكن أن تكون تراكيب اللّغة المتخصصة خارجة عن ما هو مقبول لغويّا لكن رغم ذلك تتميّز اللّغات المتخصصة بالكثير من الخصائص منها[3]:

- استعمال الجمل الاسميّة.
- استعمال المبنيّ للمجهول.
- استعمال ضمير الجمع....

ويمكن جمع ذلك في إطار ما يسمى باللّغة المهذبة أو اللّغة الميّسرة[4] التي تتميّز بها الصّحافة وغيرها من الخطابات المتخصصة، فلغات التّخصص لغات بسيطة لا تصل إلى تعقيد اللّغة العامة من حيث التّركيب؛ لأنّها تنشد الإفهام أكثر من غيره من الأهداف.

وتُميز الأدبيات العديد من لغات التّخصص كاللّغة الرّياضيّة واللّغة الفلسفيّة والقانونيّة... وذلك تِبعا للتّخصص الذي تُعبر عنه تلك اللّغة، أو الجمهور الذي يمكنه تلقي تلك اللّغة، ولا بد من التّأكيد أنّ جمهور اللّغات المتخصصة قليل؛ لكن مهتم بالميدان وعالم بخباياه.

2.1: لغة القانون: يمثل القانون أحد أقدم الفروع العلميّة في تاريخ البشريّة كما يُعد من أكثر الميادين التي لها علاقة بالمجال العام؛ لتدخلها في كلّ مجالات الحياة؛ لأنّ القانون ينهض بوظيفة تنظيم الحياة العامة، فلا يوجد متكلم بلغة من اللّغات لا يستعمل بعض المصطلحات القانونيّة من قبيل: الجريمة والدّولة والإدارة... لذلك لا بد من الوقوف على حالة هذه اللّغة المتخصصة والتّعريف بها.

يمكن تعريف اللّغة القانونيّة بتلك اللّغة التي تستعمل في شتى الوثائق الإداريّة والقضائيّة، وكلّ الوثائق التي تعمل على شرحها وتعليمها مثل المطبوعات والكتب التي ينشرها الأساتذة الجامعيون والممارسين للمهام الإداريّة والقضائيّة، وليست هذه اللّغة تخرج عن خصائص اللّغات المتخصصة إلا من حيث مضمونها؛ فهي – أيضا– ذات مصطلحات خاصة وتراكيب خاصة بها، وقد ميّز (الديداوي) في مصطلحات النّصوص القانونيّة بين المصطلحات الجديدة التي يصوغها المصطلحيون، والمصطلحات المتداولة أي تلك التي اكتسبت اصطلاحيّة قديمة في اللّغة المعنيّة، وقد انتهى في تحليله لحيثيات النّص القانوني (الذي رمز له ب: ن ق) إلى كونه مجموع المصطلحات المستجدة والمصطلحات المتداولة (م^1 2) إضافة إلى التّركيب (ت)، وهو ما تمثله المعادلة التّاليّة[5]: ن ق= م^1 2+ت

ويبدو لنا أنّ هذه المعادلة صحيحة إلى حد ما مع ضرورة إضافة عنصر المعنى (الذي سنرمز له كالتّاليّ: مع)؛ لأنّ النّص القانونيّ أو غيره من النّصوص

يتضمن –دائما– معنى من المعاني تنقله أشكال لغويّة؛ لذلك يهتم المترجمون بالمعنى والمبنى[6]، وليس بالمبنى فقط؛ كما يظهر في المعادلة السّابقة، ويبدو لنا – تتمة لما سبق– أنّ النّص القانونيّ ثلاثيّ الزّوايّا؛ يمكن تمثيله كالتّاليّ:

ن ق= مع+م[1] 2+ت

ويمكن تمثيل ذلك بالتّرسيمة التّاليّة:

التّرسيمة: رقم 01

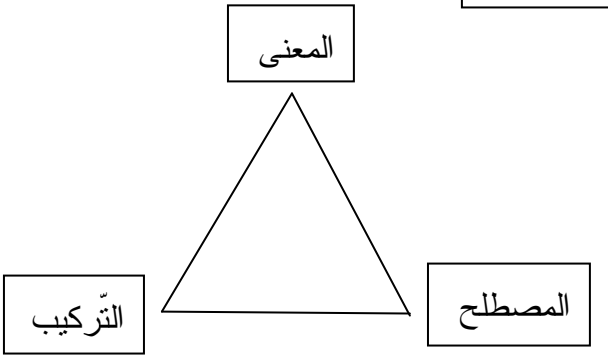

فاللّغة القانونيّة تختلف عن اللّغات المتخصصة الأخرى على الأقل في المعاني التي تتضمنها؛ فتُعنى بمجالات القانون المعروفة كالقوانين المدنيّة والجزائيّة والإداريّة... كما أنّها تتميّز بالاصطلاحات التي تستعملها، والتّراكيب التي تستخدمها والتي قد تكون متفردة مقارنة باللّغات التّخصصيّة الأخرى، لكن يجب التّنبيه –دائما– إلى أنّ هذا التّمييز لا يُخرجها عن الانتماء إلى لغة طبيعيّة ما.

1.2.1: لغة القانون واللّغة العربيّة: لا شك أنّ العربيّة قد عرفت اللّغة القانونيّة منذ زمن بعيد؛ يمكن التأريخ له بظهور الإسلام تقريبا[7]؛ ذلك أنّ شبه الجزيرة العربيّة عرفت بظهور الإسلام بداية تدوين لغتها، وتأسيس دولتها، تلك النّهضة التي كانت أساس ما يسمى بالحضارة العربيّة الإسلاميّة، ولا شك أنّ القرآن الكريم قد تضمّن الكثير من المصطلحات التي يمكن اعتبارها من قبيل المصطلحات

القانونيّة؛ لأنّ في القرآن تنظيم للحياة العامة، وقد ظهرت بعده نصوص قانونيّة كثيرة على مختلف عصور الحضارة العربيّة الإسلاميّة.

وقد تغيّرت أوضاع المصطلح العربيّ في الميدان القانونيّ، في عصرنا الحاليّ، حيث تعاني اللّغة القانونيّة العربيّة بعض النّقص، وخاصة على مستوى التّفاهم بين الأقطار العربيّة؛ فيقول أحد المتخصصين في الشّؤون القانونيّة « رغم صدور تلك القوانين بلغة عربيّة واحدة إلا أنّنا نجد تباينا بين مصطلحاتنا القانونيّة ولغتها الفقهيّة واختلفت بسبب ذلك لغة الأحكام القضائيّة وتعابير الكتب الفقهيّة والشّروح القانونيّة وصار عسيرا علينا أن يفهم بعضنا لغة البعض الآخر»[8] وهذه الشّهادة تتحدث –طبعا– على إحدى كبريات الأزمات التي تعاني منها اللّغة العربيّة في العصر الحاليّ؛ وهي التّوحيد المصطلحيّ الذي لم تسلم منه أغلب اللّغات المتخصصة في اللّغة العربيّة، لكن هذا لا يُعد إلا جانبا واحدا من المسألة؛ ففي اللّغة القانونيّة مسائل أخرى، قد نقف عند بعضها في مقالنا هذا.

2.2.1: لغة القانون في اللّغة العربيّة والتّرجمة: لم يكن للعربيّة في أوج وجودها في العصور الأولى للحضارة العربيّة الإسلاميّة مشاكل في التّرجمة فالعربيّة استطاعت استيعاب كلّ العلوم الموجودة في ذلك الزّمن حيث نقلت علوم الإغريق والهنود... دون أن تحدث أي مشاكل؛ مما أهل العربيّة إلى أن تكون لغة حضارة وعلم، وهو ما سهّل التّواصل بين علماء ذلك الزّمن.

وقد تغيّرت الوضعية، في العصر الحديث، حيث تراجع الفعل التّرجمي في العربيّة، وظهرت مشاكل عديدة، وخاصة في مجال اللّغة القانونيّة، وهذا يعود –في رأينا– إلى أسباب كثيرة أغلبها ليس لغويّا مثل:

– انهيار الحضارة الإسلاميّة؛ وما انجر عنه من عزوف على استعمال الشّريعة الإسلاميّة كمرجع للحكم، وبالتّالي كمرجع وحيد للمصطلح القانونيّ.

- انقسام الدّولة العربيّة الإسلاميّة الكبرى إلى دويلات تستورد القوانين من بلدان غير عربيّة؛ مما فرض عليها التّرجمة فرضا، وخاصة من لغات لا تتشابه معها في البنيّة.
- غياب إستراتجيّة مشتركة للتّرجمة.

ولعل هذه الأسباب وغيرها هي التي أدت إلى استفحال مشاكل التّعدد المصطلحيّ، وغياب التّوحيد المنشود في الميدان القانونيّ؛ فرغم أنّ اللّغة العربيّة من اللّغات العالميّة الخمس في الأمم المتحدة إلا أنّ حركة التّرجمة منها وإليها تبقى قليلة جدا، بشكل عام، ناهيك عن الحديث عن الترجمة في الميدان القانونيّ.

2: دراسة تطبيقيّة لترجمة مصطلحات النّصوص القانونيّة المتعلقة ب ل.م.د.:

تتناول هذه المداخلة مجموعة من النّصوص القانونيّة المتعلقة بتسيير نظام ل.م.د في الجزائر، ونشير إلى أنّ هذا النّظام حديث النّشأة في العالم، والجزائر بشكل خاص، فلم يبدأ في تطبيقه إلا سنة 2004م، وقد صدرت العديد من القوانين المسيّرة له؛ آخرها القرارات التّاليّة:

- القرار 711 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد القواعد المشتركة للتّنظيم والتّسيير البيداغوجيين للدّراسات الجامعيّة لنيل شهادتي اللّسانس والماستر.
- القرار 712 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بكيفيات التّقييم والتّدرج والتّوجيه في طوري الدّراسات لنيل شهادتي اللّسانس والماستر.
- القرار 713 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد لجنة الإشراف وسيرها.
- القرار 714 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بكيفيات ترتيب الطّلبة.

- القرار 715 الصادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بشروط الحصول على شهادة الماستر للطّلبة المسجلين لنيل شهادة مهندس دولة، دبلوم المهندس المعماريّ في المدارس خارج الجامعة.

وهذه القرارات هي ميدان هذه الدّراسة التي ستكون مفرداتها مهتمة بكلّ مناحي التّرجمة القانونيّة.

1.2: الإستراتجيّة العامة المتبعة في ترجمة النّصوص القانونيّة ل ل.م.د: يبدو لنا –حسب المعاينة العامة للنّصوص التي ذكرناها– أنّ المترجمين قد بذلوا جهودا لتقديم ترجمات وافيّة؛ فالتزموا كثيرا بتقديم مقابلات عربيّة دقيقة في الكثير من الأحيان؛ كمصطلحات (الرّصيد) و(المادة) و(فريق التّكوين) و(الوحدة التّعليميّة)... ولقد اعتمدوا على الاستراتجيات المعروفة في الوضع المصطلحيّ كالاشتقاق والتّركيب... ومما نلحظه في هذه التّرجمات أنّها حاولت الالتزام ببعض ما توصلت إليه الدّراسات المصطلحيّة؛ مثل مسألة ترجمة المصطلحات المركبة التي تطرح –دائما– صعوبة بالنّسبة للّغة العربيّة لكونها من اللّغات الاشتقاقيّة، ومن مثل ذلك التّرجمة التّاليّة:

المتعددة التّقنيات= Polytechnique[9]

نلاحظ –هاهنا– انتباه المترجمين إلى كون المصطلح الفرنسيّ (Polytechnique) مركب من جزأين؛ مما يستدعى تقديم ترجمة مكوّنة من وحدتين، كما نلاحظ، أكثر من ذلك، أنّ المترجمين التزموا التّوحيد في ترجمة بعض السّوابق مثل ما يظهر في الأمثلة التّاليّة:

إعادة إدماج= Réintégration [10]

ففي هذا المصطلح المركب باللّغة الفرنسيّة ترجم الجزء الأول (ré) بالوحدة (إعادة) وهي التّرجمة المعروفة، وقد التزام المترجمون بهذه التّرجمة؛ حيث نجدها في نص آخر من بين النّصوص التي نحللها، وذلك في المثال التّاليّ:

إعادة التّسجيل= Réinscription [11]

فالتزم مترجمو هذا النّص بالتّرجمة السّابقة (Ré) كما ترجموها في النّص السّابق، وهو ما يجعل مقروئية هذه التّرجمات سهلة وسلسة... لكن رغم ما لاحظناه من التزام، فقد استوقفتنا بعض التّرجمات التي تستدعي النّقاش، وهو ما سنُفصّل فيه في النّقاط المتبقيّة.

2.2: المقابلات المصطلحيّة: سنحاول في هذه النّقطة ملاحظة المقابلات العربيّة التي تقترحها النّصوص القانونيّة المتعلقة ب ل.م.د. لمعرفة طبيعة الاستراتجيات التّرجميّة التي يعتمدها المترجمون، فما هي الخطوط العريضة لهذه التّرجمات؟

1.2.2: مصطلح عربيّ واحد لمجموعة من المصطلحات الفرنسيّة أو العكس: وقفنا أثناء مقارنة ترجمات[12] نصوص المنظمة لنظام ل.م.د. في الجزائر على وجود ظاهرة ترجمة مصطلحات فرنسيّة عديدة بمصطلح عربيّ واحد، فلننظر في المثال التّاليّ:

النّص العربيّ[13]	النّص الفرنسيّ[14]
المادة 2: تدعى لجنة الإشراف في صلب النص "اللجنة" وتتشكل: – من ***مدير المؤسسة***. – من نائب ***المدير*** المكلف بالبيداغوجية أو ***مدير*** الدراسات المكلف بالبيداغوجية – من مسؤولو ميادين التكوين. – من أساتذة باحثين يترك تعيينهم لتقدير ***مدير المؤسسة***.	Art.2 : La commission de tutorat, ci-après désignée par la « commission », est composé : - du ***chef d'établissement***, - Du vice ***recteur*** chargé de la pédagogie ou du ***directeur*** des études chargé de la pédagogie, - Des responsables de domaine, - D'enseignant chercheurs dont la désignation est laissée a l'appréciation du ***chef d'établissement***,

نلاحظ في النّص العربيّ لهذه المادة أنّ المصطلح (مدير) قد تكرر استعماله أربع مرات – نشير إلى أنّنا في مادة واحدة–، لكن ما هي المقابلات الاصطلاحيّة

الموجودة في اللّغة الفرنسيّة للنّص نفسه؟ غني عن البيان أنّ المصطلح (مدير) بالعربيّة يقابله ثلاثة مصطلحات في اللّغة الفرنسيّة؛ وهي: ***(directeur ،recteur ،chef d'établissement)*** ولكن هل يمكن القول إنّ كلّ هذه المقابلات الفرنسيّة تقبل التّرجمة بمصطلح (مدير) العربيّ؟ وهل العربيّة لا تملك حلولا لمثل هذه الأوضاع، علما –دائما– أنّنا في مادة قانونيّة واحدة؟

يبدو لنا أنّ البحث في طبيعة المقابلات الفرنسيّة ستفضي إلى إيجاد بعض الحلول التي قد تكون مقبولة لتفادي كلّ هذا الاشتراك اللّفظيّ في كلمة (مدير) وفي هذا الصّدد، يبدو لنا أنّ الوحدة ***(chef d'établissement)*** قد يمكن تعويضها مثلا بمصطلح (مسؤول المؤسسة) وخاصة أنّ هذه العبارة ليست اصطلاحيّة بأتم معنى الكلمة، لذلك كان من الممكن تفادي هذا الاشتراك على النّحو الذي بيّناه.

وفي الاتجاه المعاكس تماما، وجدنا في نصوص القوانين التي ندرسها حالات حيث تُرجم مصطلح فرنسيّ واحد ترجمات عدة في العربيّة، فلننظر في المثال التّاليّ:

النّص العربيّ[15]	النّص الفرنسيّ[16]
المادة 13: يعد **حضور** الطلبة في الأعمال الموجهة إجباريا، ويجب على الأستاذ المكلف بالأعمال الموجهة مراقبة **الحضور** في كل حصة قصد حساب الغيابات... ***المواظبة*** **والغياب في الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية** المادة 24: يعد ***الحضور*** في الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية إجباريا طوال السداسي.	Art.13 : la ***présence*** des étudiants aux travaux dirigés est obligatoire, l'enseignant chargé des travaux dirigés doit effectuer, à chaque séance, un contrôle d'***assiduité*** afin de prendre en compte les absences… **De l'*assiduité* et de l'absence aux travaux dirigés et travaux pratiques** Art 24 : L'***assiduité*** aux travaux dirigés et travaux pratiques est obligatoire tout au long du semestre.

نلاحظ من خلال هذه المواد التي اخترناها، لاسيما المادة 24 والعنوان الذي سبقها، أنّ مصطلح (assiduité) باللّغة الفرنسيّة قد جعل له المترجمون مقابلين في اللّغة العربيّة وهما(الحضور) و(المواضبة)، وهذا ما يحيلنا إلى الإشكاليّة نفسها التي قدمناها في المثال السّابق؛ لكن بعكس اتجاه اللغتين، وفي هذه الحالة، يبدو لنا أنّ المصطلح (assiduité) يعني الاجتهاد والمثابرة بالحضور والمشاركة... ونفضل ترجمته (مواضبة) فقط، لكن يجب الاعتراف أنّه يتقاطع مع مصطلح (présence) الموجود في المادة 13 من القانون نفسه، والذي يبدو لنا أنّه يستحق التّرجمة بمصطلح (حضور)، فيكون الأول (assiduité) هو (المواضبة) والثّانيّ (présence) هو (الحضور) تفاديا لاختلاط المفاهيم؛ فالأول (assiduité) أكثر عموميّة –في رأينا–؛ بل يتضمن (الحضور) في ثناياه؛ لذلك نفضل استعمال مصطلح (المواضبة) في المادة 24 أحسن من استعمال (الحضور)، وهذا ما يحيلنا إلى مشكلة أخرى هي التّوحيد المصطلحي الدّاخليّ (داخل الوثيقة الواحدة).

2.2.2: التّوحيد الدّاخليّ: يلاحظ في النّصوص القانونيّة التي بين أيدينا أنّها كثيرا ما تلتزم بالتّوحيد الدّاخلي، وهي سمة غالبة في استعمالاتها المصطلحيّة، لكن وجدنا في بعض الأحوال أنّ الاستعمالات قد اضطربت مثل ما نلاحظه في هذا المثال:

النّص العربيّ[17]	النّص الفرنسيّ[18]
نمط *الدروس* المادة 11: يهدف ***الدرس*** إلى تقديم الجانب النظري للمادة المدرسة للطالب	**Du type d'*enseignement*** Art.11 : Le ***cours*** a pour objectif l'enseignement de la matière à dispenser.

يلاحظ في التّرجمة العربيّة للنّص أنّ ترجمة المصطلحين الفرنسيين (***cours)*** و***(enseignement)*** كانت بمصطلح عربيّ واحد؛ هو (الدّرس)، وهي إشكاليّة سبق لنا عرض بعض مفاصلها في تحليلنا السّابق، لكن ما يشدنا هنا* هو قضيّة عدم التّوحيد الدّاخلي؛ لأنّ مصطلح(***enseignement***) موجود بكثرة في هذا النّص وكلّ النّصوص القانونيّة المتعلقة بنظام ل.م.د.، وكان –دائما– يترجم بمصطلح

(تعليم)، لكن نرى أنّ الترجمة العربيّة –هاهنا– لم تتقيد به في ترجمة العنوان الوارد قبل المادة 11، رغم أنّ المصطلح (***enseignement***) في هذا الموضع بعيد عن معنى مصطلح (درس) ف(***enseignement***) هو التّعليم ككلّ؛ أي الدّرس والأعمال الموجهة والأعمال التّطبيقيّة... فالمجال المفهوميّ للمصطلحين في الفرنسيّة لا يحيل إلى أي إبهام، والتّوحيد الدّاخلي للنّص يقتضي اعتماد مصطلح (التّعليم) الذي استعمل سابقا.

خاتمة: وقفنا في هذا العمل على نوع من اللّغة المتخصصة التي تُقدم للّغة العامة الكثير من المصطلحات، وحاولنا أن نتفحص بعضا من التّرجمات القانونيّة فرأينا أنّها واعيّة بشكل ما بالقضايا المصطلحيّة المطروحة في الدّراسات اللّغويّة كضرورة توحيد ترجمة السّوابق واللّواحق، إضافة إلى وعيها بقضايا المصطلحات المركبة وما تطرحة من صعوبة ترجمتها إلى العربيّة باعتبارها من اللّغات الاشتقاقيّة، لكن لاحظنا –أيضا– أنّ التّرجمات القانونيّة ليست بعيدة عن الاشكاليات التّرجميّة/المصطلحيّة المطروحة في التّخصصات الأخرى؛ مثل صعوبة تحقيق التّوحيد الدّاخليّ للمصطلحات، وقد يكون ذلك بسبب السّرعة أو غيرها من الأسباب؛ لكن الحل الأمثل –دائما– هو ضرورة الاهتمام بالمراجعة والتّدقيق اللغوي؛ فليس للمترجمين من حل إلا هذا في وقنا الحاليّ؛ وما على المشرعين إلا تقنينه.

الهوامش:

1- http://www.IniTerm.net/

2– محمد شفيق العاني: «توحيد المصطلحات القانونيّة العربيّة» مجلة اللّسان العربيّ، المكتب الدّائم لتنسيق التّعريب (جامعة الدّول العربيّة)، 1966م، ع: 04، ص 150.

3 - http://ekladata.com/AbxoL5z37lFbgk8oHxhQ7tq6Ch0.pdf

4– صالح بلعيد:« دفاعا عن لغة الإعلام» في أعمال اليوم الدّراسيّ حول دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة العربيّة وترقيتها المنظم يوم الاثنين 5 ربيع الثاني 1423هـ الموافق 15 يوليو 2002م، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر: 2004م، ص 110.

5- محمد الديداوي: «النّصوص القانونيّة: مشكلة ترجمتها» في مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب (المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم)، 1989م، ع: 32، ص 137.

6- محمد الديداوي: «التّرجمة النّقل» في مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب (المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم)، 1994م، ع: 38، ص 178.

7- محمد الديداوي: «النّصوص القانونيّة: مشكلة ترجمتها» في مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب (المنظمة العربية للتّربيّة والثّقافة والعلوم)، 1989م، ع: 32، ص 129.

8- محمد شفيق العاني:«توحيد المصطلحات القانونيّة العربيّة» ص 152.

9- القرار 715 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بشروط الحصول على شهادة الماستر للطّلبة المسجلين لنيل شهادة مهندس دولة، دبلوم المهندس المعماريّ في المدارس خارج الجامعة المادة 02.

10- القرار 711 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد القواعد المشتركة للتّنظيم والتّسيير البيداغوجيين للدّراسات الجامعيّة لنيل شهادتي اللّسانس والماستر، المادة 10.

11- القرار 712 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بكيفيات التّقييم والتّدرج والتّوجيه في طوري الدّراسات لنيل شهادتي اللّسانس والماستر، الفصل الثّانيّ.

12- لا يمكن لنا الجزم أي النّصين هو الأصل؛ أهو النّص العربيّ أو النّص الفرنسيّ، لكن باعتبار هذا النّظام التّعليميّ أوروبيّ، ووافد علينا؛ نرجح أنّ النّص الفرنسيّ هو الأصل، ومع ذلك نُبقي على التّحفظ لعدم ثبوت ذلك لدينا.

13- القرار 713 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد لجنة الإشراف وسيرها، المادة 02.

14- Arrêté no 713 du 03 novembre 2011 fixant la composition et le fonctionnement de la commission du tutorat, art 02.

15- القرار 711 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد القواعد المشتركة للتّنظيم والتّسيير البيداغوجيين للدّراسات الجامعيّة لنيل شهادتي اللّسانس والماستر، المادة 13-24.

16- Arrêté no 711 du 03 novembre 2011 fixant les règles d'organisation et de gestion pédagogiques communes aux études universitaires en vue de l'obtention des diplômes de licence et de master, art. 13-24.

17- القرار 711 الصّادر في 03 نوفمبر 2011 المتعلق بتحديد القواعد المشتركة للتّنظيم والتّسيير البيداغوجيين للدّراسات الجامعيّة لنيل شهادتي اللّسانس والماستر، المادة 11.

18- Arrêté no 711 du 03 novembre 2011 fixant les règles d'organisation et de gestion pédagogiques communes aux études universitaires en vue de l'obtention des diplômes de licence et de master, art. 11.

*- نشير -هاهنا- إلى ترجمة هذه المادة فيها خلل كبير حيث يتحدث النّص العربيّ عن (الجانب النّظريّ) وهو الشّيء الذي لا يظهر جليّا في النّص الفرنسيّ.

مصطلحات الإعلام بين عينة من المعاجم المعيارية وبين الاستعمال الفعلي لها

أ.جويدة معبود
جامعة الجزائر2

تمهيد: تعد وسائل الإعلام من تلفيزيون وإذاعة وصحف يومية من أكثر الوسائل تأثيرا على المستمع والقارئ لكثرة تداولها وانتشارها بين الناس، ونظرا للدور المهم الذي تقوم به هذه الوسائل والمتمثل في نشر مختلف المعارف والمعلومات فلابد من توحيد مصطلحات لغة الإعلام للمحافظة على سلامة اللغة العربية وتيسير عملية الفهم. فالكاتب الصحفي أو المذيع يسعى دائما إلى نقل الأخبار الجديدة أي المفاهيم الجديدة الوطنية والدولية فهل ينقل الألفاظ المعبرة عنها بملفوظها الأجنبي أم يضع لها مقابلا عربيا لأداء المعنى الذي يريده؟ وما دور كل من الأفراد والهيئات العلمية في توليد الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية لكل المجالات ومنها المجال الإعلامي بغية الاستجابة لاحتياجات العاملين فيه؟ وهل تخضع مصطلحات الإعلام الموضوعة من لدن الأفراد والهيئات العلمية للاتفاق أم لا؟

لمعالجة هذه الإشكاليات اخترنا عينة من معاجم الإعلام بعضها من تأليف الأفراد وبعضها من وضع الهيئات العلمية والهدف من ذلك معرفة مدى مراعاة الهيئات اللغوية لما وضعه الأفراد من جهة ومدى استفادة المعاجم الفردية مما تقترحه الهيئات من جهة أخرى. وقبل الإجابة عن الأسئلة السابقة رأينا أنه من المفيد الوقوف عند بداية الاهتمام بلغة الإعلام في العالم العربي.

لمحة عن بداية الاهتمام بلغة الإعلام في العالم العربي: بدأ الاهتمام بلغة الصحافة العربية منذ بدايات القرن التاسع عشر إما بوضع مصطلحات جديدة أو بتصحيح الأخطاء التي تسربت إلى لغة الجرائد، فمن العوامل التي ساهمت في تطور اللغة العربية ونموها نشأة الصحافة المصرية التي اقترنت بظهور "جريدة الوقائع المصرية" وتطورها بفضل جهود رفاعة الطهطاوي الذي تولى رئاسة تحريرها، إذ كانت من أهم التطورات التي طرأت عليها اعتبار اللغة العربية اللغة الرئيسية للجريدة للتعبير عن الفكر الجديد، وهكذا أخذت العربية تتلقى عن طريق الصحافة مفاهيم وألفاظا جديدة، وعلى الرغم من أنها بدأت تبتعد عن التكلف والزخرف إلا أنها كانت ما تزال أسيرة الركود الفكري والتخلف الحضاري في مرحلة التلقي والتقليد[1]، ومع مرحلة البعث والإحياء أخذت الصحافة تقوم بدور بارز في النهوض باللغة العربية، إذ ازدهرت "مجلة الوقائع المصرية" وارتقى أسلوبها الإنشائي وظهرت مجلة "اليعسوب" وهي مجلة طبية شهرية ومجلة "روضة المدارس"، كما ظهرت صحيفة "وادي النيل" وهي من أقدم الصحف السياسية وصحيفتان حربيتان، هذا بالإضافة إلى ما كان يرد مصر من صحف شرقية كالجوائب التي عمل على تحريرها "أحمد فارس الشدياق"، وقد شهدت هذه الفترة هجرة عدد كبير من الشاميين إلى مصر ومعظمهم من الأدباء والصحفيين الذين أصدروا العديد من الصحف والمجلات فأسهموا بذلك في تطوير اللغة العربية بما كتبوه وأذاعوه[2] أما في مرحلة التجديد والابتكار فقد انتشرت الصحافة انتشارا واسعا وخاصة بعد نشأة الأحزاب السياسية، إذ أصبح لكل حزب صحيفة تخدم أغراضه وتدعو لمبادئه ولم يكن نشاط تلك الصحف مقتصرا على الفكر السياسي وإنما اهتم أيضا بالنواحي الثقافية والفنية والأدبية، كما ظهرت في هذه الفترة صحافة ثقافية كالهلال والمقتطف،... فجميع هذه الكتابات الصحفية ساهمت في ظهور ألفاظ جديدة[3]. أما فيما يتعلق بتصحيح الأخطاء الواردة في لغة الصحف فقد تصدى لها إبراهيم اليازجي بما كتبه من مقالات نشرت في مجلة "الضياء" وجمعت

في كتاب بعنوان "لغة الجرائد" ويقول في هذا السياق: "لا نزال نرى في بعض جرائدنا ألفاظا قد شذت عن منقول اللغة فأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها فجاءت بها العبارة مشوهة وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك فضلا عما ترتب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ ولاسيما إذا وقع في كلام من يوثق به فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير... والعجب هنا أنك كثيرا ما ترى أناسا من متقدمي الكتاب وذوي القدم الراسخة في اللغة والإنشاء يعتمدون أحيانا على التقليد... حتى فشا بين تلك الطبقات وأصبح لكثير من ألفاظ الجرائد لغة خاصة بها تقتضي معجما بحاله. ولما كان الاستمرار على ذلك مما يخاف منه أن تفسد اللغة بأيدي أنصارها والموكول إليهم أمر صلاحها.... رأينا أن نفرد لذلك هذا الفصل نذكر فيه أكثر تلك الألفاظ تداولا وننبه على ما فيها مع بيان وجه صحتها من نصوص اللغة"[4] إن قدرة اللغة العربية على استيعاب مختلف العلوم والفنون أمر مسلم به، إذ نجد أن متنها الإفرادي قد حدث فيه تطور منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم ونخص بالذكر المجال الصحفي بفضل الجهود التي بذلها الصحفيون واللغويون.

الجانب التطبيقي من الدراسة: لدراسة مدى توحيد المصطلحات الإعلامية[5] اخترنا خمسة معاجم في هذا المجال وقارنا بينها وتتمثل فيما يأتي:

* **معجم المصطلحات الإعلامية** (انجليزي، عربي): وضعه كرم شلبي ليتوافر للباحثين والممارسين في مجالات الاتصالات المختلفة (الصحافة والإذاعة والتليفزيون والعلاقات العامة والإعلام والدعاية والإعلان،...) مرجع يتيح لهم الوقوف على أهم المصطلحات الإنجليزية لهذه الفنون بعد شرحها مترجمة إلى اللغة العربية ويفتح أمامهم آفاقا رحبة للاطلاع والمعرفة كما يعينهم على التعامل مع المراجع الأساسية والأصول الأجنبية التي كتبت باللغة الإنجليزية" [6]

يضم المعجم ما يقرب من خمسة عشر ألف مصطلح، رتب ترتيبا ألفبائيا انطلاقا من المصطلح الانجليزي وما يقابله باللغة العربية، ولم يقتصر المعجم على

إيراد المصطلحات الفلسفية والحرفية أو المهنية الخاصة بعلوم الاتصال وفنونه وإنما بكل ما يتصل بهذه العلوم والفنون أيضا من مصطلحات سياسية وهندسية وتقنية وهي المصطلحات المستخدمة في لغة الأخبار وتخطيط الحملات وحرفية عمل الكاميرات والميكروفونات وكافة الأجهزة والآلات المستخدمة في مجال الإنتاج الصحفي والإذاعي،..[7] وقد اتبعت مصطلحات هذا المعجم بتعريفات تراوحت بين القصر والطول.

معجم مصطلحات الإعلام: أعده أحمد زكي بدوي وهو معجم ثلاثي اللغة (انجليزي، فرنسي، عربي) وقد اعتمد في حصر مصطلحاته على عدد من المعاجم الانجليزية والفرنسية وعلى مراجع أساسية في مجال الإعلام، إذ بلغ عدد المصطلحات 800 مصطلحا متبوعا بتعريفات مختلفة، وهي مصطلحات خاصة بموضوعات الرأي العام والعلوم المتعلقة بالاتصال كالسميوطيقا وأشكال الاتصال بالجماهير من صحافة وراديو وتلفيزيون... كما زود المعجم بفهرسين للمصطلحات العربية والفرنسية[8] .

***معجم مصطلحات الإعلام:** قامت بوضعه لجنة ألفاظ الحضارة بالمجمع وهو موجه للعاملين في مجال الإعلام والمشتغلين بالبحث والدراسة فيه، وللجماهير الواسعة التي تفتقد في مناسبات كثيرة التعبير العربي الصحيح عما هو شائع ومتداول في لغة الإعلام، وأكثره دخيل من الثقافات الإعلامية العالمية ولغاتها المتعددة[9]

رتب هذا المعجم ترتيبا ألفبائيا وهو معجم تعريفي ثنائي اللغة (انجليزي-عربي)، كما زود بفهرس عربي مرتبا وفقا للترتيب الألفبائي.

*** المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام في المسرح والسينما والإذاعة والتلفزة والإعلان وسائر المجالات الإعلامية (انجليزي، فرنسي، عربي):** أصدره مكتب تنسيق التعريب ضمن سلسلة المعاجم الموحدة، وقد احتوى المعجم على 3428 مصطلحا، رتبت فيه المصطلحات ترتيبا ألفبائيا انطلاقا من اللغة الإنجليزية مع

ذكر المقابل باللغتين الفرنسية والعربية، كما وردت في متنه شروح وتعريفات لبعض المصطلحات، وقد زود المعجم بفهرسين (عربي وفرنسي) مرتبين ترتيبا ألفبائيا ومزودين برقم لكل مصطلح ليسهل استعماله والاستفادة منه[10].

* **المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام (عربي، فرنسي، انجليزي):** هو معجم ثلاثي اللغة ألفه إبراهيم السامرائي ورتبه ترتيبا ألفبائيا انطلاقا من المصطلح العربي، إذ يشكل مرجعا لطلاب الإعلام وللأساتذة والباحثين في هذا المجال، كما أنه يعين المترجمين العاملين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمعلوماتية، ... وقد زود المعجم بفهرسين أحدهما فرنسي والآخر انجليزي ليسهل تداوله بين مستعمليه[11] .

استعان إبراهيم السامرائي في وضع معجمه على عدد من المصادر والمراجع العربية وهو ما يفهم من قوله في مقدمة معجمه: "وقد رأيت أن أنظر في مصنفات المعاصرين في هذا الباب لأفيد منها، وأثبت ما أراه جديرا بالدرس، لقد كان منها ما وضعه إخوة مصريون وما صنعه لبنانيون وآخر اضطلع به المغاربة...، غير أني مع كل هذا أفدت من صنعتهم هذه في الأخذ ببعضها والعزوف عنها كلما رأيت ذلك ضروريا، كما أفدت من صنعة أصحابي الآخرين من الأساتذة العرب جميعا، وقد أضفت إلى كل هذا ما كان لدي من فوائد في الإعلام، ووضعته في هذا المعجم الذي دعوته بالوجيز "[12] .

نتائج المقارنة:

أ – بين معجم مصطلحات الإعلام لمجمع اللغة العربية ومعجمين ألفا قبل صدوره وهما: معجم المصطلحات الإعلامية لكرم شلبي ومعجم مصطلحات الإعلام لأحمد زكي بدوي: إن الهدف من هذه المقارنة هو معرفة مدى توظيف مجمع اللغة العربية بالقاهرة للمقابلات التي اقترحها المؤلفان السابقان وبعبارة أخرى هل استفاد مجمع القاهرة من الجهود الفردية المؤلفة سابقا في مجال الإعلام أم لا؟

تبين لنا بعد المقارنة بين **معجم مصطلحات الإعلام لمجمع اللغة العربية ومعجم المصطلحات الإعلامية لكرم شلبي** أن عدد المفاهيم التي وحدت مقابلاتها العربية هو (279) مفهوما، من مجموع (382) مفهوما بنسبة 73.03٪، أما عدد المفاهيم التي لم توحد مقابلاتها فهو (103) مفهوما بنسبة 26.96 ٪، فهناك من المفاهيم التي وحدت مقابلاتها كليا مع معجم

المصطلحات الإعلامية لكرم شلبي، وهناك ما وحدت مقابلاتها كليا مع وجود مرادف آخر ومن أمثلة **جريدة رسمية**" في معجم المجمع وقد قوبل الذي تمت مقابلته **ب** "**gazette**"" المفهوم ذلك بالمصطلح نفسه في معجم كرم شلبي مع وجود مرادف آخر وهو "**نشرة رسمية**"، والنوع الثالث **Dialogue lead**" من المفاهيم هو ما وحدت مقابلاتها توحيدا جزئيا ومن ذلك المفهوم"

الذي قوبل ب "**مقدمة حوارية**" في معجم المجمع و"**مقدمة الحوار**" في معجم كرم شلبي فقد اختلف المعجمان في طريقة وضع المصطلح بين التركيب الإضافي والتركيب الوصفي.

وفيما يخص المقارنة التي أجريناها بين **معجم مصطلحات الإعلام لمجمع اللغة العربية و معجم مصطلحات الإعلام لأحمد زكي بدوي** فقد توصلنا من خلالها إلى أن عدد المفاهيم الموحدة مقابلاتها كليا هو (56) مفهوما من مجموع (75) مفهوما بنسبة 74.66٪، وعدد المفاهيم الموحدة مقابلاتها جزئيا هو مفهومان بنسبة 2.66٪، أما عدد المفاهيم غير الموحدة فهو (17) مفهوما بنسبة 22.66٪. فالملاحظ أن نسبة المفاهيم الموحدة مقابلاتها العربية تفوق نسبة المفاهيم غير الموحدة وهي نسبة غير كافية.

ب- بين المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام لمكتب تنسيق التعريب والمعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام لإبراهيم السامرائي: الغرض من هذه المقارنة معرفة مدى استفادة الأفراد من الجهود المبذولة من قبل الهيئات اللغوية، فقد بلغ عدد المفاهيم الموحدة مقابلاتها كليا (73) مفهوما من مجموع (143) مفهوما بنسبة 51.04٪، في

حين بلغ عدد المفاهيم الموحدة مقابلاتها جزئيا (21) مفهوما بنسبة 14.68٪، أما عدد المفاهيم غير الموحدة مقابلاتها فهو (49) مفهوما بنسبة 34.26٪.

فالملاحظ أن نسبة المفاهيم غير الموحدة هي تقريبا نصف نسبة المفاهيم الموحدة، رغم أننا كنا نتوقع أن تكون نسبة التوحيد عالية.

ج- بين معجم مصطلحات الإعلام لمجمع اللغة العربية والمعجم الموحد لمصطلحات الإعلام لمكتب تنسيق التعريب: وددنا من خلال هذه المقارنة معرفة مدى اتفاق الهيئات اللغوية في صوغ مصطلحاتها فتوصلنا إلى أن عدد المفاهيم التي وحدت مقابلاتها توحيدا كليا هو (75) مفهوما من مجموع (160) مفهوما بنسبة 46.87٪، وبلغ عدد المفاهيم الموحدة مقابلاتها جزئيا (7) مفاهيم بنسبة 4.37٪، أما فيما يخص المفاهيم غير الموحدة مقابلاتها فعددها (78) مفهوما بنسبة 48.75٪.

إن نسبة المفاهيم الموحدة مقابلاتها لا تختلف كثيرا عن نسبة المفاهيم غير الموحدة مقابلاتها على الرغم من أن الهدف الذي يصبو إليه مكتب تنسيق التعريب هو تنسيق جهوده مع الجهود المبذولة من لدن المجامع والمنظمات المهتمة بوضع المصطلحات.

وقد لاحظنا أن هناك مفاهيم أوردها مجمع اللغة العربية في معجمه ولم يذكرها المعجم الموحد لمكتب تنسيق التعريب وهي مفاهيم معروفة ومتداولة في لغة الإعلام ومن أمثلة ذلك ما يوضحه الجدول الآتي:

معجم مصطلحات الإعلام لمجمع اللغة العربية 2008	**المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام لمكتب تنسيق التعريب 1999**	المفهوم:
حركة الكاميرا	–	**Camera mouvement**
صيانة	–	**Maintenance**
الرأي العام	–	**Puplic opinition**

ولابد من الإشارة إلى أن قضية اضطراب المصطلح الإعلامي ليست موجودة بين معجمين فقط وإنما أيضا داخل المعجم الواحد ومن أمثلة ذلك ما اقترحه مؤلفو معجم المجمع بالقاهرة من مقابلات للمفهوم **Montage** "وهي "توليف"، "مونتاج" وما ذكره مكتب تنسيق التعريب في معجمه الموحد من مقابلات للمفهوم **Agencede puplicité** ""والمتمثلة في "وكالة إشهارية""، "وكالة إعلانات".

وحتى نتجنب الفوضى والبلبلة الناتجة عن تعدد المصطلحات وتباينها لابد من معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك وفيما يلي نذكر بعضها:

تعدد مصادر المصطلحات التقنية: تعد اللغة الفرنسية لغة ثانية في أقطار المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا)، أما في أقطار المشرق العربي فإن الانجليزية هي التي تقوم بهذا الدور، ولهذا فإن استخدام لغتين أجنبيتين مختلفتين مصدرا للمصطلحات العلمية ينتج عنه تعدد المصطلح العلمي [13].

فقد تعطي اللغتان الانجليزية والفرنسية للمفهوم الواحد مصطلحين مختلفين وأخذ اللغة العربية من اللغتين يترتب عنه اختلاف في المقابل العربي للمفهوم ذاته

عدم وجود هيئة مختصة ترصد المصطلحات الجديدة: تظهر يوميا المصطلحات الجديدة بمعدل لا يقل عن آلاف المصطلحات في اليوم، وبسبب بطء المجامع في وضع المقابلات المناسبة يتلقفها الإعلاميون فيضعون لها مقابلات متباينة ومختلفة وغالبا ما تكون غير دقيقة فتشيع وتعم ويصعب بعد ذلك استبدالها بمصطلحات دقيقة[14]، وفي هذا السياق يقول فاروق بشوشة مقرر لجنة ألفاظ الحضارة: "لقد أصبح عصرنا الذي نعيش فيه يوصف بأنه عصر اتصالي، وكوكبنا يوصف بأنه قرية صغيرة، نتيجة لهذه الثورة الاتصالية الهائلة، التي حملت معها ألوفا مؤلفة من المصطلحات والمفردات الإعلامية وألفاظ الحياة العامة والتعابير الجديدة، وهو ما يهيب بمجمعنا وبالمجامع العربية كافة أن تنهض بوضع المقابل العربي ومساعدة العاملين في مجالات الإعلام المختلفة، على أن تكون بين أيديهم المرجعية اللغوية الصحيحة وعلى وجه الخصوص الذين يعملون في مجال صنع

الأخبار في الصحافة والإذاعة والتليفزيون والفضائيات، وهو مجال لا يستطيع أصحابه أن ينتظروا حتى تتحرك المجامع وينشط أصحاب الرأي، لأنهم مطالبون باللحاق بنشرات الأخبار والبرامج الإخبارية اليومية عبر دقائق قليلة من الزمن"[15].

فلابد من مواكبة المستجدات التي ظهرت في عصرنا الحالي ووضع المقابلات العربية المناسبة لها وخاصة إذا تعلق الأمر بميدان مهمة أصحابه متابعة الجديد كل يوم ونقله إلى عامة الناس من خلال الجرائد أو التلفزيون أو الأنترنت،....

تعدد الجهات التي تضع المصطلحات وتنشرها: لا توجد هيئة واحدة تهتم بوضع المصطلحات في الوطن العربي، فهذه المصطلحات تضعها المجامع اللغوية العلمية العربية وبعض المنظمات والمراكز العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، والمؤلفون والكتاب والمترجمون الذين يضعونها باجتهاداتهم الخاصة ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة التي تتلقف المصطلحات وخصوصا الجديد منها وتضع لها المقابلات[16].

فليست المجامع العلمية العربية هي الوحيدة التي تضع المصطلحات العلمية وإنما هناك جهات أخرى تساهم في ذلك وعدم التنسيق بينها هو ما يسبب عدم توحيد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية.

النزعة المحلية: قد لا يجد المعجمي مقابلا لأحد المصطلحات بالعربية الفصحى فيضطر بذلك إلى استعمال مقابل لما هو متداول في عاميته ويقول إبراهيم مدكور في هذا السياق: "إن العالم في بحثه عن اللفظ الذي يلائم المعنى يتجه أولا نحو الفصحى ليأخذ عنها لفظا عربيا أصيلا، فإن عز عليه لجأ إلى النحت أو الاشتقاق أو التضمين أو المجاز، فإن تعذر ذلك لجأ إلى اللغة الدارجة يأخذ ما يشاء لأداء المعنى الذي يريده و يصقله ويهذبه ويكسوه ثوب الفصحى، ومن الخطأ الشائع أن نعتقد أن كل ما يجري على ألسنة العامة خطأ والحقيقة أن كثيرا من ألفاظ العامة عربي فصيح ولو عدلت اللهجة والنطق لبدا اللفظ عربيا فصيحا"[17].

وتكون هذه الدعوة مقبولة إن توافر الشرط الذي ذكره صاحبها أما ما عدا ذلك فيعد خطرا على اللغة العربية العلمية لماذا ؟ لأنه إذا اضطر هذا المعجمي أو المؤلف إلى استعمال مقابل للمفهوم من لهجته المحلية فإن مؤلفا آخر أو معجميا آخر يضطر إلى استعمال مقابل آخر للمفهوم نفسه من لهجته المحلية كذلك، وقد يضطر إلى ذلك أيضا ثالث ورابع... وينتج عن ذلك الاضطرار وجود مترادفات لهجية للمفهوم الواحد، كما يقود إلى تكريس اللهجات والارتقاء بها تدريجيا لتصبح كل لهجة محلية لغة علمية للإقليم الذي تستخدم فيه بدلا من العربية المشتركة [18].

وبعد عرض أسباب عدم توحيد المصطلح العلمي يحسن بنا الوقوف عند بعض سبل توحيده والمتمثلة فيما يأتي:

* دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المترادفة على مستوى الاستعمال في الوطن العربي وتطبيق مبادئ التقييس عليها لاختيار المصطلح المفضل وفق أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه[19]

فقضية التقييس المصطلحي هي قضية هامة جدا نظرا للدور الذي تلعبه في توحيد المصطلح العلمي.

* وحدة المبادئ والأسس العامة المتبعة في وضع المصطلح العلمي وطبعها وتوزيعها في دليل يوزع بنطاق واسع على المجامع والجامعات والهيئات العلمية والأفراد ممن يعنون بوضع المصطلحات[20].

وهناك حلول أخرى تساهم في توحيد المصطلح العلمي مبثوثة في مختلف الدراسات والأبحاث ونأمل أن لا تبقى حبرا على ورق.

الهوامش:

---

(1): ينظر، حلمي خليل، المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص21.

(2): المرجع نفسه، ص 31.

(3): المرجع نفسه، ص 49.

(4): إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ط1، ص 3.

(5): لابد من الإشارة إلى الدراسات السابقة التي اهتمت بقضية توحيد المصطلح العلمي في مجالات أخرى كالرياضيات واللسانيات والطب ومن ذلك رسالة الماجستير التي أعدها الأستاذ الطاهر ميلة بعنوان: "**مصطلحات الرياضيات في التعليم المتوسط والثانوي بالجزائر، دراسة تحليلية نقدية من حيث الوضع والاستعمال**"، والمقال الذي نشره في مجلة الآداب واللغات والموسوم ب: "**مقارنة المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية بعينة من المسارد المصطلحية**، وهناك رسالة أخرى أعدتها الأستاذة جويدة معبود بعنوان: "**المصطلحات الطبية الواردة في نشرات الأدوية (الجزائر والأردن وسوريا نموذجا) دراسة وصفية مقارنة.**

(6): كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية (انجليزي، عربي)، دار الجيل، بيروت، ط2 1994 ، ص5.

(7): المرجع نفسه، ص 6.

(8): ينظر، أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، (انجليزي، فرنسي، عربي)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1994، ص6.

(9): مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم مصطلحات الإعلام، 2008، الصفحة غير مرقمة.

(10): ينظر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام في المسرح والسينما والإذاعة والتلفزة والإعلان وسائر المجالات الإعلامية (انجليزي، فرنسي، عربي)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999 ص9.

(11): إبراهيم السامرائي، المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام (عربي، فرنسي، انجليزي) مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1999، الصفحة غير مرقمة.

(12): ينظر، المرجع نفسه، بتصرف، ص 149.

(13): علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1985، ص 78.

(14): ينظر، صادق الهلالي، تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها، اللسان العربي، مجلة يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، ع39، 1999، ص 67.

(15): مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم مصطلحات الإعلام، الصفحة غير مرقمة.

(16): ينظر، صادق الهلالي، تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها، ص 64.

(17): إبراهيم بيومى مدكور، مدى حق العلماء في التصرف في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، الجزء الحادي عشر، 1959. ص156 .

(18)- ينظر إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، www.google.com بتصرف، ص22.

(19): علي توفيق الحمد، توحيد المصطلح العربي وسبل نشره، اللسان العربي، ع 39، 1995 ص175.

(20): جميل عيسى الملائكة، منهجية وضع المصطلح وتوحيده، اللسان العربي، ع 39، 1995 ص137.

Traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe, quel avenir?

Lamya KHELIL
Université de Boumerdes

ملخص: تندرج دراستنا هذه في مجال الترجمة المتخصصة، ونخص بالذكر ترجمة مصطلحات السيميائية إلى اللغة العربية.

يعرف نقل مصطلح مجال السيميائية إلى العربية فوضى عارمة اشتدت في السنوات الأخيرة مما أثّر على الكم والنوع الترجميين، ولعل أن من أبرز أسباب هذه الفوضى عدم فهم هذه المادة ومصطلحاتها فهما جيدا عندما تمّ تصديرها إلى البلدان العربية. تشمل دراستنا مجموعة من المصطلحات الأساسية التي تنتمي إلى السيميائية التلفظية، تحرينا ورود ترجمة لها إلى اللغة العربية في ثلاثة معاجم مزدوجة وثلاثية اللغة. اتضح لنا جليا أن ترجمة مصطلحات السيميائية التلفظية إلى اللغة العربية تكاد تكون منعدمة، وإن وُجدت، فهي غير موحدة،

وتختلف من معجم إلى آخر، حتى أن المقابلات المعطاة قد لا تفي بالشحنة الدلالية للمصطلح باللغة الأجنبية، وبالتالي قد تُخِلّ بالمعنى. إذن، يمكن القول إن عدم استقرار مصطلحات السيميائية كمادة غامضة تبحث عن معالمها في العديد من المجالات زاد من حدة إشكالية ترجمة مصطلحاتها إلى اللغة العربية، خاصة إذا علمنا أنّ حصة الأسد من مصطلحاتها مستقاة من العلوم الإنسانية وعلوم اللغة التي تعرف هي الأخرى واقعا ترجميا يندى له الجبين.

Mots- clés: *sémiotique- traduction- terminologie- langue arabe- énonciation*

Introduction

La pratique de la traduction spécialisée a considérablement évolué de nos jours. L'accélération de la technologie a rendu la traduction une tâche multinationale pratiquée dans le monde entier dont les pays arabes. Malheureusement, la situation de la traduction spécialisée vers la langue arabe est loin d'être semblable à celle des pays développés elle est qualifiée d'instable et d'immature dans beaucoup de domaines notamment dans les sciences du langage.

Le présent travail s'inscrit dans la continuité des recherches consacrées à la traduction spécialisée, précisément, la traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe.

La terminologie qui est définie comme étant l'étude des vocabulaires scientifiques et techniques ayant des objets bien précis et des normes internationales, appartient à la linguistique appliquée, qui conçoit la langue comme outil de communication et d'information.

Nous partons d'une expérience personnelle de la traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe, notamment la sémiotique de l'Ecole de Paris issu de la théorie sémiotique de Greimas.

L'objectif de notre étude est de mettre la lumière sur la traduction de quelques termes-clés en sémiotique dans les dictionnaires spécialisés bilingues et trilingues, dont la traduction est soit présente soit absente, ou ambigüe. Nous tenterons d'apporter des éléments de réponses à notre problématique principale relative aux raisons de l'instabilité de la traduction vers la langue arabe de quelques termes relatifs à la sémiotique de l'énonciation, il s'agit des termes suivants : **«sémiotique »**, **«signe »**, **« énonciation »**, **« énoncé » «énonciateur »** et **« énonciataire »**.

La difficulté qui surgit lors de la traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe est née avec l'introduction de la sémiotique occidentale dans le monde arabe. La dénomination consacrée à la discipline « sémiotique » a, elle seule, fait couler beaucoup d'ancre. Le terme « sémiotique » est caractérisé par sa complexité et son ambiguïté qui font de lui un terme pluridisciplinaire. Lorsqu'il est traduit, il est à peine compréhensible par le spécialiste, et peut-être incompréhensible par le novice ou le public.

La langue de spécialité

La question de la définition des langues de spécialité reste encore de nos jours difficile à résoudre. Il existe de nombreuses définitions qualifiées d'équivoques, la cause principale de cette ambigüité est pour certains, l'absence des limites entre la langue commune (générale) et les langues de spécialité.

Bien qu'il ait des caractéristiques communes entre ces deux types de langue, il existe néanmoins entre elles des divergences relatives essentiellement à l'objet, aux utilisateurs et aux situations de communication.

On considère comme langue de spécialité tout moyen de communication et de transfert de connaissances en se référant non seulement aux domaines scientifiques et techniques, mais aussi à tout domaine ayant sa propre langue. (1)

Ainsi, la fonction principale des langues de spécialité est d'informer sur un sujet spécialisé avec une objectivité totale. (2) Il est clair donc que les langues de spécialité, dont le discours scientifique et technique, requiert l'exactitude, la clarté, la dépersonnalisation, et le recours à certaines formules textuelles spécifiques comme la définition, l'argumentation, la citation…etc. (3)

Le discours scientifique spécialisé est donc un discours soumis à un enchainement logique, un discours qui ne peut se passer des termes ayant une dimension internationale et une stabilité diachronique. Il se caractérise notamment par des critères rigoureux d'univocité des formes, d'absence de connotation, et par une économie lexicale.

L'unité primordiale dans les textes des langues de spécialité est certes le terme, mais cela ne signifie guère qu'une langue de spécialité peut être réduite à sa terminologie ; la phraséologie, les expressions les symboles et les abréviations sont aussi importants.

L'une des caractéristiques des langues de spécialité est le nombre restreint d'utilisateurs qui l'emploient par rapport à la langue commune, ainsi que les situations de communication dans lesquelles elles s'actualisent, des situations relatives à l'usage formel de type professionnel.

Dans ce contexte, on a classé les langues de spécialité par niveaux : le niveau le plus élevé est celui de la communication entre spécialistes qui vise l'interchangeabilité des informations spécialisées. En

parallèle, le niveau le plus bas est celui de la communication de vulgarisation destinée à un large public.

La traduction spécialisée

La traduction scientifique, loin d'être un exercice simple, qui est opposé à la « traduction littéraire », est toute traduction dont la matière première est le discours scientifique faisant partie de la langue de spécialité quel que soit le domaine.

La traduction scientifique nécessite une confrontation constante avec les termes qui sont considérés comme l'obstacle primordial des traducteurs. (4)

Pour traduire dans le domaine scientifique et technique, le traducteur doit remplir certaines conditions :

- Il doit comprendre de quoi il s'agit avant toute tentative d'acte de traduire. La recherche documentaire approfondie est l'une des étapes par lesquelles il doit passer ;
- Il doit jouir également des capacités de reformulation qui ne peuvent être acquises que par une connaissance intime des langues de départ et d'arrivée ;
- Le traducteur scientifique ne doit jamais négliger le style et le texte qui sont mis à l'écart la plupart du temps dans ce type de traduction.

Vu le rôle remarquable des traducteurs et interprètes qui facilitent la communication entre spécialistes de différentes langues, la traduction va donc de pair avec la terminologie dont l'utilisateur principal est le spécialiste, ainsi que le traducteur qui peut, dans certains cas, résoudre des problèmes que posent les termes qui ne figurent pas dans les glossaires.

Pour différencier la tâche du terminologue de celle du traducteur on considère que le traducteur se penche essentiellement sur le terme dans la langue de départ et la langue d'arrivée, le terminologue, en revanche, se base principalement sur le concept ainsi que sur le terme.

Dans ce contexte, pour que le terme soit efficace, il doit remplir certaines conditions. D'abord, il doit jouir de la facilité phonique et graphique, surtout quand il s'agit d'un emprunt qui doit être conforme à la structure phonologique et graphique de la langue. Ensuite, la maniabilité syntaxique et la normalisation sont des critères indispensables pour l'efficacité des termes. On cite également la capacité de sa racine à former des dérivés, la motivation des termes

éviter les mots difficiles et longs, précision sémantique des termes (définition précise), récurrence du terme dans plusieurs ouvrages, qui signifie son usage répété.

Pour la langue arabe, les organismes arabes spécialisés veillent à respecter ces aspects fondamentaux de formation de termes théoriquement, mais la réalité reflète une situation tout à fait contraire.

En effet, il n'existe presque aucun consensus relatif à l'unification des termes entre les pays arabes quel que soit le domaine de spécialisation. On ne peut parler de l'unification sans mentionner la normalisation terminologique dont le but principal est d'unifier les notions et les dénominations.

La notion d'univocité exige que chaque dénomination désigne une seule notion qui, à son tour, ne soit dénommée que par un seul terme.

La normalisation commence à offrir d'innombrables avantages aux spécialistes qui veulent s'assurer qu'ils utilisent les mêmes termes pour désigner les mêmes notions. En revanche, l'opération de la normalisation des termes spécialisés est un processus long et complexe, elle comprend plusieurs étapes notamment l'unification des notions, la définition des termes, la réduction de l'homonymie l'élimination de la synonymie, la stabilité des dénominations…etc.

La normalisation dans le monde arabe est qualifiée d'instable malgré les efforts fournis par les différents organismes étatiques ou privés.

Il est à signaler qu'il ne faut pas confondre normalisation et unification ; la normalisation des termes spécialisés est un processus qui englobe plusieurs opérations dont l'unification des notions et des dénominations. La normalisation prend sens quand elle s'applique à l'ensemble des langues de spécialité quelle que soit la discipline. Sont pris en considération lors de la normalisation les facteurs sociolinguistiques (milieu, utilisateurs…etc.).

La traduction des termes de la sémiotique

La sémiotique est une nouvelle matière qui cherche encore ses repères, ses limites et sa méthodologie, c'est pour cette raison et d'autres encore, que les définitions qui lui ont été consacrées se multiplient et diffèrent d'une école à une autre, et d'une période à une autre. Elle désigne, dans son sens général la discipline qui étudie les signes et le processus de la signification. De nos jours, elle connaît un développement accéléré qui est dû à plusieurs raisons.

Il existe, en effet, beaucoup de théories sémiotiques, chacune d'elles a un nom célèbre pour la représenter. Nous citons quelques figures qui ont marqué leurs noms dans l'histoire de la sémiotique: Saussure, Greimas, Barthes, Peirce, Morris, Eco, Hjelmslev Jakobson, et d'autres encore.

L'énonciation comme point de départ de la sémiotique

L'énonciation est l'un des postulats de la sémiotique de l'Ecole de Paris. Si le fondateur de la sémiotique européenne dyadique De Saussure l'a écarté au début, ses disciples se sont rattrapés plus tard pour la définir aujourd'hui comme étant le rapport d'un sujet d'énonciation à son objet (énoncé).

D'un point de vue sémiotique, on propose d'approfondir cette question d'énonciation, surtout lorsqu'il s'agit du récit, notamment dans le domaine littéraire. Courtès parle d'une distinction entre le narré (appelé par lui et Greimas « l'énoncé-énoncé », et la manière de narrer le narré, appelé dans leur terminologie l' «énonciation énoncé ». [(5)]

*« Une confusion regrettable est souvent entretenue entre l'énonciation proprement dite, dont le mode d'existence est d'être le présupposé logique de l'énoncé, et l'**énonciation énoncée** (ou rapportée) qui n'est que le simulacre imitant, à l'intérieur du discours, le faire énonciatif : le « je », l' »ici » ou le « maintenant » que l'en rencontre dans le discours énoncé, ne représentent aucunement le sujet, l'espace ou le temps de l'énonciation »*

Comme nous l'avons précisé auparavant, les discours sémiotiques contemporains se caractérisent par une difficulté extrême, et le fait de les traduire implique plus d'ambigüité du texte traduit.

Les termes choisis sont définis dans le Dictionnaire Raisonné de La Théorie du Langage de Greimas et Courtès comme suit :

Enoncé (défini en cinq acceptions, nous citons que la première)

*1- Dans le sens général de « ce qui est énoncé », on entend par **énoncé** toute grandeur pourvue de sens, relevant de la chaine parlée ou du texte écrit, antérieurement à toute analyse linguistique ou logique.* [(6)]

Enonciateur/Enonciataire

« La structure de l'énonciation, considérée comme le cadre implicite et logiquement présupposé par l'existence de l'énoncé comporte deux instances : celles de l'énonciateur et de l'énonciataire.

*On appellera **énonciateur** le destinateur implicite de l'énonciation (ou de la « communication », en le distinguant ainsi du narrateur-tel le « je » par exemple- qui est un actant obtenu par la procédure de débrayage, et installé explicitement dans le discours. Parallèlement l'**énonciataire** correspondra au destinataire implicite de l'énonciation à la différence donc du narrataire (par exemple : « Le lecteur comprendra que… ») qui est reconnaissable comme tel à l'intérieur de l'énoncé… »*[(7)]

Enonciation (définie en sept acceptions, nous citons que la première)

*1- Selon les présupposés épistémologiques, implicites ou affichés l'**énonciation** se définira de deux manières différentes : soit comme la structure non linguistique (référentielle) sous-tendue à la communication linguistique, soit comme une instance linguistique logiquement présupposée par l'existence même de l'énoncé (qui en comporte des traces ou marques)… »*[(8)]

Sémiotique

Greimas et Courtès divisent la définition de la sémiotique en trois axes, qui sont: **Sémiotique comme objet**, **Typologie sémiotique**, et **Théorie sémiotique**, ces axes sont, de leur part, subdivisés en plusieurs acceptions.

*« Le terme de **sémiotique** s'emploie dans des sens différents, selon qu'il désigne (A) une grandeur manifestée quelconque, que l'on se propose de connaitre ; (B) un objet de connaissance, tel qu'il apparait au cours et à la suite de sa description, et (C) l'ensemble des moyens qui rendent possible sa connaissance ».* [(9)]

Signe (défini en huit acceptions, nous citons que la première)

***1-** Le **signe** est une unité du plan de la manifestation, constituée par la fonction sémiotique, c'est-à-dire par la relation de la présupposition réciproque (ou solidarité) qui s'établit entre des grandeurs du plan de l'expression et du plan du contenu (ou signifié) lors de l'acte de langage.* [(10)]

Nous avons pris trois échantillons de dictionnaires qui sont les suivants :

- Le premier dictionnaire est intitulé « قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص » « Dictionnaire des termes de l'analyse sémiotique des textes : arabe- français- anglais de Rachid Benmalek, publié en

Algérie par Dar Elhikma, Février 2000. Nombre de pages 270 pages.(11)

- Le deuxième dictionnaire est intitulé « المعجم الموحد لمصطلحات سيميائية الآداب المعاصرة », du Bureau de Coordination de l'Arabisation (Maroc), nombre de pages : 170 pages.
- Le troisième dictionnaire est intitulé « معجم علم اللغة الحديث عربي عربي ــ إنجليزي ــ انجليزي » confectionné par une élite des linguistes arabes, Librairie du Liban, 1983, nombre de pages 255.

Nous vérifions ensuite si les termes que nous avons choisis figurent dans lesdits dictionnaires, et s'ils y figurent, nous commentons les équivalents arabes consacrés pour chaque terme.

	معجم علم اللغة الحديث عربي– إنجليزي إنجليزي– عربي	**قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص Dictionnaire des termes de l'analyse sémiotique des textes Rachid Benmalek**	**المعجم الموحد لمصطلحات سيميائية الآداب المعاصرة Bureau de Coordination de l'Arabisation**
Enoncé	absence du terme	**ملفوظ** Sa définition s'étale sur trois pages (65-67) avec trois acceptions détaillées	absence du terme
Enonciateur	absence du terme	absence du terme	absence du terme
Enonciataire	absence du terme	absence du terme	absence du terme
Enonciation	absence du terme	**تلفظ** Sa définition	absence du terme

		s'étale aussi sur trois pages (68-70) avec deux acceptions dont la deuxième est subdivisée en plusieurs acceptions secondaires.	
Sémiotique	علم الرموز/ العلامات P 46	**سيميائية** De la page 174 à la page 187 auquel l'auteur a consacré quatre acceptions subdivisées en acceptions secondaires.	**سيميوطيقا، سيميائية** (p151) terme définit comme suit : تركيب لدروس عديدة كأنظمة علامات، ومنهجية علوم إنسانية وتطبيقات سوسيوتاريخية لأنظمة دالة.
Signe	**رمز، علامة**	absence du terme (et pourtant signifiant et signifié y figure	**علامة** (P152) définit comme suit : حدث مدرك، وبديل أشياء (طبيعية/عرفية/ اعتباطية) بقيمة جملة في (علامة صيدلية)

Interprétation des résultats du tableau

- L'élaborateur du dictionnaire « **قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص** » précise que « semiotics » est un terme anglais qui a donné en français « sémiotique ». Pour l'arabe, il donne l'équivalent

utilisé par Ibn Khaldoun dans son ouvrage « Elmoukadima » « علم السيمياء » dont le sens est limité par rapport à ce que pourrait désigner cette science aujourd'hui.

- Bien que le terme « signe » occupe une place primordiale en sémiotique, nous avons remarqué son absence dans ce dictionnaire en sachant que sa traduction vers la langue arabe pose un sérieux problème à cause du nombre importants d'équivalents qu'on lui a consacrés (علامة، دليل، سمة إشارة،...إلخ).

- Nous avons constaté qu'il existe des équivalents qui prennent comme origine l'approche américaine peircienne dans la traduction vers l'arabe du terme « signe » traduit par « علامة » d'une part, et l'approche européenne saussurienne qui traduit ce terme par « دليل » d'une autre part, cela n'est pas limité seulement à la terminologie de la sémiotique et les sciences du langage, mais concerne toutes les disciplines pour des raisons historiques relatives à la colonisation française ou anglo-saxonne.

- Le choix des termes que nous avons effectué n'était pas aléatoire, car nous voulons faire passer une constatation amère, la traduction des termes de bases en sémiotique représentent vraiment un obstacle aux chercheurs, aux enseignants et aux étudiants, nous-mêmes, à travers notre expérience personnelle, nous étions confrontées à cette difficulté dès que nous avons commencé à traduire dans ce domaine, nous nous sommes stagnées dans la traduction des termes de base comme « signe », « sémiotique » :

- Les termes qui renvoient à l'énonciation sont rarement traduits dans les dictionnaires bilingues ou trilingues, et les sujets de l'énonciation comme « énonciateur » et « énonciataire » n'avaient malheureusement aucun équivalent dans beaucoup de dictionnaires bilingues même les plus spécialisés;

- Nous nous sommes limitées à quelques termes de base en fermant l'œil sur des termes « complexes » dont la traduction est une transcription qui reste ambigüe dans la plupart des cas:

Topique ⟶ طوبيقي

Deixis ⟶ ديكسيس

Sème ⟶ سيم

Sémème ⟶ سيميم

Sémantème ⟶ سيمنتيم

Lexème ⟶ ليكسيم

Thymique ⟶ تيمي

Isotopie ⟶ إيزوتوبيا

Ces quelques exemples reflètent toute une réalité traductologique le moins qu'on puisse dire sur la traduction vers la langue arabe des termes de la sémiotique est loin de satisfaire les besoins des chercheurs et des étudiants. Si la question de la quantité ne se pose pas vu le nombre des dictionnaires individuels et collectifs élaborés ces dernières années, la question de la qualité est réellement mise en cause, car beaucoup de dictionnaires bilingues ou trilingues sont soit incomplets, soit la traduction reste ambigüe et risque la confusion comme dans les exemples suivants :

Embrayage ⟶ وصل

Débrayage ⟶ فصل

Dont la traduction risque d'être confondue avec :

Conjonction ⟶ وصلة

Disjonction ⟶ فصلة

Bien qu'il soit un travail individuel, le dictionnaire trilingue de Rachid Benmalek «**التحليل السيميائي للنصوص قاموس مصطلحات** » est très riche qualitativement et quantitativement. En plus des entrées en langues française et anglaise et leurs équivalents en arabe, les termes sont bien définis dans cette dernière langue, avec beaucoup d'acceptions consacrées aux termes clés de l'analyse sémiotique des textes. En revanche, les dictionnaires du Bureau de Coordination de l'Arabisation «**المعجم الموحد لمصطلحات سيميائية الآداب المعاصرة** » et le dictionnaire « **الحديث معجم علم اللغة** » ne nous ont pas servi en matière de la sémiotique, notamment la sémiotique de l'énonciation.

Les limites ambigües de la sémiotique, cause principale de la difficulté de la traduction vers l'arabe de ce domaine

Roman Jakobson [12] a tenté de tracer des limites entre les trois domaines : sémiotique, linguistique et communication, il considère la communication comme le plus grand domaine dans lequel se trouvent la linguistique et la sémiotique, cette dernière, selon le schéma de Jakobson est plus vaste que la linguistique :

Les sciences de la communication
La sémiotique
La linguistique

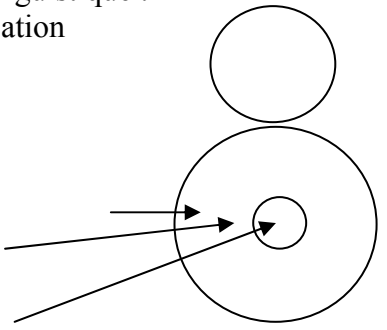

Ainsi, la sémiotique s'intéresse à tout ce qui ressort de la philosophie du langage, cette dernière ne peut être étudiée sans avoir recours aux relations sociales.

Commençant par l'Ecole européenne qui définit la sémiologie comme étant l'étude du signe dans la vie sociale. Cette définition que Saussure (1875- 1913) consacre à la sémiologie, à laquelle il ajoute qu'elle est considérée comme la science générale de tous les systèmes de signes, la défend en stipulant que la langue est un système de signes qui renvoie à des idées.

Si le point de départ de la sémiotique était la linguistique, cette dernière devient aujourd'hui qu'une partie de la sémiotique, car cette dernière comprend et la communication verbale, et la communication non-verbale.

Vient ensuite le sémiologue Roland Barthes (1980-1915) qui a développé le domaine de la sémiologie en France en particulier, et en Europe en général, et cela à partir des années soixante. Ses études ont été basées surtout sur le cinéma et la sémiotique de l'image. Il a étudié en particulier le système de la mode comme un objet signifiant. Il a élargit également le champ de la linguistique qui se contentait de l'étude de la phrase pour s'intéresser ensuite à la sémiotique du discours, en particulier la sémiotique narrative.

Pour ce qui est de l'objet sémiotique chez l'initiateur de la sémiotique américaine Peirce (1839-1914), il met la sémiotique et la logique sur le même pied d'égalité en disant : « *la logique, dans son sens général (...) n'est qu'un autre nom de la sémiotique (...) doctrine quasi- nécessaire ou formelle des signes* »(13)

Peirce a beaucoup contribué à développer la logique, notamment la méthode des tableaux de vérités dans le calcul des propositions.

Morris, l'autre logicien et philosophe américain qui a continué sur le même chemin que Peirce, considère la sémiotique une science parmi les autres sciences, et entre temps, c'est un outil pour ces dernières. Et encore, il l'a qualifiée de meta-science, autrement dit ; elle est la plus vaste des sciences, et il se pourrait qu'elle soit un domaine qui étudie la langue de la science.

En plus de la linguistique, de la sociologie et de la philosophie, en particulier la logique, la sémiotique inspire son objet d'étude de beaucoup d'autres domaines comme l'anthropologie avec les travaux de C. Levis- Strauss sur la mythologie, à J. Piaget en psychologie où il explique l'acquisition du langage chez l'enfant…etc.

Conclusion

La terminologie de la sémiotique n'est pas stable puisqu'elle fait partie d'un projet d'une science. La problématique de sa traduction vers la langue arabe est étroitement liée aux limites ambigües de cette matière qui se trouve à la croisée des chemins de plusieurs disciplines notamment les sciences humaines et les sciences du langage. On constate une instabilité de la terminologie arabe utilisée dans beaucoup de sciences humaines qui sont liées d'une manière ou d'une autre à la sémiotique, et notamment le domaine de la linguistique qui connait un flou indescriptible. Il n'est pas étrange donc de qualifier la traduction des termes de la sémiotique vers la langue arabe de «traduction pluridisciplinaire» dont l'avenir incertain tourmente la communauté arabophone.

Notes bibliographiques

1- Pierre Lerat, Les Langues spécialisées, édition PUF, Paris, 1995 pp. 20.
2- Ibid
3- Maria Térésa Cabré, La Terminologie : Théorie, méthode et applications, les Presses Universitaires d'Ottawa, 1998, pp. 139.

4- Jean Maillot, La traduction technique et scientifique, 2ème édition Edisem, Paris, 1981.
5- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, Sémiotique Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette Supérieur, 1993, pp. 128.
6- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, op. cit. pp 123.
7- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, op. cit. pp 125.
8- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, op. cit. pp 126.
9- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, op. cit. pp 339.
10- Algirdas Julien Greimas, Joseph Courtès, op. cit. pp 349.
11- Il est à noter que l'auteur s'est appuyé sur « Sémiotique dictionnaire raisonné de la théorie du langage de Greimas et Courtès pour confectionner son dictionnaire.
12- Roman Jakobson, Essais de linguistique générale, vol. I et II Paris, Minuit, 1973, pp 93.
13- Jean-Marie Klinkenberg, Précis de sémiotique générale, De Boeck, 1996, pp 22.